

133

VOZT

٤١٥
ج ٥٠

حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية ، تأليف
المصام الاسفراييني ، ابراهيم بن محمد
- ٥٩٤٥ . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا

١٦٦ ق ٢٣ س ٢٠ x ١٤ سم

نسخة حسنة ، بها تلوث وبقع ، خطها تعليق
دقيق وبعضها تعليق مغاير ، طبع أكثر من مرة
آخرها سنة ١٣٠٦ هـ .

٧٥٤٣

الاعلام ١ : ٦٣ مصجم المطبوعات ٢ : ١٣٣١

أ- النحر ، اللفظة العربية
ب- تاريخ النسخ
ج- حاشية المصام على شرح
د- حاشية على الفوائد
الضيائية .

ف ١٥٨٥
١٤/٦/١٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ٧٥٤٣ ق ١٥٨٥ / ١
العنوان: حاشية عصام الدين على القوائد الضيائية
المؤلف: العصام الاسفرايني، ابراهيم بن محمد - ٩٤٥ م
تاريخ النسخ: - - - - -
اسم الناسخ: - - - - -
عدد الأوراق: ١٦٦
ملاحظات: - - - - -
- - - - -
- - - - -

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مباديها والاسماء الكريمة...
محملة تناصرا...
حالاتها...
عن الخلق...
كالشعر...
لا يرد...
يعاين...
الاولاد...
الذي...
الاختيار...
اذ...
محملة...
او...
في...
اي...
في...
المحددة...
تعاين...

الاسماء الكريمة...
في...
محملة...

محملة...
محملة...
محملة...

واجل فواكه...
والسنة...
البنوة...
كذلك...
والاستحراق...
على...
الرسالة...
رواها...
والا...
الالوه...
درسه...
الاولاد...
واسماء...
كل...
على...
بشارة...
له...
اي...
مع...
بالواقفة...
والمشارك...
البيانية...
الاولان...

وهو فصل...
بين...

ويستدعي اللفظ ان يكون في تقدير كناية للعلامة حالاً منها والكثرة من جهة اللفظ في شدة
جانبة المعنى لانه اسم وان راعيت هنا جانبة اللفظ حتى ان الحال لا بد ان يكون عن الناعل
او المفعول والجانبة مضاف الى الشكليات التي هي مفعول للمحل للمعنى وليس مفاعلاً ولا مفعول
والجواب عنه يقع ايراد الحال كما ان اللفظ هو المفعول والاعراض المضاف والاكفاء
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى وتبع ملة ابراهيم حينما فانه يصح ابراهيم حينما وما كان فيه
من هذا القبيل فانه يصح ان تقول هذه فوايد وافية لحل الكافية والاسانيد بقول العلامة
المشهره فان الاسناد الى غير المؤنث اللفظي بوجوب تانيث المسند الاله اعتبره جانبة المعنى
لانه اريد بالعلامة مدركه وكل الاختياره رعاية التذكير وان استتد اذا كان اللفظ مذكراً
المعنى مؤنثاً وبالاعتناء ان وصفه بن الحجاب بالعلامة نظر لان هذه اللفظا فينا سبب
فيما بين العلماء من جميع اقسام العلوم كما هو صفة من العقائدية والتقليدية وليس الحجاب الا
من العلماء في العلوم النفاية ولذا خص من بين العلماء قطب السنة والدين الشرازي بالعلامة
حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو في احدى ما من مقصداً
وهو في المعنى وكانه نبي اطلاق العلامة على علمه اذ بالعلوم الفلسفية الرابع انه اصدا من
بين اوصافه لا شها را فناء له عن الوصفية بالفناء بل تفصيلاً لاظهاره واعتذاراً عن
اعراضه عن الاظهار في المدة التي اس انبج المشرق والمغرب لم يرد بها حقيقتهما حتى ينفذ
الذي استدعيه منة الموم بل اراه بالبلد المشرقة والمنيرة فيصيرها بلا مية في الشيخ ابن كاسب في
العامول الشيخ والشيوخ من اسنان في السن او من خمسين او احدى خمسين الى اخره او
الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يره هذا السن بتجليل ومنه يقال في الرجل علمه الصالح اي
وصفته بالشيخ بتجليل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن كاسب قتل شاباً
قوله فله الله بعفوانه في الصبح توداه الله برحمته غفره بما هذا والكلمة مأخوذة من عدت
التي هي جعلت في خلافه والفعل غلاف السيف في الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف
في هذه الطبع وقطع المشكلا وادراكه بوجهه جنانة اي وسطه جنانة بالجملة جمع جنة وبالفتحة
العلبة جنة الحديثة ذات الشجر وتخل في لفظها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعة في التسلسل

ما اورد

والسلك الخيطية والتقدير جعل الشيء في قراره والحل على الاقرار والثاني ابلغ في مدح الكتاب
والسطح السكنا ما دام فيه المنزلة والافق السلكية والتقدير التقوم وفي اضافته السطح الى الخبر
اشارة الى ان خبره لا يشاركه في اللفظ اي لا يشاركه في اللفظ كقول الغزير العزة عند اهل الزمان
بالذكاء والعقل فوصف العزة في قوة وضعه بالذكاء والعقل **العلف** هو كان سن
الحزن ورجع الالف المترادفة في اللفظ تفيض لادمة عند اللفظ وسببها بالغايا الفياية
فان قلت قد تفرق في حله ان النسبة الى ابن الزبير زبير في كيفة على النسبة الى ابيها
منايئة قلت سبب النسبة في النسبة اليها في الخبر الثاني ان كان مقصود ان النسبة اليها في
لم يكن مقصوداً في النسبة الى الخبر الاول المقصود في ضياء الذين الخبر الاول يجعل الشخص
الذين المقصود في ابن الزبير زبير لتفرق قد شخص بالنسبة الى الزبير خلافاً عن غيره فان المقصود
اظهار كماله في العبودية حتى تخص من بين عباده المضاف اليه بالبعد فانه لم يزل يذم له اسم انا
النسبة اليه خالية من كل ما في ذلك لان المنسوب اليه اشهر باللقب لان اللفظ لا يحدده ويجعله يقابلاً
على غاية التاييد لان نسبة الى الضياء حسب المعنى فيشعر بانة يعني القلوب يتركب عنها
علمه الزبورق لانه لهذا اللفظ التاييد الاول في اللفظ لانه فاعادة في الاخراج الفوقين على المساواة كما
الغاية العلة الغائية ما تقدم في التصور وناخره الوجود وضياءه ابن يوسف تقدم في التصور كمن لم يتر
في الوجود العلة الغائية تعلم هذا الشيخ ولو قال لان تعلم العلة الغائية لغيره والتفهم وكيفية النسبة
قوساً مشتق من الوجودية ما اكل ومفاهه في الكشاف ان العزى هو السائر بمعنى الباقي و
استعماله في كلام المصنفين من معنى الجمع غير مشتق وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجمع
فحق القول بان من عاب عيب فالسائر هنا بمعنى الجمع النفع للمدح لانه يتكرر الدعاء في حق قوله
من امحى التفتيح ليقيد للبيدي لانه ربما يكون من امحى التفتيح ولو ما توفيق الابا الله لا توفيق
جعل الاسباب متوافقة للفتيح وقيل لا بد من تقييد التوفيق بما في التوفيق بالخبر اذ يستعمل التوفيق في
اسباب الشر ولا يخفى ان الالف للتوفيق هو الله تعالى وانه استعمل الالف نسبة الفعل الى
الفاعل بالياء لانه يدخل الالف فلا حسن من في زبير الضارب بزبير واما يقال من في من
زيد فالعزى وما توفيق الا ان الله وتوفيقه من استغناء من الكشاف في تفسير سورة هود

تقدير مضاف حيث قال وما كوني موقفاً بالبعثة وتوفيقه قوه حسي ونم الكويل
فيه بحث بجدته في حواشي المطول في تحصيل ان كان بمعنى تحصيل نقصان كتابه بهذا التركيب الخليل ما يبد
بجسم النفس قضا و بسطا و بناء الشعر عليه وهذا اسم الاية المركبة من العضايا الخليل شعورية
الخليل كما يكون قولاً وهو المشهور في ما بين ارباب الصناعات يكون فعلاً بان يفعل فعل يؤثر مشا
هدنة تامة القول كما في هذه النفس من اني بما كما دان يوقوه في الابحاث كتصنيف مثل هذا
الكتاب من اعم المعاني و يعلمون ان كتاب القصة ايضا ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء بملامح
اعلم ان اصل هذا الترتيب في المذهب المدقق الفاضل لحدى لكنه اورد على وجه توجبه
عليه اعتبار قولي فالتاريخ من كلامه ما يمكن اتمامه وقد منعه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه
قال الفاضل لم يبدأ بالمدققين في تحصيل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس مكتوب السلف
حتى يكون على سنة و لا ابدال حتى يكون بترك الحد اقطع ولا ينبغي ان يرد عليه انه لا يصح ترك الاقدا
بالسلف و ترك ما ورد به السنة لامثال هذه التكتة وحمل هذا الاشكال ان يترك الصلح والفتوى والقوم
حفظاً للنفس تحصيل ان ليس في عداد العقلاء والمخالفين فاصح التاريخ بترك الاقدا بالسلف
بجمله على ترك كتابة الحد وجعله جزء من الكتاب ولما لم يكن ترك العمل بالسنة وجهدم يقل به وعرضه
ويكن ان يقال بترك الحد اقتضاهما من التسمية من اظهر صفات الكمال الذي هو حقيقة
كروم الاختصار الذي هو في هذا التاليف قوله و بدأ بتوفيق الحكيم والحكام لانه بحث في هذا
الكتاب عن احوالها كان دراب المعنيين ان يتركه و اقبل الشروع في المقصود من نحو الحكيم و
الكلام كونهما موضوعي العلم وتوحيدهما فيكون الكتاب على بصيرة في طلبه ويكون في تحصيله
لهذا التوفيق عنده ما يرد عليه من مسائل الفتن فيطلبه ما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه
ولا يبعد عن طلبه بالاستشغال به وان يذكر والنو من تحصيله في نحو ما ليس في ادراغته الطالب
في تحصيله ولا يفر عنه بما يورثه من مشقة التحصيل والمقصود من الكلام واللام لانه لا يثبتها
يمكن الشرور في الفتن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للبعثي الذي لا يكون تحصيله الا قريافلا
ينبغي في تحصيل البعثة والامامية التي هي بن غايه امر ان يفسر المعاني على ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة العلوم والنو من في الفتن لم يعرف فاعلم ان التوفيق الموقر وعلى التوفيق

مكتوبة

لعمري

التقدير من معنى البيان على دعوى ان معرفتها على وجه استبعادها معرفة الاحوال
يتوقف على تغيرها فان كانت تم والافلاق وقدم الكلمة لكون افرادها حادثة وجوه اربعة
للتقديم وتوقف تحقق العلم والمفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة
المفهوم وتوقف تحقق المعرفة وتوقف تحقق معرفة المفهوم في قوله من الكلام مشتق من
الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتساويها في النطق والمعنوية النسبة المعنوية ان يدخل في
المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام ان يكون في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه
لازم للمعنى المشتق وقد استغنيا في تحصيله في شرح الرسالة العنصرية وهو يخرج بغير علم
مصدر جرحه واحال الجرح بالضم في يوم الجراحة وتناشرها في المنوس كالجرح ان الذي يطلق
في التشبيه بالجرح يكون جارياً في الانعاط بما عبادنا يشارتها الحنة والسنة كمن قوله وقد تفر
الجدل على انه اراد التاثير باحداث الالم في تغييره في قوله تعالى انهم انهم كان اصل الكلمة
الحلم وهو التاثير للذكر كجرحي الحاسين السبع واليه كالكلام الجرحه فابعض الشعرة وقال الشارح كجرح
قاله امير المؤمنين علي بن ابي طالب في قوله لم يبلغ ذلك الشرح ولو لم يلفه لمرض بان يعجز عنه بعض
في المعالجين ان الله سبحانه يكون معنى اللغة والجرحه وهذه العبارة تحملها في الكلام كالكلام هذا تحقيق اللفظ
الكلمة لا اللفظ الكلم بادق ملائمة لهذا المعنى لان في الكلمة انما هو تحقيق الحكم اذ يعرف
ان التاثير في الجرح والوحد للفرق من الواحد جرحه كونه وتارة والفرق بينه وبين التاثير بان
الاعلى التلاش بخلاف التاثير من الاستعمال حيث عرض الحكم عند التخصيص والفرق في
قوا الحكم الطيب ما اول بعض الحكم هذا وانما يبعد عن مطلق الاستعمال جده الذي ليس من
اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الصلة الطيب بعض الحكم الطيب فيقيد البعض بالظن ويكون
ادخال البعض لان الطيب من الحكم بعض الحكم فكانت لهذا ارجح القول الاول ويمكن رد شاهد
الجنس من غير حاجة الى ان يدل سيما هذا التاثير بان يقال قد طرح علماء التفسير
الاصول والنو بان التاثير في بعض الحكم على الصلة الطيب بعض الحكم الطيب فيقيد البعض بالظن ويكون
نفسه وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا مستور ولو كانت باقية لزم ان لا يبعد
الكلمة الطيبة الواحدة مالم يجر جماعة من الحكم وانما في الجنس التاثير في معناه

تحقق انهم على الحقيقة

الإشارة إلى ما يعرف بالمطلب فإما أن يشار بها إلى المفهوم اللفظي الذي دخلت عليه فإنها الجنس
وأما أن يقصد إلى الجنس باعتبار نفسه كما في الإنسان حيوان مطلق فهي لا يمكن أن تكون
من حيث هي واما أن يقصد إليه باعتبار فرد ما فهي لا يمكن أن تكون كذلك كما في دخول السويق
وأما أن يقصد إليه باعتبار كل فرد فهي لا يمكن أن تكون كذلك كما في قولنا إن الإنسان له خسر
الذين آمنوا وعلوا الصالحات الآية واما أن يشار بها إلى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك
بيننا فبذلك يسبق فهمه إليه عند سماع اللفظ في علم اللفظ كما في قولنا إن الإنسان له خسر
رسولا ففهمه فرعون الرسول ثم لا يمكن أن يكون كذلك في قولنا إن الإنسان له خسر
الكلمة بين اللام والياء التي للوحدة فإشارة إلى دفعه بقوله ولا منافات بينهما أي بين
اللام والياء وبين الجنس والوحدة ولا يخفى أن توحيد المنافات بعد دخول اللام لا قبله من
صيق العطف وإن وقع ذلك إلى الآن لجسم غير من ذوي العطف لأن المنافات بينه وبين
الكلمة والياء لازمة وقد عرفت بالجنس بوصف بالوحدة ولا يخفى أن دفع المنافات يمنع
المنافات بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزام لا لتحقيق إذ التحقيق أن الياء ليس
بوحدة جنس إشارته إلى اللام بل محله هذا الجنس مشروط بالوحدة في كونها أفرادا
صحة اللفظ جعل كليتين معا فرد هذا المفهوم وهذا اللفظ في الكثرة التي يستعملها الجنس
ويكفي علمها على العهد الخازني بآراء الكلمة المذكورة إلى آخره إشارته بآراء الأمانة إلى الضميمة
أنا أو لافلان كون اللام الداخلة في المعرفات لغير جنس خروج عن جادة التعريف واما
ثانيا فلأن كونه للام العهد يكون إشارة إلى قسم من مفهوم مدخولها والكلية الجارية على
الشيء النحوي ليس من مفهوم الكلية بل عين مفهومها وجعلها تباين ما يطلق عليه الكلمة
حتى يبيح الكلمة النحوية بعضها منه فكيف لا يبيحها الأبعد فكيف تامل قوله اللفظ في اللغة التي
يقال كلت التمرة ونظمت النواة أي مرتبها أنما صرح بقوله أي مرتبها فعلا لأن يتوهم أن المقصود
ومبرهن من الفهم فكيف فلا يصير شاعرا على أنه بمعنى التي مطلقا فان قلت من أين علم أنه لم
يقصد الذي من الفهم قلت لأنه يقال ذلك في النواة لأن ما الفهم بل خرجت
من التمر قبل أن تدخل في الفهم فإن قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى

الاشارة الى ما يعرف بالمطلب

ولا يخفى ان مناسبة ما يتلفظ به اشتد فإلم به بغيره اسما للمعنى اللفظي قلت
لأنه لا بد وان يتعدى بالياء قال في القاموس اللفظ أي نطق فالمناسب للمعنى اللفظي
مدخله هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لأن اللفظ بدون الصلة منه الحكم دون الكلمة
بخلاف اللفظ بمعنى المرعى وهذا الوجه قبيح لأنه يفتقر إلى التعلق فيصح نقل اسم
جنس الحكم إلى اللفظ والاول ان كان اقرب لأنه جنس اللفظ لكن الثاني اقرب
لأنه يخص اللفظ ولأن اللفظ في غيره اللغة كاللحم ما يتلفظ به قليلا كان أو كثيرا فالاول
أن يتصل بعرف اصلا لهذا اللفظ والمطلوب ولكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي
في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يهد فيهما بين ارباب الاصطلاح التعلق بالمعنى
الاخص لما هو اعم واما التعلق فكذلك فلما جعل اصلا الاصطلاح ما هو اعم
المرس قائم فنقل عن النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى اللفظ انما اعتبر
جعله بمعنى اللفظ ليكون من قبيل نقل العام إلى الخاص لأن مناسبة العام
اشد من المناسبة المعبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ
بمعنى اللفظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء إلى ما يتلفظ به الا
قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى اللفظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان
الاول نقل المصدر المطلق إلى المنعوت المطلق وان نقل المصدر المطلق إلى قسم من
اقسام منعوله ومناسبة الاول ثم كما لا يخفى وينقد هنا كونه اخص وهو ان
يجعل اللفظ بمعنى اللفظ من القسم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام
إلى الخاص ثم يجعل ما يتلفظ به فيكون نقل الاسم المتعلق الخاص إلى المتعلق الخاص كما هو
لحان امور وموضوع المشهور في كلام النحاة مهمل كان أو مستقلا وانما عدل لأن المهمل ما لم
يوضع وهو يتقبل الموضع الاستعمال وكما تم قصدوا بالمشتمل ما يمكن استعماله وبالماهل
ما لم يمكن استعماله وبعد كما ذكره اولي لأن المتبادر من المشتمل بالفعل قولوا اللفظ
الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ ما يتلفظ به الا ان اشتد اقرب او حكما فالمتكبر
في اضرب ايضا العطف حقيق فالصواب والمتلفظ به الحقيقي ولم يوضع اللفظ فليس

الى الخاص

في احزب ايضا لفظ حقيق فالقول بال الالف على المعقول من غير ان يكون فاعل
مفعول وكنتي بخامه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاعل مع اللفظ في اعتبارها جزء الكلام
المفعول ايضا كجاء جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقوله معيثة بل تارة
يكون واجبا وتارة ممكنا جسا او عرضا وتارة يكون من مقوله الصوت
اذا رجع التغيير الى الصوت فتقول ليس من مقوله الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي فاحفظ فانه مما يخفى على غيري حتى قال بعض الوضع لادري
من اى مقوله هو فليت قولي لغيره فالاول والاربع وكذا امثاله مثل ضرب
التعارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعروف الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة الا ان قصد الوحدة غير صحيح والام يعبر قصد هاتى الكلمة
بل لانه لا يحتاج الى قصد هاتى الصداقها بدون التادع على الكلمة الواحدة بخلاف الكلام لكن
الكلمة الواحدة واللفظ الواحدة عند المصنوع لانه من مقوله قسما الوحدة عند الافراد
خلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يتبع التلغظاها مترين حيث
من الاحتمال فبعد الله عنده ليس كلمة لا مكان التلغظاها مترين باعتماد المعنى الاضافى
قوله والمطابقة لا ضرورة بل غير جائرة لان المصدر لا يتبع التلغظاها مترين وان ارد
به معنى القسمة صرح به في الكشاف في تفسيره كما يكون هاتى او يكون من الهالكين وانما
قال غير لازمة التلغظاها باو في ما يمكن قوله مع كون اللفظ اخر وما يستتبعه ايضا اخر مما يستتبعه
اللفظ تدبر ويكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب السامع كل من ذهب ممكن قوله الوضع
تخصيص شي بشي الاولى تعيين شي بشي لفظي لفظي بقوله وضع وللاجابة ان ارد
بتخصيص شي بشي جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المراد في ان ارد به جعل
اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله بحيث متى اطلق كما في الالف انا واحسن
كما في الدوال الاربع والمراد بحسن الغير بحسن مقابلة مع اطلاق العلم يقال احسن اذا
ابصرت او علمت على ما في القاموس والاولى متى سمع ليزيد بحسن مقابلة مع احسن
اذ التماع كالا حاس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه

اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف بل
قوله بل اذ اطلق من ضم نسيمة الاولى بل متى اطلق من ضم نسيمة قوله واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يتلف باحسن وكذا الحال في الوجه الثاني قوله
ولا يبعد ان يقال بل يمكن ان يقال لم يعبر بالوجه الاول ايضا قيد ازيد ابل الترخ
بالمستاد من الاطلاق كما اكتفت به ويرد على الوجهين تعيين الجاز للجمع الجازي
لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اى اللفظ في محاوراتهم
ينعم منه المعنى الجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان
تعيين الجازي ليس افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان
من افراد الوضع بالمعنى العام وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه
معبته ام قرينة والفتاوى ان يقال المراد من المعنى عند الاطلاق الموضوع او احسن
اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف ينعم معناه اجمالا والدلالة على معنى
في نغمة عبارة عن الدلالة على المعنى الذي ينعم من سماع اللفظ تفصيلا من غير
ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا من اخرجه ان اويت الى شرح الترتيب الوصفي
وكنت من الرجال عرضا عنى هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن ام المخرج وعليه الكلام
ومنه ان معرفة حقيقة الحال وصدق المقال والمعنى ما يقصد بشي اى اصطلاحا
وقد يكفي فيه بعبارة القصد فهو اما من جعل اسم مكان بمعنى المقصد اى لغو ويرد
عليه ان مكان الحدوث يبين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ تحت المقصد حتى يعبر
اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يعبر ان يتقل اسم
احد على الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يعبر ان يكون
اسم زمان فاحفظ قوله ومصدر ممتنع عن المفعول اى لغة واما اصطلاحا فهو
اخص من المصدر ليعنى المفعول لان المصدر لا يمتنع عن المفعول لان المصدر لا يمتنع عن المفعول
نحو العلم ان كان قبله مفعول الاصطلاح لانه لا يمتنع عن المفعول لان المصدر لا يمتنع عن المفعول
مما لا يمتنع عن المفعول اى العلم ان كان قبله مفعول الاصطلاح لانه لا يمتنع عن المفعول لان المصدر لا يمتنع عن المفعول

الوجود من ابد المعنى مع انه لا يوجد في كلام العرب له ولو كان المعنى ما هو في الوجود
 كما ان قلت كما ان المعنى ما هو في الوجود كذا الدال ما هو في الوجود والاولى فلا بد من وضع
 ايضا ليصح اسناد الوجود الى شئ للفظ فلا وجه للاختصاص على بيان التجريد عن المعنى
 قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه ما يفرقه كل ناظم فاضل او قاهر بل قصد
 اليه ليوصل الى بيان التجريد به الى يدعي تفرده بعد جماع الظاهر على خلافه وهو جعل
 المعنى قيدا اخر جالبا لبيان اللواقح والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل فيه فان قلت اي فائدة
 في تجريد الوجود عن المعنى واستعماله في جنس ومعناه بما لا يوافق ذكر المعنى مع انه
 لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصاص قلت دعنا اليه الاحتياج الى تعبير المعنى
 بالافراد الالهة بهذا المعنى كون المورث قيدا للمعنى قوله فخرهم بالمعنى والالفاظ الدالة
 على طبيعة الدال ان دل العلاقة لازمة لنفس الدال الدالة عقلية كدلالة لفظا دبر
 على وجود اللفظ فان العقل يحكم بكونه دالا في الملاحظة في حال اللفظ في نفسه والا
 فان كان العلاقة كون الطبيعية مقتضية للاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية
 كدلالة ا ح ا على وجود الدر فان نفس اللفظ لا يتحقق حاله لا يقتضيه ذلك بل ملاظفة
 حال الطبيعية وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والافان كانت
 الدلالة لاجتماع اللفظ في كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم
 يترك الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الالهيات
 والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا يخرج بعينه الوجود بتعني ان لا
 حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخل في الالهيات الا ان يقال صرح
 بها لمزيد الاقحام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدهالته والمراد
 بقوله ضربت الالهيات الالهيات بعينية قوله وبقيت حروف الهجاء لان
 حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف
 تقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها اللفظ قوله وضربت بقوله معنى اذ
 وضعت لوضع التركيب لاجزاء المعنى في نظر لان كثير من حروف الهجاء وضع لمعنى

لاقتضاه

بقي انما هو الوجود
 عن المعنى لا يخرج من
 حقيق وورث لانه عين
 للسلفط به

المعنى كونه الاستفهام ولام الجرح والتسليم والعاطفة من حروف الهجاء
 الى غير ذلك ولا يخرج بقوله فلا يصح الحكم بحروف جميع حروف الهجاء
 بهذا السند الا ان يقال قوله لموضوعة لغرض التركيب لا بازا والمعنى التسقيط
 حروف الهجاء وليست صفة مساوية للحروف الهجاء فالحكم بالاجزاء قوله لمعنى بعض
 الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي
 ان يخرج من التعريف حكمها لا بعضها لانا نقول نعم كنه لا يخرج الموضوع لمعنى في المعنى
 منها كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعات لمعنى من الالهيات والالهيات
 لعقل قبيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد حيثية في التعريف قوله
 فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازا بعض اخر الاولي قد وضع بعض الكلمات
 بازا وبعض اخر لتبسيط فساد التعريف لعدم حيدقة عليك فكيف يصدق
 عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المقصود وضع لمعنى كان التعريف اخصر واسلم
 الا انه ادرج المعنى لفائدة ستوفه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد
 بشئ كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عندنا ان مقدمة وهيئة هي ان المعنى
 لا يكون لفظا كثيرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خضع كلمة ما في تعريف المعنى
 بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات ستة مؤكدة في اقلنا المعنى ما يتعلق به
 القصدية ان اريد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصدية فخطا به لبيان
 لان المعنى ما يقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصدية وان اراد صدق
 ما يتعلق به القصدية على المعنى صدق اللفظ على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ
 كون المعنى اعم الالهيات ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من
 الفرس كون الالهيات اعم من الفرس ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد
 للهدى خارجي فيقول الى القصد بشئ ثم لو قال ما يقصد بشئ كان اوضح واخصر
 وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا ينتج
 في كبرى الشكل الاول الا ان يقال مني انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول في كلبية

الاشارة الى المعنى عند الميزانين الامور الكلية والاشارة الى هذا المقامين كما في قولنا
الاشارة الى ناهي والحيوان الناطق كلي **ق** بعض الكلمات المفردة لا تلتزم الوصف
ق فكيف يكون موضوع المفرد لا يتلزم من ذلك ان لا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى
ويصح ان باعتبار قيد المفرد والاشارة الى هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة
للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه **ق** فلهذا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة الى اصل انما هو معنى مفردة والالفاظ مركبة فتقول ادراج المعنى في تعريف اللفظة
للتبني على ان ينسب ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد وان كان لا من حيث
انه معنى مركبا فاحفظنا هذه المفردة **ق** وقد اوجب عن الاشكالين بان ليس معنا
اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة **ق**
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على هذا ان الجواب عن الاشكالين بالمعنى الى الم
وجود فاداة نقض التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في
صورة الدعوى بالفتوى ودور نقابته في بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما
اللايق اثبات المقدمة المنوعة باشكال الضمائر الرجوع الا ان يقال المراد بهذا الحكم
الحكم بان كل اللفظة مستعملة في مقام افادته اللفظ موضوع لمعنى **ق** ذكره سند المعنى ان
يكون هذا لفظا موضوع للفظ فان قلت كمنى السند المعنى احتمال ان يكون موضوعا
لمعنى كلي ولا يجزئ بغيره بل هو حكم الحكم على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت قام
الحكام الحكم بالانم دون مجرد الاحتمال فيجوز على الظاهر وادور النقض عليه طو صرف
عن الظاهر بغير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة المنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا
يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتادا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الوصل
الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت في هذا اذا قلت زيد او زيد قام
واسماء ووقف التعجب واسماء السور والكتب وليس المراد بالاشارة الى
لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعمال
الاجازي في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض **ق** فانه الموضوع فيها وان كان

دلم

بما نقابته

عاما

عاما وانما قال وان كان عامتا اشارة الى ما ليس الموضوع فيه عامتا فانه اولى بهذا
الحكم مثل اسما ووقف التعجب والسور والكتب **ق** فلهذا كل مفهوم كلي اي في مقام
وضع اشكال الضمائر وقيل في مقام رجوع الضمير الى اللفظ المفرد والاشارة الى ان لا يتوهم في مثل
الضمير فافهم **ق** وهو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يحلوه
الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الضمير هو موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم كلي يحلوه
ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد ان **ق** هو موضوع لجزئيات هذا المفهوم **ق** وهو انما
مجوز وعلى انه صفة للمعنى لا يقال الا في الاقصر على انه صفة للمعنى **ق** ومعناه ان لا
يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الاقصر صفة للمدلول بالذات والاربع
والظان ان ذلك اذ لم يؤنس بل لم يسمع وصف الذوات الاربع ولا معانيها بالافراد و
التكريب بل الافراد والتكريب يصح صان بالالفاظ الموضوعات اذ لم يوصف الذوات
اللفظ بالطبع والعقل شئ منها فاطلاق التسمية مستحب على الاحتمال ومنه في
عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدان جزء لفظه الموضوع على جزئه **ق** ولو فيه انه يؤتم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد
منه على ما هو حقيقة التركيب انما يتعلق بذلك **ق** كما ان متصفا بلفظ مفهوم الصفة قبل
تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بغيره من التحوير وانما سمي الافادة
الحقيقة انما لضعف المتبادل للضعف الافادة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء
بالمعنى الاول وقيل كمنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التحوير بحسب المقام ولا يخفى
عليك ان مثل هذا الابهام لا يزم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف
بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكان لم يتعرض للاش
يصدق ترتيب جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يتأتى له ان يقطع عن المعنى ويجعله صفة
للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضوي ان الافراد صفة للمعنى
عند النجاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا يحصل لتوجيه ما يتوهم على تعليق
الوضع في ذلك الغرض كما لا يخفى من قبل قيل في الاقصر **ق** في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا

المعنى

الاشارة الى

فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتته في ايراد احد الوصفين بملئة فعلية لان المتكلم به
يلجح لا يظن به ان تلخ اختياره هذه الخصوصية عن نكتته قوله والاخر مفرد لا يلجح لظن
بند البياض لو كان النكتة فيه التنبية على تقدم الوضع على الافراد يجوز استعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة والنجح انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوضع الوضع محمول افتراضية صفة الفعل
والاصل في الصفة الافراد فاخترنا لعمولة الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم
الثانية لا وعت تقدم الافراد على الوضع كما يوجه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد
على وجه كمال ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لانه هب نفس الناظر تعينه كل من
هب يمكن ولانه لو قدم كان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس
ومن قال تقدم الوضع ايضا للتنبية على تقدمه فقد وقع في مقام الشبهة بما لا يتنسخ
الاعليم العذرة في او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم على ذي الحال المجرور
قوله وهذا القدر كاف على صحة الحالية لادخل للمعنى الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
الحال كما يوجه قوله وهذا القدر كاف لغير الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا الرجل لان التنوين كما
اللام كلمة ورجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرية بلا مرتبة لان الاعراب
جرى على رجل قبل التنوين فلما وجه جعلها كلمة واحدة قوله واعرب باعرا اهد الالباب
ان يجعل قوله واحدا مضافا لغيره لاصفة وان يدعوا اليه ما يتقدم من قوله مع انه موب
باعرابين فيكون المعنى انه اعرب بجرح اللفظ باعرا بلفظ واحد وهذا اندفع ما يقال
انه يستفاد من العبارة ان حق قانته مثلا ان يعرب باعرا بين الالانه للامتزاج اوجه
بواحد وليكن ذلك اذ تاء التانيث مني الاصل ويجاب بان المراد باعرا واحدا
كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كلمتين يستدعي كونها كبتين بكتبتين قبل ان ما ذكره
انما يظهر في قائمة وبصري وجلي حمره دون الرجح المشي والجمع بالواو والكون فان المعرب
في الاول ليس الالباب الثاني وفي الاخيرين الجرد الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما
اعرب باحقيقة وقيل لانه المشي والجمع اعربا بجعل حرف الواو لانه لا يحتمل اعرابا غير صحيح فيهما

فيهما ان الجرح اعربا بلفظ واحد وانما المراد قبل وان تلخ ان يجعل المعرب فيه الجرح
المعروف ون الجرح كنه الحق بصري وقائمة لا شدة الامتزاج فلم ير صفوا الجرح
قاعدة لشدة الامتزاج وليد عكس اول كبير وقع في الزجاج حتى يكون في اربعة الساطع فيه
الاجاج قوله ولا يلجح على الفطن العارف بالعرض الغاموس عرفه علمه وعرفه بذنبه
اقربه قوله مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظه واحدة وجه ذلك بان اللفظة
ما لا يصح ان يكلم به مرتين باعتبارها وتما ويصح ان يكلم بعبد مرتين باعتبارها وتعد
الاضافي وقيل ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفاضل في شرح الشرح لخص الاموال
للمص ان عبدا له اسم بانفاق الحاجة وكل اسم كونه كذلك من لفظه ان اخرج عبد الله من لفظه
فرية بلا مرتبة لانه قد قال في المفضل بعد تعريف الكلمة بهذا المعنى في حشر خمسة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال من الصفات الالهية العلم وهو ما علق بشيء بعينه غير متناه اما اسما
ويقسم الى مفرد ومرتب ومنقول ومرجل فالمراد نحو زيد وعمر والمرتب ما جملة واما غير مرتب
اسمان جعل اسم واحد نحو معدى كسرب وبليلك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
وامرء القيس والكس ثم انه يخرج حج من تعريف الكلمة بجليك علم مع انه يناسب ان يدخل
في تعريف الكلمة لكونه معربا باعرا واحدا على ان غرض الالباب من حال اخر الكلمة مطلقا
بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة مما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما
وذلك يقتضيه كون عبدا منه داخل في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فير ليس
باعتبار الحال بل باعتبار الال وكون بصري خارجا ليتبين ان اعرابه على ضرب من المساحة
واجرا انه يجري الكلمة في لولم يخرج بتركه لكان استلزام ان تقول المراد بالمراد اعم من المفرد
حقيقة او حكما في وكون الشيء بحيث يعلم منه شيء اخر فان منشأ تلك الحقيقة جعل
الشيء الاول بازا والشيء الثاني فالدلالة وصحة وان كان كون الشيء الاول مقتض
الطبع عند عرض الشيء الثاني لطفعية والافعلية قوله في بعد ذلك الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب في انه بعد جعل الوضع في الخبر في حيث يتناول حروف

والله اعلم بالصواب

المراد العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع ينفي عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس
ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله لفظا وضع لمعنى والاشي ان هذا الموضع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل ذلك الموضع من الجوار اختار لفظا
مما للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجوار ليمتحن فهم اللفظ لسمع دينر و
دلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كما الظهور بخلاف ما لو كان
اللفظ معنى فيكون اللفظ دالاتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كما الظهور ولو كان اللفظ قريبا
لم يظهر ان فهم المعنى للشيء اهذ اولدلالة اللفظ وقوبعد تقديم الدلالة اه فيه نظرات
بجوز ان يتر بعد ذلك الدلالة ما يستلزم الوضع فيتعنى من ذكر الوضع كما في تعريف
المفصل فان تبيد المعنى بالموضع لان الافراد غير فلهذا حاجة الى ذكر الوضع
في التسمية في المفصل في لظافة لان تعريف المعنى منفصلا عن تعريف قوله اي منقمة اشار الى
ان هذا الجزء لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا
بضم قيود اليها يحصل قائلها كما حقق ان الاحكام في التقسيم وان من تمت
التعريف ويظهر ذلك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره
في قوة وهي كلمة دللت على معنى في نفسه باول بعين باحد الازمنة الثلاثة وكلمة
دللت واقتربت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الاضم القيود
اليه وتحصل بعد القيود مغاوتها هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقسام او
هذا الشيء بالنسبة اليه اقسام ويستعمل كل قسم بالنسبة الى افرقها والغالب في
التقسيم قصد حصر المقسم في ما يذكر من الاقسام وقد خرج عنه فلذا قال مخرجة فيها
والحصر المقصود به ان حكم بنفس تنوع التقسيم من غير شجرة التفافة الى ما هو خارج عنه
فهو عقلي والا فاستفاد هذا هو المشهور كونه كثيرا ما يوجد حصر لم يكلف فيه مفهوم
التقسيم ولا تعلق له بالاستقلال بل يستعان فيه بتبيينه او بهما فيقال هناك قسم
ثلاث حقيق بان يستمر حصر قطعا او حصر لمراد هنا قبل عقلي ونحن على انه استوفى
قد بيناه في شرح الكافية وهذا المقام هو المقصود بالاشي ان المقام هو هذا اللفظ

لا نفس

مرشاه

اللفظ عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام
الشارح وبعض النحاة بقدر ان عامل اللفظ هكذا اختصرت لانها قوله اي الكلمة
لما كانت لما تحرف بمعنى اذ وليتم بعد ما مضى لفظا او معنى وجوابه اي هنا
كذلك بوجله اسمية مقرونة باذ المفاجاة قال تعالى فاما كتب عليهم القتال
اذ افرق منهم اومع الفاء وربما كان ما يمتنع الفاء وقد يكون مضارعا هذا
كلام لم يرضى فتقول في الجملة اسمية مع الجوارح والاشي ان اللفظ الفاء على ما هو
جوابها فلا وجه لقوله فهي لان يقال الجوارح هي اي اجزى اللفظ الفاء على ما هو
وجيه بعد الاشياء اما من صفتها عدل عن التقدير ليرشده من حذف لمضاف من اسم
لان حالها مع انية تحليل حذف وتعد احسن لانه يترجم الى صفة قوله الثاني
الحرف واخواته عن الظالمات لكن فيه ان الظاهر استحقاق كلمة من المستدعية
للتقدير متعلق مع ان في محتمل صفتها على ان يكون مبتدأ وخبره ان يدل غنى عنه
ومتهم من قال ادراج كلمة من لان صفة القنفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود
صفات لا تحصى للكلمة فوضه لان حصر بعض الصفات ايضا فيها باطل لان كل
صنف من الصفات التي لا تحصى يقيد في غيرها انما من صفة الكلمة على ان معنى
حصر التقسيم ليس لان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى
على انه ليس انما فراد ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا الانسان
اما عالم اذ ليس بعالم ليس الا ان الاشياء لا تخلفها لانه لا يكون له غير هو
الظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقديم افرق ذات ان تدل ثم تاويل
اشق وهو جوهل ان يدل معنى الدلالة تكميلها لكونها مستفيضين مشهورين فالتق
بالتبني على ما قصد بذكره بالتبني على تصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد
المحققين وهو انه لا حاجة الى تقديم النوق بح المعنى بين صريح المصدر والفعل
المادول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف انه الاول لا يترط
بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى تبين مرادها

والله اعلم بالصواب

بكونه

تفصيل

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

وشرح الاستدلال في الكلام في المصنف في الكلام
ظاهراً ووجوداً في الكلام في الكلام
وكرر الكلام في الكلام

ما تضمنه كليات مع الاستدلال حتى لا تضمن كليات هو مقبول زيد مع الاستدلال انما يحتاج اليه
لا دخل مثل قيل جئت اعلم ان كلام المصنف في ان خبره زيد قائماً بمجموعه كلامه وانما
قال ظهر ان ان يراد به ما تضمنه كليات فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ان لا يثبت تحقق افراد
من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب تحقق افراد منه
في خبره اقوم رجلاً خبره وهو قائم على تمييز المصنفه ايضا ولا يذهب عليك
خبر المبتدأ في قولنا زيد خبره عمر واذا في داره مجموع ما ذكره لا خبر خبره وقد اتفقوا
على ان خبر المبتدأ هو جملة فالكلام الذي هو مراد في الجملة عند صاحب المصنف
يجب ان يكون مجموع ما جعل خبراً وكذا في كماله الصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان
يجعل عدول المصنف عدولاً عن بيان تمييزه لا عن مذهب قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة
الواقعة اجازاً من غير قيد خبرية وكذا في خبرها لان الانشائية عنده لا تقع خبراً
والواقعة خبر المبتدأ خبره تاويل زيد معقول في خبره وبعد صحة ان مادة اشتراق
الجملة عن الكلام لا تنصرف على الجملة الخبرية كما يوافقها في اشتراق اشتراقه في
زيد امير سواء كان خبراً او متعلقاً خبراً او صافياً لزيد عليه او هو الا او جملة
قسمة او شرط فان الحكم في الخبره عند المصنف الا ان يصح قوله ولا يتأتى في ذلك لاني اسبين
ولا يكون تمييزه جامعاً قوله في بعض كواشيه اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة
جداً لانه مثله لا يثبت من غير ادراج فاصح ان بلغ من كلام المصنف ما دل على ان المصنف
عنده هذا ونحن نقول بما يدل على ان الكلام عنده كجملة ويكذب ما في الجواز ان قال
المصنف في خبره حرف الاستفهام ان لها مصدر الكلام لانه يقتضيه كونها تام ابوه في
زيد قام ابوه كلاماً عنده والاصح قوله ولها مصدر الكلام قوله ولا يتأتى ذلك
اي الكلام صفة التفسير هو المناسب فمقامه وحمله على تضمنه او الاستدلال بتضمنه عن
المصنف قوله لاني ضمن اسبين اي لا يتحقق في الكلام الا في من يندرج في اسبين فلا
يلزم الحاد الظرفي والمظهر في الاطلاق لا يثبت تعلم ان قيل في بعض من ليس ينبغي ان

لا دخل

ان يكون

بيان خبراً

ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسم الفعل ولا من فعل واسم اي
اسم كان لانه لا يتأتى من فعل اسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب
اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة خواصاً على غيرها من التحقيق انه لا يتأتى من
فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الشكلي العنقلي فيه ان حصر الخبر الشكلي
في ستة وابطال ما عدلها من لا يوجب الا حصر الكلام الشكلي في اثنين والادعاء
حصر كل الكلام فالاولى ان يتبين على ان الكلام لا يحصل بدون الاستدلال ولا يحصل
بدون مسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الا اسماً والمسند لا يكون الا اسماً
وتحوي زيد بتقدير ادعوا زيداً فليكن من تركيب خبري الاسم كما ذهب اليه المصنف ولذا يخرج
المصنف بالمصنف في الكلام دون الكلام في خبره لان خبره الكلام يترشح الى اقسام ستة في يودي
المصنف اي بخلاف تمييزه في معنى كان في نفسه جعلت نغمة صنفه مع الاصل كما يدل
اي دل بتصرفه في اقسام تمييزه اي ان كان في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
اي غير تمييزه بما يستلزم لانه وانما يكون الفاعل صنفه بعد من الفاعل في خبره
ما دل لانفسه اسم والالتفات من معرفة المصنف في الخبره في خبره في خبره في خبره
على الفظة الموصول التي ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الخبره وانما يشترط
الكلمة ليس لذاته كما يشترط معنى عند بل او انشأ الضمير اليه يكون ذلك ان يشترط لفظ
الكلمة فنشأ الضمير اليه اي دل ليس بخبره في الاعمال لفظاً بل لواع اللفظ والمصنف قوله ولذا قيل
الخبره في جعل اداء النظر في اعتبار مدخولها بالجمع افاد ان الابه كما هو الشائع في نسبة
المعنى الى الشيء ويقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني بمتناهي قيل الخبره في خبره في خبره في خبره
ان عاد على معنى يكون ذلك المعنى في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
ان قيد في نفسه في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
في نفسه انما يتأتى الدلالة في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
صاروا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
المتحققين يعني سيد الشرف قدس سره كانه اراد الشارح على ان هذا التحقيق ليس سيد سره كما

الاسم

كما يشهد به بل هذه من كلام المقدم وليس كما ظننا لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المقدم
يعود عن هذا التحقيق وان كانت عبارة الجاهل المتقوله وقعت اتفاقا بحيث يجعل التفصيل بعد التحقيق
كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والاسماء التي لا تضاف في دلالة
الحرف على مفادها ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة للاضافة وانما التزم للاضافة
لفرض اخر غير كون دلالة مشروطة بذكر المتعلق في الارتفاع في انه بعد الوضوح لا دخل
للموضوع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متواتر في غير المتعلق فلو كان محاسبا
هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المقدم ايضا يفتتح ان يقال في حقه ما قاله
سيد الشريف المحقق في حق حكم الائمة حيث قال في حاشيته على الحاوية في هذا المقام
يقوم من تحقيق معنى الحرف تارة ويبدو عنه مراحل تارة اخرى كما ان في الخارج موجودا فاما في
قايما بغيره هو موجود في غيره كما ان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابلها وتوابعها استعمال
في في الحدود الثلاثة فان في قولهم السواد كالتسليم للابا باعتبار الحمل كما ان في الموجود في قوله
موجود من غير اعتبار غيره ولما ذكرنا في الارتفاع ان قول السواد في زيد وقول الدار في نفس من
واد واحد من قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال اللفظ في حيوانه لما شابه المعنى الحرفي
التابع لام الارتفاع الثاني هو صرح ان نسبة ذلك الغير في كماله بغير العرض الى محله هو المعنى المستقل
لما شابه بوجه صرح ان يقال ان كماله في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال في الجوه قائم بذاته بمعنى
انه غير قائم بغيره فله يتدبر تدبر قوله كذا كذا الذي من معقول الاول معلوم ولا يدع وجه عليك التوافق
بين المشبه والمشبه به بانا القام بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته
بخلاف المدرك قصد المدرك يتعاقب بقصد المدرك يتعاقب بقصد المدرك بقصد المدرك بقصد المدرك
يصح ان يكون محكوما عليه وبه الاول يصح لان يكون مسندا اليه مسندا اليه مسندا اليه مسندا اليه
الاسناد بالاسم ولا يخفى انه كما لا يصح المحكوما بقوله لان يكون طرفا للحكم لا يصح ان يكون
طرفا للنسبة الثانية بل لا يصح ان يكون طرفا للنسبة اضافة كانت او تحلية فبالاولى
ان يوسع الدائرة بحيث يستغنى عنها اختصاص الموضوعية وكونه الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضاف اليه يكون الشيء مفعولا لا محققا بما سوى طرفه ثم يقول يستفاد

لو قيل كان في
موجودا فاما في
موجودا فاما في
موجودا فاما في
من هذا التيم

في غير اسرار
الكل في علمه
والكل في علمه
السواد

والفعل

من كلام

من كلام هذا التحقيق المشهور من كمال الشك العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون مفاده غير معقول الالتهام والتمسك للملاحظة فيه وان كان لا يتبع
لا يصح اليقين منها وان الوجود الذي يدركه المحقق يتبعه ويجعل الاله للملاحظة لا بد ان يدركه
ويحتمل معه حتى يفرق بين اللفظ وكلام الالتهام بالاطلاق فان لكل رجل مفهوما محفوظا
ابدأ بتعالم الملاحظة افراده الرجل الاله لتفرقه وملاحظة خطتها مع ان كل رجل غير محكوما عليه ولا
يلزم ذكر الغير الذي هو الاله للملاحظة مع مفاده فالتحقق ان اللفظ يتبع الالتهام ان يكون محكوما
عليه اذ لم يكن الاله للملاحظة محكوما عليه وسبيله الى اصفهارة وانما يتوقف منه من لفظه على
ذكره تحلقة اذ لم يفسد المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذ كان كل موضوعا لمعنى هو الالتهام
غير ابد فكيف يكون اسما قلت حين الالتهام يتوقف بالذات ليعتد بتعلق النسبة الاقتنا
بينه وبين ما عرفت اليه ويحصل المفهوم المكتوب الاضافي بجمل الجوه على ما يتبع والاله
لملاحظة الاقولة فان قلت فليتيم ما سبق ان اللفظ يتبع الالتهام ان يكون طرفا للنسبة قلت
لا يتبع ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالا حداثا في بعض جعل الجوه على ما يتبع
فلا يصح ان يكون مدلوله على قصد الالتهام ان يصير طرفا للنسبة مساويا لاجل
السلام او لا على طبق اجالهم في الحكم عليهم وبقوله في الالتهام مثلا اذ لا حظ العقل
فان قلت فيعلم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الالتهام ومفهوم من الالتهام فخطه ان
قصد او الثاني يتبع وكيف قد قال فيجب فيما بعد اذ الاضطر العقل من حيث هو حالة
تجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الالتهام مع ان مدلول الالتهام او كل مدلول من جزئي
قلت مدلول من مدلول الالتهام من حيث اختلف الالتهام والضمير ليس في الالتهام الا حصا
وليس له افراده حقيقة لو كان معنى مستقلا بالمعنوية على ما في ذاته ولزمه تعلقه بالاجال
او يتبع من غير حاجة الى ذكره وهو هذا الاجتهاد مدلول لفظ الالتهام فلو لا يمكن بهذا الالتهام
ان يكون مدلوله ان كان يتبع ان يكون مدلول لفظ الالتهام على ما يتبع ان كان قول كل ابتداء وقوله
لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الالتهام في الدلالة عليه من جهة على تلي الحاجة عن المحكوما احتياج
الى ان يقتضيه في الدلالة عليه بقوله من ذلك على ان يكون مقصودا في المقام ظاهر في المعنى الاخر

النسبة

هو ارجاع الخبر الى المعنى لعدم بسوقيتها الى اشارة الظاهر من نوال العارة المعنى الاخير
والا يشار الى المعنى الاول الادع وكان وجهه قريبا من المعنى الثاني من المعنى الاخير قال ابن
سالك في التمهيد اذ ارجع خبر بين الاقرب والابعد فهو للاقرار قوله ولما كان الفعل
والاعلى معنى في نوال اعتبار معنى التضمين دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقا ولا يجره
ما وضع له تضمن ولا لانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمن هو جزء المعنى الموضوع له
فقد حمل المعنى في التضمين على غير المعنى المطابق على خلافه فمما يمتد من المعنى عند اللفظ
اذ المتبادر من المعنى عند اللفظ المعنى المطابق صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشريفة مع انه لا يخل اللفظ في التضمنات على خلافه المتبادر الا لصارف لانه هناك
صارفاه وان المعنى المذكور هو الكلمة هو المعنى الا انه بقرينة وصفه بالاعتناء بالزمان في الفعل
والاعتناء بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوافق المعنى في العرف بالاعتناء بالجزء فلا يقال
اقترن ايديده ولو ان المراد بالمعنى ما هو من المطابق لما اصحح الترتيب في غير موضع خروج
الفعل الا دلالة على معنى في نواله لا يدل على المعنى المطابق بنسبة على ما يزعم ان الفعل موضوع
للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فالمراد بالاعتناء بالزمان ان يكون النسبة فلا يمكن
فهم معنى المطابق بدون ذكر ان على امتناع فهم كل بدون جزاء في اللفظ بنفسه من اللفظ
على ما قالوا الزمان ايضا على ما هو الظاهر وادركه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضمير
للدلالة التضمينية بنفس اللفظ كيف قد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نتناول الدلالة
التضمينية بنفس اللفظ لا التضمن وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضمير لان معنى الدلالة بنفسه استقلالها
بالمعنى ووجه الخبر مع استقلال المعنى وانما توقفه على الضمير بواسطة عدم استقلالها به فيكون
المعنى هو المعنى المطابق في نواله لا في نواله عند سماع لفظ خبر الحديث والزمان مع انه
لم يوافق المعنى المطابق فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا كما جرت فيه
العقلاء قريبا بعد قرن وقد نزلنا فيه هذا المثل من الله وهو في شرح الرسالة الوضعية
الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الضعف لان الامور مبرهونة باوقاتها وما ظهر يتبع
البياه الصافية في هذا المقام صرفاه لدى الاكابر المشهور ان كان من طعن الى اسد بعد سنة

ان
تدبر اللفظ
على ما

لحمي

لحمي

ساحة هذا الكتاب لي تختص فنقول بالقدرة التوفيق لاختراع في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في
الوضع وفي المعنى من اللفظ ودلالة عليه متاخر عن تدبر اللفظ فاذا سمع العالم بالوضع لفظ
زيد مثلا تدبره لوصفه بلفظ فقهه عنده في ضمن تدبر اللفظ اذ لا يمكن الاحتجاج
الوضع بدون حضور طرفه في العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تدبر اللفظ انما
يمكن دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل كابد للدلالة من امر آخر ليس اللفظ
وهو القائل بنفسه حيث ان مراد اللفظ والذمى عاه الى التلطف بقول الماسع العالم بوجه
ضرب على الوجه العام لفظه تدبر ومعنى هذا الوجه هو عند تدبر اللفظ والزمان في ضمن
تدبر اللفظ وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من نظره الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم
خصوص المعنى الموضوع بالضمير فاذا حضر عنده بالضمير التضمن اللفظ من حيث المراد في حدة اللفظ
والزمان في ضمن هذا اللفظ هو الدلالة التضمينية ولا يمكن ان لم يتحقق من سماع ضرب تدبر اللفظ
معناه المطابق في من هذا اللفظ من رعيه العلماء والشرايع الى على سبب ان الارادة شرط الدلالة
وعلم ان كلام بلغ غاية التضمن وليس مما يتجرب من وقوعه من حيث كماله من بلوغه الى الان
فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث ان مراد لفظ العلم بالارادة بلوغ
من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة اللفظ المراد ولا على الوجه
ولا على لازم ومن هذا يتبين ان دلالة التضمن متوقفة على القرينة وليس ما يستحق ان
الارادة متوقفة على اللفظ كما بان بطلان ذلك في قوله تعالى فان ان يتربك على
ان القرينة ليست بشراد دلالة التضمن خصوصها بل المنفرد ايضا قد جاز الى القرينة
اجتماع المشترك اذ اصار جزء اللفظ آخر كل من لفظ عبد اللفظ الله في عبد الله جنان
في دلالة التمام على المعنى التي قرينة صفة اللفظ عبد الله عن ارادة معناه العلم واستلزامه
تسام من اضافة تدبر التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك قبوله من غير توثيق وتصفي
التي تامة ما اداني اليه موافقة فريق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحديث
والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاء
تصحيح ستر ذلك الى جعله النسبة داخله في نواله الفعل لئلا يكون له تدبر من الفاعل واللفظ

لمست

بأذن

بصحة

ان

لمن شرح المصدره وزنه غير فيقول كما الصنع في ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان
والنسبة انما جاور من الهيئة التبركبية كما في الجملة الالهية اذ لا يخفى على من علم ان لا ياسب عمل
عينة زيد قائم للنسبة وعمل عينة ضرب لغوا ومن امار ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه
ينهم لحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلا ولتد المصير تركيب
القضية الشرطية من فروعها وانما التبرك مع الفعل كالفعل لان الفعل يؤدي من الحدث
على وجه يكون مستقلا بالنسبة الى الشيء فيلزم اساده الشيء للملكية ان يكون لا ينفذ لادخال
قوله والمراد بالامر ان يكون كالموضع الاول لم يكتف بقوله كالموضع لانه لا ينفذ لادخال
اسماء الافعال واخراج المنسوخة عن الزمان الا ان غير الوضع المعنى التبرك في سماء الافعال
ولغيره فان في الافعال المنسوخة عن الزمان والافعال كالمكانة تحقق اعادة الوضع فيها وهو المعنى
بلا قرينة وشهادة صريح تميز التبرك بالوضع وانما تقع التبرك بالوضع الاول باعتبار ان مثل
يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحال كالموضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات
د اقله في الوضع الفعلي والامر الاول على معنى هو الذات غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع لها
لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والامر الثاني المستقل هو الامر
في مستقلة متفرقة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها هي الوضع الفعلي موضوع
لهذا الحدث والزمان غير اول الخ في ان السمية اسماء الافعال العبرية باعتبار وضع الحالى
المعنى وعدم اقتراعه باعتبار لغوا ومعتبر الاعتباري وفي اسماء الافعال مثل ذلك
وضوء الاول وهو الوضع الظرفي لغوي باعتبار اسميتها والامر الثاني كونه كونه باعتبار
الاقترا ان انما يتحقق به ووضع التبرك باعتبار كونه كونه باعتبار لغوا لانه باعتبار
لا يكون غير مقترن قول على وزنه قوته كسب في الحاشية العجاجة لغوي اي يصح قوته
وتيقنا على وزن فعله وحلته وفعلها قول وعن المصادر التي هي بمعنى او عن معاني
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي تبدت الاسماء متولة
عن معانيها لانه الاسماء لان اللغوا انما يتقل عن بعض شبيه الى معنى اخر الا ان معنى لفظ
اخر فكون تلك المصادر في الال اصواتا عجاجة عن كون تلك الاسماء اصواتا مثل قوله

الافعال

باعتبار الوضع الفعلي وذلك بعد
عن الاعتبار الالاق ان يكون
مصدر الاسمية على وضع واحد
ولا يكون صح



او عن

قوله او عن الطرف بجزء او عن معنى الظرف والجار والجزء وقوله على تقدير الإشارة للا
الاختلاف اذ الاقوال في ثلثة احوالها كونه مشتركا بين الحال والاستقبال وتامها كونه مجازا
في الاستقبال ومثالها كونه مجازا في الحال قول فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلثة قد دل على واحد معين انما في صفتها قد عرفت ان اللغوا المشرك لا يدل الا بالقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد قول فانه عن بيان هذا الاسم اراد ان يذ كر بعض من اصعب
ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن غيره من الال غير منسوخة
فانهم من الال غير لغوية وتوقف معرفة على تفعل استقلال المعنى كانه كاد ان لا يستعمل
فانهم من الال غير لغوية وتوقف معرفة على تفعل استقلال المعنى كانه كاد ان لا يستعمل
وذكر الال على التبرك كونه مع ما ذكر في الاختصاص قول فقال ومن خواصه تميزها بالامر
عن اول الامر ولذا اقدم على التبرك وليس التقديم على الامر والال لا يما ذكرنا لم يتجافا
التسمية على البعوضة لا يستعمل كمن تصور من مشاهدة ما ذكرتم لا بد من ذكر من يصح ربط
صيغة الجمع الال على الكثرة بالامر من غير ارجاس تجوز واعلم ان التسمية المذكورة
على ان ملاحظة التبرك قاصرة عن ملاحظة العطف والامر يفيد كلمة من الال كل واحدة
من المذكورة بعض من الخواص والامر يكون خفيا وان كان تقديم ملاحظة التبرك
لان افادة ان كل واحد من الخواص بعض من الخواص من توضح الواجب بل من توضح ما هو
اوضح من ان ينفى فالعاقلة على العبادة على ما يفيد العبارة لا يرضى قول خاصية الشيء ما
يخص به ولا يوجد في غيره فتم الاختصاص من الوجود في الوجود في الوجود راجع الى القيد
كما هو الاعرف عند ربا الال وان عرفت في استعمال بلقاء العرب فيكون مالا انه يوجد في الوجود
في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسيره بعض الاختصاص فلم يتبدل بتدبير فلم يتذكر ولا
بالخاتمة هنا الامر يخص نحو الال او لا وحق جعله عبارة عن الخارج نحو الال او لا
كلام المقصودات لا تخفى ونسفات لا تخفى قول ودخل اللام اي لام التبرك في اللام فيما
بينهم في هذا القسم فيصير الال من غير حاجة الى التبرك وجعل اللام في ما عرفت
عن المصنف في الية خبره عن عدد قراتها ولو لم باب عن ادنى تكلف لاولته بللام التبرك

وما على صورة في مثل الكلام الموصول فإنه أيضا مختص بالاسم إذ لا يدخل الأعلى اسم الفاعل
والمفعول كما توفيه في بحث الاسم الموصول والالف واللام واللام التي هي جزء
الكلمة كما في النون ولو قيل مبتدأ من اللام جميع هذه اللامات لم يعد قولها قول حرف
التعريف لكان شاملا لليم في مثل قوله النبي م على غير ليس من غير ميام في مستوفى جوابا
سائل من الجرحين قال من غير ميام في مستوفى كمنه لم يعرض له لعدم ضرورة ولم يخص اللام
المذكورة بالتعريف إلا لشرتها بل نقول لوقال حرف التعريف لم يتبادر منه إلا ما يتبادر من اللام
ويكون تطويلا بلاطال وقيل يستفاد منه اختصاص غيره وإن كان شاملا للهم وحرف الاء
كلها أو بعضها فتأمل وإنما تعرض لعدم عرض بعض الأداة التوضيحية في غير خواص لأن في خصوص
باللام إيهام عند عدم ضمها إلى من أقام أداة التعريف كما أن في تخصيص كمن بين أقسام اللام الالة
على عدم اتصال في أقسامه وقد اختاره اللام على الألف واللام ويستفاد منه اختياره
على حرف التعريف أيضا وإن لم يكن سوى الكلام لم يكن أن يكون اختيار اللام لأنه ثابت مع
الاسم الموقوف رجا وابتداء بخلاف الهمزة والفتحة بحمله علامة يعرف بها الاسم قوله
إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه بسببه لأن الحق في هذه المسئلة مع ما كان الخليل
أعلى كجاءه صرح به تحقيق السيد الشريف قدس سره في شرحه للكتاب ويشهد له ما قال
في إعراب الفاتحة لم يسبق أحد من علماء النحو ولم يخلف أحد قوله التعريف ابتداء وبات كان
فإن قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكن أو ساكن الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة الوصل في
ابتداء الكلام قلت حصول الهمزة في أثناء التركيب كحذف الهمزة مع سهولة الأعدام وتفر
مذهب بسببه بان التعريف يقتضي التكثير دليله حرف ساكن فينا ساكن يكون دليلا أيضا
حرفا ساكنا قلت بل لا نسب إن يكون دليلا متصفا بيقض ما انف به دليل يقضه
قوله وأما الخليل فذهب إلى أنها الاء وكان همزة في الأصل للقطع جعل الوصل طلبا
للهمزة المدحوة كما لكما لكثرة استعمالها قوله فالمجرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وهما
حذفها مع كونها علامة لأن اللام اللازمة لها تذكروا قوله لأنه لتعيين معنى مستقل بالهمزة
بدل على اللفظ مطابقة جمع في ذلك الشرح الرضوي وهو ضعيف جدا لا يتقاضيه بشئ عند

عندي لاسد الترامي لأنه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما ومثله الحسن والصعب
فإنه لا ينكر منصف أن التبيين للذات المعينة في مفهوم الحسن والاشرب للصفة والنية
المعتبرة في مفهوم اللفظ من لزوم اللام فالأولى أن يقال التعريف التكثير بما كان على
اللفظ وكذا علامته ما فلما لم يكن في الفعل علامة تكسرت لم يدخل عليه اللام قوله كالمعروف
قد حقق في أن الذي في الأصل الذي زيد عليه أداة التعريف قوله ومنها دخول حرف الجر كما
لشأنه يكون مصدرًا فلما جازتها لها بهذا المعنى إلى الدخول في الكلام إلا أن فهم الحكمة في
النون الساكنة منها السابق فاختاره الشارع قوله في الجرح وقد عرفت أن
أو تقدير أقواله أما الاشارة اللفظية فهي فرع للمعنى بدأ أولى مما يقال إن الأضافة
اللفظية لا يكون المضاف إليه فيها إلا فاعلا أو مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان
شيئا منها لأنه بدعي إلى أن يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله
والمراد به كون الشيء مسندا إليه وإنما قصر الاسناد إليه بالاسناد إلى الشيء بأرجح الخبير
ما يوجب كمال ظهوره كالمذكور ولم يفتقر بالاسناد إلى الاسم عما قبله لانه لو اريد ذلك
للفعال كحرف الاختصاص وأما ما نقول أنه لا يقع أن يجعل الهمزة اسم مسندا إليه علامة يوفق
بها الاسم لأن معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازرها من التعريف والتخصيص والتخفيف
في عدم جريان التعريف في مفعول الفعل وكذا التخصيص نظير تخفيف في غير مسئلة الحسن لوجه الجرح فيه
بلا خفاء لأنه يحذف النون أو نون التشبيه وجمع وشي من الاء يوجد في الفعل قوله أما
تخفيف حسن الوجه وإنما يمكن في الفعل كمنه يوصف باعتبار حركته اللطاب وكما
تقول الكلام في الأضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الجرح الذي في مفهوم الفعل باعتبار نسبة
إلى الفاعل والمفعول ابتداء على وجه الإجماع النسبة على وجه الأضافة بتقدير حرف الجر والمات
اللفظية فرع المعنوية قوله وأما الاشارة اللفظية يكون الشيء مضافا مع أن قوله وحرف
علم الأضافة يدعو إلى تخصيص على طبق نظير يكون الشيء مضافا إليه ويخرج إلى اعتبار بقية تقدير
حرف الجر قوله لأن الفعل هو الجملة قد يقع مضافا إليه فتختلف في أن كلفا إليه في المثال
المذكور الفعل والجملة مع أن الاتفاق في أن المضاف إليه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا

٥٨

اليها وقد يقال عند اي احد الامرين من الفعل والجملة قبل تسبغ ان يكون الفعل مرصفا
 لانه العاق لا اختصاص الجبر بالاسم والتعريف المحض للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا
 ايضا لا يبايع في محله ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما بين على هذا الدعوى
 صل من حمل قول المحقق على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه بعد جدا ولا ضرورة التي تدعو اليه
 فانه لم يلزم السبغ في كل حال على ما هو اظهر اختصاصا في غير بقوله لان الفعل والجملة قد يقع
 مضافا اليه انه قد يقع كذلك لانه لا يكتفي في ترجيح ما اختص به في تعبيره قوله فالاضافة بتقدير
 خروج مطلقا بخصيص الاسم المراد بالاضافة من الكون الذي مضافا اليه النسبة
 بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفه لا يكون الا اسما قوله معرفة المصنف في الايضاح
 هو من الاعراب يعني الاظهار وازالة الفساد ويوحى اظهارا لتمامه وازالة الفساد والالتباس
 او من العرب الكلمة جعلت الاعراب في الالوهة نظرا لان الاعراب المعرفي باعتبار ان الاعراب تحقق
 فيه لان القياس من حيث كسر الراء في هذه الكلمة وكان يربط بالاعراب المعرفي ما هو من هذا الفصل اي اختلاف
 الحروف لا ما هو من جهة وهو اختلف في المورج لانه لا يبيح ان يشتم منه شيء وهذا ظهر ان من قال
 وفيه انه لو طرزا قد صيغة منه جاز ان يكون اسم مكان لا صيغة فيكون القياس ما ذكره لم يات باق
 لان الاسم المورج مختلف للاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحرف والاسم باسم المكان كما لا يخفى
 فالمراد الذي هو قسم من الاسم على ان يكون المعرفي قديرا من القسم لان القسم لانهما يشتملان الاسم الفاعل
 والحرف وقد يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والاعراب باو الهم
 وعامله لو كان البيان على انه حصري لانه لم يثبت في الفعل المعرفي معان مقتضية للاعراب بخلاف
 الكونى وعلى اني قد سئل عن تخصيص الارباع باسم قوله اي الاسم الذي اندفع به هذا
 ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للنساء والالكان مبنيا
 بالمشابهة لا بالاصالة ولو الاعتار هذا القيد ايضا يخرج بقيد التركيب بقوله تركيبا
 يتحقق معه الحال ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يرد كمن اعتبار هذا القيد في حال الوجود
 ولا يهدى اليه قرينة قوله مع غيره يدعى اليه ظهوره كونه المعرب اسما فاقبل حمل كسر
 على هذا المعنى بعيدا وانما ما يقابل المعرفة فيلزم صدق تعريف على بسببك ضعيف قوله

لم يشبه اي لم يناسب فتمت المشابهة التي هي المشاركة في الكيفية المناسبة التي هي اعم او تفارق
 المشابهة في الاضافة الى الجزء الثاني لانه في تعريف المعرب المناسب اليه المشابهة في مبد
 قوله مناسبة مؤشرة في منع الاعراب بنظرها صاحب المفصل بتعيين معنى مبنى اللصل ومثابهة
 في الاضمار الى العينية كما في البهائم وقوله في كسرها الافعال ومثابهة الواقع في
 كسرها ووقوعه في موقع ما يشبه المعرب كسرها في الضم واضافة اليه نحو قوله قوله
 المؤشرة انما يتعين بعد ضبط المبدأ فاستحق المبدأ بهذا الاعتبار التقديم على المعرب فلذا
 قدمها صاحب الجواب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من البنين بل
 اخصر مطلقا واضافة الاسم الى القسم لانه لما ابيانه اضافة الاسم من وجه من البنين على وجه
 اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يختص الاصل بالاسم
 في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لانه الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانية بالكل
 لانه في المصطلح الواقع اصل في البناء والتوجيه لكلام الشارح من قوله في فهم المعنى استقلال
 قوله وهو انما قال المحقق الشريف قدس سره في حواشيه المتوسطة جعل بعضا جملة من حيث
 في جملة قسم رابعا وقوله الامر بغير التمام الحاجة الى قوله بغير التمام لانه النجوى لا يسمى ما هو بالتمام
 امر ابل هذا رعا مجزوما والامام اصطلاح ما هو بغير التمام قوله فاعتبر العلامة بجزء الصلا
 الاستحقاق الاعراب كما قيل اعتبر العلامة بجزء الصلا لانه لا يحصل
 الفرق بين اعتبار المعنى والعلامة لان المحقق اعتبار المعنى ايضا لم يعتبر الا الصلا لانه دون الاعراب
 بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المحقق واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة
 وبعبارة اوضح المعبر عن العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل عند المحقق الاعراب بالقوة
 القرينية من الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهي معرفة لم يوجد على طريقه المعرب
 معرب اصطلاحيا لم يعرب لانه لا يخفى عن اعراب محقق او مقدر وكما ان اردت سلب الاعراب
 بحب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اردت سلب الاعراب بنحو اللفظ
 الا انه على ان لا ينفخ الشارح فيها هو بصدده والاول يتبين فلسفي لا يناسب الحاجة
 قوله لانه الغرض من تدوين علم الحزان بعرفته احوال او امر الحكم اعلم ان النور من النور لا يقدر

المعرب

عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه
التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء
الكلام مما يتعلق بعلم الخوف الا ان يقول من جملة الغرض من علم الخوف فان العارف
بالحكام كذلك مستغن عن الخوف انما اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف الحكماء باختلاف الاول
بالتبع لان العارف بالتبع لا يعلم العرب بهذا التعريف لانه يكون غيبا فتعني ان يكون
معرفة اختلافه واختلاف المذاهب المتعلقة في هذا الفن فتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة
المعرب فلو عرف به المعرب لم يكن ان يكون متوقفا معرفة المعرب على معرفة وتوقف
معرفة على معرفة المعرب فيلزم توقف معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهو من الغرض مما
التعريف المستمر بالدور وهو الذي صرح به المقصود بان عدل عن المشهور لاجل ان الشارح طوى فكر
ذكر لفظ الدور للاختصاص المتعلق بالمعرفة في الدور قبل وانها والتعجب من قال اشار بقوله
فالمقصود من معرفة المعرب الى ان ليس في تعريفه سهولة الحصول لاستنتاج نتيجة وهو يكون
الصنوي عين النتيجة مثلا اذ قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اقربه ينتج
ان هذا يختلف اخره بقوله هذا اخره به يعني هذا معرفة فقط والكلام الى قولهم بقصد في
القيام واخره عن الوضوح والانتظام فانشكل على نفسه يمنع كون الصنوي عين
النتيجة للتفاوت بين الاجمال والتفصيل اجاب بما لا يفتد به الى وجه التصواب
فهو وان كان الحق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل كونه من المتميز بين علمي ملازمة
بحسبته بل الا انه فاد بهذا التطويل حسن وصيته سيد ولد آدم المغيث نعم البين
على العرب بعلم الله امره اذ سمع مقالتي و فوجها فادها كما سمعها مرت حامل فقه
من هو افقه منك هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي ان جدي واعتمادى
صالح الملكة والدين داود وود الخرافي استاذ ائمة زمانه بالبيان القاصي لغاوض الهدى
عليه شايب غفر له الوافي انه يمنع قول المقصود انه ليس الكلام مع المتبوع العارف
لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتبوع العارف باختلاف اخر الحكمة من غير ان يكون

متميزا

متميزا بين مرفوعها منصوبها ومجروها فتعلم المعرب في هذا الفن بهذا الوجه لا يعرف من الخوف
الحكم بل يعرف منه بمعرفة فروع والمنصوب والمجروا الى غير ذلك من الممكن ان الحكمة للمعرب في اللغة العربية
اسئل الله عما لي هداية الطريق انه قريب **قول** فالمقصود من معرفة المعرب ان يعرف
بما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا من جملة احكامها كما اشار اليه فيما بعد **قول** وحكمة اي من جملة
احكامها واثارة اشار الى ان المراد بالحكم لا المراد بالمراد على صفة الاعراب ان اضافة الحكم الى الصنوي
لا لا استمر في قول انه بعض حكمه كما ان اراد بهذا التسمية تقديم مقدمة لما سيورد بعد من دفع الاثر
بان يخرج من الحكم المذكور حكم معرب كسب على ابتداء وتفسير حكمه بالاشارة في هذا المقام مما يليه اقوام بعد
اقوام وان لم اعثر على ما اخذ في افاين الحكم لا بعد ان يراد حكمه ما حكم به عليه فيكون فيه اشارة
انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب لا ينبغي ان يحكم به في الفن بغيره **قول** باختلاف العوامل فان
قلت الفاعل لا يتبع على فواعل الاسما قلت فليكن جمع عاملة لان الفاعل قلما يكون غير كلمة و
قيل الفاعل صارا سمان في عرف النحاة **قول** باختلاف العوامل الداخلة عليها فاما قيدا العوامل الداخلة
عليه لان معربا لا يخرج من اختلاف العوامل في وقت تباينها ولا يختلف اخره به ويختلف بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه وهذا في جملة اولى مما قيل في هذا القيد باختلاف اخره استوفهم عن بكلمة من باعتبار العوامل
الداخلة على المستوفهم عنه فمن زيد ومن زيدا او من زيدا اذ قيل جاءني زيد ورايت زيدا او رايت
زيد ثم تعيد العوامل الداخلة عليه يخرج عوامل المبتداء والجزء لان الدخول الى الحق وبالاضراب
وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما امر قوله انما خصصنا الاختلاف بما يكونه في العمل فلا يتفرض
وكيكون اللفظ محورا على ما لا يقصد به في عرفهم الاحق **قول** على المصدرية اي تختلف باختلاف اللفظ واما ان
تتفرق عن هذا التوجيه التوجيه الاول بانه يتم ان يتعلق باختلاف العوامل لان تتوافق باختلاف
العوامل بوجوب كونه قاصدا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما شيان قولنا في املة
فتى وقتيا وبعين ذكره اليك لا سوى المبتداء بينه وبين فتى الاتحاد واختلاف قولنا الاختلاف
اللفظي والتقديرية نعم من ان يكون حقيقة او حكمي كما اشارنا اليه لئلا يتفرض اه قلت لا انتفاض
وان الاجعل اختلاف العوامل ثم فانما القول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلق على امرها شيئا
لاثر الاثر في الاثر فتكونت رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير لغتهم وعاملان مختلفان في المنطق

قوله على انها سائر الاول
ان المراد بوجوب كونه قاصدا للاختلاف
بين هذا التوجيه بين التوجيه
الاول في احتمال التصاق
باختلاف العوامل في قولنا

في الاسماء دون الافعال والحروف **قول** لا يدل على التعاقب معناه وهو ما يتصور من شئ وحمله على الفاعل
بالشئ المتقابل للعين بعين من انهم والابعد الزائدة وكذا انما يأتي في تعريف العامل حيث
قال في شرح على هذا الكتاب والاول وجهان المقصود من قال هو على وجه الاعراب اذ والانه يتعلق بوضع
الاعراب المندرجة من فحوى الكلام واللام ينطبق النقص على الفعل لان دعوى على تقديره متعلقة باختلاف
ان اختلاف اللفظ لغرض الدلالة على المعنى وهذا النقص لا يستدعي اختلاف اللفظ بل وضع
الاعراب مطلقا **قول** لا يدل على اختلاف وما بالاختلاف اسند الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان لم يظن
في دلالة مابة الاختلاف على ما سيفصله والافعال موضوع للمعنى عند الكثرة مابة للاختلاف للمعنى اولى
لانه امر متحقق واخر مختلف للاختلاف فاقامة امر متحقق اعتباري ولانه لازم لكل موضع مختلف للاختلاف
هذا فتقول الاولى بالوضع للمعنى مابة للاختلاف والاولى بوضع الاعراب يستعمل في مقابلة الشئ
الاختلاف لان البناء عدم للاختلاف **قول** على صيغة اسم الفاعل يكون المعنى على تقدير كل من
المعنى المورث المعنوية على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل مورث يافقه تلك المعنى فكل
منها يدل على تبدل المعنى في المعنى وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المورث اخذ المعنى اقرب
من اعتبار المعنى فلهذا قال النحويون ان المعنى في صيغة اسم المفعول والشارح كما ينبغي ان يتركها
هو المشهور الذي على السنة الكافية بخروج اقره بنية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا
ينبغي ان يتوهم ان الفتور المورث لا يفيد تبدل المعنى في المعنى فلهذا اعرض عنه الشارح لانه لا ينبغي
بما هو الموضع **قول** وانما جعل الاعراب في اخر المورث الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والاعراب
مطلقا في اخر المورث حقيقة او حكما فان الواقع بعد كثره في الحكاية كانه الواقع بعد الكل لان
الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد كثره يظهر كاشيا **قول** لان في الاسم بدل على المستعمل والاعراب
على صفة فعلية فلهذا النحويون ونظايرها صنفات كدلتها الا ان الفاظ ودهشيبخ الترتيب الى التفاسفات
الا ان الفاظ فعلية تاخير الاعراب الدال على الوصف بعد الموصوف لا يخفى ان القلم من قوله والصفة
متأخرة ان وجه التأخير في المدلول والوجه تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف
على تعقل الموصوف الاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الكلام لان كل ما من حروف الكلمة مفيد
لهيئة الكلمة ولا يرضى تاخيرها مما يمكن لثلاثه لانه الحكاية على معانيها بخلاف الحروف الاخر

في الاعراب
في الاعراب
في الاعراب
في الاعراب
في الاعراب

بالتعريف

الاخر فانه لا يمكن له في الهيئة ولذا قيل تعلم على بسطة الامر على هيئة ما صنفه في اي النوع الا
الاسم ثلثة بنه على ان الجوز مجموع الثلثة فلا يشكل لكل على اللانواع ووجه تقديم العطف
على الترتيب **قول** لا يطلق على الحركات البنائية والغيرها من حركات غير اللفظ **قول** فانها مستعملة
في الحركات البنائية غالباً وهي غير هامة من غير الاعراب **قول** فيكون الشئ في اعلا حقيقة او حكماً
فيكونه عدة من كل وجه **قول** فيكون الشئ مفعولاً حقيقة او حكماً فيكونه حقيقة او شئتها بالهاتفي
اسم ان **قول** علم الاضافة اي علم كون الشئ مضافاً اليه فهو يتقدم بالضافة اليه وانما هذا اعتماداً
على فهم المقصود من المقابلة بان علية والمفعولية لان كون الشئ مضافاً اليه مقابل له بالكون الشئ
مضافاً ولم يقل كون الشئ مضافاً اليه حقيقة او حكماً الشئ مضافاً اليه بالضافة اللفظية
وقولنا سبب ذلك ان كل ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال في الجوز ان ما اتصل
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسبت بشئ بوساطة حرف نحو لفظ او تقدير اذ لا بد من تيميم النسبة
حيث تشمل النسبة حقيقة او صورة جلافاً والاعراب فان صرح بتميمه عن باقي المرفوعاً وكذا المفعول
قول لم يصح تجتج الى الياء المصدرية الاولى لم يفتح الياء بالمصدرية **قول** وانما اخذ المرفوع بالفاعل والفر
بالمفعول لانه الرفع ثقيل والاعراب قليل بين وجه الافتراض فيما اصل في الاعراب يكونه مع اللفظ هو الاصل
في العمل **قول** فاعطى الثقل الثقل الظاهر التقليل لكونه مفعولاً ثانياً ودخول لام التعدية في المفعول
المتاخر عن الفعل لا يجوز ذلك من جعل التكرير مع تخمين معنى يجعل فصلاً ما كان المعنى فاعطى الثقل
مجموعاً للتقليل ولا يخفى ان حديث جعل مع الاعطاء لغوفاً يخفى تخمين معنى العروضة لان
الاعطاء للتقليل بان يجعل عارضاً فاعطى عارضاً للتقليل وكذلك جعل للتقليل تعليلاً
والمفعول محذوف فاعطى الثقل ما اعطى من المرفوعاً لاجل هذا التقليل فانه المعتبر عليه لكثرة قوله
قول وتالم يبيغ المضاف علامة غير جعل اعطاء المضاف اليه اضطرارياً ولا ضرورة اليه لان
المضاف اليه كثير لا يري الى قولنا مررت ببنيد في يوم جمعة لنا ديبه كمن كثرته دون
كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل **قول** والعامل اصحاب له الى بيانه
لا يحتاج معرفة المورث اليه للاعتبار العامل في مفهومه على تروك كونه في حكم المورث و
تاخير عن بيان الاعراب في تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومن قال

بالمضاف

آخر المحسوس عن الاعراب يكون سببا بعد اختلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من
 سواء الطريق وطلب المتعدي الى غير بعيد فلهذا ما به يتقوم اي يتكامل دون غيره فبنته على ان
 سببية المقدم ليس كسببية الاعراب للاختلاف ففان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
 لا يتولى يتفقد بالاسناد وما يتقوم به المعنى المتفقد والمرتب منهما والفاعل لاننا نقول لا يلزم
 من المعرف من قولنا ما يحصل حرارة الماء الا التارد وتغير الخس والاي وزر ان الماء تاما قال
 قول المعنى المتفقد اي معناه بزيادة اللام للحم الذي في قوة التلكة والمعنى المتفقد لا يوجد
 في الفعل عند البصر بين فلذا قبل المراد عامل الكرم ويقوم بالبا في محسوسا ان يكون الشيء مضافا
 اليه حكما وصورة فقد عقل من قال يبال ضر وجه ثقلته في محسوسات بزيادة الباء عامل اسما في
 غلام زيد فالعامل عند بعض صرف في المحر المقدر وعند بعض المضاف النائم عن صرف المحر
 قولنا المفرد لما فرغ من بيان الاعراب والفاعل والمعنى المتفقد اراد تفصيل اقتضاء المعنى
 المتفقد فانه يقتضيه الحركات الثلثة ونارة ماسوي الفتحة ونارة ماسوي الكسرة ونارة يفتضح
 الحروف الثلثة ونارة ماسوي الواو منها ونارة ماسوي الالف فلهذا اقسام ستة في الالف الكرم
 المفرد الي هذا المعنى ثمان للمفرد وتسمع له عشرين اخرها منها في محسوس ولا يتفقد القاعدة بالالف
 الستة ولو اوضح المشي واليخرج خروجها بفتح المنصف كونها واسطة بين المنصف وغير المنصف ولان
 المنصف الالف اسم من ثمانية ان يقبل التسوية وينزع من عدم الالف في اول الجمع للانظر في المعرف
 معقول عن التسوية ولا يغير منصرف اجري عليه الحركات الثلثة للاضافة او للام او وضو او الالف او
 التاسب بل يتفقد به فاعادة غير المنصف ولا يبال به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريق الاستشاد
 والبيان على طريق الاستشاد من فاعادة غير المنصف او من ادخاله في فاعادة المنصف والاشتمال
 على التبيين انه هذه الامور خرجت على الاصل في الالف الذي لم يكن بناء الواحد في سائر
 التقضى بسون وبتون وتطائرهما لكن لا يلزم من دخولها في الكثرة توجع اعرابها بالحركات الثلثة
 خروجها عن القاعدة بالمنصف **قوله** جد جمان الالف الاعراب فيكون بالحركات يكون الدال
 على صفة الشيء كالصنعة الدال عليه لانها اخف الذوال وهذا مراد من قال لانها البعاض الحروف
 قالوا عرض عليه بان كونها البعاض اسم وعي ولو لم فلا يتفقد للاضافة فبالتالي لا في الاعراب
 حالة

لم يبال

الحج
قالته

الاعراب ليس شئ **قوله** والفتحة فيها كتبت في الحاشية هذا التكرير من العطف على محمول
 عاملين مختلفين لكن المعمول الاول محجور واول المص هذا الكلام **قوله** والمصدرية
 فيكون التقديم رفع رفعها وجملة حال والعمال في الظروف والحال عن الفعل المستند
 من الظروف مستند هذا الوصف بالعبارة مما كتبت في الحاشية على ما اذا علمت ان القسم
 بالضمه حال كونها امر فوعينا واعرابا بالضمه او باعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا
 وجرا هذا الكلام **قوله** مثل جاءني رجل الاصل الا ان يثنى ان يثنى في طلبه والطلبه للطلب
قوله جمع المكنون السالم قد علم انه اوضح اذ معرفة غير المنصرف محتاج الى التويل لان الالف يلزم
 له خلافا في غير المنصرف فانه ينزل عن اعرابه لانه لا يتصلب مع الجوزية بخلاف الالف وغيره فانكبات
 اخرتها كماله وينبغي ان لا يظن اليه ولات جمعها من غير لفظ كما ضم الالف الى جمع المكنون كسب
 الحاشية السالم فوجع على صفة الالف هذا الكلام سير يدفع توهم انه صفة المكنون كما يتبادر من
 كون الالف صفة المنفرد يعني ان الالف صلاحي جري على وصف الجمع بالمتساوي ان كان
 المتساوي حال منفرد **قوله** وهو ما يكون بالالف والناء فدخل في سائر كلام مع ان منفرد مذكور
 عند ثون مع انه منفرد مؤنث **قوله** واحترز به عن كسرة فانه قد علم وجمع المكنون السالم
 فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاضطرار ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشارك في هذا الحكم
 ليس على انه لم يسم المكنون مطلقا بل المنصرف **قوله** فاعاد هذه الالف الستة بنه على ان الحكم ليس
 خصوصيات هذه الالف على مطلقها لانه لا يتبع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلفو
 الحكم عليها بالواو والياء التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان قولكم كما في التلخيص به يحضر
 معه الالف فالحكم على الالف بالالف بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ والاف
 في هذا الحكم الى ما قبل ان الالف علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتركة بها وهذه الالف
 اشتملت جميعا بين النخلة بوصف الاسماء الستة لانه فريف يستتر في كون الالف مضافة
 لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لنوايد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على
 مثال وثانها الاجتناب عن ذكره وغير مضافة لانه استعمله عند اللزوم وثالثها هداية
 المتعلم لاعرابه فسيم بالواو والالف والياء لانه لا يفتدى بنفسه لوجه ذكره لانه لا يفتدى

2

بل حال كونها مبكرا لما كان اشارته الى خبر بد هذه الاسماء في الحكيم بقوله فاعراب هذه الاسماء
الستة او حتم انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا السدس بقوله لكن المثلث
وبنه على ان خصوصية الافراد والتكبير في مقام الحكم **قوله** ومضافة نقل عن المتن على خلاف
سرتبها التفت عليه الشيخ اما ففلا عن فوات الترتيب كمال الاستعمال فيحقق القبول واما لان حكم
كانت في نظره هكذا وان في غاية السور ومن قال بنه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير
لانها حال عن ضمير الظروف والحال لا يتقدم على المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو السور والضمير لا يغير
عبارة الى ما هو السور فقد بديك على ان يبلغ بد في النظر الى ما لا يحيط بقوله **قوله** وانما
اختاروا الاسماء الستة الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال
المعرب بالحروف في النوع والمخفي بستة المثني وكلا وانما في الجمع والواو عشرون فجمعوا
في مقابل كل فرع اصلا **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء الستة المثني لثباتها المثني في كون
معانها مبنية عن تعدد الاو في كونها مبنية عن تعدد او في كون معانها مستلزمة
للتعدد لان المثني هو اللفظ دون المعنى فعدا ثم ذلك فيما سوى التثنية والجمع والجمع ظاهر واما
فيها تخفي والاوجه ان يقال لثباتها المثني والجمع في ان فيهما حرفين بعده مما يتم به الاسم فان تمام
الاسم بنون التثنية والجمع المضاف اليه والتثنية واللام **قوله** ولو وجد حرف واحد للاعراب او
حاصين الاعراب في غير حال الاعراب في الاعراب في الكسرة والفتح والضم والهمزة وفي الاعراب
الاول لام الكسرة وفي الاخرين غير ثباتها عند التثنية والجمع وهو في كلام النحويين ويدر من العين واللام على
لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان كالمثال فيستفاد من كلام النحويين ان الظاهر جعل كل من الاعراب
عن التعدد ووجد حرف واحد في الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف والجمع لانه لا
والولد والوالد واللام الترتيب غير ذلك مبنية عن التعدد فالاولى ووجد بدون اعادة اللام **قوله**
وكذا حكى التمام ابدال من الالف واللام التثنية لان على التثنية لا يكون منسوبة مما اضيف اليه
كلما يجب ان يكون مني او ضمير والآخر ان يكون منسوبة لغير التثنية الا في السور كقولك كل زيد وعمر
والحق في التثنية مضافا الى التثنية فيصير من خبره واصنافها في النحويين في الاصل واو
يا والآخر من على الاول **قوله** فاذا اضيف الى نظره في هذا المظهر ان يكون معرفته **قوله** فلذلك

لا يخفى انه مستدرك لاطرافه في **قوله** ومضافا من التثنية لانها تكثر في الواو اربعة **قوله** وهو
بالواو والنون سواء وكان معرفته موت او قد مر اسما او غيره او في نظر لان الكسرة في حث
الجمع في سره ان قولي ان كان اسما في كذا يعقل بان اشتراط التثنية مع انه يقع عن الشرط الذي
التحيز بجمع الملوك للفاصل عن التثنية المتروك انه اسم وليس على التثنية في صراحتها فالتقدم لجعل الاسماء
انتم عن مفهوم الكسرة ولو حوفظ فخطا على مفهوم الخطا في كذا يمكن ادخالها في ثوار عشرين بان
يراد بها ما على سورت الخ المذكور ليس **قوله** وعشرون وانها المذكور بالاشتراك على ما اشار اليه قوله
وزناتها السبع وبه في التثنية حيث لم يادخلت انة لغت اختارها فاستعملت بالمثل غير
غير خصوصية النحاة **قوله** والالف اطلاق عشير من على ثلثين ولم يصر على عشرين وكانه لم ياتفت اليه
لانه كخص عشرين وهو بعد على حكم المشرك لانه صعب على ان يتناول كونه لا يقيد ان ثلثين في قوله
مجموعا في الاصل عكبت على تلك العشرة تغليب العام على الخاص وما يقيد به هو ان يقال الاعداد لثمة
من الاحاد وحاصلة من تكثر الاحاد لا من تكثر مراتب الاعداد فهذه الالف كما لو في انها
لا واحد لها من لفظها **قوله** اطلاق ثلثين على ثمانية وثلثين وهكذا **قوله** ايضا هذه الالف كما لا يخفى
عكبت لو قال مجموع هذه الالف اة لكان في لطفه **قوله** وانما جعل الالف في الاول سراج
من حقيقة الالف بيان الوجه في الاصل بمعنى عن مؤنة الالف في المثلج ولان الالف اربعة قوله لانها اربعة الالف
بلا كلفة وكذا في قوله وهو علامة التثنية والجمع تامل **قوله** في اخر حروف في صيغة الاعراب فان قلبه في
ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير فقلت هذا المثلج بغير علامة بعلامة فانه مما كان
الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف بالياء وتبدل علامة بعلامة لا بغير
العلامة **قوله** وكثير التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها التوقف على التثنية والشرط
ان كان اسما واكثر ان كان صفة **قوله** وجمعا في التثنية لانه السنة في المثلج اشار الى التثنية لانه مما سبق في
بيان حكم الموحش قال لفظا او تقدير القدا ورجع في هذا الالف فوايد الاول ان قوله التقدير بيان الاسم
التقديم السابق لا التقدير للاعراب كما ذكره بعض المفسرين وانه في ذلك البوص على ذكره
على ان قوله لفظا او تقدير التثنية لاختلاف الالف والياء والياء في قوله التقدير وعند بله
معرفة تعريف الالف وان هذا الكلام متصل بما قبله كما في قوله لانه التقدير في الاشارة

بما مر تبدل علامته

قال في شرحه
باب في الاعداد
باب في الاعداد
باب في الاعداد
باب في الاعداد

وقوله في وجه تقدير الاعداد في نحو باغلامه انما المستعمل اسم بالهسرة فنقد العراب
قالوا في ذلك المشبهة بكسرة او الفحة لينا ونحوها غلاما وبابا وبابا وبابا
وبابا فتدبر الكما في الاسم الذي اختلف في ما قبلها ساكن كلفين قوله في نحو ساكن على
فولك في فهو من فوج الاعلى فاضه فيكون مجرورا ووجه التنوين اذا يكون وكسر نحو سند كما وضع
يتم ان الاضمار لا يقدح في بضع مسلمين على قاض قوله يعني تقدير الاعداد ليس غير ذلك
من كسرة الاشارة بيان ان التقدير في هذا القب قد يكون في الاعداد بحروف الاستيفاء واللام
للمشتغل فلقد برز انه في اقسام من المشتغل لم يذكر كسرة او فتح او من افاضل خلاصة الشارح في حق
ما تضمنه هذا الكلام فتصدي بيان كسرة كالمسلم بوضوح من المشتغل كسطر على الاصل في المط
فعليك بالاعراب المستقيم على الاعداد في نحو ساكن كلفين لا تهدي من يشا
الى حطوط مستقيم نعم يتجه على الشارح انما يصح على ذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية
والجمع واما على لغة في جواب هل عندك ثمران قالوا بل هو ايضا يكون في الحركات والحرف
وحيث نقول عن تقدير الاعداد بالاستشغال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد
بخلاف المتقدر فانه لا يكون الا في الاعداد الثلثة ولما كان ثمة المشتغل عن المتقدر باقتضائه
المشتغل ببعض الاعداد دون المنعذر وكانه مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق بينه وبين الاعداد
يكون الاعداد المشتغل تقدير باقي الاحوال الثلثة نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي
القوم وجاءني مسلم القوم ورايت مسلما القوم ومررت مسلمانا القوم وجاءني مسلما القوم رفاعا القوم
حكم مسلمين قوله وقد يكون الاعداد بالحروف تقدير باقي الاحوال الثلثة كالاشتغال وضابطها اذا
كان الاعداد مفردة ولا في ساكن نحو والمنيمن الفلانة خيرة الصلوة وبضربها فخرجت من مصطفوا القوم والثمن
غيره لرفع فاني اعلم به لا يكون مفردة اصلا قوله يعني فيما عدا ما ذكره من تقدير الاعداد بالاشتغال
يعني ضمير عداه راجع الى ما ذكر من قسم المتقدر والمشتغل للما عداه من الامثلة حتى يرد
الامثلة التقديرية الغير المذكورة على ثبات اللفظ في اورد بعضه فاضل للاشارة الشارح رحمه الله
على بيان المشتغل للفظ من الامثلة واللفظ في ذلك بعض الامثلة بما لا يحتمل باليغني من نحو رفاعا القوم
الا عداه بورود بعض الامثلة للحالة مما لا يقتضي منه نحو ولا يمنع عنه رعابته الادب جدا قوله

فان قلت لا بد من وجود الالف في عصب او حروف
الاختلاف والاشارة على ما هو في حروف
الاختلاف والاشارة على ما هو في حروف
الاختلاف والاشارة على ما هو في حروف

وكان الضمير
وكسرة الف
انما هو في حروف

وما كان الالف ما هو في حروف
ما كان الالف ما هو في حروف

بعض

الوجه المقدر في معنى اللفظ كونه الاملا في التقدير في معلوم الالف قوله التقدير في تقدير الاعداد
الاشارة بالاعداد المقدر ليلايم قوله واللفظ فيما عدا قوله اي في الاصل كسرة او الفحة لينا ونحوها
بعض ما هو منسوبة في التبادر الى اللفظ وهو العايد على حذف المتعارفين قوله تقدير في تقدير
اعرابه لان حذف اللفظ اهو من حذف الحركات والالف في الاعداد الشارح اي انه غير انما في حروف
الشعر والاعراب فانه في الاعداد المتعارفين ليس كذلك فيجعل عبارة في حروف الالف في حروف
تقدير الاعداد بالالف لا يعني في الاعداد الحروف المقدر في الالف قوله كسرة او الفحة لينا ونحوها
مشتغل كما في قاض وبعد الاعلام المقدر في قاض كسرة او الفحة لينا ونحوها قبله في حروف الاعداد
في قاض الالف فانه الاشتغال في الالف في حروف الاعداد في اشتغال الالف في حروف الاعداد
اي التعلية بالالف وكذا جعل عصب الالف في حروف الاعداد والفضل للمقدم في حروف الاعداد
وكما في الاعداد الحروف المقدر في الاعداد المقدر في الالف في حروف الاعداد وصادي قبل الالف
ان يعيد الحركات باللفظ فيخرج عنه عصب اي فان تقدير الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد
عصبى فالمتقدر بالالف في حروف الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد
تقدير الاعداد قبل الاضافة على التخرج من حروف الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد
نعم يتبين ان يفتقر قاض الى ما سوى اللفظ في الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد
متقدر لان الحروف في حروف الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد في حروف الاعداد
ولما ان جعل قوله مطلقا عينا كونه قيد القلا في هذا التعميم ايضا سواء منقوصا او مقصورا
او صيحيا قوله متقد ان يدخل عليه حركات اخرى فلا يمكن جعل هذه الحركات اعرابا كما جعل علامة
التثنية اعرابا لانها مقتضية الساء المتقد على العمل فلا يمكن ان يكون اثر العامل الا ان لم ان
يكون العامل التحصيل حاصل واما علامة التثنية فاحد الالفين ومعنى التثنية لتحصيل احداهما
على التفسير والعمل التحصيل خصوص احداهما قوله يعني كونه الاعداد الازمات فائدة نعيم مطلقا
هو غلام وان جعل متعلقا بهما ولذا جعله لبعض خصوصيات لا بد من جعله لداعي حسن المقابلة بينه
وبين قوله قاض رفاعا ونحو مسلمة رفاعا فان المتقابلين يدعوا الى تعميم التعميم بالالف في حروف الاعداد
يقال به يدعوا مطلقا ما كان الالف في حروف الاعداد وما كان يؤدجه بالالف في حروف الاعداد

بالم كونه في حروف الاعداد

فان قلت لا بد من وجود الالف في عصب او حروف
الاختلاف والاشارة على ما هو في حروف
الاختلاف والاشارة على ما هو في حروف

يشعر بانحتاج في افراد غير عدده مع رجوع الى المتعدى المتعدد المستعمل التام والمتعدد
بما ذكره وبدأ طريق شايخ في رجوع الضمير المتعدد الى المتعدد كمن الاجابة بهما الاخذ التام بل لان
المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او جوارف المجرر اجمع لانه في الحقيقة اجمع الى الامور لا الى الجوارف
لما ذكر في تفصيل الموصوف وغير المنصرف في تعريف غير المنصرف لا يصح تفصيل الموصوف الذي يحكمه الله
قلت للاحتياج بعض اصحابهم بدلت بعد الى معرفة ايضا واما المنصرف فلما احتاج الى معرفة
الاشياء من تفصيل الموصوف لانه تمام تعريف غير المنصرف في الشر فكذا انه بالتعريف والمنصرف في المقابلة
وتما تجوز في التفصيل السابق للموصوفان الموصوف والمذكور في المصنف في مجموع فينتهي في ايراد المقصود في المصنف
قبل الشروع في المصنف فكلما فصل بين الموصوفين تفصيل في جملة الموصوفين على المصنف في المصنف لانه انما
احتاج الى معرفة المصنف غير المنصرف وما استلزمه او الموصوفين في الجملة والنفق في باخرها افلا بيان هذه
قوله وكان غير منصرف وافراده على ان الموصوف بالبعد استحق شيئا الاقل ان يوثق على بيان الاكثر وذكر الاكثر بالبيان
لما استعمل على غير تفصيل مائة الشيا واما الموصوف بالبعد فلما تعاد في الاكثر والاشياء في قوله تعالى انما
الاقل لان يقال لما كان في بعض الاشياء استحق ان يكون شرا على الاكثر او في في الاشياء بالتحريف ايضا شرا على الاشياء بالتعريف
منه في الاشياء بالعدد والاول وجه في قوله تعالى انما استحق غير المنصرف لانه موجود في المنصرف وعدم في العدم في بعض المقاييس
الى الوجود في قوله والشيء يعرفه لا يعرفه يعرفه ولم يقل والمنصرف ما عداه كما في قوله في الاعراب اللفظ
لا شعور عنوان غير المنصرف بالان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التعديري واعماله الموصوف عند
القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عند ما يدخل في الحالت الثلث والتنوين وغير المنصرف
ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الترخي في المفصل فالنوع المنصرف بالضمير والقسم والفتحة
والكسرة والمعر غير المنصرف بالضمير والكسرة والمعر بالحر وفي واسطة في لا يصح ان يلتصق
بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف في القياس اليه واما عند المقص فان المنصرف
وغير المنصرف عنده قسم للمعر بالحر في الاقادة في وصف المعرب بالحر وفي بالانراف
وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقاييس لاختصاص هذا المعرب يقتضيه تعريفه فيها كما اذا كان
مطلقا المعرب منحصر عنده في انما قبل قوله غير المنصرف والمنصرف في قوله من الترخي في قوله
يودثر بالعرف من حاله الاصلي بالتركيب الاكثر من تاشير غير المنصرف حتى كما يقياس اليه لا ينصرف ولا
يتكرر

بشرط ان يكون
المتعدد اذ ذكر
بالمعنى
بما ذكره

لان ينصرف بالتنوين والكسرة ويغير المنصرف وقد جاء الصريح بجهز الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة
من الكسرة والتنوين او زيادة التنوين اى اسم معرب اختار في كل ما بالثكرة وهو واحد احتمال الالان
اقرب بامتزاج النسخ بالمتن ولم يشتر الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة
وان لم يشبه لبعض افاضل ملازمة النثر الاوهذا المقام والطلب بالايدي الاالات فاعرض عند
بالمرة كاهوداب الكوام من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا
شرط حذف المضائق البعلا ما لا يخفى للعارفين ومن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتمل
بيان الاكابر لترجيح تقدير الموصوف فليترك ما لا يعين اى العلل التسع بمجموعها في هذا السبب
لا وحلتا في هذه التفصيل عن شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجرا هذا المقام كتب في
حاشية هذا المقام اول مواضع الصريح تسع كلما اجتمعت ثلثان منها فالصريح تصديقا وهذا هو
لا يعيد الاشارة الى نحو والنصب بالنزول ولم يذكر الايبان كلها حتى يستقر على التنوير لاشتمال بيان
غير المنصرف الذي استفاد من البيت الاول على ما عاين الاول ان يعيد ان غير المنصرف ما فيه علل من تسع
فيخرج عن فاعله واحدة تقوم مقام العليين والثبات ان يدل على ان اجتماع سببهم يجب عدم
الانصاف مطلقا مع انه يجوز صحتها في ثلثها ان يدل على ان اذا اجتمع في كلمة الف الثانية والثانية
متلا يكون منع الصريح للسبب مع انه ليس الا الثانية بالالف وذلك المجموع عدل لعد بلغة تنكير
الاسباب في هذين البيتين غاية الحسن اذ السبب عدل ما لا عدل وهو عدل لا يكون
علم البناء وكذا السبب وصف ما هو الوصف الاصيل وهكذا في كان المناسب تنكير النون ايضا
الا انه لم يساعده النظم فلا حسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام في زيادة والعدول
لانه في الزيادة في الزمان ويستعار للتراف في الرتبة فيكون ما بعده اعلا مما قبله او اذ في ولا يخفى ان
الجمع اعلى مرتبة مما قبله وما بعده فكلية ثم في العليين لهذه المنكته الجليدة ولو جعل الالف في
له هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شي في عرف ارباب النابغ اذ لا يقصد به لا التقدير في الالف فيهم
في عباراتهم بعيد جدا وهذا الفلا تقييد ما شئت في كلامهم الوجوه الثلاثة المذكورة ولنا وجه
الجمع وهو الاعتذار من مساحات وقعت للناظم هذه الايبان لعدم مساعدة النظم بان
بان المق تقييد غير المنصرف والعلل من الحفظ لا يتحقق القول فيها اذ لا باب اعده النظم وقد

س

عرفت بعض المساجد في البيعة الاولى ما ذكرنا ومنها ايهام العله كما بينا في تنكيرها ومنها
ما في قوله والنون زائدة ما ذكره الشارح ومما يذكر كما ان السبب مجموع الالف والنون لا يح
الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح اليفر او القول بان كل واحد لا يقبل الا ما منع اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة قلت للموانع جمع مانعة والثانية لانها في تقدير علامانع الاضرب وقال
بعضهم انه اثنا لاجدوى معرفة القول بالاجزاء فلذا لم يبينها ونحو اقتضيت اثره مر
اشتمال على علمية انما قيد بذلك لان غير المنصرف لا من هذه الطبيعة احكاما اخره في حيث
ان عرب حكيم امر ومن حيث ان قاعل حكم الرفع لا غير ذلك ومن حيث انه روع في التناسب
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روع فيه الاصل كما في مسلمات علماء الكسرة التنوين كمن الا
الاختلاف يقول ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الطبيعة ما يكاد
يسلب عن القائله الطبيعية ان لا كسرة ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا المقارة
الا ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخل الكسرة والتنوين تعريفها بما يجب ان يجعل كلامها حكم
غير المنصرف فيقول دور من جهتين علميا ففضل في تعريفها بالمعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين
لم يكن الاشارة الى نقصان تعريفها بالمنصرف الاسما جمة التنوين او للتبني على ان منع
الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالبيعة فانه لو اکتفى بالتنوين لتقوم ان حكم غير المنصرف
من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسرة منع بالبيعية كما قال كثير من ومنهم من قال اراد
يلج بين الحكمين لانه اقرب ضبطا فيشبه الفعل مشابها الاسم المفرد ثلث مراتب
اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانطواء واسطها العمل لا يسمع المقام تفصيلا
لانك تقول قائم ثم تقول قائم فالعروض لنا القائم المطلق لا القائم المحرر عن البناء
وهو المذكور كذا العروض للالف واللام الرجل المطلق لا المحرر عن اللام وهو التكرار فالق
في الثانية والتعبا وهيبة والفرعية المعبرة في منع العروض اعلم من الهيبة والحقيقة
اذ الاصل في كل كلام ان لا يتخلط لسان اخر وخلاف الاصل بمنزلة الموقف على الشئ
لانه كما ان تحقق الفرع يتبعه تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل يتبع تحقق الاصل
حتى لو لم يكن الاصل بل يتبعه الاخلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع مثالا لفرعية الموقف

الموقوف على الموقف في عيبه والمبرجوع على المبرجوع لان المبرجوع ليس فرعاً للموقف
الا يجعله بمنزلة الموقف وليس الفرعية بمعنى شيل المبرجوعية **وقال** لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اتم حقيقة او حكما او وزن الفعل الذي فيه احدى
الزوايد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر **وقال** اي لا يتبع الجواز
بجحي ومعنى سلب الوجوب ومعنى سلب الامتناع والسرف قد يجب في
الضرورة كما اذا اوجب الصرف انكسار الوزن فلذا افترسه بقوله لا يتبع **وقال**
بادخال الكسرة والتنوين فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجها
من التأثير بالضرورة واعتبار التناسب فلما حاجة الى صرف الصرف عن ظاهر
وقال وقيل المراد بالصرف معناه اللغوية الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي
والظاهر من ضمير صرف رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمة الحاجة يندفع تنكير
الظواهر فلما وجه لترك الظ الثاني فافهم **وقال** للضرورة لان الضرورة ترد الابهام
الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يخرج عدم صرف المنصرف لها عنده بالجمهور
من البصريين كما لم يخرج جعل الهنرة المقصورة معدودة لان اصل المعدودة
المقصورة وجوز الكوفيتون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للمقصورة **وقال**
فكقولك حسيت في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرتبة
النبي ثم واوله ما ذاع من شتم تربة احمد ان لا يشتم مدي الزمان فواليا
وقى حاشيتها اجمع غالية بوى خوش انتهى مرتبة بالتخفيف بر مرده ستايش
كردن التربة خاك المدي عاية والمعنى الذي او اي شئ وقع على من شتم
تربة احمد في ان لا يشتم مدي الزمان وامتدادة انواع الغالية والاستغرام
للا تكارر والمعنى لا يقع عليه شئ لانه استغنى من شتمه عن شتم الغوالي والمعنى ما ذاع
او حسب علمي من شتم تربة احمد ان لا يشتم اه او الاستغرام لا تعني من عظم الوجوب
وهو كما الاستغرام من شتم الغوالي ان ذكره بالفتح والكسرة للتعليل **وقال** لان رعاية
التناسب بين الكلامين عندم ولذا صار السبب من اجل حسنات الكلام والخير

يجب سلب الوجوب والامتناع

الاستغناء

هنا في صفة الشيء وامراني مع ان اللغة امراني ومنه في التنزيل بيدي
 الخلق ثم يعيد و اللغة المشهورة بيدا وروي ان بعض البلغاء قال
 كاتبة اكتب يا جارفان الكركب قد صاروا في بعض الزعم في يا جارفان
 الحيات يا سيد الاصح كسر الهمزة فليفت اليه لاهتمامه بام التناسب وفي قول
 وان لم يصل الى حد الضرورة اشعارا بان قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب
 صرفا علام لا وزن ان التي تصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن يضارب
 مضاربه فاعل يفاعل مفاعل فيصرف مفاعل لا محالة لانه مضاربه
 وجعل من هذه القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة
 اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف لكونه على التنفيس مؤنثا
 ويعبرون عن هذه التناسب بالمشاكله **وهي** حيث صرف سلاسل التناسب
 المنصرف الذي يليه وفي قواير التناسب فواصل الاية فنقول يليه لم يفسد
 اتمام التعليل **وهي** سلاسلها واخللا لا مثال للمجوع اه اراد ان ذكره اطلاقا
 ليس زائدا لانه المقصود بمثل للمجوع والظاهر ان التقدير كصرف سلاسلها
 في هذا التركيب **وهي** وما يقوم مقامها قبل هذا من تنمة بيان التعريف
 فيبغى ان تقدم على قوله وحكمه وقيل ان بيان الاسباب كلها من تنمة
 التعريف فانه جملة معترضة ولا مشاكلة في وقوعها انما وقعت ولقد
 الاحتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت الى هنا **فانه** تكثر في الجمعية
 فقام مقام السمين لهذا التكثر عند المقصود لكونه نهاية جمع التفسير عند بعض ولائ
 لا نظيره في الاحاد عند بعض و اتمام الاخير خارج الى تطويل لا بسعة المقام كتب
 في الحاشية فالكاتب جمع الكلب و جمع كلب و اساور جمع السورة وهو جمع سوار
 و انايم جمع انعام و جمع نعم انتهى وقد يلحق التاوس اور و اشترى جمع النعم
 على الابل و جمع كرم اما انما يزداد بكثرة و التفرقة على ما في القواعد **وهي**
 فالعدل مصدر مبنى للمفعول اي يكون الامم معدولا لا كالمحقق الرضوي ان العدل

افراد

افراد الاسم لا الخروج فافراد الشارح الى ما يجب به عنه وهو ان المصدر قد
 يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول
 كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل المكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا
 للمفعول فيجب عليه ان لا يشك انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالاجاق السبب
 المصدر الى المفعول كما يقال مضروبا بمعنى كون الشيء مضروبا والمفعول المصدر
 الى حاصل بالاجاق تلك الابهة في غاية التسعة يسع فيها الاما ليسع في الناطق المصدر
 و اما ان المصادر صنعت بعينين وما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا
 بد من دليل بل يكاد يبرده ما ذكره المحقق في تعريف الفاعل من قول علي حجة
 قيامه به حيث افرد به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول
 فانه بدل على وقوعه في فعله لا على قيامه به بل على وقوعه في الفعل
 كما ان معنى ان لكان ضرب زيد الا على قيامه به بل على وقوعه في الفعل
 زيد على صيغة المفعول و ال على قيامه به بل على وقوعه في الفعل
 قيامه به فالصدر لم يوضع الا لتمام الفاعل والفعل المجهول بدل على وقوع المصدر
 الذي تضمنه على ما استدل به و جزم من الفعل الموقوف و اعتبار وقوعه الذي بدل على
 هيئة الفعل المجهول و اذا تم هذا اشتغل لكان العدل مع الافراد فالاشارة في قوله
 لا يندفع هذا الفاعل لكن العدل في اللغة جازم بمعنى ليس يقال عدل عنه اذا مال وعمل
 اليه اي مال اليه و جازم بمعنى البتة يقال عدل النجاشي كذا في الفانوس والادنى
 الى كون العدل النجاشي بمعنى البتة دون الميل الاشتقاق المعدول و سمية الامم معدولا
 وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه فالاشارة ان العدل بمعنى الميل من الشيء الى الشيء
 والعدل مادة الاسم حيث نالت عن الهيئة الى الثانية فمن الاسم معدلا عنه والام
 معدول اليه المعدول اليه لان العادة عدلت الى طيبة والله عز و جل نظر ابن الجهم صانبا
 فلما جلد بينه وبين المقصود جازما **وهي** وهو خروج الاسم في خروجها او لا يسمى عدلا
وهي اي عن صورة اللفظ العتيفة بالقوة لان مانع الضميمة قد يطلق على الكلمة

والفعل في قوله
 الذي بدل على وقوعه في الفعل
 كما ان معنى ان لكان ضرب زيد

المفعول

الاولى

الاسماء الحروف

ما جاز ما يوصفها من الهيئة فيقال ضرب صبغة النسخي والمراد بالقوة التي من الصورة حقيقة
او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازمة لأصل التفضيل
فكان اللاحق منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار عالما بالكتابة
فيكون سمي بالاسم بعينه معدولا عن السحر والاحتاج لادخال الف في التفسير فيقول العدل بالخروج
عما جاز ما يوصفها من الهيئة او استلزامه كونه في خلافه فيكون يعرف المقصود انه لا يدل
لشي في الصورة كقولنا كذا فيقول بينها وبين اللام بجزء الفصل بينهما وبين مجرد ما جاز
الترادف في اللفظ فيكون كذا هو مقتضى ما ليس حقه فان تقديره في ايضا ما هو
حقه **ق** التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صبغة
الاصولية بهذا المعنى في غير ذلك لانه ليس هناك اصل قاعدة يقتضي ان يكون عمر على صبغة
عام الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع القرف لحي ان حكم بانتهى من حكم بانتهى باسم القاف على
من العجزة فيخرج من العجزة عن صبغة التي على ما يقتضى القاعدة وهي
عام الى عمر ولا يخفى ان صبغة المصدرية ان صبغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض
حروف الاصول في هيئة القرف هيبة الفار بوان كان ما يعرض للمادة في وصف
لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليس هيبة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع
له ثلث الموصوفية فالوجه ان يقال في المشتق من المصادر التسمية بتقييده
الصيغ بالاهلية لان صيغ المصادر التسمية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة
والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المعجزات القياسية فلا يتحقق
لما حذرت عنه بعض الحروف كالهاء والخروف والاعجاز وكذا الخروف والاوايل خالفة
والخروف الاواسط المقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير ما بال
حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية في المسمى من
المعجزات القياسية الامدغات فهي خارجة باعتبار قيد المغايرة للاغير حكذا
يبين ان حقيق هذا المقام فما قيل في بيان قوله خرج عنه المعجزات القياسية
كالمقام فيبعد عن المقام **ق** المقصود هنا تمييز العدل عن ساير العمل قد ارفق هذا

مع وما ماتهم من ان ما اعتبر
اليه التميز فيقتضي خروج
الصفة في صفة بغير حقيق
فان في خروج عما حقه في اللفظ
كله اخرى =

بها

بها الجواب وهو ليس بمسمى اذ لا يشبه على المتعطف ان المقصود من تفصيل العدل و
تبيينه بان يميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل بهذا المقصود
اعلم اننا نعلم قطعا انه قد دل كلامه على ان ما اشترى في كتب النحويين خرج ثلث تحت
في الف للعلم القطعي بل هو ام حكيم بالكلية للاصطفا الذي يمنع القرف وانما الحقيق ثلث
اصل له اما في وجهه فانه قلت اذا كان ثبوت اصل له حقيقا والاصل انما يكون
اصلا في وجهه فيكون الخروج ايضا حقيقا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي التقاليد
ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني بالخروج انه كان عليه فخرج بهذا الاسم
الا الاصطفا في قول ما اشترى مني على انهم ارادوا بالخروج محقق الخروج عما هو
التياسر للخروج عما ثبت للمادة ومبني ما حكم به الشارح بالخروج عما ثبت للمادة
ويجوز على ما اعتبره والمغيرات الشاذة على تعريف العدل ويخرج على ذكره انه يخص معرفة
غير المنصرف تعريفه بالمتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما يعلم انه منع الكسر الترتيب
فيكفر الدور الا انه لم يلف المبدأ ذلك لان في العدل التعديري لا يلائم فيلزم
في حلق العدل ويندفع الفساد بانة فيلزم تعدد تعلم النحويين **ق** لانهم يميزون
للعدل فيما عدل من هذه الامثلة فجعله غير منصرف للعدل التبعة لادراكه في
ساير الاسباب سوى الجمع التعديري لا يتوقف على معرفة منع القرف فان التامث
والوصف والجمع والجمع والترتيب ما يعرف بدون منع القرف واما العلية فلا يعرف
في شيء منها الا بعد معرفة منع القرف واما العدل الحقيقي فان هو يخرج عما هو
القياسي يمكن ان يعرف بدون معرفة منع القرف كما في ساير الاسباب وان كان هو
الخروج عما كان للمادة فلما يعرف الالبسغ القرف بهذا ثم قوله فجعله غير منصرف الاولي
تركة لانه مشتركة بينه وبين جميع الاسباب والاختصاص كون الحكم بعلية العدل للضرورة
بالعدل فدل الفرق بينه وبين ساير الاسباب على ان الحكم لوجوده للضرورة دون
الحكم لوجوده ساير **ق** اي خروجه كما نعلم اصل حقيق يعني حقيقا بمعنى حقيقا في خروج
معدول حال متعلقه بالاصل وهذا يبعد عن العجزة سيما في قولها او تقديره لانه حمله على الترتيب

قال المتعلق مع انه يصح ان يكون وضعه خروج كحال نفسه تعدد عن التمهيد **وقد**
جاء في القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ما اول بالفظ واحد في مفصل هذا التفصيل فلما
كان العبارة عن حال كلا الطرفين اجري به على ما ذكره في احد وموصوفاً
ومثنى ورباح وسريع الظلال وجه لتولم الى رباع وسريع الا ان جعل الى بمعنى مع
والصواب بجيبها الى الصواب محي عشر ومعتز خلف ثلثة الاخرى قال
الشيخ الرضوي يستعمل على وزن فعالي من خمسة الى عشر بياض النسبة نحو الخاسية **وقد**
والسب في منع صرف ثلثا وثلث اة مقصد بهذا الكلام رفع الشكال عن
في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعداد ليست او صافا اصلية و اشارة الى
تصبح بعض ما قبل في منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار
او الاستتمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل اسرها في يجب
ان يقتصر على قدر الحاجة **وقد** لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ووجه
عربية الا وها في الاعداد انما وضعت للوصف انما يستعمل مجازا في حال الوصل
ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التكريري لانها موضوعة للمعنى
الوضع ليس شيء لانه لا يوجد عدم الفراف اربعا **وقد** لان معناه في الاصل
اشد نافرمان قلت مما يهتدى اليه ليس الا ان اهله اشد نافر او اقل نافر بل يوجب
الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور او لا فلا يقال جاء في زيد في ضربات
القاس اي في جماعتهم اشد نافر على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة
لا للموصوف بالتقصير او اقل نافر ليس فيه تفضيل بالناظر بل تفضيلاً فيه **وقد**
علم انه ممدول من احد ههنا ينبغي في ثبوت العدل في التخي وزمن فصول الكلام لا يتجاوز عنه
ولله در الرضوي حيث اختاره **وقد** انما لم يذهب اليه تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظ القاعدة المذكورة في تقدير الاضافة ان لو ذهب اليه لاحتاج الى التغيير والتكلم
بان تقدير الاضافة يوجب هذه الامور الثلاثة رابعها العدل الذي ينبغي ان الوجه
ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا فرضا في الاصل المعدول عنه

قال في بيان
الاصح في
الاصح في
الاصح في
الاصح في

عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاء في الرجل والمرجل الاثر وجاء في الرجل ورجل
ولو فرض التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكره اوله ولا ينصو التفضيل على ذكر
اوله بالاضافة فروع المناسبة بين الحال والاصل وحكم بان معدول عن احد
الصورتين قد ذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم في ما ايتيك
وكن من الشاكرين **وقد** و اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف
فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا يتم يتم عددي وقوله بين ذراعي وربة
الاسد وانما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان شيء من افرجه لان كل منهما محلي
ولا يتوقف المقدم على بيان **وقد** فاصلا بالماضي او مجازا او جمعا وارت لا يخفى
ان القياس في جمع الكثير هو جمع ليس جمعا وارت فلا يخفى ان يكون معدولا عنها
وقد وعلى ما ذكره لا يريد الجوز الشاذة بل شيء من المتغيرات الغير القياسية و
انما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل وطلب ما يوافق بينهما وبينه لكونه
حيث حكم في اعيانها بالشدوذ في الاخرى بالعدل ولا يخفى انه علم سابقا انه لا
يرد الجوز الشاذة فذكره هنا لتكرار قوله في قوله كيف ولو اعتبره فائدة جديدة فينتهي
ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكره لا يريد الجوز الشاذة لوطيته لذكره و
اقوى مما يروى وما ذكره ولم تحضره انه لو لا ما ذكره لوجب كون واخره ايضا معدول
مع انه اكثر لفظا من العدل ووزن الفعل **وقد** ولا قاعدة للاسم الجوز بل من في الثبوتها
الشدوذ فلما ثبت شدوذ في القوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع قواس لا القوس ولا
باعتبار عدول عن القواس لعدم تصور الشدوذ في العدل **وقد** كقولهم اسم جنس كقوله وعرف بالعدل
الاجمع و ابناء و اموه و ما هو بالغة فاعل اشتقت بالذات وكشيتي بمالفة فاسق
كما ان فاسق بمالفة فاسقة و اما فعل علما وانما لم يثبت فاعل من جوهره او جاء
اسم جنس بل لم يوجد الا على فغية العدل كقوله فانه وجد كقوله ولم يوجد قسمة الاعلى الا او
فانه مع اضماع الشراطين في ليس بعدل هذا المعنى ما ذكره الشيخ الرضوي ويرد ما ذكره في قسمة
عاني القاموس قسمة كقوله من يتاس من عبد الملك في و الكثير العطا ومعدول عن قاسم

فلا اول في الاثر فانه جارح
عرة ورفر جارح السيد
وان شئت فاعل من
جوهه ولم يبي اسم قسمة

والمعروف بالخير والفعال كالقشور والوجع المشرف والوجع المشرف والوجع المشرف
الفاعل وما ذكره الشارح من انه لا يفرق بين اصل على اصل عامر بالنسبة الى غير خلاف
بله بله بالنسبة الى ثلاث فانهم يعبرون بالوجه الظاهر الضمير بنى يتم وك
انما جعله للتحفة فان قلت العدل موجب البناء فاعناه في نظام يوجب البناء
واللام يكن موجبا قلت المعتاد اذ لا يوجب البناء بل المعبر اصله **وهو**
حضار في الجواهر الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة وبين البصرة
والهمان او الحرة من الابل او طائر كان المرفوع وفي بعض النسخ وبل في القاموس
ارض بين اليمن **وهو** فاتها مبنية وليس فيه الاسباقية انه لو اريد ليس
فيه شين الا الاستيناف وهو المنع وان اريد ليس فيه موجب بناء الا للبين
ففيه انه ليس موجب بناء فوجها وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب
وليس فيه الا الوزن والوزن لا يستعمل في ايجاب البناء **وهو** فاعناه في
العدل يحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا يجوز **وهو** وهذا يقال في
باب نظام حرمنا ليس محله هذا اذا فسر العدل **وهو** التقدير في مكان الضرورة
منع الفرق تحقيق اما لو كان تفسيره به جرم على ما هو الغالب وهو الاسباب
لما يكون بيان العدل في المعنى قاصرا قد ذكره باب نظام في محله وقطاع اسم
امرأة على ما في الصحيح **وهو** الوصف ثم يوفى له في هذا الباب **وهو** غير
موقوف في هذا الكتاب في محله واما مستغنى عن البيان في شدة فيما بين
المحصلين وموقوف العدل لعدله **وهو** فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب
الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يستمره
المقصد في محله **وهو** وهو كون الاسم لم يعنى بتقيد الابهام بان يكون في الغاية
كما اعني به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذوات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والهمان والآلة عن التعريف
بخلاف تعريفه فانها يخرج مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دل على الآلات
لغزله

بعض الاسباب
بعض الاسباب
بعض الاسباب

بعض

وبعض الصفة لكن لم يدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به لكان موثقا
لكون اسود للجهة غير الصفة حال الاتقون لم يقيد الابهام لعدم الطرد غاية الابهام في
جميع افراد الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه رجل له الصفة والقيام في
وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اقدمه معناه كثيرة الماء لا تقول
رجل معناه رجل صغير لاجل الصفة فهو يدل على ذوات مبهمة وبعض صفاتها وان دل
على ذوات متعينة ايضا ومعنى القيام بشئ ما لكثرة الماء لان اللفظ المتعني في مال المبدأ
واما استبعاد من قال كونه من القيام شيئا ماله كثره الماء بعد فليس شيئا
فانه لو كان الماء ما خذوا في مفهوم القيام لكان المعنى ماله الفيض فيكون المعنى
ماله كثره الماء والاستبعاد في حاله فقد عرفت ان معنى طلبة طلبة الحرف فهو مبتدئة
علم موصوف فلم يخرج مجرد الوصف بالتصغير عن العالمية فلما كتبت الى ما قبل
ان منع صرف طلبة للمسمى وعدم الفرق بين المصغر والكبير فان الامر بين على
دقة النظر لا على التام **وهو** لذات ما اخذت بعض صفاتها التي هي الحرة
والذكرة ايضا **وهو** سررت بنسوة موصوفة بالاربعية القلوب متصفة **وهو**
شرط اي شرط الوصف **وهو** ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سبويه وان
لا يكون زائلا بالعلية عند الاشارة في الاصل وهو الوصف كتب في الحاشية
وانما كان الوصف اصلا لتفرغ الدلالة المعبرة في باب الافادة والاستفادة
عليه واذا كان الوصف مظهرا للدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بتجزيل
اشتمال الاصل على النوع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر
انهم جعلوا الوصف اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرغ الوصف فحطوا الثابت
في الوصف ثابتا في الاصل والثابت بحال استعماله **وهو** اختصاصه ببعض
افراد من حيث انه فرد له الذات الفرد بحيث لا يشتم اللفظ بالوصف صرح به
التمضي وكما انه لا يفرق النقل من الوصفة الى الالسمية بالعلمية لا يفرق النقل منها
ابتداء بالعلمية الا انه لم يطرح على مثال لم يصرح به في التوزيع والتقسيم باندرج

69

حكمت في الأصل وكذا تقول صرح بالمعنى في التفرغ أيضا لأنه اراد بالغلبة غلبة الكسبية
على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بخلية الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح
ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص بعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثل قال كما ان اسوداه **قوله** فلذلك
يتفرغ عليه اشتراط الوصف كونه في الاصل للامور المذكورة جمع مع اللام والفاء
ومن قال الفاء فيه تدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يخفى
احدهما عن الاخر فخراتي بالعجايب كيف والفاء في الشارح لترتيب النتيجة في
الواقع على الاصل لترتيب العلم واللام ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم
الغلبة واللام ترتيب الحرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم فرة
الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل للتعدد بالمذكور
انما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد بصرف اربع الى اشتراط الاصل
وردا متنازع اسود العلوم المفردة ورد منعك كقول الاصله تجعل مجموع الامور الثلاثة
معللة بمجموع الايام واحال المراد على فطانه الخاطب ولقد اخرج من فرق هذا الخيقين
ثم قال نسب الحرف الى الكمال لانه صنعة بحيرة وتعمل عن انه جعل المنسوب الى الكمال
لا بكل واحد ثم تقول فيما ارتكبه الشارح تكلفه الاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة
لتغير اشتراط الاصله وتوضيحه وليست مقصودا لذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط
الاصالة ولذا اولى بذلك وشروط مجردة الاصله علمه لكل واحد من الثلاثة
قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مرت بنسوة اربع هذا
متا اشكل على علماء هذا الفن الى الان حتى قال الرضوي لم يظهر الى الان دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصفية العربية والاستدلال بانها اربع مدخول الجواز ان
يكون انفرادها لا يشترط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار
عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا يخل فيه فاعضنا عن الاشارة الى الطول
وقلت لا حاجة في عدم اعتبار الوصف الوضعي الى قاطع في اعتبارها نعمت واما وجه

تقطع

الاشارة الى القاطع

تقطع في عدم اعتبارها في اربع وكذا القول لذلك لا بد من شرط وزن الفعل
كما يتوكله تقدم النظر على علمه ان العبرة بوزن الفعل عدم قبول التاء في اصل التوضيح
فلذلك امتنع اسود مع قوله للحمية الا نشي اسود وقبول الاعداد التاء بعد عرض الضمنية
لان اصل الوضع العددي **قوله** وامتنع من التوقف لعدم حصة الغلبة اسود **قوله**
مخش قال وقوله وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود في التوقف ولم يخبره
ان الشارح افاد الثاني **قوله** الاول للحمية السوداء وهو الحية العظيمة السوداء
على ما في الصحاح **قوله** ومنع منع افعي ان قلت لو اوجب تقدير الوصفية
من غير تحقيق ضعف منع التوقف لا اوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع
التوقف في علم لم يلزم بالضعف فيه قلت تقدم السبب بعد تحقق منع التوقف لا بوجوب
وانما قل يوجب ضعف منع التوقف لتقديره ولم يتحقق منع التوقف افعي كما ذكر
قوله واشتقاق من كمال التحيل مصدر له **قوله** ذي جيلانا جمع خال وهو الموقوف
التائيت التائيتي الحاصل بالتاء قيده باللفظ ليقابل المعنوي ولا يقابل بالتاء
لاشتركا بينهما وانما اظهر ان مراد المقص التائيت الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف بالتاء بل بابا مرات تدل على اعتبار العرب تائيت فاعرف فانه
دقيق بالافتاء حتى يقال المراد بالتاء يتقلب جهاء فتاء اخذ ليست للتائيت ولو كان
به مذكرة لا يستحق ولو سمى به مؤنث في كمال عفاة فقال الترخيب
عفاة ينصرف ولذا يجرى عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتائيت
ويمنع من تقدير تاء التائيت اذ الميم يند في كلامهم اجتمع مع تاء التائيت و
قال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة
قوله ليس مصدر التائيت لازما فيما كان التاء جنة للتائيت واما التاء التي هي كسرة
الحكمة كجاءه اشتراطها العلمية لانها في منع التوقف فرج تاء التائيت جعلت
على وتسمى بها لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشارة الى التصرف
فيها في الترخيم **قوله** كما اشار اليه اي اشارة الى ما ذكر من الامر من وهو ان العلمية

في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب **و** وشرط تختم تاثيره
 اي مع العلمية احد الامور الثلثة بعبارة المعص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الفخية
 لمعنوي وجد في شرط العلمية **و** او تحركه والادس جعل لا وسط عبارة عن
 او وسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وحيث لم يزم ان يكون التحرك شرط
 الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون الوجوب في الساكن الاوسط
 منه والاسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك الاوسط الكلمة ثلاثيا كان او حائيا
 فاذا سمي بابراجم مؤنثا يجمع فيه الشرط الثلثة للوجوب **و** يخرج الكلمة
 بتقل احد الامور الثلثة لا يظهر اعتبار حدوث نقل من كل سبب او لا العقل
 نقل من الصفة والعلمية ولا من العدل بل مؤنثا وكيفية كاي شذوية الثلثة
 ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل
 احد الامور الثلثة شرط تختم تاثيره العلمية لان العلمية يجمع مع اسباب كل منها
 شرط في التاثير مخالفا لشرط مع الاخر فالمناسب ان يضاف شرط الى السبب العلمية
 لان العلمية يوشهدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط
 تاثيره ان ثبت لان الكلام فيه ليس شيئا لانه ينبغي ان يجعله شرطاً للعلمية بسبب قوتي
 فلا يحتاج الى تقوية ولهذا يجمع وحدها في ضرورة الشئ عند الكونين والاعني علمه
 ان الوجه ما قدماه **و** وسق على الطبقة من طبقات النادر في التاموس
 سق معرفة اسمهم **و** وماه وجوز علمي ايشا بقوله بلدين الى وجه تاثيره
 العلمين فان اسما الاماكن قد يلتمس تاثيرها بتاويل البلاة وقد يلتمس تذكيرها
 بتاويل المكان وقد ختمتها في اعتبار ابي ما شاوره كمرجع السماء وما لم يسجوا
 في شيا في كلام العرب جوز والوجهين وكذا اسما القبائل في ناولها بالقبيلة والحي
 اول ما لم يسج في شي ينبغي ان يعرف لا غير لان الاصل في الاسم القرف **و** ممتنع
 لم يقل ممتنع عن القرف كما قال في قول المقم وامتنع اسودا عن القرف كشيء لوجه توجيه

بكونه في الوجود
 كقولهم في الوجود
 كقولهم في الوجود
 كقولهم في الوجود
 كقولهم في الوجود

العلمية و قد يقال

المشتم

هذا التركيب وارجحية التماسية بينه وبين قوله في هذا يجوز ضرورة وانشاء بقوله
 من خالي الى انه يحتاج بتكبير العايد الى هذه المؤنثات الى التاويل ولم يشتر
 المادج التاويل الظهور انه وهو انه عومل بمعاملة اللفظ والاسم **و** وان سمي
 مذكرفه في سببية منع القرف الزيادة على الثلثة قبل فانه شرط الثلثة ان
 لا يكون في الاصل مذكرفه بسمي بحجاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكرفه
 وان لا يكون تاثيره بتاويل فمجال اذا سمي به مذكرفه القرف لان تاثيره
 بتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غلبا نظر الى المعنى الجنسي فان تساوي
 تذكيره وتاثيره استوي القرف ممتنع وان غلبت تاثيره بتزجج منع القرف وان
 وجب تاثيره قلت اول المراد ان شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة
 ولا ينعى الشرطان الاخران على ان يقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرفه لا يجمع
 العرب لمؤنثا نيابلا للمذكرفه الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل بقوله
 عن مذكرفه اذا العرب لا يسمي به بالتاويل واما اذا استوي فينه لم فان من حيث
 انه يسمي بالمؤنث غير منصرف من حيث انه يسمي بالمذكرفه جواز الوجهين فينه
 لا يحتاج الى تبيين لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا ينعى في منع القرف وعكسه
 حال ما غلبت تاثيره واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يسمي المنقول عنه الا الذكرفه
 وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمقصد لم يفتي بيان شرط **و** لان الحرف هو ابي قيسل
 وكذا الحامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزيادة على الثلثة
 سادسة ان لان موضع التاويل في كلامهم فوق الثلثة فليست الحروف الاربعة قابلا
 مقام التاويل بحارة الترم والاعراب في البيان والتفصيل من المعترض فان بيانهم
 مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو معتزلة الحروف الاربعة في ميزان التصغير اربعة
 لا يزيد في حروفها ما يتقابل للامكان في المصغر فصارا بقا التاويل ان في حروف التاويل
 مقام حروف التاثير ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس كذا كك
 لان تصغيره بحجمه في مصباح علماء المؤنث وان كان التاثير الحاء فهو حرف

وجب منه الحرف

خامس الآلة جعلوها حرفا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصنيفه على جعل
فتقول مصيبه فاليها بنزله الزايد لانها ليسا بمقابله الفاء والعين واللام فلم يجز
بها وجعلوا حاء مصيبه حرفا رابعا **المعروفه** التي تعرف ان كان المعرفه في باب منع
المعرفه اسم التوحيه كما هو النطق او كان مشتركا بين الموصوفه والتصنفه فالاول
نطقه وان كان اسم الموصوفه فالثاني عن السبب بالمعرفه لظهوره في السبب
بموافق الاجمال التفصيل **و** ان يكون علمه لم يقبل شرط العلميه لانه صار هذا
التركيب في هذا الباب شايعا في معنى الشتر العلميه ما فيه السبب المراد هنا
اشترط ان التعريف نفسه علميا او علمية فاقدم وجعلها بمعنى المنسوبه الى العلم
ببرحه موافقه بان في بيان العجمه **و** بان يكون حاصله في حتمه الاولى في في
ف كما جعل البعض اي جارا للعلميه ويتغنى عن الاشتراط **هـ** لان فرعية
التعريف للشكله نظيره وليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عامنا يخص
بالشرط وليس قول وما في علميه يجعل العلميه سببا وانما وصفت بالثابت
لانها بالاسباب فمن قال فيه جري على الاصطلاح لبعض او على الترتيب بان يشي
لم يجز **و** كون الترتيبا وصحة غير العرب لا غير وطريق معرفتها التقل او اجماع
اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد **و** كان في العجمه اسم جنس بمعنى الجيد
و لانه يفرق في غيرها في الكمال العجميه مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافه
واللام وما تعاقبها الى التوحيه فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء
النسبه والاعراب وقلب بعض الحروف وصدف تحقيقا فخر جان للبعثه وسبب
تدبير في كركان جبريل وجبرال وجبره في جبرائيل **و** لانه امر معنوي الضمير
للبعثه وسبب تدبير امر معنوي وضمير لا عتارها للبعثه ايضا **و** فان قلت قد
اعتبر العجمه هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انه لم تجز المانع من الصرف في ما
وجوز العجمه بشرط التانيث ويدفع ما سبق من ترجيح التانيث على العجمه **و**
قلنا اعتبارها فيما سبق انا هو لتقويه سببين اي لتقويه احد سببين وهو التانيث

مأثرة

او العلميه مستعجه عن التقويه ويدل على هذا قول ولا يلزم من اعتبارها التقويه لانه
دون ان يقول لتقويه سببين **و** وشتر وهو اسم صحن يد ياربك في العاصم
قلعه بازان بين برده وبن كنج هذا او ابا ما كان فليس اعتبار العجمه في قطعنا
لا اعتبار احتمال التانيث **و** لانه لا يمتنع سببويه واكثر الخا بتركه الا وسط ولم
ير وانه امن الزيادة على الثالثه لان كما ابا نوح عم منصرف ولم يفرق الا بين
في تركه الا وسط ايضا السند لا الجرح ملكك **و** شتر لا احتمال شتر منع التصرف
بالتانيث **و** ابراهيم منع صرفها لوجود الشرط وكذا ابراهيم و ابراهيم من الخاس
ابراهيم منع لوجود الشرط **و** انما حصل التوحيه بالشرط لانه لا يمتنع التانيث
على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرفه شتر ايضا خلافيه في ذلك شتر
ايضا تبيته على ما هو الحق عنده فالتميز بين التانيث التبيته على العرف بنوع التبيته
على امتناع شتر ايضا وهذا ظهر ضعف قوله ولذا قدم انصرفه ايضا ولا يخفى عليك
انما منع صرفه لانه من صاحب المفصل فالاول لان عمره التبيته على جميع علميه الخا
وسمى في البعض واما كلامه في شتر بان المسئله خلافيه وهو يرد في حسابها
والوجه في تقديم العرف انه تبيته على ما هو الحق عنده جميع الخا وهذا تبيته على ما هو الحق
عنه ان الاخرى لا الصالحه بسحق التقديم **و** اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعه من التروا لانه قلنا عن هذه القاعده كتاب بعينه حتى كاد ان
يكونا مجعاه عليه من شانه اصدق شيت وعزير فلما جيب ان يقضى فيه العجب
و وقيل ان هوذا كنج اخير نوح في التمثيل لكونه اتفاقا وكون هوذا
اختلافيا **و** لان سببويه قمره معه فقال محمد صالح وشعب ونوح وهو
ولم يفرق هوذا بنوح لاشعب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعب
قوله ويؤيده جتمل ان يكون من نتمه ما قبل وان يكون من كلام الشارح والوكه
جاء كونس وحفل مفردا وجمعا والاولى والعرب سماعيل واولاده وقوله ذلك
جتمل الاشارة الى اسماعيل واولاده **و** الجمع هو كالمعروفه في الاشتهار بين

البحر

الاسم والصيغة والمراد هنا الصيغة اي شرا قيا ومقام السبين الاخر شرا وتأثير
وما ذكره بعد عن الغام **وهو** الصيغة التي كان اولها لم يعل وهي ما اشار اليها بالبين
مع انه الاخر لان المتأخر على وزن متفاعل ومعنا عمل فيخرج منه نظامه جعافه وجعافه
فما وشح ما هو المراد بالمتأخر لكن يريد عليه حياي الاكمال ان ايضا على ما وجه الظهور
ان المراد من الصيغة صيغة الكمية فينبغي ان يعيد الحرفان بان يكون اولها مكسورا
تخفيفا وتقديرا وكاتبه لم ينجح من دخول نحو حياي في التعمير لانه لا يلزم من دخول
الاصح صرف وهو غير متصرف لا حال لالف التانيث **وهو** ولهذا سببت صيغة منها
اجتمع فايد بالمتأخر لانها وبالجملة ما فوق في الوجود وجمع التبع المصنف **وهو** كما يجمع بالبين
معي الاولي كما يجمع ايا من فانهم **وهو** بغيرها وغيرهنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال
فلا يرد انه يلزم ان يكون متصرفا مع حرف غير العاء وهو غير متصرف لا صفة
لصيغة لانه متعلق بكمية وتقديره في تلف لايروج عند الناقوس الا لزورة
وهو المراد بها في لطفه وعلى التوجيه بين المراد السلب المطلق اي لا يكون معها
او تاء اصله لان المراد ان لا يكون معها حال الوقف ولا ان يكون معها تاء حال
الوصل كما قيل لنا انه لو لم يعيد الهم السليبي ويكون فاضلا وقضية على عبادي تاء
التانيث وهي الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء وقوله بغيرها **وهو** فلما ورد نحو
فوارج فارهة لا فارهة كما قيل لان فاعلا صفة لا يرجع على فواعل قال في الحاشية الفاعل
الخلافي ويقال للفاعل والمجاز فاده بين التوجهية ويقال للفارس **وهو** بهذا الكلام
والاستنباط جعل جمع فارهة في ما في القاموس ان الفارهة الجارية الملية او الامه
او الشديدة الاكل **وهو** انما اشتد كونها بغير حلاها وهما نكتة جليمة تجب ان يلبس
عليها وهو ان قال المصنف بغيرها وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فاقاب بين الملح ووزن
الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوة من التاء على بعملة وجوارب في جمع جوارب
بمعنى لغافة الرجل غير منصرف مع جمع جوارب **وهو** ولا حاجة الى افراده في قوله اي
فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يعيد اليه بكونه بغيرها **وهو** يا والنسبة بغيره مدالي وطن

اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم
وتمر وتمره فاشا رب قوله ولا حاجة اليه الا ان الشبهة ولا الجواب ليس بذاكر والله
اعلم بالقبول فان حركاته ومدالي جميعها من صيغة منتهى الجموع لولا ان
غيرها بالهمزة بالشرط واخره في افراده ومدالي من غيرها عن الحكم فانه اذا ثبت لما
دخل عليه يا والنسبة او تاء التانيث حكم بغيره على حرف النسبة والتانيث
لشدة الاشتراك وميرورهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدالي من جمع في الحال
وفي الاصل فلو اعتبر حبيته كان مدالي غير منصرف لان الاعراب لا يظهر في
يا والنسبة اعراب مدالي **وهو** واما قرينة التي تكلمة التفصيل مع العمل
لفظ لان مساجد ومصابيح عدلان لها معنى كانه قال انا مساجد ومصابيح
غير منصرف واما قرينة منصرف ولو جعل قوله بغيرها ايضا مقصورا
بالتشبه في قوله كساها كان هذا المعنى اشده قبولاً وقيل اما اللامتين فان وكلف
لكونه استينافا لعدم سبق الابل والابتونف على عدم سبق الكلام نقل الفاضل
الهندي عن بعض الشروح وبنه يقول بقوله واما مثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال
واما مثل قرينة كان التنية واضحا وتذكيره وجه آخر من حروف التانيث لان
لك في التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظا يريد به نفسه فهو علم له وعلى
وتنوينها المشابهة وبنه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اراد به نفسه
وهو انه في حكم اللفظ اذا اراد به معناه لان المقصود اخصاره فيحفظ حكمه مستعملا في
معناه لئلا يكون في اخصاره احتمال ومنهم من نقل وقال لانه لا تنون في قرينة
فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا لسئل الله
غفرانه لنا ولا فواستلم المسلم **وهو** وحضرة عليا حال من المبتداء صرح بجوازه
ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعاره واما نصبه بغيره
اعني فمذموم لانه عائد المذموم او اللغو والمقام بيري عنده
وجعله حال من ضمير غير المنصرف مستدعي تغيير الغير وجعله مع لانه معمول اللفظ

مقصودا

اليه لا يتقدم على المضاف وتفيد عدم انفرادها مع المضاف وانها لا باس به لتزاوله من
العبارة **ب** لم يخف التقدم بعينه **و** هذا جواب سؤال صدر في شرح هذا الباب في القوم
حتى صار انه مجمع عليه وانما جسد تقدم السؤال لو كان ناسيا كما سبق وليس كذلك الا
انه المراد على من قال بخلاف ذلك في القاموس خصا بمراد المصنف معرفة الانفراد لا المصنف
على بينة بل هو ان النسبة على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف **ب** بالجمعية ويعنى
فيه ساير الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعد بالتأنيث والعامية وقوله يطلق على الواحد والكثير ليعلم ان بين الطلاق
على الكثير والواحد تافها وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاق
على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المتأنيث للجمعية اطلاقه على الواحد دون
الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا فيقال اولي شركاء الكثير **و** بالجمعية الخالية
بل الجمعية الاصلية بنوع ما يتوجه على المقن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا يكون
منقولاً عن الجمع وقدر قايدها وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع لتجليل
لخروف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعامية
وان كانت منافية للجمعية كالمخالفات للجمعية لكنه لا مانع من اعتبارها
في حال العلمانية لانه الممتنع اعتبار التضاد بين حكم واحد للاعتبار ضد مع وجود **الصدق**
لان الصنيع هو انشي الصنعان في الحاشية القبيح في الاثنى والصنعان هو الملائم
و الجمع صبا عين كسر حان وسرا عين انتهى **و** فلنا علمية غير مؤثرة والا كان
بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كالمعلم اذا كنتم اعلم ان وقت شرح ارتكب مؤنة رفع
رفع ما سوى الجمعية وعند عتق اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف التأنيث للجمعية
و لا اعتبار له لان كلاما من السبين مستند والجمعية وان تأنيث غير مستند
و غير مستند وان قل بغير مستند وان اكثر **و** والتأنيث غير مستند هذا المنع حتى
لان الصنيع يشتمل اكثر والتأنيث على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس
وكان خيرا بها بالتأنيث وهم ذلك من كلام اهل اللغة مع مؤنة مراد هم انما

انه صار
بانه

مؤنة

مؤنة سماعة فان قلت محض جرم مؤنة كما ثبت الصنيع قلت بانه
المترادفين لا كما يستلزم تأنيث الاخر واعلم ان الوزن من منع التأنيث تحقيق حال
التأنيث في محض جرم الاف وجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمانية لا الوزن او كثيرا
الجواب وهو اوقف بسوق الخطاب **و** لانه علم الجنس الصنيع قال في الحاشية
فصل هذا معنى قوله علما للصنيع انه علم جنس شامل للصنيع لا الجنس هو الصنيع انتهى
قد عرفت الاستغناء عنه **و** لانه لا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط به **و**
جواب سؤال مقدم تقديره ان يقال قد تغيرت ضمن الاشكال في القاموس افضى
مخلص من خبره ان كتمت هذه الكلمة وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم خصا
على سر او بل وقية نظيره وجهان اخر انهما انما قوي ودفعوا **و** منق **و** وهو اكثر
التصغير لعدم الصرف اي عدم ضرورة الاكثر ولا حاجة الى قوله تغيرت في موارد الاستعمال
وجعله في تقديره وهو مذعوب الاكثر بعد جدا انهم وصحة يتوقف على ثبوت
اخلاف النجاة فيه وهو وان اشترط فيهم **و** حمل على موازنة لانه الاضليل الذي جعل الى
الجنس تجليل **و** فبناء على الجواب على تعميم الجمعية وقع لما في بعض الشروح اخرج بزيد
اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره
من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع
مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية كونه على وزن الفلانة
الا انه لم يحقق شرط تأنيثه ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع فهو على صيغة منتهى
الرجوع فيلزم ان تجد الشرط والمشرط في الجمعية حكيمية لانها ليست الا كونه الاسم على صيغة
منتهى الرجوع ثم نقول لا يخفى ان التأنيث يجعل شرط الرجوع صيغة منتهى الرجوع او العلمانية في
الجمعية مع حركة الاوسلا او زيادة على التأنيث ويجعل منع صرف سر او بل للجمعية
بهذا الشرط قايما مقام السبين **و** فكلما ستم كل قطعة من السرا ويل سر والة
ول كلام القاموس انه جاد سر والة وسر وال وسر وبل حيث قال سر او بل للجمعية
او جمع سر والة او سر وال او سر وبل كسرتين ولم يخفى في كلامهم هذا او قال

سنة اخرى لا غير منصرف الفاعل
وقد اوضح لانه جمع فالاصل في غيره
كذلك

وكعمل الجمع

انما علم من اللوم سر والة فلا يجعل سرا بل يغيره بل ينبغي ان يجعل منقولا
 عن الجمع كضاهر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يغير في كلامهم الا في الاشخاص
 كدالين بيده لم يغير بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل
 السرا بل جمع سر والة تخفيفا بيده انه لا يتوقف نقل سرا بل الى الازار على كونه
 جمع سر والة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد
 سرا بل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد في حضاير فقد رآه كان في الاصل جمع سر والة
 الا انه لما قدر جمعته قد زعموا من موضع مناسب لاقتضاه بالازار و ان
 امكن تقديره كونه جمع المنود لمحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا
 محمولا على موازنة قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيبا المنود الذي
 هو الاصل فانه بعد من قبول المتابعة الجمع الذي هو منه بخلاف الارجح الذي
 هو و قيل عزيب يثنى من يوده ويجمع له من تابعه فاذا صرف لوقال
 وان صرف لكان تركيب من قبيل فاذا اجاءتهم كسنة قالوا لنا هذه وان
 تبصهم سنية واقعا على اعل درجات البلاغة لكنه راعى حال المي طيب
 الذي هو متعلق التمجيد واتصرف على اصل المعنى **فلا** الشكال بالنقض الخ و قد لما قيل
 ان نغ جنس الاشكال لا يتم لانه يتجزأ انه وجه منزه على وزن الجمع المجمع على
 وزن مصابيحها هو على مبهمة منزهة فلما يصح كون الجمع على هذا الوزن ما نفا
 من الصرف كما انه لا يتجزأ منع فرأى انه كونه على وزنا كسرية واشارة الى انه
 على تقدير الفرق لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخرج عن اشكاله وباجل كسنة
 دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمضاهج
 موازن منزه عن عربي او هو جمع سر والة تقديره **و** نحو جوارى كل جمع منقوص
 لو قصر نحو جوارى بكل غير منصرف منقوص لقبيل قاضي اسم امرأة واعيل تصغير
 اعلى لكانا ثم فائدة **م** اي في حال الترفع والجر بمعنى رفق و جاز فرف فهو
 متعلق بمعنى نحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الترفع والجر هو ايضا

حضاير فانه موضع الخسنة
 الا لو قيل ان الخسنة
 اي لو قيل ان الخسنة
 اي لو قيل ان الخسنة

من يوده

مقيدة

مقيدة به اصله الشارح بناه بل قوله كقاضي بانها المراد منه ان حكمه حكم قاضي القضاة
 الخ فالظاهر ان مراده بيان مراد الكلمة انه مثل كسرة الصورة لانه كل وجه حتى يكون
 حكما بانها **ف** لانه لا يخلو الى قولهم بعد تمامها فيه انه لا اعلان في جوار نظر الى نفسه بل
 بعد التركيب فهو متاخر في المعنى في التركيب فالاول وان الاعلان الذي سبب قبل
 محسوس مقدم على منع التصرف الذي سبب شبه معنوي **ف** فاصل جوار في ان الفرق
 ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيساخر عن الاعلان بناء على ما ذكره من ان الاعلان
 متقدم على ما يبرهن الكلمة بعد تمامها **ف** وفي لغة بعض العرب ووجه لغة قيسية وعليه
 بيت الفرزدق **و** لو لولا عبد الله مولى حمزة ولكن عبد الله مولى موالها واستعمال الزيادة
 لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يتخلل انه اختارها للابو والتعريف بانك من اصل
 اللغة القيسية الخارجية عن الفصاحة ومنهم من قال يتخلل ان يكون الياء والهمزة والالف
 للاشباع وفيه مزيد بهج وفيه انه لا وجه في حذف لام الكلمة ولكن ان تقول الالف
 عوض عن ياء الكلمة كما في باغلاما **ف** التركيب هو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
 من غير روية جزاء سواء كانت السمين او اسم او فعلا بحيث نصير به عليك ان
 التعريف غير جامع خروج غلام زيد وخمسة عشر و ضرب زيد وامشاك واجيب بان
 المراد تركيب في الاسم وذكر لا يتحقق الا بان يجعل المركب على او اتم جنس ويمكن
 ان يبراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة التعريفية من الفعل فانه بعد التركيب يصح
 لان يصير كلمة واحدة لمجرد جعله على او اتم جنس وتقول التعريف غير جامع
 خروج المركب من النجم والصقن تركيبا متراجعا لان جزئية الحرف لا يمنع
 من عدم الاعتراف بعد التركيب وكذا المركب المتراجم من مصري وبصري
 فتقول جاءني مصري وبصري فالوجه ان يفيد مفهوم التركيب بقوله من غير روية
 جزء وتدخل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسنادا لانه كالتركيب
 التوضيحي في معنى الاسناد فان النجم معناه النجم معين ومعناه بصري رجل
 منسوب الى البصرة ولو جعل التركيب على معنى سبجي في باب الجينات

فاصل جوار في ان الفرق
 ايضا من احوال الكلمة
 متقدم على ما يبرهن
 الكلمة بعد تمامها

ويؤتمن كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة ثم يخرج الى الشروط العدمية فلذلك المثل
 عليه ولا يخفى ان الانبج جعل الترسب المعبر في منع الصرف هذا المعنى
 والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية **فلا يرد الهمز واللام**
 ضاربة فانه مركب من الضارب والهاء **شروط العلمانية** من عن الزوال
 ومن قال اوله يوفق السبب الكرم فبعد عن الزوال شج عليه انه لا فرق بين الثاني
 والهمزة والشركب والالف والنون في الاسم في هذه الاشتمال تجعل الشروط
 العلمانية في التركيب لهذا دون اخوانه حكم على انه لو سمي بعلبات مؤنث
 لزم ان لا يكون السبب الثاني في الالعلمانية مع ان السبب الثاني يقع ان يكون
 الثاني **لان الاعلام المشتملة على الاستناد من قبيل المبنيات**
 قبل اى عند جماعه منها لم ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقبل فلا
 يبعد ان يجعل غير منفرد وان لم يظهر ان منع الصرف وقيد انه لا معنى
 الحكم المحكم يمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه ان منع الصرف والاصل في الاسم
 الصرف اعلم ان ما ذكره مخالف مانفك الرضى عن المقصود في بحث المركبات
 ان الاستنادى ليس معرب ولا مبتدئ **كالتعنى** اما قال كانه لا احتمال ان يكون
 مذمبة منع صرف خمسة عشر على اسمها مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر
 فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي يتضمن الثاني
 منه صرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب
 مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل والحال بقدرية جعل بعلبات منه مع انه مركب
 في الاصل متى ان لم يكن فيما بعد ان سيبويه ونظيره من قبيل المبنيات بل ما ذكر
 وهو ان المركب الذي لم يتضمن الثاني منه صرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل
 بعلبات يقتضى ان يكون مثلها معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف
 التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت والصوت
 ليس بكلمة وقولنا من غير فرقة جزئية في خمسة عشر لان حرف العطف

في الالعلمانية
 في الالعلمانية

جزء

جزء الحسب المال قائل **من غير ان يعبر** نسبة الالف الى الالف والالف الى الالف
 خلافا لغيره علما فان قصد بين جزئية نسبة الالف الى الالف **الالف النون**
 المعدودان من السبب منع الصرف فان قلت هذه لغوية مشتركة بين الالف
 والنون وسائر الاسباب فلما اذ اخصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
 الخارج للمطلقهما في نظامهما فاصحح عمرنا الى التنبية على خصوصية المستفاد
 من الام العدمية دون سائر المواضع او كما كانا انما كان هذا في مقام
 عند الاستبانة لضرورة الشعر في هذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا وحالها
 صورة البيان السابق ايضا البيان في كل المقام والاولى المعدود بالالف والالف
 معدود واحد من الاسباب **تساوي** في الالف والنون في الالف والنون
 تكونان اصلين والثاني اخرج **والترجيح** هو القول الثاني لان التثنية فعلانية
 على القول الاول غير محتمل **لنحقق** به فربما في نسبة اصالة اوله دخل
 التثنية وكانا اصلين للتثنية **الترجيح** على الالف لانه لو ضعف الفرعية بتثنية في الالف
 في التثنية **يعنى** ما قبل به ما يقابل الضميمة لا ما يقابل الفعل والحرف اما من الفرعية
 قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل للمرحل والمقابل للظرف اللازم الطرفية التي بانها لا
 يعينه اذ لا يذهب التسامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يتخرج التثنية
 الى تسمية **واقر** الضميمة باعتبار انها سبب واحد قاسم الالف والنون
 اضافة الشروط واما عند استناد الالف والنون والوجود اليها فالمناسب تشبهها
 لانها كالبيان **هذا** هو ايد من هو استاذي وهدى وبه طلع اثار جذي وظهر ازهار
 جدى مولانا حسام الملة والدين داود الخواني افاض الله على اوجه الى ان بعثت
 نغمة الوافي **وشروط** ذلك الاسم في امتناع من الصرف هذا بعد عن الغم لانه
 في المعنى الاول كالعالم في هذا البحث وان كان بلاجه ان السبب الالف في هذا الاسم لا
 يتحقق به في العلمانية **او** كان في صفة لم يقل او ان كان في صفة ليكون من عطف
 شرطية على شرطية ليست في حرف ان جعله من عطف **او** على شرطية وحرف اخر

هذا
البيان

في موهوب هو التثنية
 اولها من اسم و ف الالف

وقد كان بعد ان حذف شابع من ان حشر حشر والعطف على شرطه ويزاد بحرف عطف
 واحدا من قبيل العطف على معنى عاملا واحدا بحرف عطف واحدا والكلام في جوارحه
 مما يجعله من قبيل العطف على عامليين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلامه والشابع
 في نظائره العطف بكلمة الواو فللمتنبه على التثاني بين الشرطين او على التثاني بين
 الشرطين **يعني امتناع** دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانية بفيد نظيره
 عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انهماك في عرابان والاضراف عرابية فقتسه
 بامتناع دخول تاء التانيث تفسيره للاصم بالاقص بقربته قوله وقيل وجود فعل
 فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانية في مؤنثه لاني نفس كلمة تاء الالف والنون
وهذا الضرف عرابان الالف والنون في الضرف لا يكون على وزن ضلوف
 بكسر الفاء لا يكون الامع فعلانية بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على
 الاوزان الثلاثة **لانه** من كان مؤنثه فعل لا يكون فعلانية بعينه قطع النظر
 الى الاستعمال ولا نظر الى الاصل ووضع الضرف بخلاف رخصه فانه نظر الى الاصل
 الاستعمال بالنتيجة لا بعينه فانه فعلانية واما بالنظر الى الوضع فخارجا عنهم فانتفاء فعلانية
 بهم بل جانب الوجود والوجود لان الزقما بين المدرك والمؤنث بالتاء اغلب
 والحق المشكوك به بالاكثرة **وهو** في رخصه في انه منصرف او غير منصرف والاولى
 انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل لانه اتفاق
 في انه احداهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف
 اي دفع هذا التردد قلت فانه كيف شبه حال استعمال رخصه على هؤلاء الاعلام
 من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يجبه احد عن المعقول
 ولم يكشف عن المعقول عند البلغاء قلت كانتهم لم يجدوه مستغلا فيما نقل من العرب
 الا معرفة باللام او مضافا او منادى **لان** سكران اعترض عليه بان عدم
 الاختلاف في الشرط على الوجه مخصوص حتى لو اختلف في الاختلاف في مخصوص لا احتمال
 ان ينتج على وجه يلزم الاختلاف في سكران فاعلم **وهو** يكون الاسم

وضمها

طابقا للمعنى في الكلام

فيكون ان لم يسهل للاختلاف في الشرط
 على نحو ما لا يخفى في بعض
 والكلام ان عدم الاختلاف
 في سكران للاختلاف

على وزن

على وزن بعد من اوزان النفس كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه
 بيان الشرط للتلا بغير ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل
 ماله زيادة النسبة الى الفعل فلو لم يرفع عن الظاهر لكان الشرط ولكن لا يخفى ان قوله
 من اوزان الفعل فاصرف في تعميمه لان الوزن المستعمل من اوزان الفعل يشبه غيره
 له بالفعل فالاول وهو كون الاسم على وزن ثبوت للفعل في تعميمه الفعل يكون الاسم
 على وزن آخر نظرا لانه الوزن ليس مصدرا بل بقرينة تحذف حروف الفعل والضرورة
 ولا داعي الى حمل على وجه هذا المعنى فان قلت ما فانه جعل مطلق الوزن للفعل
 وبيان شرطه تاثير له وكان الاظهر ان يجعل الالف والنون في المثالين
 مع انه لا يظهر النوعية الا في زيادة نسبة بالفعل فان الالف والنون في كل نوع ان لا يوجد في
 له زيادة نسبة الى النوع الا في زيادة نسبة بين الالف والنون في كل منهما مؤنثا بالزما
 وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد في النوع الا في الاصل فانه لا يوجد في
 النوع الا في النوعين انواع الالف والنون في النوعين المعنوية غايية فانه جعل في كل نوع
 شرطه حقيقا شرطه تاثيره كما وجهه بعضهما بحرف العطف **وهو** يعني انه لا يوجد في الاسم على الاضطرار
 من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر للاختصاص في اللغة العربية لانه الكلام
 فيها والمنقول مستعار الاسم واستعارة الشيء من احد الالفاظ اختصاصا مستغلا على ان كان
 يجعل كسرتهم قيدا للاختصاص في تفيد المراد بالاختصاص في هذا المقام **وهو** من التعميم
 هو معنى المراد او نحو الاو والتقليد على ما في القاموس والناسيب علم النون ان يكون على
 منقولاً من معنى المراد او الغرض في الخطاب وكان لم يعجزها ما حاشيا عن ذكر الالف والنون
 ان التمثيل بالعلم والافعال ان يكون المقصود بالتمثيل بغير معرفة او جهلا بالضرورة
 كونه على تقديره على ضرب من كون تلاتيا مجردا لان التمثيل بغير معنى على فرض العالمية وتعميم
 لتحقيق السمية فهو اولى بالتقديم **وهو** كذلك بذكر ما في القاموس بغير عكبة ومعرفة الفعل
 على ما في السور **وهو** وعشر كوضع في القاموس هو مائة وجعل معنى الفعل
 جعله كالبوة **وهو** خصم له جعل في القاموس الخصم الاكل باقضى الاضطرار او ملاد النون بان

من الفعل

على ما في السور في الالف والنون

او خاص بالشيء الربك كالتقاء وختم كيقم بالشيء الكثير من الناس وبلد وما ورجل ورسول
 عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اهلها انتهى **قول** وسلم علماء كوضع بالشام في القاموس
 شمس كيقم وكشف جبل سم سبت المقدس ممنوع للجمعة وهو بالعبرانية ازرسلم
ول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بلفظ بناء الجهد فانه لم يجر في الاسم الا انما
 قبله ملحقه بالعدم وهو الوعل في قوله ودم بعض الاست ودم كل على القبيلة مع انه اول
 بانه من وال بمعنى شمس مخصوصا والتعبير للدلالة على العلية كما قيل في شمس من بالضم واول
 اسم وديبة وقيل منقول من ذلك بمعنى اسرح وان كان فعل الفعل الى معنى اسم فلهذا كما
 في قيل ولو قال ولم يذهب الى منع حرفه الا بعض النحاة بهذا الابطال وجه التقييد بالبناء
 للمفعول وانما يوجب به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك لبعض يونس فان
 الوزن المشترك عنده بسبب مطاوع جسي بن عمرو النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
 يؤثر شرطه على اللفظ من الفعل الى الاسم **ول** ويكون غير مختص خص هذا القيسم المختص
 مع انه يصلح ان يكون او مانعة لظهورها كما قيل **ول** اي اول وزن الفعل جعل الزيادة
 في اول الوزن مجازا على قيل به رعاية ظاهر الضمير واول ما كان فحمله حقيقة النسبة
 محفوظة وصرف الضمير عن الظهور **ول** اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او فزائد
 رعاية لما هو او بنظرية الا **ول** من حروف ايتين امانى الحال او في الاصل
 كما في حرف امر اغيرة الارق ولو تصرف في الوزن بالاختصاص من الوزن مع بقا الزائد
 لم يجر **ول** اي حال كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللفظ والحال من المضاف اليه لا يمكن
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اول زيادة صح
 قولنا فيه زيادة فدون قيل والتبع ملته ابراهيم حيفا **ول** قياسا بالاعتبار الذي امتنع اة
 قيل اراد عدم القبول في الموضوع فلا بد من النقص بالسوة ونحن نقول بغير تقييد عدم القبول
 بكونه قياسا اذ الفرق بين المذكور الاسم ومؤنثه بالتاء بخلاف القياس وما در واما
 القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وغيره وان صح به الرجوع في حيث يمتنع
ول لم يرد عليه اربع اذ اسم به اربع اذ اسم به لا يقبل التاء فلا حاجة له في تقييد

في قوله تعالى يا ابراهيم انك ابراهيم
 في قوله تعالى يا ابراهيم انك ابراهيم
 في قوله تعالى يا ابراهيم انك ابراهيم

عدم القبول بدون قياسا وانما يحتاج اليه التقييد قول النحاة ان الضرف اربع انما هو لعموم
 اصالة اللفظ **ول** ومن ثمة امتنع امر قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت
 وجود الشرط لا النحوي يستلزمه لانه اشارة لثبوت الحكم ويدرئ ليعرفه بشرط الحكم
 واما بعض من يوجب قيل جعل حاصلا له الحكم باسناد امر لا لاقتناعه ولا ليجب ان هذا الامر
 سبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقيق الحكم كيف يصير سببا للحكم **ول**
 بانها باو ابواض من الجماع والمستمدة المراد بالجماع ما فوق الواحد فلما يرد انه يوجب ان لا يتكلم
 المشترك بين اثنين والمعنى باو اول مفهوم سبب المنكر فيكون معنى هذا انما يمتنع
 نقول واحد من الجماع المستمدة بمعنى مستحبة فلا حاجة الى تاء وبله مفهوم صادق على
 من الجماع كما ظهر بوضوح الظل وقوله فانه اريد به المستحبة الى هذا المفهوم في ضمن قوله ما قال
 فيه العهد الذمعي وكان الاوضح ان يقول مستحبة يزيده وما يجب بينه عليه هذا القام
 ولم يتبين احدان المراد بالثبوت الشك في حكمه اذ بان اوله لا يكون مكررة حقيقة اذ النكرة حقيقة
 ما وضع ليعرف بين الاعا اريد به غير من بيان **ول** او جعل عبارة عن الوصف المشترك مما يرد
 لاول بوصف غير مستهارة بغيره يصير مكررة ايضا فتقيده بالمشتملة لاكتفاؤه بالمشتملة
 عن التاويل **ول** لما تبين اي ظهر حين يبين بعينه من غير بيان بل في ضمن بيان اسباب
 الضرر وشرايطها ولذا اختار اثنين على بيتين والاولى عليك ان كلام المصنف معلق ولو قال وكل
 علمية مؤثرة اذ انك صرف لانه اذا تكلم بقى بلا سبب او على سبب واصلا لما تبين انه كان
 واضحا **ول** استثناء مما يتبع من الاستثناء الاول اي استثناء من حال الكلام لانه
 يؤل قوله بالتجاع مؤثرة الاحاطة شرط فيه الى ان لا تجاع مع غيره ما هو شرط فيه فقوله
 الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو حال هذا الكلام ولو قال لا
 تجاع مؤثرة غير ما هو شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كان اضروا او يوكما انه
 لو قال الا حاج شرط فيه والعدل ووزن الفعل ولم يرد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد
 المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام لظرفين من جنس واحد فانه تقييد
 بالتا بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون معتادا بالمستثنى وليس معنى

تقييد

الاستثناء على وجه يكون قيدا للمشتق منه ويمكن ان يكون المشتق مشتقا من مفهوم
 الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامع العلمية المؤثرة في شرطية العدل ووزن الفعل
قول فان العلمية بجامعها مؤثرة قبل اختلف النجاة في تاييد العلمية مع العدل في اسم كان في
 منصرف قبل العلمية كنت ومثلت وذهبت النجاة لان العدل تابع
 للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعته الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ
 الرضوي واقتار سبب منصرفه وجمع واخر انه اعلم بالوكوفون صرفه والحق
 عليك انه لا اختلاف في تاييد العلمية مع الفعل في الاطلاق في زوال الفعل بنحو ال
 الوصف **قول** اي لا يوجد شي من الامم الا في بين يدي الشين وبين احداهما
 الا اهداهما فقد لا يجوعها لا يفتي سبب هذا التوجيه ومع ذلك جمع الاعم قوله فقط لاجمعها
 مما يعيب الفصحى كما بين في حكاية الامم ان المشتق منه شي منها اي لا يكون مع العلمية شي منها
 الا اهداهما المتفرد عن الافراد بل ان اشتقاق شي من قولان المشتق منه شي منها اعم
 من المتفرد عن الافراد المشتق اهداهما المقيدة بالوحدة والافراد ولان المشتق منه سبب
 منح العرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعها وكلامها الصديق السبب
 عليها لان الجوع سبب تام وكل واحد سبب ناقص **قول** فاذا اشكره الشريعة فتمت
 انما يلزم البقاء يلزم بلا سبب بل يمكن السبب معية لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا
 فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت تاييد
 لا اعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وصد في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة الاصلية
 لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سببية الاختصاص يصح ان يكون جوابا
 لسؤال يتوجه على هذه الشريعة من انه يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلمة صفة
 اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالموصفة الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يتغير زوال
 العلمية فلا يمتنع الكلام على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سبب
 وقول الاختصاص اقوى منه للملازمة بينية عليه وقوله فاذا انكرت سبب بلا سبب او على سبب
 ظاهره انه يقي بلا سبب في غير ما احد سببية العدل ووزن الفعل وقية لانه يقي على

والجمل مع الاقره

طالوا المشا

الم يوظ

سب واحد في سكر ان على اذ انكر كما يصح به الشارح **قول** لم يبق في قول الا ربع المذكورة
 قبل وانه كانت مجتمعة كما في اذ يرتجان **قول** ان اتمت كسرتين بقطع الهمزة ووصفها طاف
 القاموس **قول** الجواز ووردت بصمت كسرتين بناء على جواز ووردت بصمت بكسر وكسرتين
 تقول اتمت علم الفحارة سميت الجواز بصمتين بما لوني في شدة الخوف في حيث يامل
 صاحبه بالصمت والاعلى احتفظ لسانه من الغلظ من غاية الاضطرار فاصمت غلظ الامل
 ولا مفع للنعوض باخر فانه معدول كالمعروف ومع ذلك في وزن الفعل الا ما ذكره بقوله ايضا
 فغيرت فيما تقدم **قول** وخالف سببية الاشتقاق القاموس بسبب هو التناج وهو فاج
 ومنه سبب يدي راحة لقب الامم النجاة عمر بن عثمان الشيرازي **قول** حلا صلا هذا المبنى
 على جعل الاختصاص منقولا وهو المرجح لانه اذا اشبه الفاعل بالمفعول في التلطف يجب ان يجعل
 المتقدم فاعلا وقيل ظهر كون اعتبار مفعول لا يبرح كونه مفعولا وان كان غير مستحسن
 فان قلت لا يبرح تليق غير المستحسن الا انك قلت الم اذ غير مستحسن كسبب والبلينغ
 يعدل عن مفضضة الظن انكنته وهو من اسرار البلا فان قلت دفع الشبهة عن سبب
 يدل على ان المرجح عنده قول سببية قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكونه
 المرجح عنده قول الاختصاص من الوضوح في درجة لا ترضى شبهة **قول** في انفراد كل علم على افعال
 والعامل في المماثلة اذ المماثلة في الالف والواو وما اختلف اليك كما في قوله تعالى واتبع مطلة
 ابراهيم حينما **قول** وكذلك فعل التفصيل ولذا لا يعمل في الظن بخلاف مثل **قول** اصح صاعدا
 اسما الى كالاك الحالى عن الوصفية **قول** واذا كان ممن فلا يبرح في خلاف اشارة الا اذ بعد
 تفسيره بواحد مما يبرح عليه دخول الفعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفتقر العلم
 بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون مفعولا في التلطف كما لا يكون مع احد من كلمة من التفصيلية
 لا يتجه عليه فعل من **قول** وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن وجوب ان العلمية
 الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها في العلمية تشاركها في كونها في الاسم في الامل
 ونسخت عليها بتر العمد والقوة **قول** لانه ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان
 مظنة ان يلزم للملا يكون هو وقوله فاجب متناوبين تامل وقد جعل يلزم من اللزوم وكذا

في قوله لا يبرح
 في قوله لا يبرح
 في قوله لا يبرح

ان يجعل من الالهام فان العلم المحقق المخصوص الى موضع الخاتمة والوصف من كونه الالهام في باب التقاد
فان العلمية كون اللفظ مضموناً لشيء معين من غير اعتبار صفة الوصفية كونها مستعملة في ذواتها
في غاية الالهام مع اعتبار صفة **قول** وهو منع صرف لفظ واحد بوجه علمه ان الوصفية والعلمية ليسا
بمتضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما بينهما فانه فيهما يتحقق
منه الجبر على بعض الحكم بالمتفق في هذا المكان الواسع في كمال التصديق فقال في شرح قوله
هو منع صرف لفظ واحد متعلقاً بغيره اعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد هو الالهام
بالنوع والافق منع صرف لفظ واحد في حالي الوصفية العلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس بشيء مما ذكره
المتضاد في معان صين اعتبار منع العلم في صورة الكسرية على صورة خالطان الكسرة
ما فيه العلمية مؤثرة كما هو في كونه الالهام في صورة الكسرية على صورة خالطان الكسرة
الحكمة الالهامية التي هي شبيهة بالحكمة التي هي حركة تباينة **قول** وبيان ذلك ان العلمية تنزل بالالهام والافق
اي حقيقة الالهام لا مجرد صورته كما في حالي الوصفية العلمية في المقام في حالي الوصفية العلمية ان الخلافة والظفر
وعدم نفاذ الالهام لفظ الالهام الالهامية العلم كماله في الحقائق **قال** المراد من الالهام هو العلم
بالفرد لان تعريف الفروع وتعرف الفروع هو ان الفروع ليس احد او هو الفاعل فان ذلك هو المقصود
الحج والالهام على التعداد الالهامية في الجوريات لجزء المشاهدة وفي المنصوبات مستعارة للكسرة
وهنا في موقعها **قول** لان موصوف الاسم لا يدل على التثنية والاثبات فيكون الموصوف الاسم
وكونه مذكرة ثم المنفى وبصمته ذكرت مع ما صح الاثبات وقول لان موصوف الاسم اما لان
الالهام في السماء فاللفظ جعل الموصوف الاسم والالهام اما لان جعل موصوف الالهام
لم يصح قوله ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا تشمل
على علم الفاعلية لان المرفوع ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق يفتق من ماضي شئ به اولو
الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
انتم من الاسم المرفوع الذي هو المرفوع في هذا المقام ولم وجه بديع وهو انه بنيت بذكر علم الفاعلية
في تعريف المرفوع الذي ينه على الرفع او لا وصرح به بما يناسب ان المراد بالفاعل العلمية في تعيين
الرفع ما يشتمل عليه **قول** كالمصنفات للذكور من اجل كتب ربه التي هي شبيهة بالصافين

باعتبار
هنا

من اجل الذي يفهم على نفسه قوايم واقام الالهام على طر من حاتم هذا الكلام والتسجيل على وزن القام
كالكتف للعلم بالحج والالهام في الآيات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضم على ما في القاموس و
تخليه المكان بالموت او المصن بس حال الالهام على ما في **قول** اي الفروع الدال على العلم وقوايم الالهام
يجمع على واحد والكلام بجمع تعيين المخرج وتقدم المبدأ **قول** لان التوفيق العلم يكون اللامحورية الالهامية
فيلغو اذكر الفروع والاشعار في مقام التبريد كقولنا تتولى السنة فيما بين الالهامية المرفوعة المرفوعة
فردية **قول** ان يكون موصوفها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الالهام والالهام فان الاتصال بعد لول
الرفع للالهام في جعل الاسم موصوفها بالرفع وقيل شبه الحركات الحروف بالالهامية الالهامية
في وجودها الالهامية وتبينها في التلوذ اجتناب التورث المظلمة وتبينها في **قول** الالهامية
رد لما حقه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب الملقى لا يشمل عليه التقاطع لكونه
في جاري هو لا مرفوعا اذ معنى الرفع الملقى انه في محل لو كان له مرفوع لكان مرفوعاً بهذا الكلام
فلم يرد بذلك المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل على الالهام بل راد ان شئوا له المرفوع بالاصطحاب
من المساحة التي بقية ولقد تعرضت الشرح بالفاضل بل شئنا عليه شئنا بما يجان
وليك شئنا بقبض دعوى لان الاسم موصوف بالرفع الملقى فيكونه مشتقاً على الرفع الملقى كما ان
باعتبارها فانه بالرفع التلوذ مثل علم الرفع لفظاً ولا يتبع ان الفاعل ليس في موضع هذا
التوضيح لان الانصاف بالرفع الملقى يوجب البرادة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكمه ووضوحه
التبني على عدم الاشمال حقيقة ولكن تقول الشرح ايضا هو التبيين على كون الاسم
بالرفع الملقى ودخل في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التوضيح للفاضل
فان قلت المرفوع على الالهام هو مرفوع كونه او بالحرف او بنحوه لو فرض في محل المرفوع وكذا
مرفوع بالحرف ولو فرض في محل المرفوع بالحرف كان مرفوعاً بالحرف فقلت الا قرى بالاعتبار ان يجعل
مثل الذي مرفوعاً بالحرف مثل اللذان والذين مرفوعاً بالحرف **قول** وهو يوجب العلم
مثلاً ليس في الرفع بما عد الرفع الملقى هو يوجب عن احوال الفاعل المبني بتلك المثبات من الالهام
بجواز ان يكون الالهامية معتبرتها ومثله عن نادره كتب العلوم **قول** اي من المرفوع به من جهة اورد
التقسيم على ما ورد عليه في التوفيق كما هو المشهور وتوافق الضمير بين البارزين المتقابلين

في المرح وان بابا قوله منها المبتدأ والخبر **اول** وما اشتمل برحمة توافق الصيغتين المتساويتين في المربع
وكونه او قفيل من المبتدأ والخبر **اول** في الجملة الفعلية اي غالباً لا يشك في بقائه اليه **ول**
الوجه اصل الجبل لان الترتيب اشده وامتداد اجزاء الخبر بين و هو العمل بالالف واللام لانها اشتمل على الخبر **اول**
وضمها خبرها من غير طرية الى التوسل خارج منها بخلاف الاحتمية ومن جها اتصال الفاعل بالالف في قوله
بدون ما يقوم مقامه وكان لا يفتقر اليه لانه يفتقر نحو ما هو في قوله لانا وقوله لم يداك اي راى منها
ان قوله لا يشك بالقرينة والحكمة لانه لا يفتقر اليه ولو كان في قوله لانا وقوله لم يداك اي راى منها
حديث مع عدم الظاهر او ضعيف لوجوده في قوله ما جاء في من **اول** لان عامله قوله في الالف كالفعل على
و بسببه الفاعل المعقول موجبة لقوة عمله من اثار قوة الفاعل اللطيفة بغيره عامل المبتدأ او مستحقه فان
قلت كون عامل الفاعل اولى من المبتدأ الا بوجوبه اصلاً بالنسبة الى المبتدأ فقلت كالم او انه اقوى من المبتدأ
مثلاً في فعله في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى المبتدأ فثبت اصالة بالنسبة
الى سائر المبتدأ ايضا **ول** وقيل اصل المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المبتدأ اليه في التبع
اي بان غالباً هو باق فان قلت لا يلزم من الدليل الاصل المبتدأ بالنسبة الى الفاعل ان المبتدأ اصل
المبتدأ فثبت اصالة المبتدأ بالنسبة الى المبتدأ واصالة المبتدأ بالنسبة الى المبتدأ واسمها والامان
محقق في الظاهر ان ما عده عليه ثبوت المدعي **ول** فانه لا يحكم على الا بشتق بقول المبتدأ اليه لا المبتدأ اليه ليشتمل خبره
الانشاء صدمه لانه سند المبتدأ هو ليس تق ومن حكم بان المراد بالمشق المشق حقيقة او حكماً و
المصدر فانه ان مع الفعل فقد فعلت عن الحكم اي اسم حقيقة او حكماً فان قلت لم يعمل عموم كلمة ما يستغنى
عن التعميم قلت لان تخصيصه بكلمة ما في الترتيب ما يستغنى عن التعميم فانه في قوله المبتدأ اليه **ول** سند الفعل
بالاصالة لا بالابتداء لان المبتدأ على ان المراد بالاصالة المبتدأ بخبره ثبوت شي سواه تعلق به ادراك وقوله و عدم
وقوعه او طلبه انشأه من مقام سلب الوقوع لاسل المبتدأ وفي ان قام عرض الوقوع لا في خبر المبتدأ
فلا حاجة في عموم الترتيب لفاعل الترتيب والشروط الى ما هو اشهر من تلك وان المراد بالاصالة المبتدأ من الا
اي بابا او لبا حقيقاً او موضوعاً وانما ان يثبت على ان التقييد بالاصالة لا يخص بسناد الفعل بل
باصالة الفعل ايضا فثبت في الا وفي حال ان راع ان يثبت القيد قبل ذكر الفعل فيضم الفعل
ان اوله و ثبوت تعلق التقييد بالملحق وتال ان التقييد بالاصالة لم يعين ان احدها

ما يور كل ناظر وهو ما يتبعه بل التبعية المأخوذة في التوزيع وتماثلها ما لا يور في الا
الا وصدى الالامح ولا تعجب اذ لا يقدر الالامح وقيل انك اذ اجازك الحق
اشتمل والتعصب والانا نيته وعي فان الملك لله بورشه من يشاء من عباده
والعاقبة للثنتين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي
المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه وبه
الاسناد اليه والابتداء من الاسناد والاسناد بالاصالة باي معنى تريد وبجب
حمل العبارات في التعريفات على ما هو المشاد وقولت بقرينة ذكر التوزيع بعد هذا
لمزيد التعريف فمناقشة من قال لا يخفى بعد هذا عن التعريف مما لا يليق وراعيان
المراد باخراج التوزيع اخرج بعضها وهو المعطوف بالتحرف والبدل اذ لا اسناد
الى التابع الا فيها بخلاف النعت وان كيد وعطف البيان **ول** اي ما يشبهه في العمل لم يقل
في الاشتقاق لئلا يخبر في المصدر والاني الدلالة على الحدوث لئلا يخبر في الظرف الا ان
ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لا يتم بل يكون على هذه الامور
بانه الفعل فالاول ان يفتر في الدلالة على الحدوث والظرف ايضا يدل على الحصول والنبوت
كانه يشكك صيغة الى حاصل في تلك ولذا وجب حذف عامله **ول** وقدم عليه
عطف على السند وجعله محلاً بتقدير قد حال عن الاستقامة **ول** لانه مما اسند اليه الفعل
على المصدر ومن جازوه في جعل قوله قد مقدم عليه لرفع توهيم فاعلية زيد في المثال
المذكور تبا على توهيم اسناد ضرب الى زيد والفصل عن الضمير المستتر وانما احتاج
الى هذا التكلف لملامه الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم
ان تعريف الفاعل على رأي الجمهور انما يثبت من تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد
فان زيد في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فكلهم زيد اهتمام بذكر هذا القيد اجتناب
اليه اهتمام التوهيم كما ذهب اليه الشارع او لا كما ذهب اليه غيره **ول** والمراد عليه
تقدمه عليه وجوباً انما احتاج اليه الشارع بحسب الاسناد وعلى الاسناد حقيقة

لمزيد التوزيع

والفعلية

انما يريد ان يبين ان الضمير في قوله ضرب فاعله الضمير في قوله ضرب

اول الظاهر واما من لم يجعل انما في زيد ضرب مستند اليه ضرب فهو على غنى
عن التكلف لا يخرج كثر من بكر فك نعسم ذبح التوجه لا يشمله والامر في هذين
واما ما اختاره الشاعر فمع اقتضائه الى الكلفات عدة بعيدة لا يستقيم
في تعيين النوع في قوله اي استنادا واقعا جعله معورا لسطح اقترانه الى الاستناد
لعدم استقامة رده الى التقديم فلهذا الفصل بين العامل والمعمول بخير المعمول
والاولى جعله حالاً من ضمير قدم اي مشتقاً على طريقته قيامه به **قوله** كصاحب الفصل
ومنه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع وهو منزه عن الخلاف ترجيحاً بالغا فاحد الوجوب او دونه فيما
وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاداء الصرف المنفك عن
الوجوب فيما حده بل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفه فيه ابن جنى والاشعري
والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول كية كذا اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل فاتي منها بعد عن الفعل فعد عدل عن مكانه ورتبة بحيث فعله فلهذا
جاز عندهما كلا المتأخرين من الاضمار قبل الذكر لان المرجح كون حقه ان يكون متصلاً
بالفعل كانه الفصل فتقدم احوالها وتأخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظاً
وبهذه الافة ان امتناع من علامه زيد الا يصح دليله على ان الاصل تقدم الفاعل لان
الفاعل والمفعول به لو تساوى في الامتناع ايضا لعدم تقدم المرجح اذ رتبة لا تكسر فترت انه
يتقدم في رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصح دليله على ان الاصل
في الفاعل قبل الفعل لان مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب
علامه زيد **قوله** الفعل المستند اليه يعني التمام للمعنى انما قال الاصل ان يلى الفعل
ولم يقل ان يلية فيه جمع الضمير الى الابد من يلية اخضر الشمل لا يرام الاخر وارتاهم
ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيتوجه ان الداعي الى الولى هو الفعل والمقصود
انه الفاعل واللام في الاقتضار على ذكر الفعل على ان الشبه اولي بهذا الحكم لان الفعل

مع قوة علامه اذ كان لا يرضى الفاعل بانما صلته بيئته وبين الفعل في الطريق الاول
انما لا يرضى بالفاعل بيئته وبين ضعيف العمل **قوله** اي ان لا يكون بعده حقيقة ولا
يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في النوع يوافق ايضا في قوله وقدم عليه فكانت بيئته
له فاعمله او حكمه كما في الفاعل المستند فان البعدية هنا حكمية كوجوه او هو خلاف
الاصل لما منع الاستناد **قوله** لا يرضى بالفاعل من الفعل عند عدم شدة اجتناب الفعل اليه
يدل على ذلك اي على كونه كالجذر عند العرب للملك سكاة اللام في ضربت وليس سكاة
اللام لم يدل على كونه كالجذر مطلقاً بل حين كونه ضميراً متصلاً فقلت بل مطلقاً ولذا
لم يسكن في ضربك تامر **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو ايد رتبة التقديم لم يتبني
هو التقديم بالقوة القرينية من الفعل لوجود سببه فنقل القرينية من الفعل من رتبة
قوله وذلك غير جائز خلافاً للاختصاص وابن جنى لا مطلقاً بل اذ اتصل بالفاعل
ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظاً
ورتبة وانما اشتبه ذلك من باب التفاضل وقال في لزومه في المثال المذكور كما
اوضحناه لك فني قوله خلافاً للاختصاص وابن جنى نظره وكذا تقول الخلف في
تأخر مرجع الضمير لفظاً ورتبة لاني قوله وذلك غير جائز **قوله** اخرى اية عنى على ابن حاتم
البيت دعاء عليه واجبار باجابه دعائه تغاها لا ومعناه قتل قبيلة هذيل الاثارة
فان كلب غير الكلب وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العواذ فيقتل
من غير جمل بهالات يقتله ولا استغناء العرب من القتل هذراً فان طلب الشار
عندهم تما لا بد منه وهذا معنى البيت يلقى ان لا يتجوز كسبه في الحاشية
عوى الكلب يعوى عواوي هاج انتهي **قوله** واما اناسم ان الضمير يرجع الى العدى
بل الى المصدر جعل الضمير العدى هو المعنى الجذل الذي لا يكاد يتخاطب اليه لانه
الموافق للعرف من حاله الرجل المسبب الى ربه ولان الرتب هو المبدأ للرجل فاذا انتقم
للمظلوم منه يكون انشد عليه **قوله** اي اللام الدال عليها لا بالوضع ان اراد لا بالوضع
لانه يبين ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم

انما يريد ان يبين ان الضمير في قوله ضرب فاعله الضمير في قوله ضرب

قوله الفاعل

بعده اطلاق الوتنة عليه وان اراد لا يوضع له ولا يضره هو لزم ان لا يكون الوتنة ذالة على الشيء بالضم واللام
اصلا هو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال ان الالف الدال على ما من غير الاستعمال فيهما **اول** فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغن عن الشبهة ودفعها عما ورد في الفاضل الهندوي وتبطل الشارح ولو لم يكن ان هذا الشرح
بحال ليس الشبهة شيئا والجواب جوابا اذ الوتنة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المدح
لما يدل على المعنى والمعنى انما اذا اتفق الاعراب لفظا وحذف وان شئت فقل في الاعراب فلم يعلم ان الالف
الساكن ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الالف بانتهاء الوتنة اعلم انما وجب تقدم الفاعل في هذه الصورة
بمعنى انه لا يجوز ان يقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فحجز
موسى ضرب عينه ان يكون عن فاعلا لانه لا يلبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
الفعل صرح به فاضل الهندوي ويمكن ان يقال لم ينفقنا الترتيب لان تقدم موسى قربة على ان الفاعل
هو موسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللفظ بل المصطلح وهو كون
الفعل لا ينفق التلطف فاذا كان الفاعل هكذا لا ينعقد تقدم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا
صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل هو يوجب اختصاص الحكم بفعل الفعل وليس كذلك بل يبان في روى
زيد مثلا **اول** اني يجيب تقدم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور فخير في جميع هذه الصور لغو فائدة
منه في غير اشارة لان الشرح يفتقر عناءه فاعتباره في المعنى كما لا ينبغي وكان الشرح لم يرد ان معتبر
في نظم كلام المصنف وان كان ظاهره عبارة بل اراد بذكره التنبه على ان الجزاء في جميع الشروط السابقة
اول اما في صورة كون الفاعل ضمرا متصلا فلما قال الاتصال بالانفصال وكونه كالتحقق من الفعل
وامتناعه وقوع كلمة بين اجزاء كلمة **اول** مع جواز ان يكون عروضا و بالشرح ان قال من امتناع
في زمانه بصفتي الفضل عن اقرانه نعمة الله بقوته الرضى هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان
الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب به الحد الزيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان
يكون زيد مضمرا وباله فالت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يجي كرتة اذا
ابى الفاعل على عمومه لبداهة كرتة صغارية كل احد في زيد والكواديب الظاهرة الكذب مما لا يباين
في تعميل القواعد الابدية لانه مما لا يستفاد اليه اهل التفتيح ولا بد من انما تحت تصدق المقصود

الصحيح

الصحيح من المثال المذكور ما ضرب به الحد من الجماعه لفظه التي يختص مقام الاخبار العامية وهو ان يكون
زيد مضمرا بالغير واما دعوى ظهوره في ما كان الفاعل عاما فربما لا ينبغي ان يقع فيه ادب كلف
وهو لا يقع قطعا مثل ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسو لانه لا يصح ان يقال المقصود حم
خالقته تعالى وهو مع جواز ان يكون يوسو مخلوقا لغيره ولقد فتح بابا للنقض ياتي فيه لا
مثلة متسلسلة تحت لا يكاد ينقطع السلسلة ورفع الاشياء ان المراد جواز ان يكون المقصود
مفعولا لفاعل او الجواز بالنظر في السببية الترتيبية فان بينه الفقرة المثال المذكور ينبغي كون الفاعل
فاعلا لغيره المفعول ولا ينعقد كون المفعول مفعولا لغيره المفعول الفاعل والتمسك بما ياتي
فيما ياتي من خصوص المادة فلا يبان دعوى الجواز **اول** وانما قلنا انما يوسو لانه لا يصح ان يقال المقصود حم
الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لامة الا ولا بد منها وجوز التقديم مع الاعتد
السكاني وجماعة من التجهيز فالظن في حل عبارة المتن ان يكون على من سبب التجهيز في كانه
دعي الشارح الى حمله عبارة المتن على من سبب لسكاني ان المصنف علق وجوب التقديم بانفكاك
المصنف وكان تشكل في التمهيل فيقول ان المراد ان يوسو لانه لا ينفك عن بعض الصور وهو الباقي عليه
طرد الباب **اول** لكنه لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها فيفعل عن الا
صل مع قانع عن العدرول ولا يجوز العدرول بل يمنع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المنافع
عن العدرول **اول** ضمير متصل بالفاعل في قوله زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل
مع انه يجيب تقدم الفاعل فخره بقوله وهو متصل **اول** وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضى
ان زيدا في المثال المذكور ضمير متصلا فاعل ليطابق السهو ال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم
لا عن الفعل والافتقار تقدم السؤال عنه وكان تجمله فصلا لانه من ان حذف الفعل
انما يكون عند قرينة ذالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف وكما يمكن
ان يكون فعلا يمكن ان يكون ضمرا **اول** لان تقدير الخبر بوجه محذوف جملة فيه بحث وبيان
في حقه الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وحذف الفعل قليل الحذف والثاني لا يعارض
الاول فضلا عن ان يشرح عليه الذين ياتونهم برحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن

طالع المصنف

الخريف في الاضمار على شريطة التفسير بزبد فوج والاصل على زبد لان البكاء يعدي بها كمن يخذل بكثرة
الاستعمال في فعل العار في روي كترس انه ان يزبد من ادي كد حرف المذاق والجملة سداية معترضة
وذلك لان المتكلم للقيام ان يدعي ان الضمار والمختط لا وقايسة ونقطة في معك يا زبد ناسا
يكفي عليه ماد وكل لاك ورضا ونقطة في كلوا جمع ملحقه الاظرف ملح لان الملحق هو الفاعل **اول** وهي يخلق
تجققا في اسره في اى الشبه وتعلقه بغير العذر عما يراه بلفظ الشكر لانه ما يبين بسبب الصراة ما يبين بسبب
الاضمار لانه هذا **الحل** في متكل ان اقرن المشركين بخار كانه في حرف وقدم اما بنفسه في واو جابله معناه
كقوله تعالى ولو انهم صبروا والتعب لم يثبت انهم صبروا في حرف وقدم فربان الدالة على الشبه في
غيرها ففما مضى وذلك فيما بعده فخره سواء كان للشر او للحق وبمنه اظهر ان ما ذكره الشرح انه لو
ذكر الفعل ايضا الغتره في الريم **الحل** وقد جف فان معالالا اختصاصا لمد الحرف والفعل والفاعل بل في كلام
كان سياتي كانا وعلينا فغيره وطوبى لام كان من الفعل والفاعل او من الفعل وبهم متعلقا **الحل** دون الفاعل
وحده وان يوجه في قولهم في جوار اقام زيد فاعرف في عدم قيام ما به في في نودي في تمام نقص
ذلك مثلا لان زيد كان كذا فانه وفي حرف الخبره عدم قيام ما به في نودي في تمامه ولكن في فعله
حرف الفعل لا يكون واجبا به ون ما به في نودي بخلاف الخبر فانه في تمام الفاعل **الحل** وان
قد الجملة الفعلية قلت لانه وان يفسر بقلة السمية يتكلم في تمامها بالتمام وكلا لا يفي **الحل** في جملون
الجواب مطابقا للقول لان في فعله الحرف في لا يفي بل انما ملان اذ الشرح في جملون غير الفعل
ايضا لكن ينبغي ان يخص العالم ان يفسر المصدر بوجوب الحرف في خبره في زيد فانه لا يصح في قطع الشرح
عليه من باب البصري والكوفي اذ لا يفي الفاعل في المصدر ولا يفي عليه ان اورد مقام بالتيه عثمان
المراد بالفعل العارض في قوله والاصل ان يفي الفعل **الحل** وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل
موجب التنزه ونحن نقول في الفعلين اقتصارا عما هو الاكثر واعتمادا على ظاهر المقايسة
فيما هو اقل **الحل** معول للفعل الاول لان هو يستحقه قبل الثاني ان يستحق قبل وجود الثاني فلا
يكون فيه مجال التنزه لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنزه وبعد وجوده لا يمكن ان
يتنزه في اخره الفعل الاول قبل وجوده فلا يبرر ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني

منه

منه التنزه لتحليله في الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما استحقاق الثاني الاول
قبل وجود الثاني وبنها في جمل لا يفقد ظن في **الحل** ويصح ان يكون هو موح وقوله في ذلك الموضع
محو لا كل واحد منها على البدل لا ينفق من التنزه بحسن وتبهما ان يكون منطلقا او مطلقين بناء
على انه على تقدير لا يمكن ان يكون هو الواجب منها لانه يمكن وقوله محو لا كل واحد منهما على البدل لانه
وتشبه يمكن ان لا يمتدح في تنزهها في وقوله محو للمكان في وقوله من قال ان اذ يصح قوله محو لا كل واحد
منهما في وقوله في ذلك الموضع لا يمنع ذلك في وقوله في ذلك الموضع وانما يمنع خالف الكفيعين ولا يخفى ان
وقوعه في ميق الدقيق مع كونه في التحقيق **الحل** وانما الضمير للفعل او الفاعل في قوله لا انما يمتد
منقول من اجل اقامه او قاعدته فان قايما وقايسة انما في انت ويمكن قطع التنزه بالفاخر على
منه في وقوله وبمنه يتب بلاكفة ولا يخفى ان قايما مع استارها على ما يتراءى في قوله في ذلك الموضع
جمله في قوله وواقع بعد ذلك استعماله في قوله في تمامه فينقص به التواء ايضا فكيف يجوز انما ذكره في
لا يجزى بالتيه متراء في **الحل** لانه في لا يفي اجماره ولا انما في ذلك الموضع انما في ذلك الموضع
وكانه لم يفت اليه بقصره في التحقيق التنزه في اجاب الابهام هو شتر ان بين الظاهر والمضمير
التحقق **الحل** وانما في خبره في ذلك الموضع يمكن قطع تنزهه في ذلك الموضع
المراد في ذلك الموضع قوله لان لم يفي القطع في ذلك الموضع انما في ذلك الموضع
الاخبار بحسب ما يراه في اي وهو متنع كما عرفت فان قلت على خبري في ذلك الموضع انما في ذلك الموضع
لا يفي القطع التنزه في ذلك الموضع انما في ذلك الموضع واما على ذلك
غيره فلا يمكن قطعا انه لا يمكن قطعا على ما هو منزه لان منزههم عنهم امكن قطع التنزه
ولا يخفى عليك ان تلك في لا يفي في ذلك الموضع في ذلك الموضع وانما في ذلك الموضع
عند اعمال الاول لانه يتعين ان لا يفي في ذلك الموضع سواء اعلم الاول او الثاني وانما في ذلك الموضع
عليه ان قطع التنزه في ذلك الموضع وانما في ذلك الموضع بالكلية انما في ذلك الموضع
وما اكرم مت الاياتي **الحل** فقد يكون الفاعل في آية ان كانت اجلة في ذلك الموضع او في آية
ان كانت محمضة وتجزأ في ذلك الموضع ان كان قول في ذلك الموضع او في آية

تثبت انه واقع في ذلك الموضع

الغير

ذكر في اكثر من موضع وقرئ في ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومعموما لم يمتنع على ما ادخل
في المعانيه فانها على الصلح في غير اول ارادة ان في حقيقته او كما واما داخل في المعنوية
وفيما قد يكون قول في المعنوية اعلم في بظاهره لو كان محققا لم يمتنع ترك بين المعانيه
ومعنى على ما بين فاعلم في خلاف الظاهر فلا يترتب في قوله بالاطلاق على المعنوية ويجوز فيه
نظر لانه يتوقف على اشتراك اللفظ المعنوي بين اللفظ واللفظ انه لو كان اللفظ اللفظي
يقال استعمال اللفظ في عباراتهم لانه يتوقف على اشتراك اللفظ في اللفظي واللفظي
قوله ويضاهي انما من التنازع لان كل منهما مقيد بالعمدة فكانت في التنازع
بين شيئين في قسم واحد في اللفظية وهذا اللفظي واحكام التنازع بل في جميع
في كونها في المقوم ومن لم يمتنع به في المقوم في قوله بل هو اجتماع في اللفظ
الكامر في التنازع في المقوم واحد في اللفظية وهذا اللفظي واحكام التنازع بل في جميع
ان يخرج مما هو في التنازع لانه يتوقف على اشتراك اللفظ في اللفظي واللفظي
يجوز فيكون تنازع الفعلين في حالته في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
الفعل المتفاد من التنازع في المصدر في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
ولو ارجع الى المصدر **قوله** حيث ان لم يقبل في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
انصر وجب ان يكون في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
الماوات **قوله** يقربه اي في جميع ماوات السامعين في القوة وينقص عن زيد
ومكرم عمروا **قوله** للاختراع عن اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
قوله وبنابه لانه في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
جواز اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
تجوز في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
متعلق اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
ما هو في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
حضة التفسير

حضة التفسير في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
باللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
الفعل من غير ما يدور في المصدر ونقص ما كرم اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
باللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
هذا في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
لا غير **قوله** ويجوز اي اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
باختيار اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
وافي بان يقول في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
لا يجوز اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
غيره في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
عنه في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
خلاف اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
الاول في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
وعنه في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
او اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
الذكر في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
وعنه في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
باسم اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
ان من فضل اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
قلت على اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
الاخر في اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
استدراك اللفظي واللفظي واللفظي واللفظي

وضوح

٤٥

استبرر بالفضل وهو ما اجبو من التلاهي الم...
فيلون في من فعل ونحوه وبعد لم تجر نقصان كلام المثل لعدم قبول البيان بيان شرط
زيد مفعول به غلامه فم يرد في التكلفة او قيل الم او يعينه الفصل ضمة الفاعل بقوله
فعل ويفعل ضمة المفعول وما كان صحيحا في العلم لم يفتق اليه الشرح والنتي في
اصلاح بيان المفعول والامكان **قال** والواقع المفعول الثاني من با علمت لم يرد له فعل التوكيد
كما هو المتبادر بل كل فعل متعدي الى مفعولين هما مسدودا السيد فكل ان المتأخرين جوزوا
والقول يلزم ان يكون مفعول الثاني مفعولا معلوما بوجه كما اذا نزلوا في
مقام المفعول الاول يكون مسندا اليه بنا داتة لان اسناد اسم المفعول الى مفعول في
مثل هذه التكرير غير تام على انه اذا كان كقول المفعول لا الة لقيام مقام المفعول الثاني
بنا داتة من تامين فليكن مفعول المفعول الثاني مسندا اليه **قال** ولا ان من باب
اعلمت قلت لو اتقى ليقول لا ان التصح لانه لا تارة ان الة اعلمت فليس
لم يقع من في الضم **والقول** والمفعول الاول لا يرد في الة ايضا **والقول** ان الضم
بالعلمية فيقد تصد لظرف مشعر بالتحية بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن ان تة
بيانه بان ذات المفعول فيه لغرض الظرفية والنصب على قصدها كما في المفعول
فان ذاته لا يقع العلمية وانما يقع عليه بمنقذها **قال** اي كل من المفعول
والمفعول معه كذا انك تلبه على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الملتزمة على النعدي وليس
قوله والمفعول معه من قبيل عطف الجملة وهذا الجمال لان الاول يستدعي
اعادة لاني المفعول والمفعول معه في هذا الجمال تجويد اسلوب البيان وحمل كذا
عمدة والاولى تعميم كذا انك بالمفعول الثاني من با علمت ليكون ان تارة
الى واحد **قال** **القول** ليعان وجود عنو البصرين والحقان او لوتة
عند الكوفيين وبعض المتأخرين بوليد القراءة التارة لول التزل
عليه الفهم ان بانصب في قارة الى محضر الكوفي ليجري قوما كما نوا يكسبون

واعمال الفاعل

وقراءة

الاسماء

وقراءة قام وكذا في المفعول من اوله لانه مناسبتة لانه في كل من سواد من حوزة الفاعلة
وقاعدة ان المفعول الاول من با اعطيت اولي من التيات فاذا قد يكون المفعول الاول من هذا الباب
جوز ان يكون في حوزة الفاعل انما الله شيئا لانه ياتي الى الله اليه **قال** **القول** شدة شدة الفاعل تحقيق ان يقال
ان المفعول قائم مقام المفعول كذا في المفعول في مقامه في اسناد المفعول اليه لان الفاعل
وضع المفعول في الشرح فاذا اسند اليه المفعول او وقع الفعل عليه من التيات والتزل في قوله
بالعلمية اقامة مفعول جواز ارجاع التيات والمفعول حقيقة ان يكون المفعول في قوله متعديا للمفعول
بواسطة جعله غير على التواء لعدم تحقق المقام وقدم النظر على الظواهر ان يكون ذكر في قوله ضم
في الة المفعول اجنبيا عن اسناد العلم الى المفعول من تيات الة المفعول **قال** فانه قد وصف الضرب
وكذا فائدة التمام المعين في التمثل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زفانا فائدة الممان الممان حيث
قال امام الامم ولم يقل مكانا للتميز على ان التمام المطلق والممان المطلق لا يصلحان للقيام مقام
الفاعل لعدم الفائدة لانه الة الفاعل على ما قيل وعياها في ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول بهم
غاية الة مقام الفاعل بان يوافق شخص وكذا المفعول به اسطة اذا كان في غاية
المعوم نحو ضربني مكان **قال** لانه في معنى الفاعلية ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب
اعلمت الى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم **قال** وفي بعض النسخ من الة لوجه ان المفعول
ومفعول الفاعل فائدة التنية على ان من تحت الفاعل ولا اصل الفاعل في الة المفعول لانه لو وقع مفعول
ولا تشارك الة المفعول حتى ان بيان هو بتقديم المفعول بان لا يجوز تشاركه في الة العكس
بل هو العاكس في الة المفعول ووجوده في المفعول من حيث هو المفعول انما يحصل من مسائل
انها شئت لانه ما هو الاصل في الة المفعول من المفعول لان الفاعل في تمام عرف به
للضرورة حيث لم يوجد وجه لام ابيه سوى لا يتواء وقال خاة للفا ريت
في توجير فواته تجر لم فوج بوجه وكلفوا في اقامة المفعول بان اصل الفاعل ان المفعول ان
فوضعه الة المفعول فقالوا اقامة المفعول واقدم واجبا هو المفعول في الة المفعول
فصار اقامة المفعول فارتكبو اما تزي من الكلفه صعب بان جعل المفعول المفعول
ونعمهم العلامة التال الحقيق التفت زاني فاقر في قوله في بيان المفعول في الة المفعول

3

اصل خبرا فكونه متبوعا فيلزم ان المتبوع بالتبعية لا يتغير بغيره فان الفاعلية
يشتمل على كون قائم مبتداء على خلاف الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقديمه على خبره
فلا يمكن ان يكون قائم مبتداء على خلاف الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقديمه على خبره
في تقديم خبر في زيد قائم بحسب تركيب الالباقس لا حيا في قائم زيد بحسب تقدم قائم لتقدمه
وتعلقه بالمتبوع به والشتمل على البتة كما يعقبه لا تقول فاكسورة قايمة في قائم زيد
قلت لا ضرورة بجزا زيدا قائم بحسب زيد قائم في قائم زيد قائم في قائم زيد
ان اريد بالاسم الاسم حقيقة خرج عن بعض الفعل كما في قوله ان اريد ان الاسم حقيقة
او كما دخل في خبره لانها في تاويل الاسم فزيد يرضى في قوة زيد صار بذكره
بان تم تعريف الخبر ليس على الخبر الجمل لانها ليست باسم فناء اذ هو الاسم وعوضا
انها محلت على ما فيها من غير تاويل بمخرج فناء كلام الشارع عليه من حيث ان الحصر
من حيث ان تاويل الجمل هو اجتهاد في بني الفصيح لفصل في بيان قولنا بغير
والبناء في الكلام لا في اسمين او في فعل واحد وقيل الاول تقديمه لانه ذكر اقسام
الاسم من الترتيب المذكور ولا ينبغي ان يكون من احكامهم لان اسمهم في قوله واما في
بتوفيقه فتوحيده وورعه في توفيقه عن المتعديين فلا الفعل **قوله** اي ما يوجب
به الاسناد يشتمل على بان تركيب من قبل اسناد المشق الذي لم يتم فاعله الى مصدره عارضا
لتحويله بين العجم والتم وان لم يكن على بل هو مستند الى جاز وكونه واما في التسمية
الاسم مستويا للفظ اسناد المعاني التي هي ان التوفي يصنف الالفاظ
بصفات المعاني فيقول اللفظ مستند اليه كما سبق في تعريف المبتداء فلان
الي ذكر الباء التسمية **قوله** او يحل الباء بمعنى الى والهمزة ووراجع الى المبتداء الاقرب اليه
حسب الارجح وانه يحل نحو **قوله** وور والاولى جعل الباء للمناسبة في محاسبة
ولان التسمية في تعريف العباداة الى التسمية بالمتبوع كونه في توفيقه من قوله واذ كان
بقوله فائدة والالاحاجته اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالباقس لا يندفع بالتعريف

فان
تكون

اي المبتداء المستند اليه
والفعل مدلوله
للعامل المنقطع اليه
كقوله

الي بقاء

الي بقاء واما يندفع بان قوله المبتداء في توفيق المبتداء فاعل المبتداء في توفيق الخبر متعلق
المبتداء وفاعله المبتدأ فالتسوية ليس بالمتبوع **قوله** وان التقديرين يخرج به قوله الثاني في خبر
راجع الى المبتدأ في خبره المبتدأ التي هي خبر المبتدأ لانها مستندة اليها لا لانها
لا الى المبتدأ واجتبه بانها مستندة اليها لان الالباقس هي المستندة اليها ولانها مستندة
للمتبع اليها فاعلم بانها الى المبتدأ وفي ان جعل الالباقس في توفيق المبتدأ مع التسمية الثانية
بجواز تعريفه فاعلم بانها مع التسمية الثانية كلف به جوازا وقبيل بانها جازيا
الى المبتدأ اتم من المبتدأ اليه واولا في خبره او لا في خبره في توفيقه انما هو في توفيق
الخبر لا يرضى في زيد يرضى وقوله يكتلف بانها خبر مجموع الصفة ومجولها في الفعل
الا انه اوجي اواب الخبر جازيا في القابل وهو الصفة **قوله** اي خبر بالاسم عن المبتدأ
اللفظة ليس في الاصل في المبتدأ او ليس في المبتدأ في العم لا اول
من المبتدأ وهي الالباقس عينه عامل في خبره لا مقتضية للمبتدأ والخبر على السواء
كما استفاد من المسمى فلما جعل عبارة الشارع بان خبر المبتدأ مستند اليه على
فيه ويستدل بالابتداء فانه وهو ولا يخفى ان توفيق المبتدأ صادقا بما قام
بالجزم والتوفيق صحيح خبر المبتدأ عن المبتدأ لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا
انما تم حيا لولا ان الخبر انما يكون يتول هذا زيد هو المستند اليه خبره فاعلم
فانما حكم انما حكم الترتيب في خبره كالتلخيص جار في المفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لانه لا انتم
مانع وهو ان التسمية ورثة الفاعل التقديم وذكر الفاعل لواجب الفعل والراجح
مقدمه على ما في **القول** جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد
جوزة لا تخفى لان المضاف اليه المبتدأ مستندة اليه بالابتداء في حكمه
وقوله جاز في الكفاءة درجة الميت ومنه **قوله** قال وقيل يكون المبتدأ نكرة
ولا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذ كان
المبتدأ مستندا في حاله صدر الكلام لا يخرج ما حوت التقديم والتأخر واعتقد

جعل

بانه قدوم بكت تكلم المتبادر شتملا على ما هو الكلام وكون الخبر جملة غائبة تحت التقديم
ليج بين الاصول التثنية والتقديم وتوضيح المتبادر واقراد الخبر اذنية على اصيات
التعريف بايراد كل قر في قوله وقولون بجملة وقد يتوقف بعض ما هو من بكت
التقديم على كونه التكبير والخبر الجملة والعذر شبهه بالقدر اذ لا يرفع بل لا مكان
الجملة بتأخر اهل التقديم عن الاصلين الاخيرين **قال** اذا خصصت بوجه
ما يقال الاخص الاوضح اذا خصصت بمثل ولعبد مؤمن اه ويرى فوائده بوجه
اخصيص ما ذكره بغير عبارته فانها لا توجب **قول** اذ بالاختصاص جعل اشتملكم
فتعرب من معرفة التي هي منافية للشركة في التماثل كما يرد ان منية ادخل
السوق على ادخل سوق في قلته الشركة غير ظاهرة كما انه يقال لا اشتملكم الاخص
قوي لعدم الا انه خص بالذم ما هو العالب ويكفي لوقوع متبادر **قول** حيث وضع
بالمؤمن بخصيص بالصفة قيل لا يمنع لعدم صح ان ن من من من وصي حيوان
ناطق في من من من بل صحه بجمه بجمه من من من قلت ما ذكره سخرى للترام
الرب بخصيص النكرة في مقام التبادر ولا ينافيها في الاسم الزوي البصار
قول ومثل قولك جل في الوراثة امة وما يخصه جواب الاستفهام
فانه يصح ان يقال رجل او يقال امة فانه يخص بجمه الى طب بشوثة في التبادر
على وجه الاقمار فكانه قال رجل اجعل عندك امة في الوراثة **قول** فكانه قال اي من
الامر من المعلوم كون اوصي في الوراثة من عليه بان هذا التخصيص عن المسلك
والنافع التخصيص على ما هو متعارف بانه يخص على ما هو متعارف بانه يخص على المسلك
معلوم له انه في التبادر وهو مستفهم عن تعيينه فمالم انه ينبغي التعيين في الجواب
واستفاد من الكلام ما ينتفع به اقرضا ايضا بانه لو كان التخصيص كالمذكور
ما ذكره ينبغي ان يكون ارجح في التبادر وهو ايضا متعارف بان التخصيص في كونه عظيم
انقصت امة هو الصنف من جوارز كونه النقص **قول** وكل ما هو من هذا الصنف
الخصيص بجمه لا ياكل اعم منه ما لكن مده رجل على قوله في الوراثة **قول** ان في الوراثة

المعنى في النكرة وتثنية على
اصالة الامة بقوله
والخبر قد يكون

والا في قول المتبادر الوراثة

كما يفسر

وتريد بكونه مبتداء حقيقة او كما فان المعطوف على المتبادر متبادر حكما **قول** فان النكرة قد تسمى
في خبر النفي فافادت عموم الافراد وكولا ففقت وخصصت اي خصصت حكما لا تروا ان لم يخل
بغيرها تعبير المشتملك ورفعه لثباتها صارت في حكم ما قل اشتملكم في التعيين فلا يرد ان
تعليق المشتملك التخصيص ببعض الافراد وهو لا يحقق بعضها **قول** وكذا كل نكرة في الاشياء
اذا قصد بها العموم بوجه من جوده هذا **قول** اي المؤمنين عمري امة في تعيين خبرية لبراه
اذ قل من اعمه والمقصود انه يتصدق بماث وعموم النكرة مع الاثبات في المتبادر
كثير وفي الفاعل قبل جعلت نفس ما حضرت بخلاف في خبر النفي فانه يستوي
فيه المتبادر والفاعل وغيرهما **قول** الشبهة به اذ يستعمله اولادنا كان في الاصل فاعلم ان
التخصيص **قول** بالاتباع المتبادر في سائر اذ الهم صوت ككلمة ون بناء
سما في الحقيقة **قول** فيكون خبر اقبل للابا الكبر المشتملة وقيل لانه يراه اذا راى الجيب
للشاط لانه يراه غير اجنبية وبناحه اذا راى العود لا يضرب حيث يراه اجنبيا **قول**
فيقدر وصفه فويكفي بجعل التنوين للتعظيم والاول السب بحال هذا الصم والاشياء
بعلم العاقلات تنفك نقص فاما انما يكون للتخصيص ما يخص به الفاعل اذا استعمل
في نيل معناه واما اذا استعمل في بناء غير معناه فالنيل للتخصيص بالصفة **قول** وهذا
مثل قصص التبادر انما يحل اليه باعتبار اصل التوكيد واما باعتبار المعنى في النفي
فانها ليست من غير حاجة بالتخصيص للمتبادر **قول** علم ان ما يتركه بوجه هو صفة يصح استتماره
في التبادر او رد عليه ان قائم رجل كذا كذا ويمكن ان يعتذر بان هو انه نفي لا يظن ادعاء
ولا يخفى ان الاول ان يقول بخصيص بجمه الظرف **قول** هذا هو المشهور في الجاهل
النتيجة اما ان رة الى الحكم بان النكرة يجب ان يخص حتى يتبع بتبادر فيكون قول
وقال بعض المحققين منهم انه عياله واما ان رة لا ما ذكره في تفسيره سلام عليك
والمقصود منه الملائكة لانه من الملائكة التي ذكرها الفاضل في الصنف واللا
جاءت النية نظرا في هو المعام فارجح اليه ان كان ككلام **قول** وقال بعض المحققين يقال
لانها في كلام النية وما ذكره بعض المحققين الا ان النية ما راوا ان يعتد

اما
وبالنسبة

كتاب في معرفة حروف العلة

كتاب في معرفة حروف العلة

في خبره جازية التامة

لا يقوى قوته بالتميز بين المفيد من حكم على المنكرة وغيره ضبطه المشكك مما يتجلى عنه الحالة
ليكون على بصيرة ما في حكم على المنكرة **قوله** وما كان الخبر الموقوف فيما سبق شخصاً بالمعنى عليه
انه لا يفتح حكم المصطلح فيما عدا اسمين او فعل واسم **قوله** ان شبيهه ان خبر المبتدأ ووقع عليه
الفتح خبر المبتدأ من اجل ان المفعول من الابواب وحده كان يفتح الخبر وكان المفعول
والخلاف اليه وجازي ثم جازم ووقع بعد الفاء واذا او تبالح لم يفتح وتبالح على الجازم
محل من الابواب والحكمة التي لا تعلق لها من الابواب ايضا تفتح في سبع حركات وتسمى
ابتوائية كما تسمى جملة التي تصدر ما يمتد في التفسير كقوله والنجوي الذين ظفروا
الابواب تفتح في الاثني عشر لغة للنجوي وبها يفتح المقوم وهو اقرب جوبا لشيء غير جازم
مطلقا ولو لا ذلك وجازم ولم يفتح بالفاء والباء التي تفتح والواو تفتح
صلة اسم او حرف والتابعة لما لا تعلق لها من الابواب فليكن على ذلك منكم هذه الجملة حتى
تفصل كل باب الى باب تفضيلا مقبلا **قوله** ولم يذكر الطوقية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى
انها نابعة عن الفعلية والافانطورية لثبوتها لان انتقال السناد للفعل لا يفرق ولهذا
استتم في خبره كان فاعلى للفعل وان تقول لم يذكر لانها سبقت غير مرة بل تفضل هذه
المسئلة قال في خبره جازية وكذا في المشتق والماور به وقال الكافي لا يفتح خبره جازيا
من خبره واستوان بالماجم على ان خبره كان ضمير آتية قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد
اخاك هو والفرق بين خبره كان وخبره جازي واجيب بان خبره كان المتعارفة بان كان
من الفعل فهو بمنزلة الفعل وقوله فلان من عاتق الظاهر في خبره جازي لانه يشبهه في تعلق
من عاتق به بما هو لفظ الالامة على بعض اللغات في شبهه كخلاف وجعل من عاتق خبره
بعيد من رعايته **قوله** في الكلام في خبره جازي لان خبره جازي من قبل وضع اللفظ
موضع الخبر الالامة الظاهر لو وضع موضع الخبر باعتبار الالامة المحذوف ففتح جازي في الالامة
قوله ووضع الظاهر موضع الخبر الالامة جازية مقام التعريف مطلقا في خبره جازي في الكلام
وهذا كشمير جازي بوليه بشرط ان يكون بلفظ الماويل وعند الاحتياج مطلقا
وكون الخبر بغير المبتدأ الاولي عين المبتدأ في الخبر فالتاويل زيد قام ومقوي

قاع

قوله وقبح الحرف اذا كان غيرا واما غير الغير فيكون الخبر غير المبتدأ لا يقبل الحرف ووقع
الظهور موضع الفعل لثبوتها في الخبر وكذا الامم العار اذا في الخبر فليسا في الخبر الالامة
فقط لقيامه في خبره في الكلام على ان الحرف يفتح على ما قام في خبره وليس كذلك
بل حصل ذلك في الخبر وهو من ان كان في خبره سميت به المبتدأ في خبره او مبتدأ واما
في خبره ففتح الخبر الجازم والحرف المنصوب والجر والجماع **قوله** التي تفتح في الخبر
الكلمة ولزده شتم وارمها بتهمة وتفصيله ان الكثرة اثنا عشر وسقا والواو في سواها عفا
والصياح الابعة امداد وكما في قوله اي الكثرة الجازم والجر والحرف في خبره حال من خبره
فليتم تقيمه حال على الحامل المعنوي فالاولى ان يقررت في الخبر وان كان جازم في حال
الظهور وقوله السمن سمن منه في خبره حال من خبره **قوله** وما وقع لافا اي خبره
وقرظ زمان او كان ذلك في خبره اسم لظرف الزمان والمان وهو ليس جازم فطلقه
على الجازم وهو خبره جازم في خبره جازم **قوله** في خبره جازم في خبره جازم
لغاثة وقاف الزمان لا يفتح خبره عن عين لا يكون خبره جازم في خبره جازم
الحلال ليلت الجوز والخباب ما وقع لبعض في خبره جازم تحت نفس الحكم مطلقا وعلى
بان الاجتناب في خبره جازم لانها لا يفتح لعدم اختصاص الزمان بخبره دون خبره
بخلاف الكلام اعم من الخبر فان قولنا الزمان جازم في خبره جازم لان الزمان
يحدث بان خبره جازم لان الزمان لا يفتح من قبل الحلال ليلت الجوز والخباب
على ما نقلنا ما قاله انما **قوله** في الخبر من الخبره وهم الالامة لو كان التقدير
من البصرين كان الماويل يقول ما وقع في خبره جازم في خبره جازم في خبره جازم
بالجمل لا يخص قوما منها بل يتم وقوله على ان خبره جازم في خبره جازم في خبره جازم
انه مقدر بجازم ولو جعل خبره جازم في خبره جازم في خبره جازم في خبره جازم
قوله اي ما اول اول التقدير بالتاويل لان التقدير بغيره من التاويل والقرن في الالامة
ليصح تقيمه بالابواب والحكم على ما وقع طرفا بكونه مقورا مع انه ليس مقدر بل بكونه مقورا
ومطرح الانظار ذكره واما في خبره جازم في خبره جازم في خبره جازم في خبره جازم

الالامة

في الكلام حرف مضاف الى مبتدأ قول المتكلم والضمير في مضافين اي حرف مبتدأ قول المتكلم فلان التعديل
الحرف في الظاهر من قبل المبتدأ المضاف في قول المتكلم بيان للمعنى المستعمل في قوله وجب
المعنى للمصالح العرفية لثبوتها الصالح بعد التعديل لكن في القاموس الحلال غرة
الغريبين او ثلث او السبع ولبنتين من احوال شهرت وعشرين وسبع وعشرين
وسبع وعشرين وغير ذلك ثم ان راي المصنف ان كسر لم يخذ في كتبه للمعنى المستعمل
معنى للمصالح بل هو الصفة الرفع صوتة حين يتولد وفي القاموس السند الصبي رفع
صوتة بالبحاء وكذا كل مكسر رفع صوتة او خفض هذا فاستعمل للمعنى للمصالح المرفوع
صوتة وفي بعض الحروف في الالف والهمزة نودون ذبلك كرسن وكلها مسيوق
هذا فاختار ان يري ان قول المتكلم في الالف والهمزة استعمال للمعنى المستعمل
في معنية **قول** لان مقصود المتكلم في مع لا يحتمل ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة
والحكم به على الالف والهمزة ان يقال بسبب من باب حذف الخيم لان العرب حين يصح
بالخوف والاضحى الالف والهمزة **قول** ياء عادية المتكلمين عابا العادة مالت في خلاف او ندر
فقولها لعل المتكلمين ان العادة من ابي تسم ووجه العادة ان الحكم بما ينكره لان امتياز
الذي من بين المتكلمين اليه الروية مع كثرة نكرته من مظان الالف **قول** ولما يتوهم
نصب الالف والهمزة ان الغالب فيما هو في حروف الكلام لوقف عليه وقيل الاصل فيها ان
بالذكر لوقف **قول** فان تقديره على المذهب اللحن والاعا على بعض المذاهب السخري حتى قد تعلق
لان منها ان اذا نظر في كان في زمن السبع ووجه السبع ومنها انه طرف من ان والحروف
على كسوف الالف والهمزة اي في صوت في حروف السبع وكذا في الصحيح ان المتكلم في حروف السبع
السبع واقف فاذا نظر في الجيم الحروف التي على كسوف الالف والهمزة عن غير ان العرف ان
يقول في السبع واقف في الغالب على بعض المذاهب غير الصحيحة لانه على بعضها مما في قوله وهو
ان اذا لم يصب جانب المورد المتكلم في صوت ففاجد في وقت السبع واقف في كل ان يحمل
ضمه في كان في هذا التقدير ثم حكم الفاء ان الالف واقف في حروف السبع والالف في حروف
فيما التزم في الالف التزمه فالتممة اي قبل ملازمة وقوله في التزم اي في غير السبع

انما هو في حروف السبع
ما تعلق بها في حروف السبع
فانما هو في حروف السبع
انما هو في حروف السبع
انما هو في حروف السبع

يقال

يقال على الاظهر في خبر لما يخبر عن العادة ان قبلها رتبة وقيل في كلامه ما لا يخفى انه لا يخفى في حروف السبع
فالحق مع الشرح والعمارة في حروف السبع فالتكسب من قبل المتكلم في حروف السبع وكنه ان يحمل ما
مصدره والمصدر حينما قبله المع ووجه باق في حروف السبع في حروف السبع **قول** وذلك في الالف والهمزة
بالحرف في حروف السبع في حروف السبع او حاصل لان حروف السبع لا يرفع في الالف والهمزة
ليرتفع بها المبتدأ الذي يحمله الاو ان يقول المبتدأ الذي يحمله الاو ان يقول المبتدأ الذي يحمله الاو
اذا كان حروف السبع في حروف السبع ان اختار ما اختاره في حروف السبع ان اختار ما اختاره في حروف السبع
قول اي بوجه زير وزيدون حرف الفاعل لكونه من غير حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
التمتاد وهو القسم النادر في حروف السبع لولا ان حروف السبع ولا يخفى انه لا يتبع القول
بحرف السبع في الكلام فحين ان كان خبره اي حروف السبع لكونه من غير حروف السبع في حروف السبع
كل مبتدأ كان مصورا صورة الاو في حروف السبع فان حروف السبع فان حروف السبع فان حروف السبع
بمصدر حقيقة فانه **قول** مستويا الفاعل يدخل فيه حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
الاصح الي حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
حرف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
يجوز في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
والجواز في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
فلان العادة في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
رفع الحروف في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
البا وجوز في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
بافعل الحذف الى حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
فانما تقديره اذا كان يحصل الحروف على حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
سهم في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
حاصلها انما اختلف العامل في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع
في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع في حروف السبع

انما هو في حروف السبع
انما هو في حروف السبع
انما هو في حروف السبع
انما هو في حروف السبع
انما هو في حروف السبع

مقامه في هذه الكتب في شية ولا يخفى عليك ان الواجب من حكمة المنقذ هو ان
 اذا مع حكمة المنقذ هو ان يترك من ان يحجب في غير هذا المقام مع الفاء التي هي في القصة
 ووجه جعلها في اتمهم لم يحجبوا ابدا من جعل منصوب بوجه كصدد كالمناظره ووجه توارثه
 ولزم الواو في ان كان جملة اسمية فلو قد كان ناقصة لكان خبره جائز التتم في غير حاله
 الواو اذا لا يجر الواو في خبر كان التابيه بالواو لا يلزم في ما ذكره من توجيه الحال من الكلف
 ان لا يجر في متفاه لان الملائم بالنظر في الفاعل على وجهه وبالنظر في المنصوب في ان فوات
 صدور الخبر ووجهه في اللفظ التبعي للملائم **قول** ثم تقول في هذا المفعول الذي هو
 ذوالحال او قال في هذا العامل وهو في قوله واحدة كافي را شامه ان كان اكثر استراحة
 من التكلف **قول** وتفيد للبناء المقصود بوجهه في اللفظ التبعي لانه ان الجنب لم يعرف
 او استعمل بل في قوله كخصص بجمع ما يقع عليه في التبعي بوجهه وهذا انما هو
 كون هذا المصدر مضافا لوجهه في اللفظ التبعي الى المعرفه حتى يتعرف **قول** اي خبر في اللفظ
 قائما ولا يفتقر اليه لانهم لم يجر واخذوا المصدر مع فاء محموله لان الحرف في المعنى
 مع فاء محموله وهو حرف الموصول مع بعض علة ولم يجر في قوله **قول** لكونه في المعنى ولو بد
 عدم صحة توجيه المعنوي وتوضيحه يقال وجه استفادة الحكم من غير تقدير بل في ظاهر **قول**
 وثانها كل مبتدأ اشتمل خبره على مفعول مقارنه جعل الشيء الذي حرف الفاعل في الجمل
 الكوفون الواو يجر من خبره في الفاعل من المفعول من الواو الى قوله هو تكلف **قول** وذلك
 مثل كل واحد في هذه الكتب في شية الضميمة التي هي القفا التي هي الارض التي هي المتاع وهذا
 كناية عن مصيبتها في الضميمة انتهى وكانهم شرأوا صوت الجبل بالارض المعلقة التي هي لانغ
 وفي نقل هو التركيب في اللفظ المشهور وهو ان يجر في اللفظ ان يعود الى كل والى الى رجل
 ووجهه ان كان كل رجل كما قيل زيد ووضيعة وعمر ووضيعة وهكذا **قول** اي كل
 رجل موقون في وضعية لم يقدر كل رجل موقون ان يكون على التائب
 عن الخيرة متاخر احد فيضحه الحكم بتسائة **قول** واية المحطوب
 في موضعه لان المحطوب على الجبارة وان كان من ثمة لكنه يذكر فيضحه ان ينوب عن الخبر

شأنها

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

عن الجبر في كل مكان ومن اشكل عليه اذا قال هو معطوف على ضميره وهو فاعل الخبر اي كل رجل
 مقرون هو وضعية فخر الموكد مع الموكد وهو جابر ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطوف عليه بالواو
 بمعنى مع ان عطوف عليه هو وجهه في اللفظ التبعي ان يستغني عنه باذكري **قول** يكون مقننا
 يعني مقننا ذلك مشتملا في حيث يتبادر من سماعه ان ذكر للافام به يكون مقننا
 على حرف الخبر الذي هو قسمي والعمود والعمر بمعنى واحد والبرس عمل مع اللام الخ والكفا
 مؤنس الخبر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الالفين قبل ومنه لعمري **قول** اي من المرفوع
 عات خبران واخبارها تارة على ان ذكر خبران ليس لانه من خبر مبتدأ بل لانه من المرفوعان
 وتم كردان خبران مبتدأ في خبره وقوله هو المسند جمل مستأنفة لانه تكلف
 لا حاجة اليه والاشارة بمعنى الاشياء وليس هذا واضحا وقد ادى اليه البيان على وجه
 يجعل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الافام **قول** اجود هذه
 لظروف اذا دخل في الامور في قولك على وجه هذه الظروف والابعد من غير هذا الشر
 في اللفظ الذي خبر واحد من ان واخبارها والادراج الاخصر الا نفع ان يقال في الظروف
 المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخول **قول** عليها اي على المسند في الخبر وان
 كان صحيحا في الواقع والاحاطة الى جمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قول والمراد بدخول هذه الظروف في كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرفي الغرض
 لدخول الالف في اللفظ لان نظر الغرض في النعمية خلاف الظاهر ومع ذلك محض لانه
 دخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان الحففة الملقاة عن العمل فانها وردت على
 المسند والمسند اليه الالف التي هي النكبة بالنسبة المتعلقة بهما مع الخبر
 المسند الا ان كان يمكن ويراد بقوله لفظا ما قبل تقدير او محلا او بقوله معنى محلا
قول فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
 اصلا فلا وجه لتعريفه ببلينية **قول** فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني الجواب بالسنة

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

الى الية

نعني عنده عند الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعبد لان المتبادر من المسند المسند المطلق
لا المسند الى سائر هذه الظروف وهذا انما يتم اذا كان حاصل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ
متعارفا بين القوم كما اشترنا البسول **قوله** ويلزم من عطف على عجب فيكون المعنى فلا حاجة
الى ان يلزم منه ولا خفاء في حجة فاعلم ان يقول على ان يلزم ويجوز دفع الاستد
راك بان جعل المراد المسند بعد دخول هذه الظروف الى استعمالها وكما انه يلزم الاستدراك
يلزم خروج قاع في ان زيد قاع بوجه فان يلزم فاعلم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان
وتوقف معرفه خبر ان على اسم المنسطر انظارا طويلا **قوله** فيحتاج الى تأويل بالاسم
او تأويل الاسم بما هو اعلم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان يلزم
بالملة بسين يقول واداه كما خبر بمتبادر كما ان يلزم بالجملة بمتبادر بين بعد ذكر تعريف مختص
بالخبر المفرد **قوله** مثل قاع في ان زيد قاع بوجه بالمثل على ان المراد خبر ان والاولى بالخبر
واحد منها وان المراد بدخول هذه الظروف دخول احد هذه الظروف **قوله** والمراد ان امر
كامله لا افتقار ان المراد من عبارة المصنف في خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد
وما ذكره الشارح تكلف على ان بعد ما فرس قوله واداه كما خبر بمتبادر في قولنا ومن
اف ما يلزم المتفرد لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما
طرد من قول بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه استظهارا وفي وقوعه
جمله انما ثبته نحو ان زيد اضربه فانه لا يجوز مع جواز ان زيد اضربه ومما لم يذكره عدم
صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسم معنى الشرط لكنه لم يلاحظ في قوله
ان من ابدا كابر ادعى انه غير سيبويه من ان من في من ابوك لا بد على المصنف مع احتيا
ره من ذهب سيبويه **قوله** الا في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع
وحكم تقديم خبر المتبادر الجواز والوجوب والتداني بين قسما ما قبل حق البيان الا في
التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجه التسمية ووجه التسمية

ان يكون

ان يكون مشتركا **قوله** الا اذا كان فبانه يلزم ان يكون حكم خبر المتبادر في التقديم
اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان خبر الظرف لا يتضمن بالصدر الكلام ولا يجب
نحو ان زيد الفاعل الدار فان لام الاستدلال صدر الكلام الا ان يقال للام له صدر الكلام
في غير باب ان **قوله** وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فبانه حكمت لان الحكم في وقوع
النكرة مستند اصرح به الشيخ بعد القام في دلائل الجواز فليس حكمه الاجواز التقديم
فقول المصنف الا اذا كان ظرفا فاصرف **قوله** خبر لا الكابنة لتنفى الجنس قدر المرفوع
باللام مبتدأ الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوضيحي والمسهور في امنا
له تقدير النكرة احرازه في الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصري في التقديم
خبر لا الكابنة لتنفى الجنس على جعل كابنة حال امن كلمة لا بتا ويلها بالمفعول المعنى الفعل
من اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جا
تب اللفظ فانما الجادة لا ولي الا **قوله** اي لتنفى صفة اذا لاجل فابن مثلا لتنفى القيام
عن الرجل لتنفى الرجل نفسه ان لاجل تنفد لاجل من وجود لتنفى الرجل لتنفى صفة الو
جود وان كان صفة لمن اذا تنفي عن الشبي يقال في الشبي والابتغال تنفي صفة الشبي
اذ تنفي الشبي ليس الا تنفي وجوده فتفي الصفة صاعني تنفي غير الوجود فلا ما يكون تنفي
صفة الجنس يكون لتنفى الجنس فلو حل قولهم لتنفى الجنس على معنى تنفي صفة الجنس
التسمية فبما هو تنفي الوجود ولو حل على تنفي الجنس بتم فيما هو تنفي صفة الجنس فلا بد
في التسمية لما حقه حال بعض الافراد في بعض العبارات على ظاهرها ولا حاجة الى خبرها
عنه **قوله** والملا بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لبراث اثر لفظا او معنى في
قوله فلا بد من لفظا عرفت لظهور ابراث اثر معنوي في ضرب **قوله** وجعل في الدار
صفة فاللفظ المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه لا يفسد نحو ان يستغنى عن
الابضاح وكما ان في الدار في لاجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل محتمل في الاعلام

جعل فلذلك عدل عن خبر في المثال **قوله** لا يجوز ان تعلى صفة بهذا قال المصنوع واعترض
 عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشرح لدفع قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع
 المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في الكلام رجل ظرف للبرية دون الو
 الوصفية وهذا ينبغي لوضوح المثال **قوله** لا يتقيد بالظرف يعني من غير ما
 سماه ويريد بوجه الحال وفيه نظر لان الظرف لو لم يقبل لم يصح صار زيد ظرفا للم
 بيان لا ينبغي وزعم المثال وبما لا يحسن تقيد الظرف بغير الدار لانها لا تقبل هذا
 التقيد والاحتجاج ان يفي جميع كلام الرجل بين ياتين الصفتين ايضا غير مقبول
 والمعروف في مثل نفي الحصول في الدار عن الكلام الموصوف بالظرف **قوله** ويكون
 مثلا لا يوجب خبرا ويكون خذ فالكثير قد روي في كثير من هذه الفعول والمثني في مثل
 تقدير الزمان وهو الملازم لقوله وينو تسم لا يشبهونه **قوله** لدلالة النفي عليه
 بفعل لان النفي يقتضي منقبا وما لم يكن قرينة خصوصا ينصرف الى العام وقيل لان
 النفي رفع الوجود وورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفي الوجود
 فلا يدل على الوجود في نفي وهو ليس بشي لان المنباد من النفي نفي الوجود في
 نفي كان المنباد من الوجود في نفي فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود
 في نفي **قوله** اي لا اله موجود الا الله **قوله** جعل الرحمن كلمة التوحيد جعلنا
 مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل الخبر
 الله **قوله** لا اله الا الله **قوله** لا اله الا الله **قوله** لا اله الا الله **قوله** لا اله الا الله
 في تعقل الاذكياء وينجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو
 لو بدل لا والابكلمة انما وقيل انما الله كان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو
 النفي وكلمة الالف علم ان قول النجاة بالتقدير ليداع لفظي هو ان تطلب خبرا ولا يحتاج
 اليه المعنى **قوله** انتفى الاصل والمال فلا يحتاج الي تقدير خبر رتبة المعصيان

التقييد

من الالف في قوله لا اله الا الله
 في قوله لا اله الا الله
 في قوله لا اله الا الله
 في قوله لا اله الا الله

لا يحكيوا اسم فعل واسم الفعل لا يكون على ما في الصيغة وورد ايضا بان اسم الفعل
 الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يفت الشرح الى تزييفه
 لا يجوز ان يكون نائبه لا تنفي كناية يا مناب ادعوه ويكون فاعل الفعل
 الضمير المبرم المميز بالمنصوب **قوله** وعلى التقديرين يحلون ما يري
 خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم
 قائم فلا يكون لانكار النجاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحل
 قائم خبر لان هذا البحث ليس وصيغة العرب والانتكار وانما ياتي لوالترتو
 في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم وهذا قال لا اندلسي ادري من اين
 هذا النقل والحق انه يجب اثباته انما اذا لم يعم قرينة واما اذا قامت فعند
 بني تميم يجب الحذف وعند الجاهل بين يكون هذا فنقول معنى كلام المتن ويجوز
 كثيرا القيام قرينة لا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف
 بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء في قوله قد عدت المناوي و
 قوله وقد يحذف فان معاين الفعل والفاعل ووجه كثر الحذف في خبر لا دون خبر النداء
 رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء ومعنى قوله وينو تسم لا يشبهونه
 انهم لا يشبهونه عند قيام قرينته ولو قال وداعا عند بني تميم كان احصوا
قوله وبما عرفت ان من معنى الدخول في عرف ما يمنع عن القبول **قوله**
 اي عمل ليس هذا مفهوما من اضافة الاسم الى ما ولا تقول المستفاد من الا
 ضافة عملها لا عمل ليس قلت اظنكم بالشدوز على علمها لا على علمها عمل
 ليس حتى يوجه كثره على آخر وانما قال الشرح اي عمل ليس تعيينا لما هو الوا
 قع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا يجوز به وجو
 ع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في

التشبيه لانه لا شذوذ في نونه دخول على المبتدأ والخبر **قوله** شذوذ قليل حله
 على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس **قوله**
 في غير مورداً عما هو المتكرر ومن قال وهو الشرح في بيان محل **قوله**
 من صد كذب في الخلية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في خبر انما
 للرباي من عرض نيران الرب فلا زوال في عنهما **قوله** ولا يجوز ان يكون لني ليش
 رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لني ليش ومنع وجوب نكر الرفع بعد لا لان النكر
 اغايب مع الفصل بينهما وبين محمولها في احتمال ان يكون لا براج من قبيل اللاشي
 في جعل الشرح عدم المفارقة لما جعل الرجل على العدل في رجل عدل واحتمال
 ان لا يكون لا عاملاً لجزان يكون متعلقاً بالظرف مرفوعاً فلا الشرح في البيت على
قوله اعلم ان المراد بالمتن هذا التعريف مبني على الغلظ مما ذكره في تعريف الفاعل
قوله علامة كون الاسم مفعولاً من ان علامة كون الاسم مفعولاً فلا يبطل
 تعريف علم المفعولية ولا يرد تعريف المنصوبين كمررت بحسبها وسلمين
 بل مررت بزبد **قوله** وفي اي علامة كون الاسم مفعولاً مع قيد الجنية فلا حاجة الى
 تعقيب الامور الاربعة بالجنية **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه واما
 اصطلاحاً في صحة الاطلاق على كل من الجنية وهو ما قرن بفعل فاشتهر ولم يند
 اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً ولا يخفى ان ينقض مفعولاً لم يسم فاعل
 فانه مفعول ولم يسم في التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه في الاصل
 مفعولاً اصطلاحاً وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانها صفة بغيره نادياً وكره في
 وفعل الضرب والتاديب وملت زيد في ضرب فانه يصح اطلاق المفعول على **قوله**
 مورداً ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقاً بل النسبة لبعض افرادها
 وينفرد من هذا وجه اخر لو صنف المفعول بالطلق في ما نحن فيه فاصفها فان قلت

تقديره انما هو

صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول
 فعلت الضرب وبهذا الاعتبار مفعول لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح
 وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فلان الجوارح المفعول
 عبد الرابع واما ان القول بتعلق المفعول بتقدم التمسك برفعه واضح على امله فان
 اذا صح اطلاق المفعول بصحة اطلاق المفعول لان اطلاق صيغة المطلق من لوازم صحة
 اطلاق المقيد قلت المفعول في حال عنه متعبد بالاسناد الى بفتحة بغير طبع
 المفعول المقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد **قوله**
 فلا بد عليه مثل مات موتاً وكذا ضرب زيد بضر با على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام
 بفعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلما جازع ما لا يفسر الى
 جعل الفاعل اعم من الفاعل صيغة او حكماً ليدخل فيه مثل ضرب زيد بضر بانما
 قل البعض بعض الظن وانما زيد بلفظ الاسم باذكرة في وجه زيادة الاسم واضح لا فية فيه
 انما الثاني في تحصيل المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريف دون احواله فلذا اتى
 الى ما قبل ان زيادة لاخراج ضرب الثاني في ضرب زيد فان ضرب الثاني فاعل فعله
 وبني عليه من ادمها ما قبل ان ضرب الثاني ليس فاعله الفاعل لانهم لا يجوزون صفات
 المعاني التضمنية على الالفاظ وانما يجوزون صفات المعاني التضمنية المطابقة
 وثانيتها ما يقول انه لا ينفع الاخراج زيد بضر بضر فلو جاز ان يقال زيادة الاسم
 عهدنا وتركة في احواله تضمن في البيان والشراح جعل الاسم محذوفاً في تعريفاته **قوله**
 الكفاية بذكره في تعريفه **قوله** او اسما عطف على قوله من كورا او لا يعني الفعل المذكور يسم
 المفعول والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل كما هو ان **قوله** وضع به المصادر
 التي لم يذكر فعلها لا حقيقياً ولا حكماً نحو الضرب وانه على زيد وكذا يخرج نحو ويل لك انواع الضرب
 وقوت او الف ضرب وقوت لكن لم يخرج بعد ضرب شديدي **قوله** في ضرب

تقديره انما هو
 الخلق فان المفعول فيه
 ضم تقديره الطرفة
 والمفعول به

شد بوضوح النوع او الف وتحتوي الكلام منها ان معنى اسم ما فعله فاعل
 فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل حسب التركيب مثل ضرب بالي ضربت
 ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع امسا
 والاحابة لا اخرجها الي قيد فعل مذكور انما هو لا اخرج مثل ضرب زيد وضرب زيد
 والاي قوله بعينه لا اخرج ناديا في ضربت ناديا وانما هو لا اخرج قابل وضرب زيد
 على سبيل التنازع فان ضربا باسم ما فعله فاعل القابل بحسب دلالة التركيب لكن
 ليس عنده فكله وبهذا اندفع عن التعريف ورد نحو لهت كراهي فان كراهي
 لا يدل بحسب التركيب انه ما فعله فاعل **قول** صفة تامة لا يبعد متعلقا بذكر **قول**
 بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه استعمال الكل على لفظه وفعل الشارح عا ذكر
 ان الفعل اعلم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فان كان قد يكون معنى الفعل عين
 معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه استعمال الكل على لفظه اذا كان مصدرا
 والمراد باستعمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس استعماله على مفهوم لفظه على
 ما قصد به من الافراد المتكلمة ينتقض به ضربت انواعا فان ضربت يستعمل على ما قصد به
 الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج ناديا انما يتم لو
 كان التاثير غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فذلك ما بالتحقيق
 الذي سمعت **قول** للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم منه الفعل اي
 لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو ضربت
 ضربا ونظيره نفي واحدة ويلزم مما ذكر ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي
 مفعولا مطلقا للتاكيد **قول** والنوع ان دل على بعض انواعه بربيد الدلالة على
 بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لتلاخي نحو ضربت جميع
 انواع الضرب **قول** والعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه

رايوه

وبهذا

وبهذا امتياز المتن للنوع عن المتن للمفرد الشخص **قول** لانه وال على الماينة
 المعارة عن الدلالة على التعدد والالكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل **قول** وقد
 يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومتساو فانين بهذا الحكم كلمة قد المنصبت
 للتفصيل لانه وان علم من التعريف انه لا بشر وان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان
 ما هو بغير لفظه فهو لفظه نوههم ان كونه للتاكيد بوجوب ان يكون بلفظه لان التا
 كيد المعنوي بالغاذا محققا والمفرد لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال
 اراد الصريح بانه ليس تابع سبويه **قول** فعدت جليسا بهذا التركيب
 انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن الفعول مخصوصا بما بعد الاقسطبي والجلوس
 بما بعد القيام كما ذكر في شروع المصباح النبويه ولا يخفى ان مثال للمغابرة
 بحسب البناء ايضا **قول** وسبويه بعد له عالما اي بما عدا مثل ضربت انواعا
 والواقع سبويه في مثل انبئة الله بنا نادون مثل فعدت جليسا **قول** خير مقدم هو
 من قبيل انواعا من الضرب وقر اسم تفصيل مخفف اخير والاقى التثنية والجمع
 والثانية وفي الغاموس يقال فلان خير الرجال وفلان خير النساء **قول**
 والجدع قطع الانف والاذن او في الكرضي كلمة او بدل كلمة الواو وهو الواض
 للحد وهو عار عليه بالذلل فيج حال **قول** وهذا مع وجوب الحذف سماعا
 لا يخفى ان لو كان معنى وجوب الحذف سماعا بهذا الكان القياس ايضا واجب
 الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة ولا فاعله
 له يعرف بها **قول** فاجاب فحج بعضهم الى القواب انه الاجواب للاعراف
 لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف لفظ او تعويضا
 ولم يفهم به بيان النوع ووجب حذف ناصبها سواء كان من المصدر
 او غيرا فحذف عاملها قياسا او ليس بواجب ولا يوجب عليك ان الاو في

قليل او هو عطف على
 جليسا اي الاول
 بغير لفظه

فيه بل مع وهو الحذف
 انه لا يوجد استعمال
 العاملة

منه على ما في المتن المذكور

بعبارة المعنى هو الجواب الاول **قول** مشتبا اريد اشارة لاحاجة الى حمل المشتب على ما اريد اشارة **قول** بعد نفي داخل الغاية قدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا تكون تابعة لموصوفين وقبل صفة لتنفى فالصفة صفة متعدي وما ذكره الشارح اظهر ان الواجب للفصل بين الصفة والموصوف ولما قلنا ان صفة لفظه نفي او معني نفي بناء على الواحد من نفي او معني نفي والصفة في الحقيقة صفة واحدة منها ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم **قول** داخل على اسم لا يكون خبرا عنه لعدم قصد المنكلم خبره والمواد بالدخول للدخول صورة او معني ليستعمل ما كان زيدا الاسير بمعنى الايسير فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لفظي السبر عن زيد كما في ما زيد الاسير او خرج بقوله لا يكون خبرا عنه بقصد المنكلم نحو ما زيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بل انما ويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الاسير مع انه ليس بمحذوف الفعل **قول** لانه لو كان خبرا عنه نحو ما ما سيرى الاسير شيئا يدركان مرفوعا على الخبرية قبل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع وورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قد ثبت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للمعاني المعنوية والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يعمل بما حالك الاسير شيئا يدركان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان تسيير اسير يدركان او وقع تكرار الوقال مكررا بالاعطف على مشتبا لكان اخر الا انه اخر عن توهم عطف على قوله خبرا **قول** اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا يخفى ان النفي العبارة بتقدير هذا وكان جعل المصنف ضمير وقع راجع الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره ضمننا لكنه بعد ايضا والاخصر الواضح هو ان يقال ما وقع مشتبا بالاول او معناه او مكررا

بعد

الظلمة

بعد مشتبا لا يكون خبرا عنه **قول** وانما جمع بين الضارطين لانه كما في الرفع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيكون يفتقرون الجمع بين فاعل ما وقع مضمون جملة لا شراها في الرفع مضمون **قول** البريد موب دم برين وهو اسم بمعنى اسير بام او علامته قطع الدنب ثم صار اسما بمعنى بريد **قول** تنبيه على ان الاسم الواقع موقع الخبر الى او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يفتق الشارح الى هذا الوجه لانه يومه اخصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الاكافي المثال الاول والابحاشاء السبيل الطلي عن السبيل المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كافي المثال الثاني فانه يعرضه تقدير العامل قبل الاي ما انت تسيير الاسير البريد **قول** ومنها ما وقع تفصيلا قبل الغربية على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقم من اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقام منزلة اياته لم يحج الى ذكرها مع ان الحاجب تبينه بل الغربية في حذف عامل المفعول المطلق تحبته لانه يتعين ان يكون معناه **قول** والمراد بمضمون الجملة مصدر بالمضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناد الفاعل نسبة المناد الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناد الفاعل النسبة الابعائية ومع نقول والمصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناد الفاعل الحال نحو اصحبت مح زيدا سرورا فاما ان تنفع او ينفعك فانه مضمون الجملة بنا صفة زيدا في وقت السرور والارادة اشارة فاحفظه فانه من المواهب كدقيقة الجليل **قول** وباشرة غفره الخطا ونحوه المسمى اثر فاعل بواسطة يسمي اثر الرفع نقول الظان بجعل مثل فشيئا لوتوا فاما ما بنا بعد واما فدا مفعولا فيسكن عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القبول واغرض عن بيان احرازه الجبينة لغيره لان ما قبل ان مضمون جملة اخر عن مضمون مؤخر نحو فاما ان يوجه صحته ويغتمم اغتماما لانها مضمون المفرد كلام لا يحصل الا لان صفة اثره من جملة لانه اثره مضمون جملة وكذا ما قبل ان متقدمة بيان للواقع لا يفتد بسم

الاسم

التفصيل على الاجمال منحوع وكذا ما قبل الحذف في واجب بصورة تقديم التفصيل
 لا ولو لم يفلح عدم تشيئ من المتقدمة لم يتعوض له **قول** وبتفصيل الاثرية
 انواع الحذف هكذا في الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل قسدا
 اليونان متابعه وفدا او فدا او فدا او فدا ولو لم يذكر الحذف المتناوله **قول**
 ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به ام يرد عليه مثل مررت بزيدا فاذا اوصفت
 صوت حارس فان للفعول المطلقين التشبيه به شي ايشي لا يشبه به شي فالاولي
 ان يجعل معنى لان يشبه به شي والمفعول المطلق للفتوح في مثل الاحالة منه او بمعنى
 التشبيه الذي هو المنكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبهه
 كافي المنال المذكور في المتن او اداة تشبيه كافي مثال كانه او مشبهه كافي له صوت
 هو مثل صوت حارس وقبله التركيب الجوز لوجوب حذف الموصوف في مثل واليد من قبح
 النقل **قول** زيد صوت حارس حشر عليه واخواته اذ خارج من المفعول المطلق لاسيما
 القبول والواجب ان يقال القبول المذكور ليعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
 ويشي ان لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد
 المفعول المتصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان احواله فمقتضى سبب وجوب
 بدل او وصف لغيره ورتبه مع صفة بمنزلة شي واحد فهو نظير الموطر او اجاز
 الشئ الرضي جعل صوت تاكيد القطبا **قول** واحترز به عن صوت زيد صوت
 حارس الاولى انه احترز عن كل صوت حارس صوت زيد **قول** فاذا اوصفت صوت
 حارس فترقب على الخالصة ورتبه على ان يدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او
 بناو له بمنكر هذا اذا كان منكر اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفة الا عند الظاهر
 لانه بتقدير مثل وهو لا يتوقف بالافاضة وانما لم يجوز الظهور ان يكون العامل المصدر
 المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعلى هذا التاويل وانما لم تجز لان

للتشبيه

مع الفعل موجود وهو في هذا المقام مقطوع به **قول** صرح قبل في اسم بمعنى المصدر **قول**
 لا يحتمل لها غيره الا اوضح وقع مضمون جمل لا يحتمل غيره وفي مقابل ما وقع مضمون جمل
 غيره واما اعراب هذه العبارة فتعبر من وقوع على ان خبر لا والمحمل اسم مفعول كما هو
 الداو قوله لها صفة محتمل اي لا يحتمل تاويلها غيره وقبله غيره منصوب مفعول للافعال
 والمحمل مقدر وهذا خلاف الرواية المشهورة **قول** اي اعرفت اعرفا
 ينبغي ان يكون خلاف سبب في القسم الثاني بوجوبه وفيما بعد **قول**
 ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق التسمية من متاخرى النجاة في هذا القسم
 وقسمها الاولى ان يكون على صيغة المنكلم مع الغير ويكون ضمير المنكلم ثابتة عن المتاخرى
قول ما وقع مضمون جمل لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له
 احتمال غيره كترج القهري اوله يمكن تحريفه **قول** لانه من حيث هو
 منصوص اليه لانه معناه من حيث هو منصوص عليه بقوله المصدر بولد نفسه
 من حيث هو محتمل الجمل فقد جعل المؤكدة بمعنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالنا
 كيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب للفظ ان المؤكدة لفظ المصدر لانه يؤكده
 اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه بتعبيرنا فالوجه ان يقال المحتمل الى التاويل
 قولنا كيد النفس ووجهه يؤكده جمل كانه عينه لتعنيها في الدلالة على ما تعين المصدر
 للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكده للفظ الجمل وهو غيره وليس
 فيها ما يستل من ثلثة نفي لانها لم تشارك في التعيين للدلالة على ما تعين للدلالة
 عليه **قول** ويجتمل ان يكون المراد ان تاكيد لاجل غيره هذا ما اقتضاه المحض واورده
 فواز حسن التقابل فان اشار الي دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي لما لا وفيه ان بعد ليس
 صحتها حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرو ويتقرر
 ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون من غير الوصي القسم الاول تاكيد

ليس لغية **قول** ومنها ما وقع مشني اي على صبغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه
رد على من قال المراد ما يكون مشني للتكثير واسنارة الى ان المراد به العلم مما يكون للتكثير
اولغية **قول** مضافا للفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بغيره في الامر
فانه مشني مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعول
ومع ذلك ينتقض بغيره زيد فربية فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا يباين النحوي
وقد صرح بهذا القيد الرضي **قول** وفي جعل المثال من تسمية التعريف لا فائده
بهذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدو المثال على ان التقييد بالمثال
يقيد بنظامه اشتراط كون المشني للتكثير واسنارة او الاضافة الى المفعول **قول**
وكجوزاء يكون من لب بالكان فان قلت بل يستعين للاستغناء عن الخذف
الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه اوجه اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر
استغناء في الفاموس الباقام كلب ومنه لبيك اي انما مقوم على ما اعتك
عكك البابا بعد الباب واجابه بعد اجابه او معناه قصدي وانجابهي لك من قولهم
داري نكيت داره اي تواجرهما او معناه مجتبي لك من قولهم امره لبتة اي
مجتبه لزوجها او معناه اخراجي لك من قولهم حبيب لبتا خالف خذف
الفعل برفع المخاطب عن سماع التلبية قيام سبعة وقيل برفع المنكلم
عن التكلم بسبعة فيرفع بسماع المأمور به والاول ان الباقام مقام رعاية
الادب فاقدم لا يخفى ان التلثة في حذف الفعل نكتة في رد الالباب الى اللب
انفا **قول** وعلى هذا القياس سعد بك اي سموي جوارا ان يكون
غير محذوف الزوائد فان لم يخفى انما في التثنية معناه **قول** المفعول به
قال المص انما سمي بل لانه اوقع الفعل به او تعلق بعني ان الباء اما اللبسية
فتعلق بالفعل او للفعل وتعلق بما ضمنه من معني التعلق ومن

منه انما

اللبسية

خفي

خفي عليه مراده زاء عليه وقيل لانه سب وجود الفعل لان الحمل سب لوجود الحال
قول ولم يذكر اي الاسم التثنية عكس في او التثنية بغيره وان المفعول به من
اقسام الاسم وتغلا با عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة
فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيدا فاعلم لاسم ما وقع عليه فعل
الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تسمية في تعريف
المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان في تعريف المفعول به على ما هو المجاز الى
المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابق لا يقال قد يكون المع
المفعول على ما وقع الفعل نفسا كما تفهم معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول
الفتنمى معنى الاستفهام والشرط اذ ال على المعنى الاسمي مطابق لان الدلالة على
الشرط والاستفهام مطابرة ولذا عدا سما ولم يعند بدلالة على معنى غير مستعمل
وقدم جوابه ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التعليل **قول** والمواد
بوقوع الفعل تعلقه ببل او اسطة حرف فانه يقولون يعني ارباب اللغة يقولون
لكن تجديت بزيد فانه يقال لا ذهاب وقع على زيد والاول في المعنى بين ذهبت
بزيد واذ ذهبت زيدا فوقع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال بهذا التعلق
بلا واسطة حرف **قول** واليغير المعنى وبعد التغير يعلق الفعل بنفسه في هذا التبيين
ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيدا في حررت بزيد ووجه الحال لان
تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فغيت زيدا فاما خضرت في حال
القيام ووجه المستثنى والتخيير لانه يعلق الفعل بالماضي في التخيير يعلق
بما بين به وفي المستثنى والتخيير بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق
او لا ينجح اطوارا **قول** والتخيير لم يكن على تخيير فاما بينهم بين الا
الاتوال على ان يشكل بالمفعول التاني والثالث اذ ليس التعلق

صالح

بهما والاولى مما يجي ان اشكل على بعض عرو في اشركت زيد وعرو فاحتاج الى
 تعقيب التعلين بتعلين غير الفاعلية وعقل عا تفران المعبر في صبح التوحيات
 ما يخرج التوابع ولم يدكر ان التعقيب لا ينفع في الانتفاض بضرب زيد وعرو
 ثم تعقيب التعلين واجب لان تعلين الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه
 بل وقوعا بنفسه **قول** والمفعول المطلق بما يفرم من معارفة لا حاجة الى هذا
 الاعتبار لانه لا يقال للضرب وقع على الضرب والضرب بل يقال وقع الضرب
 او الضربة **قول** والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الاول فعمل اسناده
 وكذا الاول في قول فانه لم يعتبر اسناده لم يسند **قول** فخرج به مثل زيد في ضرب زيد
 الاول ان يقال فخرج به زيد ودخل في معاني اعطى زيد ورهما واخراج زيد انما يتم
 لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الا ليقى بالاعتبار بالتم بوجود مناسم
 تخرج بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وقية يصح ان يكون مفعول بالتم بسم
 فاعلم لا يدل على تسمية بالتم بسم فاعله مفعولا به او مفعولا به كالاخفى فمن
 منع عدم كونه مفعولا به حتى عليه المانع لدقته **قول** فلا ريب عليه انه لو قال
 ما وقع عليه الفعل كانه اخصر وله وقع اذ وهو انه لو قال الفعل كبناء ومنه
 الفعل الاصطلاحي فيجوز عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الا
 كنفار بالالفعل الاصطلاحي فيجوز شبه الفعل **قول** لقول الفعل بانه على ان
 ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاستفاد بما هو الاصل كما في نظائره لكنه ينبغي
 ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل **قول** كوقوعه في حيزه
 وكون الفعل مؤكدا بالنوع لان التاكيد يوجب كونه الفعل اتم فنيا
 التقديم الدال على كونه المفعول اتم وقية فلو طو ان يكون التقديم
 للخصيص لاللا بهتمام **قول** اي شره يمكنه اي شره يمكنه **قول**

تخصيصها

تخصيصها بالذكر ليس للمعبر بل هو على ان العدد لا ينفيد الحصر فانه قلت فاما قوله
 ذكره قلت ليشبه المذكور عند السام ولا ينفيد شيئا لكنه سبحانه المذكور خسة
 خامسها المنسوب على طريقة المص فرعابة مذخوبه يعنى ان يجعل الالوان في **قول**
 لوجوب الحذف في باب الاغراء كالتب في الحاشية قدس سره في احوال احوال ابي الزر
 وكذا الحمد لله الحميد وهو انما في زيد الفاسق الخبيث وهو مرت بزيد المسكين **قول**
 كذا امره ونف ومعهناه لث على الفز من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعل الاول
 الواو للعطف وعلى للمصاحبة ايضا **قول** وانته هو خير لكم انكم سببوه وجوب
 الحذف فيه واكثر عن ضرب الزخشي واما ما قال العلامة الثا المحقق التفتازاني
 ان التعليل به من حيث انه قران لا يجر فيه وجاخر مما ينبغي منه لانه بهذا الاعتبار لا يجر
 الحذف الجائز واجبا **قول** سها من البلاد الاخرى في الحاشية السهم يعنى
 الجبل والحزن ما غلظ من الارض **قول** لوجهه او قلبه لما كان الاقبال في الكفة
 يعنى الادبار فالتعريف بحقيقة لا يتناول نداء المقيال عليك بوجهه وانما
 من الاقبال من الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه جابل وكان خروج الكثر او المتنا
 من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن سبحانه لا حاجة الى جعل الاقبال
 اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه والقلب اعم من كونه حقيقة
 او حكما مثل باسماء او باجبال ومنه نداءه تعالى استنزه عن الاقبال اولاد وجهه والقدك
 فلا بد لذلك التثنية بل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التثنية وبسببها على
 علمه في يقال في القول استنزه بل نعا منزلة من اصله التذكار ادب قال الارب
 يقال المراد بالاقبال الاجابة وفي قوله لانه القران ان نزل على ساء العباد فلا يأس
 بالتثنية بل بعد ما ثبت في الشرح ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة
 انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقديره او عوج انه قد يكون المقصود بالنداء

جوز التثنية

بلا فلا معنى للاجابة فيه وانما يريد التلبيذ فهو لا يكون من مطلقه بامنه **قول** ورف
تختم يمكن دفعه بانه المتدوب باب واسع كثير الدوران على السنن فاستبعد
جعلها جازا غير على بالحقيقة بخلاف ما عدها فانه قليل الوقوع **قول** فالاول
ادخال تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وكان منع المص عن ذلك انهم بعدوا
كلمة وان حروف النداء **قول** بان يكون الالف قبله لفظية القلب اللفظي
يتوقف على لفظية التمه والمطلوب فانها قد حارها القلب تقديرا فالاحتمال
الثالث من اقسام هذا الاحتمال **قول** اول المنادى او الحرف وفي جواز
حذف حرف النداء مع كونه نائبا قد عتد يمكن دفعها بانه النائب بحذف اذا كان
له نائب كما في ضرب زيد قايما والقرينة ههنا نائبة وتوجه على جعل التفصيل للمنادى
ان لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول
والمبتدأ والظن ان غير ذلك مثلا **قول** وعند المبرد حذف النداء له مسددا
الفعل كما في المبرد زعم ان الفعل المقدر يخرج عن العمل وورثته ما انتم في موضع
فلا يرد الالف لانه ما قال يكون ساقا مسددا للفعل فلا يحال جعلها جازا او سبويه
لانك في محالها بينهما **قول** فعلى من يميز المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم
الافى اللهم **قول** فعند سبويه جزاء الجملة اي الفاعل والمفعول مقدران وهذا
انما يتم على من قال المستلكن محذوف واما على ما صنفه ابن كيسان بقصوت واللفظ
وفوق بينه وبين المحذوف فلا يخرج القول بتقدير الفاعل ههنا **قول** وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئيه في الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامها في العمل فلا يرد
ان يكون المقدر عن جزئيه **قول** وعند ابن علي احد جزئيه اسم
الفعل والاخر ضمير متصرفه او رد عليه ان اسم الفعل لا يفرق بين المتكلم وباق

معنى

بمعنى النفي ونعتت بان صوت الاسم فعل واح اسم الفعل لا يكون على حرف واحد
ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سبويه انه لو لم يكن المنادى
جزء الكلام لثم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد باوضح واجيب بانه
قد تفرقت الجملة ما خرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسمة وهذا لانهم لم
يبين ما عرض بهما بل اجاب على مذهب سبويه ان الكلام تام بدون المنادى
وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق بحرف النداء والحرف
لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابن علي انه استعمل الجملة بها لطلب افعال
زيد في جزئيهها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر
الى ما هو المقصود بدون المتعلق **قول** وبسني اي يجب ان يبنى الله
لان يكون زائجا بسنه لان ظاهر الحال في المسائل الوجوب بالجوهر فالعلم الموصوف
بان مستثنى عن الحكم كما سباني **قول** لعلتها اي لعلها كل منتهى الالف
الثلاث لنت اوى المجموع بالذوق اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اشياء
مفردة معرفة مستغنى عما يخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرت
غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفردة معرفة ومستغنى باللام و
ومستغنى بالالف **قول** وطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى
انه لو قال ويجوز بل ايام الاستغناء ونفي بالقرها وينصب المضاف وشبهه
والنكرة الغير المعينة وبسني على ما رفع به ما سواها الكايز الاختصار في بيان
البناء على ما رفع به فلا يرد من تزجيه طلب الاختصار في بيان البناء النصب
على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتته تقديم ما عد النصب عليه
وممكن تزجيه بان الاختصار فيه لكثرة اولى من الاختصار فيما هو اقل منه

والاوجه في نكتته التقديم ان يقال ببناء على ما رفع به ايم لانه من خواص النداء
بجوارف النصب فانه يكون مفعولا به ويجوز الخلف فانه في الخبر ويجوز الخلف فانه
لافاق الالف فقدم المستخاض لان اتصال بينهما البناء اذا التغير من حال الاصل
قوله يقع بها المنادي في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون استنادا
الى المنادي باعتبار ما يؤول اليه واما بعد فيكون التبع عن المناد اليه بالحق
باعتبار ما كان في فن قصر النظر على الاداء فقد عذر ذلك ان جعل الفعل الذات المناد
دي فيكون من قبيل اعد له سواء قرب للتقوى **قوله** او الفعل مستند الى
الجار واليد وعطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوله ان الفعل مستند الى
ضمير المنادي وكان قبله وبينه على ما به الرفع وبني عليه بناء الرفع التثنية ويجاز
لهذا اختار البعض ارجاع الفعل الى الاسم **قوله** اي لا يكون مضافا ولا
مضافا المرفوع في هذا الباب بمعنى ما يتغير المضاف واما مقابلته شبه المضاف
فقد اراد على الارادة بالبرادة مفرد مخفوض بغيره ذكر شبه المضاف في مقابل
وقيل سطره المرفوع اليه لانه الفاعل الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله**
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لانضمامه ولا يرجع
الى حصوله بوجوب كونه الموصوف المجهول او ظرف شبه مضاف في باب النداء
دون باب الاقان باحتمال الاجل شبه مضاف دون الاجل لا يجعل كما لا يخفى عليه
للتنبه لاسرار التن والال يحصل بوجوب كونه الموصوف كقول او ظرف شبه
مضاف في هذا البناء دون الموصوف بالمفرد وقد سها فيه الشارح واصل الكلام
الشيء الرضي فانه قال هو اسم كذا امر بجد من تمامه فظن ان المعنى ان من
تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم اما
لواع معنوي او لاضطرار كحوي اما الاول فكان يكون ما يعين معهودا او مستقولا

عليه

عليه ويكفي مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسمائش اما علمنا نحو ما يند
وعمر واذا جعل على او اسم جنس نحو بالثنية وثلثين رجلا فان ثلثه
وثلثين اسم لعدد محصور كما ربعة واربعة عشر واما الثاني فكان
المنادي الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف
لامن وصف المنادي والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز
بجوارف اسم لافان لوجعل من وصف المنفعي المن في الموصوف لم يلزم وصف
وصف المعرفة بالجملة هذا فاخوف انما شبه المضاف في باب المنادي العلم
فيما بعده والمعطوف عليه الذي من المعطوف اسم ليس هو الموصوف بجملة
او ظرف وفي باب لا الاول انه فقط **قوله** لوقوعه موقع الاستثناء
لفظا ومعنى كجوارف الخطاب لخرافية فقوله المبنى ما ناسب مني الاصل بمعنى
المناسبة له بواسطة او بغيره اسطة ويمكن ان يجعل على البناء واما
الحاجة للمنادي في الدلالة على المعنى المراد منه بالقرينة التي اوجبها كالفهم
للمنى اطلب فمضى لتلك المشابهة باللفظ وتلك الحاجة وان فقدت
في العلم لكن لم يجز ففقدان طرد للباب **قوله** وكونه مثلها افراد او
قيد اعيند للما يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وقية ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كالجواب **قوله** ويزيد
ان ما شتر فيما بينهم ان العلم الذي اوجع بالواو والنون لانه لام النون
التعريف محصور بما سوى المنادي فلا يرد الى المثال الاعم والعقاب باره
قوله اي بلام نداء وقت الاستغناء بمعنى الاضافة الاولى
ملازمة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
قوله وهي لام التحفيز فلت بلام التعليل اي اغشي لتفك

والجرك وفي اللام اغشيتي لمعقضي ذاك ولكرك **قول** وهو بالزبد
 لا يكون الاستغناء بغير كلمة با ولا يكون لام الاستغناء الا في مقام الاغناء
 او التعجب **التهذيب** **قول** واجيب عن الاعراضين فاقبل اوبان
 قوله مثل يا عبد الله من نعمة الفاعل من شئ عن الفعلة **قول** كان
 المهدي اسم فاعل استغيت بالمهدد وفيه ان ياتي عن هذا التعجب
 ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدي والمنع منه وان المعنى الاستغناء
 بشئ الجحفة فيستقيم منه لا يتصور الاغناء منه فالوجه ان يقال استغيت
 بالمهدد ليغير حاله ونزك ما يوجب فعله او فربه فيغيب المهدي ويختلف
 عن اثم الفخر والفراو يستغيت بانه ينجي نفسه عن الفخر بتوهمه
 ونزك مساوي خذاله ويستغيت بالمنع من بلوغه في التعجب الموقوف
 الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب **قول**
 لا تغفرا ما يعقضي فخره الا يستحق المقضي فحاسبه فليكن وقوعه فيكون
 لظن بصوره **قول** ولا لام فيرجح طاهر كلام المصلح الجليله حاله فيجمل
 بالمعقود لانه يغيب تعقيب الفتح بالالف لعدم اللام لا تقول لا اغتدوا
 بهذا الاحتمال الظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف يوجب فتح
 ما قبلها الا ان تقول وجود الف غير ضروري لحوار انقلها بااء لا تضار
 اللام لطف وقوله فيمن ارها ما تناف فينه كحذ فان لا تناف بينهما
 بالاحتمال لان جرم المنصرف بالفتحة الا ان اعتبر اطراد البناء وكذا
 ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجود الفتح بل لان احداهما با
 نية والاخرى اعرابية **قول** وينصب ما سواهما فيه ان اراد
 النصب لفظا او تقديره يخرج عن الحكم بما يوم لا ينفع مال ولا بنون وما مثل ما

للمثال

ينفع

ينفعني وما ينفعني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديره
 محلا مع انه داخل فيما سواها وان اراد ينصب ما سواها لفظا او تقديره
 او محلا فهو مشرك بين كل منادى والجنس ما سواها ويمكن ان يقال
 بطلان اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب ما سواها وهذا هو
 فانه قول ان كان معر با قبله وحرف النداء ولا استغناء عنه
 على انه قبلة ينبغي على هذا التقدير بيان مثل ما يوم لا ينفع مال ولا بنون
 مما علماني بحث المنادى **قول** مثل باطالع الجبل ابد الكنان من المزل الى
 النجوم فانه لا يعتمد على طالع العا وتقدر الموصوف مشكلا لانه اذا قدر موصوف
 يكون موصوفه منادى مفرد معرفة ويجوز تعريفه طالما ولا يكون هناك
 شبه مضاف وذكر من له في حله ما شاء **قول** واحسنا وجهه ظهري في الكناية
 انما قيدناه بقوله ظهريا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
 لو قصد به معين يقال يا حسنا وجه الظهري هذا لكن وصف شبه المضاف
 بالمعنى بعد تصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفه فاجتهد او ظهري
 فويا حينئذ لا تعجل قدوس فانه لا يجوز القدر وسر يا نخلة من ذات عرق طوية
 فانه لا يجوز القوي **قول** وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع
 في الصورة والحقيقة فيجوز ان يتبعها التوابع لانه تابع صورته منادى حقيقة وسبحي
 في كلام الشارح فلم يتبع كلامه ان يتبع **قول** المبنى على ما يرفع به قيل هو
 المتبادر من لفظ المبنى موصلا لانه قيل وفيه بين دون غيره **قول** لان توابع
 المنادى المعرب تابعة للفظ هذا كما صحح على الخلف فانه با عبد الله وعمر
 فيه تابع للفظ عبد الله لانه محم منسوب المحل بالبتبعين الا غير امانا به
 فليس بالبتبعين فمن قال يربد بالتوابع غير البديل والمعروف الابته

كلمة عن تفسير التابع بنما يخرج
 فمنه ومنه ما سيجي في كلامه ان
 2

حكيم ساعده حكمة وكذا بالزبد وعروجه في جرمه ولم يجز نصبه حلا على حله
قول لان نواع المستغاث يعني ان الحكم على نواع المتبادي المبني برشد الى
تقييد المبني لانه مخصوص ببعض افراده العقلاء وانما خص فائز الغيد بالنظر
الى نواع المستغاث دون نواع العالم الموصوف بابهن مضافا الى علم آخر نحو يازيد
بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد
كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد **قول** ولا شبهة مضاف الفخر الطفيقي
يشبهه المضاف فلا حاجة لادراج الية الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه
لادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قول** ولما لم يجز الحكم الية الخ فيه
ان عدم الجواب ان المذكور لا يستند على التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال
ونواع المتبادي المبني المفرد سوى البدل والمعطوف الغير المنتم دخوله عليه
بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادة في
التفصيل يعرف النواع اجالا وتبينه بذكر الناكيد والصفة على انه لم يتبع
الاصح في استماع وصف المتبادي ولم يتبع الا الذين في قول الناكيد اللفظي
كالبدل **قول** لان الناكيد اللفظي حكوي الاغلب ان يقال عند
الكثرين لبلاجه قول وقد يجوز فانه يدل على التسلسل خلافا لانه استعمال
الغريب يثبت باذلك قول وكان المختار عند المصنف ذلك **قول** ولذلك
لم يقيد الناكيد بالمعنى واقرى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكما حكما
المستقل لكن تصرحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد
بالمعنى يشعر بان ترك التقييد هنا مبني
على الفصل **قول** والصفة في رد على الاصحوي

مختلفة

جوز

حيث لم يجوز وصف المتبادي المفرد المعرفة بسببه بالضمير واول نصب ^{العلم}
في يازيد العالم بانه على الاحصاء لضعف الداعي وعدم جريان المشتق النادر في نحو
المتبادي المشتق الا ان يقال انما هو المشتمل على المفرد بعينه حيث لم يبين بخلاف المتبادي
المعرفة **قول** والمعطوف المنع دخول با عليه في المعرف باللام فيسبغ التقييد بقولنا
سوى لفظ الله وهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام معناه اخصر واوضح
قول ترشح على لفظه هذا من غوامض النجولان العالم في السابغ هو العالم في المبتدئ
والنابغ باء اربعة من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيلا فركناه ملاحظا لانه
وقوله المظا والمقدر فاصلة لانه لا يشتمل الجمل على محله نحو يا هولا العاقل فانه
له هولا العاقل فانه محله محل نصب ومحرر **قول** واقصر على مثالها لانه
ان ما يمكن ان يعمد فيه بالمعروف باللام المتبادي بحرف النداء وهو اولى بالتمثيل
لبيعلمه ثبت فيما ذكره من مناهة له **قول** وهو سناد سيبويه
الذي قال حسب اعراب الفاعلية في مناهة لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال الحق
الشريف الجرجاني في حاشية الكشف هو على كبر من سيبويه **قول** ان كان كالطبي
يعني علميا لقوله والابن ليس يعلم كذا حقق الشيخ الرضي من ذهب الجرد للمعنى
في شرحه ذهب الى ما ذكره الساج وكان المص لما راى ان المعقول الا اللام
في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الشمس فلا يبغي الفوق فيهما فبالتعلم
في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الشمس على اسم الشمس وما في حكمه من اللام
وج لا بد من حرف معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كما في الاصل معناه
او صفة او اسم جنس قصده مدح كالاسد ودم كالعقاب لكنه ليس كل اسم كذلك
مما جاز دخوله اللام ونزله فانما هو علميا لم يجز دخوله اللام عليها وما لا يجوز نزع
اللام عنه معرف باللام قصده بل اسم التعرف وجعل لامه جزءا وذلك في علم

انه قوله لان المعطوف بالحرف في الحقيقة
متبادي مستقل فينبغي ان يكون على حاله
جارية عليه فانه لو باشتم المضاف
بالاضافة اللفظية او شتم المضاف
حرف النداء لكان ينصب بالتبني
ان لا يختار فيها الرفع ^{مورد}

تصوير

هو اسم جنس في الاصل حتى يفرق من طائفة له اقصت ذلك التحقيب
 وبسبب علم غالبها وتلك العلة انما كلفته كافي الصغى لولا ان اسمها
 المعاصرة واما تقديره اما لعدم معنى جنس كالمركب ان او تصور وعدم
 كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنس هو الرابع لكنه لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور
 ويثبت لكن لا يعلم بكونه للمعنى العلم كالمشترى **قوله** والمضاف عطف
 على المنورة ونصب على ترفع عطف الامر من على **قوله** معطوف على واحد لان
 العاقل في صفة المبتدأ والظرف واحد وهو لا يبتدأ **قوله** حكما في حكم كل واحد منها
 او الفخر بوجه البرهان باظهارها بما يتبع من التوابع فحتم من ان لو قال او ما يتبع حكم
 المستقل كما اخبر **قوله** والعلم الموقوف باسنان فقلت هذا من مسائل
 المنادي فكيف ذكر مع مسائل التوابع قلت من مسائل التوابع باعتبار ان التوابع
 المنفصلة او باعتبار بناء المنادي على الفتح **قوله** المنبني عن جواز صفة لانه
 لم يعرف من البناء الا البناء على الضم والفتح وقيل نظر الجواز ان يبنى اختيار الفتح
 عن جواز الجازي بالزبدان من غير **قوله** مجرور عن النداء ولو كانا معا يعني
 من غير تغيير الابدان الفتح في ما يبتدئ من **قوله** بلا حمل واسطة بين
 الابن وهو صفة كما هو المناد المتبادر ما هو الاسم **قوله** اي اذا اريد نداء
 فيه انه اذا لم يجز جعل الموقوف باللام منادى فلا يرد احد من ارباب اللسان
 نداءه فكما ان لا يبعث ان يكون الموقوف باللام منادى لا يبعث ان يكون مراد النداء
 فتقدير الارادة لا يضمن والابغى من جوع ولا يندب عليك
 ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع
 المنادي المنبني من الفتح فلا يتجان موقعه ما بين احكام المنادي **قوله** في
 مثل بعض الكلام على سبيل التمثيل فلا بد ان لا يلبس ان يقال يا اباها الرجل

الاجواز ان يباها بولاء الكلام وبابن المرة وبابن هذا في العالم انما يفر ذلك
 ومن فتنه فطنة الناطق بهذا المقام انه اذا اريد نداء الزبدان يقال يا زبدان
 بحذف اللام لان النداء يعني عن جرف فاصلا تعريف العلم حين تشبه جمع
 باللام وما اجبت عنه من ان اللام في طيبة النقص لا للتوقف فلا يدخل
 في الموقوف باللام اذ في الجواب ان جبره نعتا في التوقف ليس الا بالتوقف
 على ان الموقوف باللام عند مضمون اللام ولم يذ الجنب الى استثناء باللبس
 من معنى القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه
 ما فيه وان قصد النداء في باريدان الى تشبيه العلم الموقوف باللام حتى لو اريد
 الزبدان المعروف ان لقب يا اباها الزبدان فاعرفه فانه وانسب الكلام منها
 بلغت على المقام الذي لا ينال الا الكلام **قوله** ما بها الرجل يتوسل الى
 المحذوف ما اضيف اليه بتعريف حرف التبع عنه عند غير الاضغ الموصولة عند
 الاضغ بتقدير يا اي هو الرجل حرف صدر الفعلة لان المنادي طالب التبع
 والاول هو الموجه وان كانت الموصولة كالتاليين هذا اي التوسط على نحو واحد
 ولانها لو كانت موصولة لصح يا اباها النج او العسوق ولا يجوز جعل الموقوف باللام
 وصفا قرب بافاده كونه مقصودا بالنداء فمن زج قول الاضغ يندور
 الموصوفه اجنب عن معنى الوجود المكشوف **قوله** مع يا النبي
 ليجر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بعرف حرف التبع المشارك
 بحرف النداء في التبع **قوله** يا هذا الرجل يشعر بالنداء حرف التبع في مقام
 التوسط والفرق بين يا اباها وهذا ان يباها لا يكون مقصودا بالنداء
 اصلا وهذا يحتمل بالامر من فلذا قدم اباها **قوله** والتعريف يروى
 على الاضغ حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى مكشوفة

قول والتمهيد المذكور هناك يخرج صفة الاسم المبرم الى صفة
 الاسم الذي جعل وسيله الى نداء المذوق باللام او الجوز اخرج صفة الاسم
 المبرم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في ما بين الجوز والتمهيد
 نداء الاسم الاشارة **قول** منادى معرب الى المذوق بالتمهيد تابع للمنادي
 المستقابا باللام فلا بد ان تابع المعرف قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرف
 لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للموحى اي تابع معرب واحد
 وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد
 فان المعرب باعرابين معربا محكما ولا يخبر انه يلدغ من التكلف مسلغا بالمتلف
 البره الا من ينحاشي عن التعسف واما ما قيل ان له منادى حقيقه
 منصوبه فيكون له اعرابان فيقال ان اعراب الغيب للمنادي لفظا للمنادي حقيقه
قول وقالوا بالده خاصة هذا الشأن الى ثلثة احكام للفظ الله في
 النداء وقطع معتمده واحتمل من نداءه لكانه يامن بين حروف النداء كما
 نداء ابيها واينها ذكره في معنى اللبيب ونداءه بلامه وسط المبرم وتخصيصه
 بالكلم الاخيرة وان كانا اشتدنا سببا للمقام من جنس الغرض الذي لا يلبس
 بالكلام ولذلك ان جعل معنى في خاصته انك تقول يا الله خاصة من غير
 ان تقول يا ابراهيم الله مثل ان حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يخبر منه
 حروف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب الخذف وهو مختص
 بالنداء **قول** بان اشتد نداء الطاهر الذي كان فيهم توسلوا في
 بصيغة اشتد ولم ينو ايمان الشدة واذ فعل جعل الشدة ووزن له الغيب
قول ويتم التناكب لفظ لم ينو لغيره لفظا لكونه علميا متشابها
 الغيب او كونه علميا واقفا في الشدة في الاسم مرفوعا لم يفرق بين واحد وهو العلب

كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي
 فهو ان التناكب اللفظي في اغلب تكثير اللفظ الاو او ابا غير جانبا
 فلما حذف تنوين الاو للاضافة كسر راء التنوين في الثاني بلا تنوين وان لم
 يصف **قول** وذلك مذهب كيبويه المذهب الاستواء وهو
 الطويل وهو جامع له فيه **قول** والسبب في اجازة الفتح مكانه نصب وكان المعرف
 اشار يارده بحرف الاحتمال في الضم والنصب يتقدم الجزاء ابا كذا قاله
 مربي هو متوج اي انك شجاع ما جد يامن ركبته مستغن عن الاب وقال الا فرب
 واما انك انتم لاشتم فوق والمعنى انك لست باين ركبته فقلت لا تنزع اهلوا ان يكون من
 الاضداد وفي التاموس لابي لك ولا ابك كل ذلك دعاء في المعنى لا يحال وهو
 اللفظ اخبر **قول** فتح الباء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر
قول اصدا زعد نحو يا فتاه ويا فتاهي واما يا فتاهي فتشبهه فينبغي
 ان يجوز في سماع الباء للدلالة بقاء الهمزة والتشبه على الاضافة وعدم الالتفات
 بالمعروف المعروف في صورته الخذف هذا اذا كان الخذف الكفارة او ما جرى مجراها
 واما اذا كان الكفارة ما الشبهة كما في لغة الفصح ومنها القراءات الثلاثة
 في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاهي اذ اشبهه اضافة اليها بالمعنى
 والابذنب عليك ان كان الكفارة بالكسرة فتحذف يغير يا فتاهي كذا القلب
 بالالف وقول المغيرة بالخذف والقلب يغير عبارة الرضي حيث قال ليدل
 الشبهة على الباء المغيرة او المحذوف وهو الاو الى الابد اسمي المحذوف مغيرا
قول وقد جاء شاذ في غير ما بين فانه كثير في الفصح لتقل الباءين
قول ويكون المنادى المضاف اليها المشكلم بالهاء في هذه الوجود
 كلها وفيها جعل بالهاء متعلقا بكونه متعلقا بالجملة عطفا على الجزاء والجملة

الاسباب وعلى التعديل بين تعبد العباد ووجوب الكهيات في كوقف الوجوب
 ووجوب لبس الاح الف واما كوقف على علمي بسكون الباء في السكون
 اوجه ووجه حذف الباء واسكان ما قبله واذا وقفت على علمي بالفتح يجوز الهاء
 والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اي بلاء وبالهاء
 وفتا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لسلا
 بشكل بيان باعلامه **قول** وقالوا يا ايها النبي علمي الوجوه الاربعة يستفاد
 من عدم التقييد بوجه بل لا يقتضيه المستفاد على كوجوه الاربعة ويشمل
 الوقف بالهاء والاحصر والافصح ان يقال يا ايت ويا امت خاصة يا
 على ما علمي فيكون المعنى والمضاد الياء المتكلم يجوز فيه يا ايت ويا امت
قول ما يدل الياء والياء والياء صلة الابدال وانما دخل على المنزلة فهو
 التثنية وما وقع فيها الفوقانية دون العكس كما سبق اليه الا واما **قول**
 وقد جاز الفوقانية في لغة الفصحى كها على ما في القاموس وطولت النار
 لانها غير متحركة للتثنية لكونها بدلا عن الياء كما في بنت كنية فوقف عليها
 بالهاء لكونها عوضا عن زائدة كجاءت بنت فايتا ويا عوض عن وايتا **قول**
 او مكسول مناسبة الباء الياء لانه سبب الكسور عليها بل انما فيها وانما
 سبب الكسور فيها فالاولى ان يقال لما ابدلت الياء التاء فاقوت ككسرات
 التانية فتح ما قبلها انتقل اليها الكسور الذي هو معتق الياء او محفوظ بعد
 حذفها للبدالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد المستثنى
 بما احدث فيه من الاعراب **قول** وبالالف عطفا على ايت
 فانه في المعنى يا ايتا ويا امتا وعطفا على فتحي اي كائنته مع الف وقيل
 على محذوف اي بلا الف والفضل للمقدم **قول** فانه يجوز ان يثبت ام

لو كان

جامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المطبوعات

لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر في الام والعم دون المضاف لافادة العبارة
 جواز يا غلام ام وباعلام عم فالوجوب بغير الاختصاص بالنظر في الجازي
 ويجعل الموانع داخل تحت ذكر المذكر كاشع **قول** مثل باب باعلامي
 فقالوا له وقالوا بالهاء وفتا **قول** وقالوا يا ابن ام ويا ابن عمي الا اخضر
 الا وفتا وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب باعلامي وفتا **قول**
 الرخم في القاموس رخم الكلام كلمه ونضرا ن وسهلا فهو رخم والجارية
 اذا حارت سهلة المنطق فهي رخمه ورخم ومنه الرخم لانه سهل
 بالنظر **قول** ايت وافح في سعة الكلام بمعنى ان الكلام وفتي ومغيد
 بسعة الكلام لحسن مقابلته الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم با
 بالطريق الا و الا وفتا ان الجواز فيه مطلق في غيره مقيد بالضرورة **قول**
 اي ضرورة سحرية ظاهرة ان جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله
 الجواز صفة الرخم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فليجوز في رخمه وفتا
 على ما سبق وهو المشهور فيما بين النحويين ففتا ان العامل في ضرورة الرخم
 والتقدير في غير ضرورة ذلك ان جعل اللام للوقت اي جانز وقت
 ضرورة ولكن جعل الاضطرار صفة الرخم اي الرخم في غير الجنادي
 وافتح لاضطراره في الوقوع **قول** اي الجرد التخفيف ويسمي حذف فاعلي
 سبيل الاعيان وهو ادراك الموت شيئا صحيحا كذا في القاموس وما
 وما في هذا المقام من كتب النحويين الاعيان وفتح الشاذ بلا علم لم يثبت العامي
 وجعل معنى الجرد واورد عليه نحو بد فانه حذف اللام لعل بد ليل ضرورة
 ما قبله متعقب الاعراب والحذف لعل لا يكون منسبا وقيل حذف
 ليعبر الاعراب لظاهر الجرد التخفيف وقيل الرخم حذف بعد التركيب والحذف

في الاسماء

على اللام في بيان الشاذ
 فكيف ضرورة في تقدير
 وقت ضرورة مثل **قول**

في يد قبل **اول** او شرط الرخيم اذا كان في افعال المنادي على التقديم
 الثاني لم يكتف بالارجاع الى الرخيم المنادي في استنباطها على
 الضمير لرخيم المنادي بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف في آخره الى مطلق
 خيم ومن لم يثبت لذلك قال ذلك انما يحول الضمير الى قوله ضم المنادي **قول** امور
 اربعة ثلثة منها عدمية للثلاثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون
 المنادي الذي مع التا هو قواني غير مقام الحاق الف الالفاظ فانك تقول
 يا ضاع في الوقوف الاحالة يا ضاع بالهاء الا في مقام الحاق الف
 الالفاظ فانك تقول اقية يا ضاعا فخره حذف الهاء وتغف بالف لظلال
قوله انه ليس افعال المنادي نظر الى المعنى لان المنادي في افعال
 الغلام المحض وهو لا يستفاد بدون **قوله** وان لا يكون جملة بعين
 العترة بخرها بحذف الجزاء الاخير **قوله** والزيادة على الثلثة لم يلم بقص
 ولا يجوز نطق الاسم عن اقل اربعة الموب وانما يجوز نطقه وان لم يكن محرابا
 او ما في حكمه ما ومن فقد غفل من قال الابد من تعبير الاسم بالذي في حكم المتر
قوله بلا علة موجبة كما في عيا اذا لم يرد في لعل موجبة في حكم التاثير
قوله واما اسما ملتبسا بناء التاثير واذ اوقف على الموقوفة
 بالهاء فيقال في افعالها الا ان يكون مقام الف الالفاظ نحو قضي قبله
 التوق يا ضاعا واليك موقف منك الوداع **قوله** وما فرغ من
 بيان شرط الرخيم او نفع الما فرغ من بيان شرط الرخيم مطلقا
 الرخيم شرع في بيان خصوصياته او نفع الما فرغ من بيان شرط الرخيم
 شرع في بيان اقسامه **قوله** زيادة ان قبل الابدان يكون المعنى في
 نحو عقب **قوله** في حكم الواح في انما يزيدنا معا وان كانا المعين

نحو

نحو سنا وسلمان علي بن واما في الزيادة ما التاثيرية واما في
 والنسبة والالحاق وزيادة عن ان يكون افعالها في زيادة في آخر ستملا
 للاطلاق ولا يحذف منه الالف ويمكن دفعها بانها ليست تاما زيدا مع الالف
 اللام الزيادة الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون الف **قوله** واكثره
 عن نحو ثمانية ومرجاة نسبة به على حذفها معا **قوله** او كان في آخر حرف صحيح
 اصله لتبادره الى الذين فاعتبارها اولي من قيد اعينه الرضي حيث قيل
 بغير التاثير الاخراج مثل سعادة والسعادة والعسلان بكسرهما التاثير او سا
 حرة بلن كذا في القاموس ولكن كما تدرى بآخره آخر الطوبى واما التاثير
 في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة **قوله** وهو اعم من ان يكون افعالها
 يمكن ان يفسر هو في حكم الحرف الصحيح ما يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح **قوله** ان الف
 او او او باء ساكنة احترز به عن نحو ولو وطبي فانه ليس الكواو والياء
 فيهما حرف في مدة **قوله** حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو حبلا وسوا
 فانها لا يستعمل مدة **قوله** والمراد بها المدة الزائدة لتبادر بالالف من عليها
 وكثيرها والمراد ما هو مدة مطلقا والفتحة لا يمكن مدة في اصلها وانما
 مدة بالاعلال **قوله** وانما لم يرد في هذا القيد ولكن انا حذره فيها ويجعل
 ثبوتها مع ثبوتها وانك وان تجل بنون اكثر من اربعة احرف في الاصل
 لان ثبوتها مع ثبوتها وان تجل بنون مع ابن لانه لم يمتل
 الاكثر في الرخي انما لم تحذف من بنون الزيادة لان في بناء الواو
 فكانت ليس جمع الذكرات لم وكانت مثل ثمود وهذا الكلام فينبغي ان
 يقيد القاعدة بما ذكره فاحذفه **قوله** حذفت اي الطرفان في طرافتين
 اللوح في الجزاء القيد بالشرط لانه لفظ تفسير ليس كما ينبغي ولو قال

واما في قوله
 في حكم الحرف الصحيح
 ما يقبل الاعراب
 ملحقا بالصحيح

فنما يلزم
 جعله القيد
 الذي يقبل
 الاعراب

المعنى وان كان ما قبل آخره مدة حذفها كورد سحابة وسعيد من قال وقال
 كذلك الخ اخره وان لم يزل لعدم اشتراك القسامين في جهة حذفه
 فين فقد غفل **قول** وملت من البوار والنقص الفهم على ما كتب في كتاب
قول اي حذف حرف واحد قدر المفضل مع مضي لخواها الحافية لدا على
 الغاء فانها لا يجوز في الجزاء الحافي بغيره والانسب ان يحذف التقدير فقد حرف
 حرف واحد فمهم واعلم ان **قول** وان كان حرفها حذف الاسم الاخر وقوله وال
 حرف واحد ينقصان بياضه فان صار بغيره كسبة ولا يذوق منه الاسم الاخر
 بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وكلما والفاربه حقيقة
 مفردة حكما **قول** وهو في حكم الثابت مع ان الحذف للعلم بوجوهه وما هو
 في حكم الثابت ما يكون لعله وجبته بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم وشتي
 من القاعين اسم الالزيم فموجب حذف حرف اللين نحو اعلمه وقاف
 فنون فيقال بعد الزخم بالاعلى ويا قاضي فموجب الحذف والارتفاع التفعال
 الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبل مدة نحو اسرار
 بفتح الهزئة وكسرة بالبت فانه يقع ذلك كسين سيبه ويكره ايضا
 عند غيره وفعالا لتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الالف
 قبل الف نحو اد فانه يرد ا ب ح ك ت واسم قبل آخره مدغم ليس قبل
 الف على من ذهب الفراء نحو يا حمر فان النجاء يتبعونه على سكونه والفرار
 يرد ا ب ح ك ت **قول** فيقال الغار فاء النجاة ومنه قال النبي فموجب حرف
 من الفعالة ويكره في الحاشية كره وان طار في ضعف طول الضم
 انتهى قال في القراء وهو طار بغيره يقال الخباري وانما هو بفتح كويند
 وسواء ينشرو كويند فيروي كراوس جاعه كره وان بالكره انقباجا

على غير

على غير التماس **قول** سادله في ادوله لان المنادي في حكم المجرى لوقوف
 بنائه فاعلى ما يمل به الهم للرب ولم يميل في حكم هو مع انه مبني به
قول وقد استعملوا لاجد لا يبراد المنذب في انشاء مباحث المنادي والنظر
 به به مباحثه فالاولى ان يؤقر عن حجت المنادي بمرته **ق** كونها
 تكونها اشرا وميغرا ولهذا اطلق صيغة التثاء واريد باخامة لان اتفاق
 المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا ياء في المنذب مع انه انحصر ^{الظن}
 للتثنية على ان الصيغة للتثاء اعيرت للمندوب **ق** وهو المتبع
 عليه ووجه ا او عدما المتبادر من المتبع عليه من يركب على الالف
 لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره كالحاج سيد جدا او الالف الى ان
 يقال جعل المعر او يلاه وواصيته وواصيته كناية عن التثنية
 لانه كانه يملك المناد بوضيعة وصحة **قول** واخص بوا
 متنازبه بين ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتعيين معنى الاستيلاء
 وليس صلة للاختصاص لانه الباء التي صلة للاختصاص لا تعلق
 الاعلى المقصود على غيره وعلى العلامة التفاضل اني حيث قال
 الغرلي في قول الباء في الاختصاص به على المقصود ووجه الالف ان الباء الدا
 حلة على المقصود ليس صلة للاختصاص والغرلي في صلبه وقوله على الله
 المقصود عليه **قول** سر وانه لا يقع بكسرة ليس في ووجه ابا عشا
 فوباعلى ما وبقوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي بما اوله به
 لكونه في اول الابدب المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب
 والبناء حكم المناد **قول** وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الالف
 ليس حيث قال يجب بالثبوت بالنسب بالمنادي وفيه انه لا بد من الالف

بها

الالباس بالمشغاف وفي ذكر كالمستوعر بالفتح استعارة بجزءه
والف فانه خوف اللبس خالف الشيخ الرضي المعنى فيما كان
 آخره او ابيته كما في ضرب الرجل فانه يعول حربه واضرب الرجله وانما
 قال المصنف ان خوف اللبس بالتفريع مباشرة التي تبادر عن الالف
 متوقع عليه وهو الاصل والظاهر ان الباء منقلب عن هذا الالف بغير
 حركة آخر للسندوب لرفع الالباس وكذا الواو لانه معدول اليه
 وح كونه الغاء في كلام المصنف اوقع مكانه **قول** واعلم مكسبة بهذا
 المشاغل على جواز تدبير المصنف الى مخاطب على خلاف المنادى فانه
 لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تشبيه او جمع او عطف
 ولا يبعد ان يكون هذا واعيا الى اخرج المسندوب عن المنادى و
 وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتشبيه كما في باب
 جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يقع وا
 وانما **قول** لانه حتى به تمام المضاف لان الاسم التام يتبع بالتثنية او
 باللام او بنون التثنية او بالجمع او الاضافة **قول** لا تخاد بها بالذات
 اي دائما وقول بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران في الجملة
 والافالمضاف والمضاف اليه في الاضافة بلانية متحدان **قول** والجمعة
 القح ومن غرائب هذا المعام انه قال المصنف رحمة الله في ايضاح المفصل
 بالجمعة الراسد **قول** الا اذا كان مقادرا الى اسم الجنس لا في والامتنان مع اسم
 الجنس لانه لا يوجد تقدير اذا كان **قول** وسفغ نابه تكرة سواء كان مضافا
 او غيره وفيه رد من قال المراد بلم الجنس ما يقع دخول التام عليه **قول**
 لان نداؤه لم يكثر تارة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر تارة

العلم فليكن بالعلم بدنا سببه بالعلم فلما يدوان هذا التعليل يقتضي
 اختصاص الحذف بالعلم **قول** فبقي على هذا من المعارف التي
 حال من قوله العلم وما عطف عليه **قول** سواء كان مح بدل عن حصر
 في النداء وكلفظة النداء تعال فانه لا يحذف هذا رد لما عطف
 الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان بالاجوز حذف حرف النداء فيه لان
 منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان
 المصنف ان يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه
 ان يقال قول فيما سبق وقالوا بالله فاحصه من جملة معانته
 انه لا يقال يحذف حرف النداء فليتمح الى بيان عدم جواز حذف حرف
 النداء **قول** نحو يوسف الاصل التثنية وقيل عنى والاصل
 يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما في الاعلام المنقولة كما في
 شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كقرب مجهول **قول**
 وابها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللهم او الموصوف
 به فيما لا يجوز حذف حرف النداء غير التثنية والبيان **قول** فالبينة امره
 امر في النفس فلما اصبحت اخذ منه العلقان وهو مشر في شدة ط
 طلب التثنية وقيل مثل لبست لعل المعنوم **قول** فانه شمس حصار
 مثلا للحرف على تحلبص النفس من الوصلة الشدين **قول**
 واطرق الاطراق جسم فرسيس افكندن وسرفر وكردن
 حتى يصاد بان بلقي عليه لوبه فيها وصار مثلا لمن كبر وقد نوا
 صع من هو اسرف منه **قول** فان ان ح ناصية وان لاه
 بسجد وامفعول الابدون قبله ولا زائدة او بدل من انما

او متعلق بصحة وموثرين بتقدير لام التعليل **قول** اي مفعول
 اخبر عما لم يفسر بمطلق المفعول لانه بعد بيان مفعول ما
 فخر عما لم يفسر ببيان ما يفسر لا يفسر ببيان ما هو من افراده في هذا
 المقام وبعد معرفة مفعول مفعول بمفعول العاقل بما هو المراد في هذا المقام
 و التعريف للعام ولهذا جعل التعريف الاسم للمفعول بل اذ لم
 كل كلمة تشبهها على انه اعلم من المفعول ومنه من فوايد لفظ الكافي
 التعريف قد تغرد به المقام وقد تغرد به ولا يبعد ان يقال الاحكام
 التي ذكرت فيما بعد ايضا كتحقق المفعول بل ذكرت على وجه العموم وهو
 مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه **قول** اي اخبر عما لم يفسر ببيان
 على متعلقا خاصا هو كونه بنائيا وهو ما مفعول مطلقا لا فاعلا او مفعولا
 له ولكن ان جعل على معنى منظر فالحواله **قول** الشرطية والشرطية
 والتارة اما للتفصيل والتوضيح لمن زود هو العلة ونظير الحقيقة
قول احترار عن الملح بين المفعول والمفعول الاولي احترار عن صيرورة
 النفس عينا للتلايق بين المفعول والمفعول الاولي احترار عن صيرورة
 العجبت انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا امرت به واما في زيدا
 ضربت علامه فله قبل امنت زيدا ضربت علامه لم يلزم اللغو وكذا
 لو قيل لا يبيت زيدا حبست عليه فلا بد من انعام وجه وجوب اللغو من
 اعتبار وقد اطراد البناء **قول** مشغول صفة لاحد الامر من المفهوم من
 كلمة او وجعل صفة لكل منهما على سبيل التنازع لوجب متابع
 المشغول حلا في منبويه وهو حال الاول كما هو منهيب الكوفيين **قول**
 عنه متعلق بالاستشغال على نصيبين معنى الفراغ او الاخرى في فتح

جعل

جعل الاستشغال بمعنى الاغراض تعلى المجرى الثاني **قول** او متعلق
 ضميره بان يكون مضافا الى المفعول المفسر او المعطوف على مفعوله
 نحو زيد اضربت عمرا او خلاصه او محمولا لصفة مفعول اول وصلته نحو
 زيد اضرب رجلا اياه او ضربت الذي اياه او محمولا لصفة
 المعطوف على مفعول اول وصلته وعلى هذا ففسر **قول** اي ما ياسبه
 بالترادف قبل فية مساهلة لان الترادف في المفردات لا يفرق فيه
 بحث لان العامل مجرى الفعل او شبهه لان المتركب وهو مفرد **قول**
 كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن بالاعراب
 قوله بالمفعولية **قول** بتقدير الفراغ عن العمل فيه وذلك الاستشغال
 فتح نحو زيد ضربته فية ان جميع ما اخبر لانه ليس المانع عن العمل
 مجرى الاستشغال بل شغل العاقل المفردة اياه ايضا مانع الا ان
 يقال لا مانع من العمل مصورة الا ذلك الاستشغال بخلاف زيد
 فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعد فيه **قول** وبتقدير النفس بالمفعولية
 كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولكن تقول كل اسم من المفعول
 المفعول من المفعول والتعريف المطلق ما اخبر عما لم يفسر ببيان
 ومنه زيد كنت اياه فلا معنى لتقديره بالنفس بالمفعولية لانه
قول والاحسن في ترتيبها هو وجه غير المخفى بمقتضى سموع
 كلامه خلو من اقسام المشغول بالضمير عن الفعل بشرها بما ليس
 منها ولو لما فعل المفعول وجمان حسان الاول عدم الفصل بين
 الافعال المعروفة بالفعل المجرى اول اعني حبست عليه والثاني
 تقدير المسلوب بنفس ثم المسلوب بجره ثم المسلوب باللام

النفس لا يفتح في خبره
 بقوله كل اسم لانه حال التبادر
 في هذا المقام من قوله لانه

وله وجه اخر وهو خلو من
 المشتغل
 بالفير عن الفصل بينها بما ليس منها

الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فقال **قول** نصب
 زيد اجعل ضمير نصب الي زيد وون ما اضم عليه على شرط
 النفس لا نقضاً **قول** اي ضربت الي اخره وذلك لان يجعل تعاقب
 صب ما اضم عليه على شرطية النفس بالمنا وفيه لمن قال انه من
 منسوب لما بعده ووجه الرد مستثنى عن البيان **قول** فان الاصل
 فيه ضربت زيد ضربت اضم ضربت الاول لوجود مغزاة فيه ان الاصل
 ضربت زيد او لما حذف ضربت ذكر للمغزاة الاحتياج الى المغزاة
 مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره **قول** في مغان الافعال في حاشية
 الكتاب اي موافق وضع يظن في باوي النظر انه من قبيل الافعال
 على نظيرة النفس وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي العباس
 عن منطقة السببي وهو من مطلق فيه وجوده ومثله لان يكون كذا
 اي جدي فيه ان يقال انه كذا **قول** ويجوز الرفع قدم ما اختير الرفع
 على ما اخبره بالنصب مع ان مناسبة الثاني بالبناء لان
 جعل ما هو بعد من البناء اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف
قول بالابتداء بحمل امر من الابتداء الذي هو العامل في المبتداء
 والظن وحي لا يتعين بذكر كونه مبتداء والثاني مصدر المبتداء الذي
 بمعنى كونه مبتداء وفيه رد وجعل رافعة فعلا محمداً لا مقدر لانه
 لانه ارتكاب ما لا جرم اليه اشعار بحتمه كون السببي الرفع مختاراً
 وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل **قول** لان تجرده عن الجرم
 اللفظية لا يبره من قيده وهو الاستناد بعرفه لتعريف الابتداء وفيه
 ان جرده لوجوب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله لان يقال المراد

صحته وده يصح فتدبر **قول** اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على
 مصحح النصب الذي لا محالة موجود ولا ما حصل منه الترجيح لان في
 رة استواء الامر من قرينة ترجح خلاف الرفع بالرفع بل ما زاد على الرفع
 وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستثنى عن فعل قوله **قول**
 وجود اقوى منها لان في صورته وجود اقوى يتحقق بعدم قرينة ترجح
 خلاف الرفع وقيل لوجوب ضمير خلافاً الى اختيار الرفع بل يرجح الى نصبه
 بانه ما يرجح لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا الجواب
 في الجملة لا موجب للاختيار في التركيب والا لاستثنى عن قوله وعند وجود
 منها بل يمكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى بل من قرينة تجوز اختيار الرفع في
 التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون النصب
 اما ما ذكر ان قرينة عدم صحة النصب لا يجامع اختيار الرفع لان الرفع
 ح واجب **قول** لان قرينة الصحة المنع على سبيل الترجيح قرينة خلاف
 الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم **قول** لسلامته عن الحذف وقيل
 لكون الخبر جملة على تقدير الرفع وروى بان السلامة عن الحذف ارجح لكن
 ح بلون زيد ضربت ما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف
 الرفع لعدم القرينة المرجح للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا
 يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه **قول** كما لا يخفى الا
 او عند وجوده واما منع غير الطلب او اذا للمخارج فان الاقوى الذي يوجد
 مع قرينة النصب ليس الا انا بنه واذا هذه **قول** مع غير الطلب لم يفعل
 مع الخبر لان المنبادر من الخبر في غير خبر المبتداء **قول** فان الرفع
 يقتضي وقوع الطلب خبره وهو لا يجوز ارجح وقيل لانه يلزم كون الجملة الا

انصح لا محالة موجودة وانما لا يح
 انصح
 بتفسير

لست

نسائية اسببية ووقولها اذا كان وقوع الطلب خبرا متاوبا لكونه لل
 الاستبانت اسببية **د** فالمراد بطروم الاسببية غلبة وقوعها بعد ما
 وقيل للزوم في خبر باب الاضمار على شرطية **ق** بالعطف على
 جملة فعلية حقيقية او كذا في مرتبة برجل ضارب عمدا عند يقبلها فان
 اسم الفاعل نسبة بالفعل في حكمه واستثنى سبويه عن الجملة الفعلية
 الجملة المنعوية نحو احسن زيد وعمرو يضرب بكفه في فضل التعجب نحو قوله
 عن العرض لا احبها بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال
 المفروضة احسن الهمزة العاطفة والالزوم عطف الخبرية على الانشائية
 وغير ان عمرو ويضرب استعمل في انشاء التحزين والتعجب وما اظنه انه
 ينسخ ان يستثنى با اذا كانت الجملة من مفعول القول نحو قال زيد وقا
 يم ويضرب فانه ليس العطف في مفعولي باعتبار اشتراكهما في
 التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التقا وتبل باعتبار
 انها مفعولان ولا تفاوت في المفعوليه بين الاسماء **د** والالف
 معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يعدر وجهه بالانكسار
 في ما هو بعدوه لثقل وجوب التقدير فلا يراد ان من جوده الفوق
 بين طاولم انه يجوز حذف ما دونه في كاسياتي في محله فلا يصح
 انه لا يعدر معمول لما حذف الكس الظاهر انه ان حذف الفعل بعد
 لما في كاسياتي بمعنى يتقابل الامتناع لا الوجوب **د** واما قال
 حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطف على حرف التثنية في
 عنه نحو من ضريبة لانه ليس بجمل الاستفهام بل معه فاذكره
 لما بهيئة كنهه لا دراج الحرف وانما بهيئة كنهه لانه بعد واقتضا

عن الهمزة
لاحقا

ع
كوال زيد قام
وبكر اضربه

في العطف
الهمزة

معمول

على

على مع الاستفهام فاصل واما وجوه ذكره لطف في بيان اسم الاستفهام
 وتول على الفعل الصريح فلا يجوز مني زيد اضربه صرح به الرضي **د** ويشتمل
 مثل زيد اضربه فانه يجوز ان استقبل النجاة لا لاختصاصه بل لوقوع الفعل
 اذا ذكر في الكلام فعمل الارضي بالفعل بينه وبين الفعل انما لم يذكر
 الكلام فعمل فيه دخل على الاسم نحو عمل زيد انت ضاربه فان المختار
 فيه النصب في اختياره حرف الاستفهام ليشتمل على العمل الى التمسك
 بالتركيب المستفاد على ان القول نحو زيد اضربه بفتح هل زيد
 عرف انما هو كلام المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربه وعلى بيان المفتاح
 اليفع هل زيد اضربه بل حسن فلا وجه القول نحو زيد اضربه هل زيد ضربه
 للحكم باستفهام هل زيد اضربه وفي ما ذكره وما ذكره نارة وما ذكره
 الرضي ان المراد بضميمة حرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيد
 ضربه لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يراد الفعل
 بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام **د** وبعد ان شرطية خلا
 فالكفوسين في اختيار الرفع بعده على السواء وخلافا للمر في انه
 بعد ما الفعلية فيجب النصب بعد **د** وفي ما قبل الامر قد تساعد
 في التكلف والاف في التقدير ثانيا في التفرقة حيث قد التثنية
 مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابعاء المضاف اليه على
 اعلم به وهو قليل وحيث فر كلمة ما المقدره بموضع وقوع الامر
 المذكور قبل الامر والنهي والاحاجة الى الاول ويصح ان يراد
 واختار النصب في وقت الامر لان حرف الزمان عن المصدر
 كثير والا الى الثاني لانه يفسر باسمه في اختيار النصب

وم
فما يحتاج
م

في مفعول انما قال حرف الاستفهام
 دون همزة الاستفهام
 نحو هل زيد اصح
 نحو هل زيد اصح
 نحو هل زيد اصح
 نحو هل زيد اصح

ح

في اسم **الان** موافق ووجه الفعل فيها **الشيء** حتى ان اضافة **الموافق** الى
 الفعل باعتبار ان **الشيء** من اختصاص **بالفعل** لانها موصولة به **بمعنى** ان
 اختيار **النصب** **وال** وعند خوف حذف **ليس** للفعل **بمعنى** ان
 وانما قال **عند خوف** **ليس** **ون** عند **الليس** لان **الرفع** لا يتقدم **الليس**
 بل **خوف** **الليس** لان **عكس** **رفع** **الليس** **بمعنى** **لكن** **راجح** لان **قيس** **عني** **من** **تكلف**
فريضة **ومن** **قال** **راجح** **لأن** **مع** **الليس** **يجب** **رفع** **الليس** **فوجب** **النصب**
واما **عند** **الخوف** **فرفع** **الليس** **بمعنى** **ان** **الرفع** **لم** **ينصب** **بمعنى** **ان** **خبر** **بان**
لأن **افيد** **من** **الصفة** **لأن** **يغير** **فائدة** **تامة** **فيه** **وعليه** **انه** **يرجح** **كونه** **صيغة**
بمعنى **ان** **قول** **يغير** **خبر** **اعلم** **انه** **متعلقا** **بمختلفها** **لأن** **يغير** **فائدة**
تامة **على** **انه** **كلما** **يراد** **قبيل** **المسند** **اليه** **يكون** **الحكم** **عليه** **افيد** **وانه** **ينبغي**
ان **يذكر** **الليس** **في** **مواقع** **وجوب** **النصب** **اعلم** **ان** **كوفي** **الليس** **بالصفة**
فما **اذا** **كان** **المنسوب** **بمكة** **ويكون** **للمفرد** **متعلقا** **بمحل** **خبر**
اذا **رفع** **للمنسوب** **والا** **يتحقق** **خوف** **الليس** **بالمندوب** **المعروف** **وملا**
فما **اذا** **لم** **يكن** **للمفرد** **متعلقا** **فلم** **يقبل** **الشيء** **خلقناه** **بعد** **بديل**
كل **باللام** **الاستغراقية** **فلا** **التباس** **ولذا** **الوقيل** **كل** **شيء**
خلقناه **ثم** **اعلم** **ان** **من** **مواقع** **اختيار** **النصب** **ما** **استخرجت**
من **القوة** **الى** **الفعل** **وارجوا** **الله** **ان** **يكون** **قضا** **فيضار** **منه**
وهو **فيما** **اذا** **التبس** **المقصود** **بالافادة** **بغيره** **في** **صورة** **الرفع**
نحو **زيد** **اضربت** **غلامه** **فان** **المقصود** **بالافادة** **اهانة** **زيد**
فادا **قبل** **زيد** **اضربت** **غلامه** **ورثما** **لا** **يلتفت** **النفس** **الى** **اهانته**
اللازمة **فان** **المقصود** **الحكم** **على** **كل** **شيء** **بانه** **مخلوق**

النصب

كون ظاهر في قصة افادة ضرب غلامه

اج **بقية** **قراءة** **النصب** **فما** **يرجع** **وتمثل** **على** **الصيغة** **فانه** **المقصود** **و**
بديل **بمعنى** **غير** **مقصود** **والاجابة** **في** **تقريب** **كون** **المقصود** **وهو** **ان** **الاستغراق**
بانه **يستدعي** **ف** **والان** **المعنى** **ان** **في** **مقام** **قصة** **الاخبار** **بالجملة**
التي **يجد** **الاسم** **مقصود** **سواء** **كان** **التعريف** **بالوصف** **معنى** **صحيحا**
او **لا** **على** **انه** **على** **ما** **ذكره** **علم** **ان** **لا** **يكون** **النصب** **في** **الاية** **تحت** **راعي** **الما**
المستثنى **من** **ان** **الخبر** **يقع** **مشغولان** **في** **ذلك** **التعريف** **فقد** **يراد** **عنه**
وفي **واحد** **وذلك** **فان** **قلت** **فلا** **يرجح** **انه** **ما** **يستدعي** **فيه** **الامر** **ان** **يرجح** **الرفع**
باستغناء **عن** **تعريف** **وهو** **عند** **قلت** **اذا** **كان** **المقصود** **المراد** **وهو** **عند** **من** **فلا** **يد** **من** **تقدير** **عنده** **مع**
على **تقدير** **ايضا** **قلنا** **في** **معارضه** **بغير** **المعروف** **عليه** **ولكن** **ان** **يقول**
فالنصب **يرجح** **بالاستغناء** **عن** **تكلف** **جعل** **الجملة** **خبر** **اول** **قلنا** **هذا** **باعتبار**
المشهور **او** **باعتبار** **المبدء** **فالنصب** **يرجح** **لم** **يجهد** **فيما** **بين** **ارباب** **العبرية** **باعتبار**
مثل **من** **العرب** **فلا** **يراد** **باعتبار** **مثل** **من** **العرب** **من** **شام** **باعتبار** **والا** **باعتبار**
التشديد **ليس** **الا** **عند** **الليل** **والوجوب** **وهو** **لهما** **على** **الفعل** **اتجاه** **في** **المحدود**
التخصيص **في** **الاتفاق** **واما** **خوف** **النصب** **عند** **غير** **الاخفش** **فخبر** **باعتبار**
بعدها **النصب** **ومما** **يجب** **النصب** **بعده** **عند** **جرح** **الالتزام** **والمشقة** **فانه**
اما **باعتبار** **اختيار** **الرفع** **النصب** **فانتم** **وهما** **استخرجت** **من** **الفق** **الى**
الفعل **من** **مواقع** **وجوب** **النصب** **ان** **يكون** **ما** **افهم** **عالم** **على** **سنة** **بطيئة** **النفس**
كلمة **صرفة** **تو** **رجلا** **خبرته** **فانه** **الوجوب** **الرفع** **لانتفاع** **التذكير** **العرف** **للمبتدأ**
تول **فالاتحاد** **فيما** **ذكره** **مفوقه** **او** **تخصيص** **المتمام** **ان** **الملا** **ليس** **بالايسر**
الفعل **المفرد** **في** **التعريف** **ويكون** **مقصود** **انه** **فله** **قصد** **بزيادة** **النصب** **به**
او **مب** **احد** **زيد** **اول** **فريضة** **عليه** **فهو** **ما** **تدعي** **فيه** **فعدم** **كون** **من** **هذا** **المثال**

النصب اول اذا كان مع رفع الليس بالصفة لان الصفة غير صح

فلا يد من تقدير عنده مع

منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس بما يقصد به هذا المعنى مثلا ان يرد
خلقي من هذا البناء بتقدير اخلق الله زيد لانه حذف الفاعل فيه لتعنيته في قوله
المذكور فجعل اتحاد الفاعل قابلهما لا التحول عليه **قوله** على كل واحد الفاعل على
كذلك لكن لا يقتضيه الفاعل عليه وهذا يدفع ما يقال ان زيد ذهب
بمعنى ان يكون في تقدير اذهب زيد بان يكون الناصب لزيد لا اذ ياب
المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصد فليكن
وقدره السبب الرضي بان المصدر الذي بسند الفعل ما يكون له
اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بل يرد ان الذهاب وان
باذمت فبما اذمت زيدا اذ يابا كما يقال ائبته الله بنا انما اذمت
ومنه مناسبتة بل اختصاصه بزيد مسبب الفعل لا بسند المصدر
لذا وفيما قلنا عنه شامدا على انه لا يجب اتحاد الفاعل في قوله
الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال **قوله** واجب بالابتداء وتعبير الفاعل بالابتداء
يتبادر من الاطلاق في هذا المقام وقد قيده المعنى ايضا وجهان احتمل اذ
زيد وجوه الاحتجاج الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون ال
ستفهام اولى بالفعل بوجه على ان احتمال وقوعه كما ينبغي في ابطال الكلام
جوب المرفوع بالابتداء **قوله** وكذا اي مثل زيد ومبى هو انما هو
المص ان يرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا البناء
لان تركيبه يقيد ولو سلب الفعل على المرفوع ونزبه بالانقلاب والتقييد
الى الاخر وتبغوت المضمون فقولك كل شئ فعله في الزمير كناية عن مثل
هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا البناء الى بيان انه لو سلب
لفقد المضمون ويكذب على تقدير وقوعه على تقديره لكن لا يكون مضمونا

الذهاب

كما اتفق عليه كلمة سائرنا وجب في هذا المقام ونسبهم الى ما
لو بين كون الية مما اقتضيه وصف المرفوع بما بعده كان لا يتقيد بالتمام لكن جعل
جاءت على هذا المعنى بوجهين **قوله** ابا الكلام واعلم ان قولنا على كل شئ فعله في
الزمير مثل زيد ومبى في انه يتوهم انه من باب الاضمار قبل الذكر وما يختار فيه
النقد لانه على تقدير المرفوع حذف ليس المرفوع **قوله** في الزمير اي في محال
اعمالهم في العاوس الزمير كما يقول الكتاب جملة زبيرة **قوله** لانهم لم
وقوا فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قوا فيها كناية افعالهم كما ذكر ذلك
وفاعل الفعل على الكناية بانه لو حمل عليه لبقا لا ينفع في هذا المقام لانهم لم
كاتبين وقبلة بعد تجوز جعل الفعل على الكناية بوجه اسناد الكتاب اليهم
لانهم اشبهوا كناية الكلام نعم ان هناك نوا آخر عن جعل هذا الفعل على الكناية
وهو انه لم يكتب في محال اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولكن ان جعل قول
بل الكلام الكاتبين او قوا فيها كناية افعالهم اشبهنا لهذا المانع بان يكون
سواء الفاعل اشبهوا كناية الكلام الكاتبين بافعالهم **قوله** وان كان صفة
بشيء بناء على تجوز الفصل بين الصفوة والموصوف بغير الموصوف **قوله** لان
كل كاتب في صفة اعمالهم مفعول لهم ان اراد تقييده لعدم موافقة ما في الية
الاخرى فلا يربح بافعالنا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد ان ليس افادته
غرض لا يوجب اختلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتفي في محال
اعمالهم كما ذهب من فعل اعمالهم مطابق الاعمالهم **قوله** بحيث لا يبادر الى
قوله والظاهر ان قولنا على كل شئ فعله في الزمير كناية عن مثل
الى المبتدئ الغير العارف بقاعدة اعمالنا بعد ان عصى الله وحسن بعضهم
في ما قبلها بانها عبارة ان جعل الالف خير خلاف الطول وهذا جعله اوجبه

عليه ايضا تخلا في احوال الآب عن هذا التامح ظهر كون الفاء بمعنى الشرط
بعظمهم هو عيسى بن عمر **قوله** الفاء فيه شرطية تقدير الحان بعيد عن العلم والمباور
تقديره كان وجعل الباء للسببية **قوله** ومثل هذا الفاء لا يجعل ما في خبره فيما قبله
بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع مقصودا وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه
الفاء عن موقعها وطرفه موضع الفاء ومقام اخر اخرج عنه مقام آخر **قوله** والآية جملتان
الح آثار ان قوله الم ابية والثاني والثالث عطف على كل شيء فعلوه في الزم
وقوله وجملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط وعند المبرور
والجملتان تحليل لكون الآيات مثل كل شيء فعلوه في الزم ويجعل كلامه ملتبس خلاف
ما ارشاه اليه بان يكون كقوله مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد لا تعرف
الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر العائد فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان
عطف على الخبر فيكون النكتة في قطع الآيات بما قبلها من هذا البناء عن بعض
بخلاف ما قبلها وقوله وجملتان مستقلتان وضع كما ينبغي ان زيد خبره ايضا
جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر خبرهما متفرعا على حذف الفعل
من الاخرى ولكن سر يدان الزاوية والثاني جملتان مع رفع الزاوية وما هو
جملتان في حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاحتمار فلا يحتاج الى تعبير
الجملتين بالاستقلال **قوله** ولو كان هذا الظاهر **قوله** واختيار النصب باطل
لان الفاء الفاعل بمعنى ان قوله والافا المنحرف النصب دليل على انك احد الامر من
الباقيين ولكن جعله دليلا على دعوى ان الآيات ليست من الباب وعلى التقدير
بين سيج ان السوء يستخرج ان يقول والواجب ان خبر النصب فالواجب
انما اشار الى جميع ما ذكر في الآيات مع تنبيه على ما هو الفاء المعينة فقال الآ
ليست من البناء لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سببها

كان من البناء كما ذهب اليه البعض فالحق ان النصب لا يبعد ان يجعل قوله والافا
المنحرف النصب محض ان ليس له كبر التلخيص المستفاد من البناء والافا المنحرف
النصب فيها اما في الاول والثاني فخر او اما في الثاني فلعله لا يبتاع
بالصفة **قوله** ليقى الوقت عن ذكره لانه لا يذكر لفتحة التقدير سببا
في القسم الثاني الذي اخرج فيه في تكلم المحذر من عدم استماله على محاذير
السامع بها الى الاحتمار عن غير سببه ولهذا لا يذكر المحذر **قوله** اي اسم عمل
فيه نية بذلك على المعول فيه فالعول في هذا المقام من قبيل الحذف والابحار
وقبل من قبيل اطلاق اسم الحال على الحال **قوله** او ذكر خبره فيكون منجولا له
فان قلت في فحمت جعل خبره مفعولا للتقدير عن عن تقديره ذكره او حسد
فقد ارتكب الشرح ما لا حاجة اليه قلت دعاه لا التقدير يصح عطف او ذكر
لا يقال لا يوجب جعل خبره مفعولا للتقدير لانه لا يستعمل مع من يحصل الخبر
بالذكر ايضا لاننا نقول بذلك العامل بخوت فرصة التقدير فمقدسة التقدير وانما
التقدير ومن لم يتفطن للمهمل له بقية اطال على نعمة المسافة فقال التقدير
علمه بتقديره في دون غيره فالاولى جعل ذكر مصدره من منصوبا بالعطف
على المفعول اي بتقديره انما التقدير بما بعد واما لانه المحذر منه تكلم راو
الكلام به **قوله** اي مما بعد بعد ذلك المعول من ان يظهره يدل على
تقدم الفعل قبل المفعول ولا دليل عليه جواز تقدم اياك اني بل هو وانما
لمصلحة من ان لا يد من عايد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو لم وجود
الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى والابدين عايد ليح ما ذكره من تسليم
الوجود وفي جعل الضمير على العائد بعد الضمير افادة ما في الضمير كمثل
اياك والاسد سببه بكثرة تكلمه مثال اياك على ان الاغلب في تقديره

يتاويل المعول فيه مع

من التحذير اذا كان ضمير ان يكون ضمير مخاطب او قد يحى امثلكم اباك
والشر والظلم فيه تقدير لاني على صيغة المتكلم على اذ قيب اليه سيبويه
لكي قول المحرر بتقديم اني بسبع اذ اختار من ضرب غيره من ان التقديم
على صيغة الخطاب ايضا على سبيل اللغات وقد يكون اسما ظاهرا مقبلا
الى مخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيسوي الاسماء الظاهرة
والمضمرات كلها ولا يخفى عليك ان تقدير اني في اول النوعين عجمي
لانه لا يقال الخ وكذا تقدير اني بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل
عليه فمن قال يجوز تقدير اني بتضمين معنى التبعيد فقد جئنا وقال
وكن نقول اياك والاسد بتقدير اني نفسك والاسد بالتعيين لا
سد بنفسك وتسمية بالاسد واياك من الاسد بتقدير اني نفسك
من الاسد فغير عن الاسد بنفسك لكما قرير منك وابدل من الاسد
عنه وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه
ان الاثراء عن الطريق انما يكون بتعبيره عن جبهه من يتصرف فيه بالمراد
فيصح جعل التقديم بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير
بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات التقديم بعد لان يقال طرقت
تعبير الطريق بخذف الجار وهو سماحي فان المعنى على تقدير
نفسك مما يؤذئك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك بوجوب
كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني
وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذير مما يجده الا
ان يابعد لفظا او تقدير او غاية ما يمكن ان يقال ان التحذير
عن التوسن بالتوصية على تعبده من الزواجر التي تؤذئك

الخطب سبيل الكلام الظاهر سبيل الكلام في ما يرد من هذا

ولا يخفى انه يحى تقدير اني فيه ايضا لان المرح تقدير بعد الاستغناء عن التوسن بتقدير
حرف الجر ولا يستعمل على بيان كيفية الحد فافهم ولبعوض الناظرين في هذا المقام كلام
يجب الا فهمه ويدهش الواوهم ويقول في تفسير النسخ الاول اياك من الاسد فتد
لر الحذف ويخذف المحذوف لان المقام لا يسع المحذوف معا اياك ان يذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وما علم من قول بتقدير من عدم محم
تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه المحذوف
فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوا
ان قول الامتناع تقدير من لا يثبت المدح بدون ضمنية امتناع تقدير الواو فسيان
ان امتناع اسد من امتناع تقدير حرف الحرف لا ينفع ما لا بد من ان امتناع الفصح
مستغن عن التوسن والبيان شامل اسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى
الاصل للمفهوم الاصلح وهو ظاهر فانه لا يجوز زمان او مكان عن ان يفعله فيها
فيه سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقدير او هو المراد بالذكر والمذكور في
هذا البحث فلما تفعل مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ما من يوم الجمعة لم يفعله فيه
والامكان للزمان زمان ولكن ان تقول اذ اذ طيب الزمان فتذكر الطيب مطلقا في قوله
لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما ذكر فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور
كوفي تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ لغير ما ينصب المفعول
من المذكور ضمنا فلما اعتبر في التعريف قيد الجارية اعترض عليه انه لو اريد بقوله ما فعل
فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحج الى اعتبار قيد الجارية ولو اريد بمعنى المفعول لم
ينفع اعتبار قيد الجارية اذ يوم الجمعة في شهرت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا لم يكونا فعل
فيه لم يصح مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر فيه
للشبهة للصدق على يوم الجمعة في شهرت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور

بكلمة في قوله شهد في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر فيه اليقين كان
 المعنى هو اسم فاعل فيه فعل مذكور لكن لا يحسن اليقين لان قول استفاد من كلام
 الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة في الجملة جعل فيه اليقين متعلقا بقوله
 مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هن اليقين لانا نقول فلما لم يمت
 فمذة لليقين مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون
 فيه مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار اليقين كما ادعاه الشارح لانه متعلق بـ
 والمعلن بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة في ليس المعناه ان ليس ذكره من هذه اليقين
 بصرفه عليه فان قيل في فعل من حيث انه كذلك ولا يصح في التعريف مع اليقين على
 ان يكون ذكره لاجل ان فعله في فعله فالجواب انه على تقدير اعتبار اليقين في الجملة
 ان فيه شبهة معبر عنه قوله مذكور فاعناه عن المذكو اعناه المتقدم عن المتأخر وما لا يتقارن
 الا ان يقال لم يجز ان يبنى على المكان الاقتصار بهما كان او محذورا المبراهم
 من الزمان ما لم يجز له حد ونهاية كليهما والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كالايوم والليل
 والشهر والسنة وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى الظروف
 المكان بناو بين المكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على العليل والليل
 اذا رجع الى المكان خلا للجملة عن ضمير المبتدأ والاجتماع الى ان يقال الما جع الضمير
 الى المصنف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كما يرجع الى المبتدأ او الاظهر ان الضمير راجع
 الى ظروف المكان بناو يله بالقسمة لانه من الظروف وفسر المبراهم باليهما الست
 وفهم من فسه بالثمرة فيروانه غير مانع لدخول البيت ومسجد وجانب فيه قبل
 غير جامع خروج نحو خلقك عنه وروبان اليه الست مثل غيره ومثل في عدم التعريف
 بالاضافة صحح بالفاضل الهندى في الارشاد ومنهم من فسه وبما فسه الزمان
 المبراهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل التعريف بتقدير في وكذا الميل والرجح

وانما يقول ان كان المكان يربطها الى وجه التذكير وطريق التاويل فلما اراد ان التاويل

والوجه فانهما يعلمان من انهما معينان بهذا التعريف لانهما هما اراد الاربعة
 التي هي الاما يتسوق من المبراهم للاصطلاح ولم يذكر وجه حمل شهرها على ان حكم
 حكمه وان كان جعل الضمير راجعا الى عند ولدي وشهرها جعلها بمنزلة المبتدأ
 والمبتدأ وان جعل الضمير راجعا الى المبراهم وعند ولدي وشهرها جعلها بمنزلة المبتدأ
 والظرف عليه وعلى التعريف من وجه جعل الضمير مذكور ولكن جعل الضمير راجعا الى عند ولدي
 وجعل لاربها ما ساء بالوجه الشبه لاجل انهما لاجل انهما بلغ لم يكن وجه
 الحمل مذكورا اصلا وفي بعض النسخ لاربها ما كاهمو الظاهر والظاهر رجوع اليه ولدي
 وشهرها وجعل الرجوع اليها والمبراهم ولفظ مكان وان كان معناه في جلت مكان
 لكثرة في الاستعمال فيقال لربها مكانا وبما جعلت مجلسك فكل اسم مكان في
 ما اشق منه او مرادف ولا ينتصب المكان بغير ما اشق منه او مرادف وفيه
 وخبره قوله لكثرة على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويجوز ان يراد ان جعلها
 المبراهم لاربها ما فاذا ذكر مكان السبب ويجوز مكان السبب والامكنة الكثرة بغير
 ما بعد دخلت وسكنت ونزلت فانه ذهب بعض النحاة اليه انه مفعول اخذوا قوام
 في انه مفعول بدل على انه لم يستعمل في والامكان لكونه مفعولا به بحال لكن قال
 الشيخ الرضوي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه ويصح ان استعماله
 في صحيح وحكم سيبويه ببشدة هذه فان الفعل لا يطلب المفعول فيه البعد
 تمام معناه فيه حيث ويعارضه ان يقال في الفارسية ورأى در خانه به
 ان يثبت في مكان شامل له وبغيره هذا لا يبع على كليمته اذ يبع ان يقال جلس
 في جميع اجزاء البيت والابح جلس في جميع اجزاء الدار والمحل او البالد قوله
 وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيراد به ذلك في دخلت واليتا دخلت
 الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت

قلنا المراد من كونها في التركيب الذي هو في رده نحو العجيني التأديب الذي فيه
 لا يجر بل يرد العجيني التأديب لأنه يصدق عليه أنه مفعول لاجل الفعل المذكور
 مع في التركيب الذي هو في قولنا العجيني التأديب الذي ضربت لاجل
 اللهم الآن يرد بذكره مع إرادته مع الفعل فيه أن تعريف المفعول له
 ليوف حكمه وهو انصافه بالفعل فلو توقف معرفته على أنه ينسب بالفعل
 وأورد الفعل ليقبيل لدار وفيه أيضا أنه يرد عليه العجيني التأديب الذي ضربت
 لاجل بل العجيني التأديب أيضا لأنه يصدق على التأديب أنه مفعول لاجل فعل مذكور
 مع الفعل في تركيب ضربت زيد التأديب فافهم مثل ضربت تأديبا
 أي قوله فان التأديب يحصل بالضرب قبل التأديب عن الضرب فكيف يحصل به
 وأجبت بأنه يحصل ما يتضمنه التأديب وهو التأديب وإنما نصبت التأديب
 وبكثرة امتناع ضربت تأديبا كصريح الرضى فإذ من الخفاء فالجواب عن التأديب
 عين الضرب بل هو أحداث التأديب والضرب سبب لأحداثه وسببه
 بخلاف خلاف ظاهر المزاج لأن قوله ظاهره أو الظاهر أن يقدح في الرجح
 هو القائل خلافه لأن قول النباه أصله والظرف أغا وقع منه ورد قول الرجح بأن
 تأويل نوعه لا يدخل في حقيقة فيرجح لا يدخل في المفعول المطلق لصحة
 تأويله على معنى المفعول المطلق بل دعواه أن مراد التركيب المعنى فرفضه بجميع كونه المراد
 ولك من قول البرورده المص بأنه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب والقوم
 للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجوز لأن قولنا للتأديب مفعول له عند الأعمد
 فليس على الرجح ورود على المفعول المطلق وخص اللام بالذكر التوضيح بوجه تخصيص اللام
 دون في المفعول فيجوز على الفحله عن أن الباء أيضا من داخل المفعول فيه فوقف
 بالمسجد احتراز عما إذا كان عننا ينبغي أن يقول احتراز عما إذا كان غير فعل

بشمل

بشمل كوقف بالمسجد أي اتخذ فاعله عالما أشد إلى أن المص فانه الواضح الآخر
 ومعارفها أي للفعل المذكور في وجوده بان يتخذ زمانا وجوده بما فالعبارة كما
 ضمة الموجزة وإنما جازت فيها إذا اتخذ فاعله فاعله عالما وزمانها أو يكون
 وجودها بعضا من زمان وجود الآخر لاجل إلى هذا التصريح المال المذكور
 لأن عالما القعود هو الجنب مع الفعول للجنس السابق عليه الآن يقال العجيني
 من أوله إلى آخره جنسا واحدا لاجل ما تعدد ونحو شهادة الرباب بقاها
 لا يخفى أنه يجر هذا التركيب وإن لم يوفه شاهد الصحاح فلم يجب كونه معارفا في
 وجوده إذ لم يجب له وجود فصلا عن المغاونة في وجوده إلا أن يقال المراد بالمغاونة
 في الوجود عدم من المغاونة في الوجود في الواقع أو في قصد الفاعل وفي بعض المطبوعات
 أن هذا الرأى شربن جدا جعل ما هو محميا القافية فأبما مقام الفاعل وخلوه عن يكلف
 ضمير راجع إلى المصدر وإقامة المؤكدة مقام الفاعل مع أن الكثرة الخاء على أنه لا يجوز
 أصلا ومن السواج توجيه ثالث وهو أن من متعلق محذوف هو فاعل جازا كما
 أنه خبر مجازي نحو زيد في الدار وفيه تأمل وهو أنه من يجوز حذف الفاعل وإقامة الخبر
 مقامه كما في خبر المبتدأ العبر والنزهة وان كتب في الحاشية العبر على الوجود واللا
 والنزهة وان الونوب احتراز عن المذكور بعد غيره كالغناء لا بعد نظر الاحتراز
 على ذكره بل احتراز عما يذكر بعد شي أيضا فالجواب أن المقصود الاحتراز عن المذكور
 بعد صح ولولاه لقال المذكور لمصاحبة إلى متعلقه بمذكور فيه لظاهرة ولو قال
 ولو بالمذكور لكان اللفظ فتدبر أو مفعولا كما في كزيد أو در عمل تغاير الخاء
 على أن ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كذا كزيدا
 مفعولا لأمور الفاروق بينه وبين ضربت زيدا وعمروا بكم وإنما جازت والشارح على ذلك
 حسبك وزيدا هو لا يسهن ولا يغني من جوع لاحتباك مضاق ومضاق إليه

ولذا جعل حسب جارية مجرى الفروق المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمجول فعل
ماعد المفعول المنهوب وسواء كان الفعل لفظا ارادوا الفعل ما يدل على المراد
كما سيجي فانخرج فيه المبتدأ الفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا
لفظ فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بها الفعل الفعل الاصطلاحي ويجوز ان
في قول المذكرة اذ كبر ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى انما لا ياتي
الفعل وانما تفرص له لان بعض معنى الفعل عملا سماعي وهو اعد الاستا افعال
والا ياتي ان الاو في بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لانه الى قوله فان كان الفعل لفظا
والمراد بمصاحبه لمجول الفعل مشددة في ذلك الفعل في زمان واحد من اذ
مبدا الاضغاث ويرده المثال المذكور المشهور في السنة بطريق من قولهم استوي
الارض والسموات لانه لم يستوي الخشب بل صف الماء اذا ساوى الخشب واما قوله
العاب سراج اللبانان استوي بمعنى استقام او لم يبع كانه كما يقال استوي
والشئ لانه لم يستقم خشبه ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاضغاث المشهور
المذكور بل جرد المعجزة وبشره لانه استوي والنبيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يوجب
العطف ويتعين فيها النصب او مكان واحد ما ذكره الشارح في غير المثال
بجينة عبدة العباب قبل ان اعتبار الوحد في المكان حطاف المشهور وحيث
نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور كوحده في الزمان ايضا لم يبلغ لان تركها
في مكان واحد بعد الزمان لا يستلزم ان ترفع الناقه ولها فلابد ان يكون
فيه المشارة في مكان واحد في زمان واحد كما هو المستفاد من الجواب فالاول
الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبه بالمشارة في زمان واحد ويجوز
الملازمة بسبب على ان التكرار عدم المخالفة يعني لم يحفظ الناقه واحملها
ولم يحفظ في عهد الزمان ولدها ايضا لانه صحتها وتكرارها في مكانين من غير

حفظها

حفظها وادخل في عدم تكرارها كحفظ الناقه على صيغة المجرول ولو جعلت حذيفة
معرفة كان من باب ضربت زيد او عمرو او لم يكن مما نحن فيه وفصلها كسب في الظاهر
فصليح شيراز شيراز كرهه رضيع الصبي شيراز كرهه كرهه اعلم ان نون الناقه
احرز بقول الجمهور الناقه عن عبد القادر فان جعل الواو نفسها عطفه وعن نون الناقه
فانه جعل مجول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما قبلها كما قرأ ما بعد الواو
الصفحة واحملها واو العطف فلذا لم يجر تقديم المفعول منه على مصاحبه
خافا لاني الفتح والاعلى عليه خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم المفعول مع مصاحبه
على الفعل بحيث لم يجرم تقدمه على مصاحبه لفظا لانه اسم فعل فان اسم الفعل دخل
في معنى الفعل على ذكره الشيخ الرضي في بحث كماله من انه يجوز في المفعول بعد النون
عاطف وجرمان وجزا في لم يجب حملها في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل
عطف جعل مجول الفعل اعم من المفعول حتى يدخل في التعريف كفاك وزيد او لا ياتي
انح يدخل في التعريف ضربت زيدا او عطفه ايضا مع انه ليس مفعولا له فيقول
ضربت زيدا او عطفه خارج عن تعريف المفعول مع انفسه من مجول الفعل كما ذكرنا
في ضربت زيدا او عطفه خارج عن التعريف فلو حمل قوله خارج حيث على معنى عدم الواو
متناع لا ينقض الحكم بالمثال المذكور فالوجه ان جعله مفعولا له وهو عطفه
لا العطف وعدمه حتى يحد الشره والبراءة يعين العطف عند غير المفعول
العطف فان قلت بالزيد وعطفه خارج عن التعريف التقسيم لانه ليس مفعولا له
من التوابع قلت هو مفعول هو اذا خرج بمعنى الفعل فيقال ما يصحح زيد او
او المراد بالمفعول هو المذكور بعد الواو لمصاحبه مع عمل غير مفعول سواء كان
مفعولا له او حقيقه فافهم ولم يجر عطفه عن الاعلى الشان في بحث
لجواز العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب

ان يرفع بالسلامة عن الخذف برفع الرفع بالاستغناء عن افعال المعنوي
وانما حكمنا تكلف في بيان المعلن بغيره لان المعنى ما يتقنع والظاهر ان المعلن
اي تعيب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما يتقنع الخال من حال الشيء كقول
اي تعيب سمي هذا القسم بالانقلاب مبهمة الفاعل الهيمنة اطالة الظاهر لما
له نهاية وليس في كذا في المعرفي والمراد من اطالة والمراد اعم من اطالة الحقيقة
والمقدرة في قوله فلما خلد بها خالد بن ابي معدي بن الظلمة ووسين الاولى لا تحققة
والثانية لا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقة مثلا قوله
زيد فاما ابوه لكنه يشكل بجاء في يدو الشمس طاعة الا ان يقال الجملة
الطالمة يتقضى بيان صفة الفاعل اي مقارنة بطلوع الشمس وايضا
اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدايم كقول الفاعل مع صوفها غاليا وسي
ومنها الملوكة كاسيحي ومن ان يكون وسمى متفك من حيث هو فاعل او متعول
لاضفاء في ان قيد لطيفة مقيد لافاق الهيمنة وثبوتها للفاعل فهو ما يتغير
فيشكل بجاء زيد سمي فان السمي لم يثبت لزيد من انه فاعل واما تعيبه وان
ان الطال لا يثبت الذات الماتوق مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت
الفاعلية واما غير فكون المعنى تبين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تعيبه بان
يبين كون الفاعلية في وقت خاص الاله ينطق التعريف بالمفعول فيه والمفعول
له والمفعول مع الاخر ذلك اعترض بان الطال لا يدل على مبهمة الفاعل والمفعول
النحوي بل يبين مصدره الفعل او قام به او تعلق به مثل ضرب زيد عمر وا
راكبين يجوز فيه ضرب زيد الكباعة وراكبين واما اذا تخالفت حال الفاعل
والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن فزيد فالاولى جعل كل منهما محبب
حاجبها وقد يذكر على سبيل اللف والنثر المرتب وفروجه وهذا وقد جاء

على ضعف

على ضعف جعل حال المفعول محبب وناظر حال الفاعل او تبين على صيغة الفاعل
المجهول او على صيغة المضارع المعلوم الخاطب وهو لو فني بما هو المشهور
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول ولا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل
والمفعول لدخول احد الطرفين في الاصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حاله في المقابلة
عنه واعلم ان قراءة عبارة المنس على احد هذين كوجهين انما يعجز اذ الحق ان
ذاهب النجاة ان الطال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول بحقها او لا
مثلا يجعل العوب الخال في ضربت الضرب بغيره عن الضرب بل انما هو ضرب الضرب
وزيد في قوله فاما مثال للفظي الملقب حكما وعلينا في شرح المطرارة مثال الخال
الفاعل معنى فان مفعوليه زيد والظاهر ان اذا اجتر العاقل هو التبية يكون
ذو الطال اسم الاشارة لانها لها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة من ايضا
عالم فله ان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد في قوله
الاشارة به بل الحكم به فتدبر وما يعبر عن الفعل وهو من تركيبة اي يشتمل
على حروف الفعل المعبد هو لمعناه وح فرج اسم الفعل عن شهوره ولا يخفى انه لا يدر
في معنى الفعل على ما صح به الشرح فالاولى ان يفسر معنى الفعل كمن يدر فيه
اسم الفعل او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان واللام
والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء من معنى على ان لا يكون
المنادي بتقدير ادعوه بل يكون العامل في المنادي حرف النداء وهو يسمي العامل
المعنوي عند الضرر وما سمع عند النية التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في
ان المعنى على تعقيب خبر التمني بالخال لا على تعقيب التمني نكرة موصوفة قبله وقال
مخصوصه ويشتمل النكرة المضافة للكارة اولى قلت لو قال مخصوصه انما هو
الصورة لان الخال في جميع الصور نكرات مخصوصه مع لا يحسن التقابل بينه وبين

باني العصور ان جعلت امر حال من كل امر واما لو جعلت حال من المستر في حكم فعل ما
فيه وهو الانقضاء في لفظ فيجبت من وجهين احدهما ان مثل ما جازي رجل الراكب
النكرة فيه مستوفية فلا يقابل الاستغناء واما الثاني ان النكرة لم يقع بعد الاصل حالها
ومنهم من قال فاعل بعد اللطال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الاعطاء على قوله
في لفظ التخي في قوله لولا يعمل والظاهر انه سره والوجه او قبل الاو يمكن ان يجاب عن
الاول بان جازي رجل الراكب صحح كسر صاحب اللطال فيمنع الاحتمال وضمير الذي
الطال على مخرج به المفعول به لا يعتبر يقابل الاستغناء نعم فيه معنيان كما في قوله
كل امر حكيم وفيه منع لا الا لو كان معني الراجح جازي في رجل الاعطاء ولغاوة نقفا
للفي فالفتح الاستغناء واما من قال لا منع للاجواز وقوع الصفة بعد الا
فوقه فربما يلامر به لان الصفة النونية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المحنوية
من غير المبتدأ واللطال وارسلها العواك اورد امثلة موقفا بها لتنفذ الاول
من شوبليد والثاني فاستغناء في المجاورات والمجا طبا ولم يورد الاول على وجه
يشعر شوباما الاستغناء البيت في ما بينه ثم حيث كفي الاشارة اليه واما ان الصفة
في المجاورات حيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البلغة قال صاحب التمام
اورد ابل العواك اي اورد على الما وبعثا والاصل عا كافا دخل ولم يتغير معنى المصدا
من ذلك ولم يدرها كتب في الحاشية الزود المنع ولم يسمو على بعض
الرجال كتب في الحاشية الاستغناء في خوف والنفس القصاد الماملة والمجيب
نارسيدن وسيراب ناشدن وكان المراد بالارسال البعث او التخليج في لفظ
هو الثاني وعطف لم يزد بها للتفسير ثم يرد مضاعف مجهول من العطف
اللفظ كتب في الحاشية العطف ما حول اللوح والبيت من مبارك اللابل والمرك
المناع يعني جازي شرفوا ابانيدن ومررت به ووجه كتب في الحاشية

الوجه

الوجه مصدر ووجه يد يقال ووجه يد ووجه يد ووجه يد ووجه يد ووجه يد
استهني قال الشيخ الرضي ووجه لازم للافراد والنكرة والاضافة الى المفعول واللام
النصب اللاني مواضع مخصوصة مثل فعلته جهدا كتب في الحاشية بفتح الجيم
وبفتح الجيم وضمها بالجرها وقال الغزالي بفتح الجيم ثم شق وبفتحها الحافة
سواء في كل واحد منها كما قبل قلت وكذا ضمير قوله بل هو احيى بالناويل
والاظهر ان المراد في العواك المعرف باللام من المصدا وغير ما خبرت به هم كغير
اي كبر اساسا بكثرتهم ووجه الارض وكذا في قوله الاول فالاول اي في الافا والافا
ووجه المضاف من المصدا ومن غير ما ذكره الرجال المشتمل على عشرتهم فان هذه الابد
الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منضوبات على الثالث في الجازي لوقوعها في
النكرة فانها في معنى مجتمعين في الخبر وتكاد ان لا يقبلها في ضمير موعات باعبارها
يبعدها فيجعل اللطال الذي في جملة داخل في نحو لان جملة ليست بكرة اذ هو في الجملة
من اقسام الاسم من اوله بالنكرة في فعل العواك ووجه مصدر للطلح الحجة
اطال للظن احد ما انها مصادرا لافعال تحذف هو الاصل على قياس تقدير الظن
بالطلح وكذا تقدير مفعولها في حركته لان الاصل في اللطال الافا وجرى الشرح على
الاكثر ومن لم يتنبه يزداد على كلام الشرح حيث قال لافعال تحذف او صفات
فسوى بهما ان تعول اشار لان العواك مصدر لم يستعمل فعمله بل استعمل كمنه
فمن جملة الفعلية وقعت حالا الا احوالا واما فيهما انها معارف موقوفة
النكرة هذا هو الوجه المخرج الذي يبيح ان يكفى بذكر بان في الاحوال الموقوفة كلها
بجانب الاول فاذا ذكر في اللفظ المصدا فان صاحبها اي صاحب اللطال
قال المشرك صاحبها مجمع للمعرفة والنكرة ومجمع للمعرفة والنكرة ليست معرفة
والنكرة في جازي رجل وزيد راكبين فمفعول نكرة فيجوز في اللطال المشرك والافا

الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع
لتقديم تعريف صاحب الحال بكونه غالبا حافظا فانه لا يضافا لانها في المعنى
مبتداء وخبر فبندان جاء فلا يراد في الحقيقة فاقم رجل تخصيضا بالجملة المتقدمة الذي
ليس نظرف وهو لا ينفذ في تخصيص الابداء لا تقول الحال بمنزلة الظروف فتقدم
كتقديم خبر الظرف لاننا نقول لا يبيع الاخبار عن حجة نظرف الزمان ولما يبتسب
بالصفة في التعريف ينبغي ان لا ينفذ في الحال بالاضافة الاكثره ولا بقية
ولا باستغراق نحو ربت غلام رجل الكبار ربت رجلا عالما راكبا ونحو ما ربت رجلا
راكبا لان الابداس بالصفة بان بعد ولا يتقدم او الحال فاعاد مثل زيد فاما قوله
يعني فماد على حدين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال ان يتعلق بكل منهما
حال فانه يجب ان يتعلق بكل حدث وحده وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان
التشبيه يدل على حدث فاقم بالمشبه وحدث فاقم بالمشبه وتعلق بما قام بالمشبه
وبما قام بالمشبه المقهور على العامل المعنوي والاعلى الفعل الغير المنفرد والاعلى
الفعل المصدر بالصدر الكلام والاعلى المصدر مجرور والمصدرية والاعلى المصدر زعم
والموصول والاعلى فعل التفسير فاعاد هذا بسرا اطلب منه رجا فموسى قيل زيد
كرو فاعاد فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العمل المعنوي اتفاقا كونه
مدارا لخالف بين العامل المعنوي والظرف كونه احدهما متفقا والآخر متخفا فبما
لا يفيد العبارة اصلا ولا يفي في المقدرة في الاستفادة منه من دلالات الكلام
فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظروف فانه
يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم له مبتداء على الحال فيكون بناء الكلام على سبب
الاضافة ويجوز ان العامل المعنوي كما يخالف بالظرف في عدم التقدم عليه
بخلاف العامل الفعل والمشتق ايضا وان الحال يتقدم عليه باطلاقه وتخصيص

بالظرف

بالظرف مما لا بد من وجه ويجعل فرق بين هذه الاحتمال والاحتمال الثاني بان
قوله بخلاف الظروف على هذا الاحتمال متعلق بتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على
العامل المعنوي حال كان او جملة معرفة فانه اذا لم يكن الظرف داخل في العمل
المعنوي فبمجرد نظر لان الظروف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن طرفا او شيئا
من الظرف والظرف فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم ان الظروف متقدم على العامل
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللابح استثناء عن العامل المعنوي
لان يتبين المخالف بقوله بخلاف الظروف ولا على دي الطال لظهور المتبادر من
عبارة المتن ولا على العامل لظهور فالانسيب للوضع ان يقال ولا يتقدم على الظرف
في الاخر ولا على العامل المعنوي بخلاف الظروف واما التقدم على دي الطال المرفوع وهو
خاير مطلقا عند البصر بين وتمنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم على دي الطال
لم يتقدم عليه الطال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف
اليه مقامه نحو واتبع مله ابراهيم خبيفا لان الحال تابع ورفوع لذي الحال نعم طوبوا
راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقدم ذي الحال ولكن تقييده بجواز تقدم ذي الطال
لاذاه هذا المعنى تعينه الا انه لا يسمي فاعلا بل مبتداء والكل مكلف وتعنى
او يكون الاول مكلف فلان ما والمباخفة في العامل غير معلوم كوقوع حتى انكرها
البعض فتعبر فقال وفعل ومفعول والاستشهاد بالمكافئة والثالث في غير
يدلانه يجعل تقدم موصوف مؤنث كالغائبة وغيرها واما كون الثاني مكلفا
فلما جاء الى تقدم الموصوف واما كون الثالث مكلفا فلان اتيانه مصدر اخر
معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافه لازمة الطالبة بمعنى
جميعا وكل ما دل على صفة اي صفة سواء كان النال مشتقا او جادا قال
الشيخ الرضي من الاحوال الغير المستفاد قياسا للحال الموطبة وهي اسم جامد

موصوف بعينه هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجاد وقا العلو لا هو في الحقيقة
خوفا على انما انما له فرأنا عبريا وخوفا زيدا رجلا بهما ومنها ما يقصد به
خوفا في زيدا اسدا اي مثل اسدا وشجاعا ومنها الحال نحو بيت الشاه واد
وضابطة ان تعقد لنفسها فتجعل كل جزء من اجزاء الحرف فسطا وتنفذ ذلك
القسطا على الحال وتأتي بعده بحرف تابع لواء العطف او بحرف للبعث كالحرفين
بدرهم هذا قول القوم بحال الموطنة انما يحسن اذا اشتروا الاشتقان واما اذا لم
فينبغي ان يقال في جاء زيدا رجلا بينما انما حالان مترادفان لان المقصود
من الحال بيان الرهينة وهو حاصل به فبان المقصود من النعت ايضا بيان الرهينة
ومع ذلك اشتراط المعرفه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وهو لغرض المعنى
ان يكون حال ايضا كذلك اذا اعتدوا بما يدل على الرهينة وليس هو من وصف تلك
بمنزلة بفتح الباء وقد يفهم كذا في القاموس والاحاجة ان في قولهم
بالبئس لم يات المبشر عن الهاء بغير او جاء المرطب عن الهاء طبيا كما جاء في
ما عليه طبيا وح صفة النخل فوجه قول الاحاجة انما هو بل المستر بالمستتر كما لو يكون
بجاء باسم الفاعل والمفعول معنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ معنوع يتم بحصول
معنى الصفه في الجاد وهذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشق للفرق
انما هو تصوير المراد به واما قولهم البئر النخل فيدل على انه جاء المبشر عن حرف النخل في
انما يقع اذا كان هذا الشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى بفتح
لا يسمى بفتح الحاء فيجعل حاله من غير ما كان اختاره وهو فالوجه ان هذا الشارة
الى ما على النخل والموجه ما قد منافق بغير كنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم الظاهر لما كان المستر بالنسبة الى المظهر والباء زكا لعدم فافهم
لان يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحرف البئر فيه انه

فليكن

فليكن حاله مخدرة خوفا ونحلي بسمه الطيب منه ربطا بقال هذا الشاه معنوع
لابد ان يمد والقاع علم والحمد الاثم ويكون جمله قال الشيخ الرضى قد يقال في قوله
مقامه فموجب لغيره الاول منها هو الربط بالاول من تنكيره لقيامه مقام الحال وفاد في شاد
بخوفا البدي في فو يد يد اي النعد بما الفقد نحو بيت الشاه بدرهم وكذا قولهم
نعت الشاه واد راجعا والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضحة اي شاه ودرهم
مقروفا فيجب هذا لانه ان يعجزوا بالاعراب قال الخليل يجوز ان تأتي به على الا
صل نحو بيت الشاه شاه بدرهم وشاه ودرهم وهذا الوجه انه اذا فون الا
ينبغي ان يولي بالواو لعدم جواز خلو الاسم على الواو والضمير والواو الاعلى
ضعف فالاسمية وفي حكمه بالجملة المصدره بليس لانها مجرد النفي على الواو ولا
على الزمان فهو كمن دخل على الاسمية وقد خلو الاسمية عن الواو بغير عن ظهور
بسته نحو بيت زيدا على الباب وهو قليل والمفرد المبتدئ والحال الملوكون
مشددا كحرف وكذا المفرد المنفي بكلمة والمفرد المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في
غلبه بستره في المفرد المبتدئ الواقع حاله خلو المحصل عن حرف الاستتباب
كالسين وسوق وان ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان
در منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادة في نظائره المنكسر والمقصود جواز حذف
عاطله بما فسام تا التلثة من الفعل او شبهه ومعناه مثال الثالث الهال شناه ولا
مثالا في جنس قوله قرينة حالية والمراد به اسدا مهديا الرشد بفتح ميمها لكن
المهدى اذ لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي
مهديا وكونه حاله جازع العمل الافرغ والتداخل وعلى الثاني ليس مما يحسن فيه كما اذا كان
صفة ويجب حذف العامل في بعض الاحوال الملوكون وكذا في حال تبين انه واد
عن او غيرهما داخل الفاء او ثم نحو بيت بدرهم فصاعدا وقرب جرم من العزل

اي فذهب القراءه في السجود والمسئل جمل المعاني بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة
التي تفارق في الحال باور انقيس العام فلا يراد في الحال قولها في المؤكدة قلت
بياد وقرانه عامها بالخال تجلتهما فيكون مؤكدة لا مقيدة اي تحت ابوت
وضع لما ذكره المحقق الرضوي من انه لا معنى لعوكك سميت الاب في حال كونه عطف فان لم
ان يكون المعنى اعلم عطفه فالكس عطفه فاح مفعول بان لا حال ووجه الدفع ان احتم في
تقدير ابي ابوت في حذف المضاف لظهور المقصود وواقامة المضاف اليه محتمة
اثبت ان يكون مقرة اي مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل
مقرر للشيء ومؤكدة فلا يراد ان الحال المؤكدة قد يكون للتعمير وقد يكون للاستدلال
وانما جعل في المطبوع شرط وجوب حذف عاملها نظرا على ما هو الحق من كون
المؤكدة اعم من مؤكدة بجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الرضوي ومنه قوله
والعوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يراد به صاحبة قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة في خصوصه لمقرر مضمون بجملة الاسمية فليس
ولو تدبر من منه فان اردت ان اسماء فلتسج داعه بمضمون جملة احزر بها
يؤكد بعون اجزاها مع مدد ان رسولا لا يؤكد الا بالرسال لا بالرسال العدا
كون الشخص رسولا لا يطلب الا بالرسال ووف رسال الله لكن هذا اذا
اريد بالرسول معناه اللغوي قالوا اريد معناه السري وهو ان بعنة الله
الاطلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله والابدية
من قيد آخر منه نظرا لان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيدا خصا في
الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو
مضمون عا شهد الله ايضا ومضمون الاسمية صاحبه ما يكون الاسمية
ليس متيقا ولو سلم بان يقدر في اللا شاهد قائما بالقسم الاحتمال ويكون

التقدير

التقدير في مع وجود العلة في الحال طرد البناء والبناء بالقبول التسمية ويقال
لا التبيين والتفسير المميز على صحت اي الاسم الذي رفع الابهام احزر بقوله
اي الاسم نحو فعلت برفع الابهام كوضع عن فعلت لكنه ليس باسم كونه يتفق
باعتباري حسن زيد وكذا كونه يتفق نحو زيد حسن او داود حبه بالنصب
كوجه ما انه ليس بمتضمن عند البعيرين للتعريف للمانع عن كونه يميز ابل هو سببه بالبناء
وكذا ان الشكل يعين زيد رايه وسفوف الم بطنه بالنصب مع انها ليست بمتضمن
ت عند البعيرين مع انها برفع الابهام ويرفع بان المعنى عين في رايه والم شكبا
بطل وسفوفه بالتشديد على ضرب من التجوز والنجح ان تكلف لا ينبغي ان
يلتفت اليه وان التقى عليه لظهوره لافرو في المفهوم عن سفوفه وبغيره نفسا
ولا وجه لجل حسن كوجه سبها بالمفعول دون عن الامثلة فالاول وان يفسر
كلمة ما تكلم به في اعلى اشتمار وجوب تكيمة التمييز في المعنى الموضوع له من انه
موضوع له رطل زينا برفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وليس موضوع له لانه
موضوع للموزن وهذا الشكل لم يوجد له الا الآن للحال ودفعه بان زينا برفع الابهام
بهام المستوفى بوضع وهو ابهام موزونة وان ليس الموضوع له مراد في هذه السلا
نزل منه من انما الاقدام لكن المطلق منصرف في الكامل هذا اذا تعذر العمل
بأطلافة والتعذر هنا لانه لو كان على اطلاقه للدفا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو
الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستفهم في الثابت والثابت
بت قد يقال في مقابلة المعهوم وقد يقال في مقابلة الطراد والمراد هنا الثابت
وقد ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلما ينسج
تفسير الثابت بما يقابل الطراد في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عننا جارية
بالمستفهم على ما هو مفهوم فلا بد من تكلف في التعريف وقد دفع عننا جارية

وامتاله بانها من التواضع والكلام في الحرب اصالة على طر غير مرفوعة المستقر بها
النائب في قصد المتكلم فان التسمية للتفسير بعد الابرهام ليتمكن في النسخ الابرهام
في القصد في صولة التسمية بخلاف ريت غبنا جارية فان المعصوم بالعين
المعين الالاه لزمه الابرهام من غير فاله لكان حسنا ولا بهام في عهد المذموم
عليه بله من لا يبع حنرا رجلا على انه يمتن من كلمة ذاعلى ما تغفوا عليه ولا يعل
كون ذابار عن مبهمة لانه استعمال مجازي فلا بهام وصفا الا ان يقال
رف ذاع جب في المبتدأ حيث صار موضوعا في التسمية وكذا في ما اذا اراد الله هذا مثلا
رف بعد ما في المبهمة عن ذات العين وصف فرق بين كعت وحال التسمية
والحال البيان نبوت وصف في سني فهم برفع الابرهام عن الوصف ووضع التسمية
رفع الابرهام عن نفس الاو بيان انه من اي جنس فربما عاقل لبيان صفة العقل في
ورطل زينا لبيان ان المرطل كابر تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفا فيه
الامن حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما انفصل مفهوم به وكان
اوضح فيقال في رطل زينا ان فرد المرطل بهام لا يعلم انه من اي جنس فلما ذابار
عن ذاته بان عن انه من جنس الزيت وبعد بيشكل بخر وبعينه هو صفة كودر فلا
فانه رفع الابرهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال
الاسم عن وصفه الذي لغرض المعنى وجعل لبيان الجنس فانه في قوة قولنا طاب
منسوب الى زيد فبان هذا التقدير مع كثرة والاستغناء بتقدير مجرد المقاص
عنه بجه عليه لانه لا يناسب في كفي زيد رجلا فان الرجل على زيد لا ينبغي
وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شي زيد بتقدير الشيء منوبيا وجعل زيد
ومعنى به ما يقابل لفظه لم يعنى المقدر بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكانه اراد معنى
مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قول بالنسبة في الثلاثة فالمقابلة

ابراه

ان يراد يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة وتوجه على ما ذكره على التسمية مثلها زيد فانه
مضاف وقد جعل من لفظ المفرد المقدر وكانه اراد ما يقابل المقاصف ما يقابل المركب الاضاف
والمقدرا ما تحقق في ضمن عدد جعل طرفه العدد للمقدار من قبيل طرفه لفظ
والاظهاري يجعل من طرفه المدلول للذلل فان المفرد المقدر مستعمل في عدة غيره فافهم
فان الرطل نصف المن لو قال نصف المن لكان بيان المنوان ايضا فانه يشبه
مننا لقصه وهو اوضح عن المن بالتشديد وكالكيل في غيره ان به الفقيه مكبال
ثانية مكالكيل والمكوك كنبو مكبال مسح صاعا ونصفا ونصف رطل الخاني
او لو ونصف الوبيبة او ثلث كلى والكلي مناد سبعة اثمان مناد المنار طلان
والرطل بالفخ والكرا ساعسة او فية والافية اسنار وثلثا اسنار والار
اربعة مثاقيل ونصف والمتقال درهم وثلث اسنار درهم والدرهم ستة وانبوا
والدانق فيرطان طشوجان والطسوج جتان والطرسة سدس عن درهم وهو
جزء من ثمانية واربعين حرامن درهم والويبة اثنان او اربعة عشر من
والد بالغم مكبال وهو رطلان او رطل وثلث او ربع كفى الانسان المتقول اذ لطل
بهما ويدبرها ويسمى براد جنة بت ذلك فوجدته صحي نقلي صحيح ذلك
من القاموس وانما افسق المعنى على الامثلة الثلاثة الى من غير العدد والافيد مثل
للعدي ايضا والاوان يبدل نوان سمننا بتغير ان بر او قوله وهو التوبن تحقا او
مقدرا كما في خمسة رجلا او كم رجلا ويريد بها بتم المقدر مما ينصب التسمية والالوجب
التبني على المعنى باللام ايضا نفي ان من التام لنهاصبت للتسمية التام بنفسه كالمسني
وانما تعدي للاسعاء اقسام الاسم التام دون المقدار لاسعاء حكم كوي على معرفة
اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله نعم ان كان يتوبن مع والافيد ان لولم
يفصل بين هذين الحكم واسعاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانظام

لان المضاف لا يضاف ثانيا الى تحت اللفظ فلان غلام زيد غير ان يكون غلاما في زيد
ثم غيره وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب زمانك فان الحب
اضيف الى الزمان ثم الى الخطاب لانه يقال اذ لم يكن للخطاب زمان بل حده زمان كما
حك اللفظ اضيف الى الزمان والزمان الى الخطاب ولا يسمو في هذه الكلا فرفوه فانه
مؤن يحذف العاطف الى كل فرد وفرد فاذا تم الاسم بمن الاشياء قال المرحى فديتم الا
سمن بنف كالفير في يد رجل او هذا في ما اراد البه من امثلا عندى المرفود خلا
في القاموس المرفود الدن الكبير او الطويل للسفن يتسبع داخل بالناء وفي الاسماء
مكبال معروف لافضل معر باخذ اربعة وعشرين صاعا وهو ما تشابه اجزاء
اي تشابه اجزاء وفي الكل والادع وهو ما تشابه نفسه وجزءه ولكن ان جعل تشابه
المفاعلة ومسند الضمير واجزاءه مفعولا به وبشكل بالابوة لانه لا جزا فالالا
الافضا على توضع من الناء على التليل والكثير قال المرحى اذا قصد الانواع جبر
عن الناء واذا لم يقصد ملزم الناء طرد زيد جليسين للنوع للتعدد وانما من باب
زيد جليسين دون ان يقول عدل فومس لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين
للعقد بخلاف جليسين بالفتح فانه لقصد الافراد لا الحالة وفيه انه من قبيل التميز
عن النسبة وكلامنا في التميز عن ذات مذكورة فهو خالف عما في بعده واعر في عليه
مان الناء اخرج الكلمة عن كونها جند فهو خارج عما في غيره وقرنهما اما اول فلان الناء
فيها من لصل الكلمة سواء كانت صفة المرء او النوع وليس العارفة عن الجنس الواحد فلانها
في كون الكلمة اسم من شذلا للقبيل والكثير من انواع اللؤلؤ او اجادها واما ثانيا
فلان المناقشة في المثال ليست من ذاب المحولين بل هو بيان الشرح اجاب على
التميز بل ليس مما يستحسنه ارباب الترقى ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
بخصوص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بل المخصص

لان كصه

لان المخصص لا يخصص الا على التعريف لا على العزو الاشارة الذي يحصله الفصل من احد المعنويين
الكلمة الاضافة الى معين ولا يخصص على العزو للجنس وكبح في غيره اى لو رددت
على ما فوق الواحد قد جاز حد التكلف كيف وجمع اذا قول بالافراد يراى صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المذكر يجوز في قصد المتعدد والاصح للجمع فلان
عنده الاعدل انما يصح به في افعال المفصل ويؤمن انه لو الم او يقول
في غيره حقيقة للجمع المكان مستغنى عنه اعلم ان سواد الكلام ينظر الى ان المراد به
غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع من كاي المرفود
الظاهر ان الفير ارجح الى المفرد مقدار العبة الحد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد والمفرد
مطلقا او المعنى ان وجد التميز لا يجب لاجل كان في التوجيه الاولى وقد واثبت
نامه وكما اراد الاشارة الى توجيه بين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد
حد لان جعل التميز بلبس بتون المبرم ولو به ركيب جدا والمتبادر من قول احد
الافاضة اضافة الملبس بالتون لافاضة السبي الية والاداع الية الا ان كان
ضميمة فدون ان كان في المخرج والمقارنة على ذلك التفاوت بالعطف ثم فانه ليس
في الزمان بل لتفاوت الحكمين فان احدهما مطلق بالتميز والآخر بالتميز ان اراد
عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف
للعطية والاق النون المرئيين لكنه اذا وقع بتميز يكون مسكرا لوجوب نكرة التميز
وح في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الافاضة الى التميز كلمة مفعول
فه في صورة الافاضة الى غيره معرفة غير مفعولة الا ان يرد اليوم مفعول من
رمضان لكن سبون كلامه لا يساعن ومن غير مقدار قال السج الرضى هو كل فرع
حصله بالتفويض اسم خاص عليه ويكون بحيث يعطى الاسم الاصل عليه نحو
خاتم جديد او اما الفروع الذي لم يحصل له اسم خاص فلان يجوز ان يشابها عليه على التميز

تختصه فيقول فيشكل تعريف التميز لقطوعه ههنا لان وجهها يرفع الابهام مستوعن قطوعه
فيجاب لان يقال ان يميز الاله لا يجوز نسبة كذا في نفسه رجال لكن ايقاسا
ان المفضل الكثر في الثاني فمائل لكن لما كان الابهام في طرف النسبة مستلزم الابهام
فيها الابهام في طرف النسبة في الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يرد
الابهام عن النسبة نحو ما يد طر زيات فان النسبة فيها على الابهام فكل من الحكمين
اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الابهام
على سبب الابهام اذ الطرف المقدر وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكك باسما
الافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبيهة بل جملا واعلم ان في قوله هو اسم فاعل
بله مساحته والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يحس اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا وكذا تها جملا وان لا يخفى
حسبك على كوكب والاولى في قوله حسبك زيد جملا حسبك جملا زيد لان حسبك زيد
وشبهها حسبك فالمثل هو لامن حسبك زيد لمدوره فارسا قال الشافعي
الدر في الاصل ما هو رأي ما ينزل من الفهم من الدين ومن الفهم من المراد وهو كان به
عن فعل المدح العاد عنه وانما نسبت فعل الابهام الى قصد التميز لان الله منسب
الاجاب بكل شئ عظيم دون التعجب منه بل ينسب اليه تعالى ويقون الابهام لمدوره
ما اجب فعله وفي الفاعل وسوقهم ولله دره اي عمل فقول النجاشي اي شئ يحل
الدر كناية عن التميز لا توافقا بحقيق اللفظ ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن
في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا التعقيب لرفع ما اورده علمه من التقيد بطا
زيد نفا فان التميز في اسم رفع جعله ما انتصب عنه مع انه لا يرفع جعله لمتعلقه
وبعد تعقيب الشرط ههنا لما صار متعلقه ان قوله والامتداد والاعراب يرد في
بقوله فهو متعلق قوله والابهام فيه وفيه لانه اذا احتاج الى التقييد في نفسه

وبازالة الابهام عن النسبة
لا يرد الابهام عن الطرف
لا يستلزم الابهام فيها رقة القسم الثاني
من التميز الا يرى ان قوله عند رطل
لا يرفع الابهام في النسبة

رجال وهو
ارضا

مزالق
ح

فدين لا
ابهام
ح

لوجل

لوجل العلة على الامكان العام اما لوجل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المبني فلا حاجة
الى التقييد الذي القسم الثاني فلا وجه له في العلة عن ظاهره ثم يفيد الشرط ولان التميز لا يكون
محملا لا يكون ذا ايراب بين المنصب والمتعلق فلما معنى لعدم كونه نصا في المنصب الا
كون محملا ما انتصب عنه ولمنطقه فيحد الشرط والجزايع وكذلك سيجب على قول المصنف وال
فهو متعلقه انه ليس فائدة تامة لان التميز اذا لم يكن يصح ما انتصب عنه يكون
بما خفاء وهذا هو المقام من اذ كنت اذ وقد خصصت فيه غير بدفصل تعقيب اجلة
الاغناء ونزعت عبارة المصنف لم يجهل شيئا ولم يحس الى تقديره وما وبل لكن جعلته
من خصائص شرح على الكتاب فلو ظفرت به بطنية مع ما لا يحصى من العجائب بان يكون
تميز رفع الابهام في ما انتصب عن بل في الذات المقدرة وكما اذا رفع الابهام عن غيرهم
موقوف ما انتصب عنه فمن المتعلق زيد وهو الذات المقدرة الى المتعلق الذات المقدرة
دون عين زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الى زيد تحيين لذات المقدرة التي حكم على
المتعلق باذنه حين كون التميز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تعيينه في النسبة
الى زيد يكون مغايرة الابهام على ان الشئ المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون
عين زيد كما كان فيطابق التميز فيها اي فاجاب الى الظاهر ان فيها الى التميزين
المدلذين في معنى حكم ما كان نصا في المنصب عنه ويكلف في مرجح التميز يشتمل
ما كان نصا والنجاشي انه تعسف جدا اذ اردت اياه واجداد المراد بالاجداد
ما فوقه كواحد فاذا قصد تشبيه او محصنه لا يلزم ان يعني ذلك الجنس هذا بنا في ما سبق
من ان تشبيه للجنس ومجيبه للنجاشي قصد الا انواع بل امر مشرك بين قصد الا انواع وقصد
الافراد حتى احتاج الى الكلف بل التعسف بحمل الا انواع على ما يشمل الافراد ما قبل
نسيان ما تشبهه عن تشبيه نسيان الواو بمعنى مع والبطون مفعول منه لها تشبيه
علا كانت اي كانت الصفة ومطابقا الى ما انتصب عنه وما يقتضي منه الوجه ان جعل

تم تقييده

موصولة صفة كان فاجع الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انما يتناول
الاسم فاجع الى الالف جعله فاعلا معنى وعن او عن من بيت العكس فانبت
المعنى ما اخرج الى النبوت ان كان الصفه صفة له مع مطابقتها بايه معنى الطول
مع ان يجعل منبى للفاعل ويجع ان يجعل منبى للمفعول في الاول الظاهر في الكلام
سبانه لانه جعل التمييز مطابقا لانتقبت او لتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفه
مطابقيه وان في العكس ويكون المتبادر من المصدر المضاف للمعنى له ويجوز ان
يعنى اسم الفاعل لان معنى لاقتصار على كونه معنى اسم الفاعل مع تجوز كونه منبى للمفعول
في التوجيه الثاني واخملت الصفه المذكورة الى الالف لانه في جميع الاحتمالات الصفه وحال
لا يجب ان يكون مسبوها على كل ما دل على هيبة حيزان يقع حالا لكن زياده من فيها زياده من
في التمييز عن ذات المذكورة تجوز مطلقا وتجوز في التمييز عن الذات المقدره اذا كان لها
انتقبت وقيل مطلقا كذا ذكر الشيخ الرضوي والكل المعقب صفه عشر من من درم وكان
مع حيث صح تجوز دخول من على محرمى كم فلو كان تجوز دخول من على التمييز من الذات
المذكورة عاملا محصيا بعد الحكم فمائل تولى التمييز قلت بل زياده من نوابه
احتمال الخال اذ زياده من يكون تنقيها على ان المراد التميز لالخال على عاملا اذا كان
اسما تاما بالانفاق يتشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فان يتقدم
على عاملا عند الجور مع ان عاملا اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم
التمييز على عاملا اذا كان عن ذات المذكورة بالانفاق اذ اجعلته لازما معنى التمييز
فاعل لهذا الفعل او ما بثبت مساس في تركيب لودي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار
جعل كالفاعل وليس المعنى ان في نالارض عيوننا في حيزه منزل منزله اللازم لتقدمه معنى
الانفي وحيونا تمييز عن نسبة الانفي لعدم الاضمار لسوء العبارة اياه والابتنال
او فاعلا ما يتقدمه وكذا الخال في املاء الانا وما ومن بنى الكلام على تعيين المتباين

فصحا تصحح كلامه عليه عهدنا حيث لم يثبت واردا لان سرور في خبر التمييز عن الفاعل
كونه فاعلا ما حقيقة لورد الفعل المذكور الى المتعدي اما جاز بان لم يرد الا انتم
بصرف الكون فاعلا صغيا بالرد لظهورها الى الجحى من وجه ما يورد على ما عدم
المشهور وان التمييز لافعالهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعلا في المعنى
ولهذا احتاجوا الى تاويل في نالارض عيوننا فانها يجوز ان تعدم التمييز
الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول فاعلام فاعلا لانه ان اردت بالفعل مجرد الفعل
تفيد ان خلافا للمازني والمجرد في مجرد وان اردت بالفعل وشبهه كما هو المستفيض
في كلامهم يفيد ان خلافا في جميع ما يشبه الفعل وما كان نفسا قبل الروا
وما كان نفسى المشتق في المصداق ان التباين على ذكره مشى مرتين او جعله
شئين متوايين او مسابنين ولقوا الاشتناء من فباين الباب وذلك لان فكره
مرة في حمله ومرة في تفصيل هذا وكان يقول بالاستثناء جعل المشتق من اثنين
فما اختلف في الحكم وقسمها فاجاعته ولما كان معلوميه بهذا الوجه المطابق
بانه يمكن تعريف المشتق فغيره راى المحقق الرضوي حيث عرفه بالذكور بعد الاواجا
تأخر الفاعل بانفعا وابنا لكن المصريح باية ليس مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين
المتصل والمنفصل ويمكن تعريف المطلق اذ المطلق فلهذا قسمه اوله انقسام المصداق
ونهم من فاعلا المشتق في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء في مجاز
لفظا المشتق وهو المخرج سواء كان الباقى اقل او اكثر او مساويا من متعدد
اي عن المراد منه بان المشتق وتبانه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مراد لفظ الاعين حكمه
حتى يفرق التناقض باذخاله في الحكم واخرجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المشتق
عنه واورد عليه انه لا يبع ذلك في ذلك في جاز في القوم سوى زيد فانه ظرف للجمي وكذا
ما خلا زيدا وفاعلا زيدا فليس الاستناد الى المتعدد المخرج عنه زيدا وحسب بهذا

الكلمة جارية بمعنى الاو القيد على الظرفية رعاية لسهولة الاسم والاختار البنية
الاسماء الى التوم المراد منه سوى زيد تغيب المعنى بالظرفية ان المراد سوله وليس
ان يزيد ثم ان يخرج من النسبة الى المتعد بان يرد جمع المقعد ونب الشئ الرباني بالاسماء
لاخر اج من النسبة والابتاقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد والقصبة
يخرج عنه سائر تقسيم الاعتقاد وهذا غاية ما يتيسر في تحصيل المقام والاشارة في كلام غير
تحقيق الاطالة الكلام والعلم هو الواجب بالالهام اجرا لان المقام سواء كان كذلك
لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدي باعتبار كونه مراد او مقدر او كذا في جعله تفصيلا
كونه متعديا باعتبار اللفظ بان يكون والاعلى متعديا ومرحا وكونه متعديا باعتبار التقدير بان
يجعل متعديا بالنسبة الى سائر الجهد لا يتعدى فان لا يتعدى في العبد لا يجوز في ما قبل
الاجزاء وكذا في جعله تفصيلا للمتعدي اذا المستثنى كما يكون مفعولا يكون محذورا فان جازي
زيد ليس اي بعد الا وانها لا يكون المنقطع الابد لا وغيره بيد مضافا في ان مشدود
في كلام موجب بل في معنى ان هذا هو المعنى اللفظي للمعجب وغيره موجب ما يغلبه وهو
يكون الكلام موجب بل بان يكون قوله بان يكون تفسيره لما اصطلح عليه في الكلام في باب
المستثنى ويسمى ما يبارك كلاما مانوسا لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام
في كونه منصوبا يسهل استحقاقه لانه لا يكون ثابتا في المستثنى منه ولا بد من قيد تام يتم الفاعل
بطء الفعل المتعدي او معنى الفعل بنسبة الالف في قولهم يقولون القوم اخذوا زيد
وفعل الشرح لم ينفذ لعدم وثوقه على المثال في جواز ان يكون مفعولا او مقدر باليد
كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اقا في خلا ان الثلثة مشدود في جوب كونه منصوبا لافعله
بعد الاستغنى بغيره كان وهو قوله في كلام موجب قد مره ليشارة فيه المعطوفين على غير كان لان
المعطوف على المقيد بعد متعديا في القيد لا محالة فعول الشرح عطف على قوله بعد
الاحول نظر الابدان في النسبة في المستثنى في قولهم في غير زيد القوم وفي قولهم جازي

اعاده
6

القوم

القوم غير قادر لان يقال المستثنى بغيره في حكم المستثنى بل حكمه بعد وقد نزل الشرح ايضا على
ان هذا الحكم في المنقطع بغيره الى نفسه بكونه بعد الاجز قال اذا كان منقطعا بعد الاوان
خفرت في قوله او مقدر ما سواه كان في كلام موجب وغيره انما الى ان بين هذا القسم
نواظرا ولم يقيد كلامها بما يتبادل بالآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه العسان وجب بغيره لو جهن
الى المستثنى منه سواء ايضا في سببه الى ان المنقطع يسهل ما قبل الامن الكلام كما سبق
الى ما بعد الامور سواء كان متصلا او منقطعا وهي كل من في وقوع المفعول بعد ما وان
حرف عطف والمخزون ما راو ما بمعنى لكن قال انها ان حصة بنفسها تعجب انما
وغيره محذوف في الغالب في في القوم الاحرار في تقديره لكن الظاهر في كل ما هو محذوف
الاقوم بنفسه لا آمنوا كشف عنهم وقال الكوفيين هو بمعنى سوى ويرده اي سوى لا يتعد
الاستدرا ووقع يوم خور في الحكم بان في الاكثر متعلق بمضمون اسم محذوف
متعديا وكان او غير متعديا ما جازي زيد لا تتروا او الى بعض مطلق المستثنى
منه بمعنى ان راجع الى بعض منكم لا استغناء في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس
وانما قلنا الى بعض منكم لانه قوله فيما بعد او بعض منهم وتعد محموم التمرة
في الابات اذا كان فاعلا تكلف من قار قد يستعمل البعض بمعنى الكل او يريد
منه ههنا هذا المعنى والادرج ان الضمير راجع الى البعض في خلاف بعضهم والا
ضارة للاستغناء وبما في حمل النسب على الخالصة الاحسن ان في تقديره
مضاف اي ناس خلا زيدا كما قد سافر فينا بس في المعنى ما خلا الى النسب
بما انها هو في اكثر الاستعمال الانسب ان يحل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا
مما بخار فيه النسب تقديره خلو زيد وعدو غيره وهذا لا يستقيم لان
الفعل المنقطع الى الفاعل المستتر اذا صار في تقديره المصدر يكون المضاف
الى الفاعل فيكون تقديره خلو زيد اعلى ان الضمير راجع الى الخلو او الجازي

في تقدير المصدر

الضمير

او البعض اي وقت خلوص الظاهر خلوصه في وقت مجازتهم والوجه
 للاقتضار على التوجيه لاحتلال الرجوع ضمير ما خلا الى الجاء اي ايضا كما سبق في خلاص
 وهو ضمير الرجوع الى اسم الفاعل من الفعل لم يذكر منا احتمال الرجوع الى المصدر والاشارة
 لاني النفي والاولى اني زيد عن المجرى لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع
 الضمير الى المصدر نعم وجوز زياد مضافا اليه ليجي قبلون التفسير لئلا يجرى زيد بعد
 المقصور ولكنه يتكلم لفظا ومعنى فافهم ولا يتصرف فيها ولا يغير لايكون المفعول من
 ما يكون وما كان ولم يكن حال كون المستثنى واقعا في محله يكون من اخرج عن الاحتفاء
 في هذه التوجيه اذ اليقين المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه نصب جمل الاو لا مستثنى
 لان بجاز في محله واقع بعد الفلو كان كلمة في يجوز في كانه ان رجوعه في ما هو
 بدلا عن قوله بدل البعض عن الكل ومما يفتى منه الجب انه يجوز توجيه السجع ان
 لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جرد بالكان المبدل منه في حكم التفسير
 والبدل مستثنى بعد الاو المقصود هنا بيان حاله فلهذا ذكر مطلق المستثنى في حكم
 التوجيه لا تحل بالمقصود وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيره او على ارفق
 لكلام غير موجب لا يبيح التوجه ان الاو وان جعل على هذا النسبة ايضا حاله
 ليتوافق النسيان في المعنى لان المبدل من اعتبار ضمير في المستثنى منه الرجوع الى
 المستثنى وذلك الضمير يكون مستثنا اليه صفة جوب على غير محله مستثنا ليجب الانقضاء
 وان يقال المستثنى هو منه لا يقال جبره عن تقديمه فبما ضرورة لانا نقول
 فدا من من تقديمه ضمير العار الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب
 لانه صفة ثابتة للكلام ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقترنا بما
 ذكره من وجه عدم التقيد فحيف اذ عادة المجرى استثناء المتأخر عن الحكم
 العام المتقدم المنافي للمؤخر لا العكس فعدم التقيد هنا يوجب اجماع

عدم صحة ان يكون زيدا
 خبرا عنه وفيه نظر لان
 عدم صحة وقوع العين
 خبرا عن المصدر صح

من الحكم

من الحكم البقاء والابقاض في تقديره اذ جاز عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى
 المتقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما يقدم مكان ذكر قوله او مقدره وقوله
 او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الاخير الصفة في كلام موجب ليعنى
 لافادة فيه فعلم انه على وجهه فيما سبق فلم يجرى نقلا الى التقييد لعدم كونه مقدر تام الا
 وبيان يقال اخبار البدل فيما ينصو فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم
 جواز تقدم البدل لاني المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للعلو ولا يمكن الخلط
 في الاستثناء لان منبأه على الروية كان تقدم فلذا لم يرجع الى التقييد لما كان المنقطع
 والمتقدم على ان المنبأ من قوله ذكر المستثنى منه ما هو المشهور في ذكره فاسمعني
 عن التقييد بما صح للمستثنى المتقدم والاقى بعد العادة من قبل اخر من احد هما ان لا يكون
 المستثنى متراجعا عن المستثنى منه مثل ما جاز القوم واليوم الا زيدا وانما بينهما ان
 لا يكون رد الكلام بضم الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا
 زيدا فانه يعانين الصورتين يجوز البدل وتجار النصب من ههنا تبين ان
 المعلوم سيق اقام غير المستثنى وفاته هذه القسم واعلم بالبدل بالا
 صلاة المراد بالاهمال ليس ما يقابل التقييد ويعرب على ضرب العوارض على غير
 العوارض فان العوارض ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدر ما كانت
 عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه
 يتشكل بغيره فامررت الا بزيدا فانه معرب بعامل رفع وان كانت المراد عامل المستثنى
 فكل مستثنى معرب على ضرب عامله على انه يمكن اختيار النسب الاول ايضا ويقال الجار
 في بغيره عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب لعامل المستثنى
 منه لا بعامله وعامل الفعل بواسطة ابناء وفقد سهرى فالمراد بالمفعول المنفوخ
 ليعنى المنفوخ مما حذف فيه الحار واو غير المحجور به وكان يستثنى عن هذا التكلف

الاولى من قال وعامله
 الفصل بواسطة
 ح

بان جعل المفعول وصفا للمستثنى بحال مستقلة فيكون لخال المفعول عاملا وان جعل
المستثنى مفعولا عن اجراء المفعول فيكون المستثنى مفعولا والعام مفعولا وهو
وظا ان المستثنى جعل الواء للحال وكان جعلها للمعطف ويجوز عطفها على
المستثنى منه وفي غير الوجوب عطفها على غير مذكور وعلى اني قد يربط بين جملتين غير المتماثلتين
المستثنى منه بما هو في غير الوجوب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والواجب
ان يجعل الفيد راجعا الاعموم ذكر المستثنى منه ويجوز قوله وهو في غير الوجوب حمله
على ما سبق معنى وعدم الذكر في غير الوجوب لتعقيد الكلام الا ان يستقيم المعنى
بعدم الذكر في الوجوب فوجه استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى لا يكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام اي لا يربط على حسب
العام في الوجوب فان الاوقات الا ان يستقيم المعنى لم يعد فائدة صحيحة
يعني لم يعد الكلام فائدة صحيحة ولكن ان تقول بعد المستثنى ما هو فائدة من جعل
الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يغير الكلام صادقا بخلاف المستثنى
على ما سبقه من اضافة سبب الازدواج ان يكون فاعلا يفيد نحو قوله كذا حيوانا
مثلا ما يربط على سبيل العموم للمماثل فيه الا ان يستقيم المعنى قبل الاستثناء
للمعنى عن استثناء المعنى انا وطبقه بين الكيفيات الركسية فهذا المعنى من
قبيل وضع الشئ في غير محل قلت ان هذا ان الاعراب على حسب الصواعق والكلام
غيره يوجب كثر بخلاف الوجوب فانه قليل لقله استثناء المعنى فيه اذا اعراب المستثنى
كذلك والحيث عن كثرة الاستعمال وقلت وطيفة الفن او معنى ما زال
النبات يفيد له وام كما يظهر من كتب اللغاة على المتامل في بيانها وما يقال في الابدال
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي لتعقيد دوام النباتات وفي انا
درة حيث فريد ان النباتات جعل السبب ثابتا والنبات بعد الدوام وان

افادة الدوام بتثني النفي لان نفي النفي بعد عموم النفي لا في الشئ في نفي النفي عام فزال
وق زوال معنى ما زال المفعول نوال وعموم النفي بعد دوام النبوت لان نفي النفي اثبات
اي يجب العرف لانه لا يولي نفي النفي الا للنبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه
مستلزم للنبات لانه عينه نفي النفي لا يمكن تعلقه الا بتفعل النفي وتفعل النبات
لا يتوقف عليه فقد غفل فكون المعنى زيدا لما ليس المعنى الدوام المطلق بل في السا
ضى بقوله او يحل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة قول ان يقال ان
في جميع الصفات المتعابلة الا العلم جعل العلم الحي بالاشياء من عدة متباينات
واذا اعتذر بالبدل لا يخفى ان هذه المسئلة من سمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل
بينه وبينها بحث على حسب العوائل وكان النكتة في ان تحذفها بتوقف على معرفة النفي
على حسب العوائل برشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيدا الاقاربا وامتنع ما زيدا الاقاربا
وما يجب ان يثبت عليه انه اذا اعتذر بالبدل على المحل العريب نفي المحل البعيد نحو لا يخفى
عشر ورهناك الاورم فان خصه خصه له محل قريب هو النصب ومنتج حمله عليه محمل
على محل البعيد وهو الرفع فعلى الموضع يحل اي تجوز البدل على الموضع اختيارا وفي الا
ختيار في المحل على النفي فيقال يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هو
كثيرا ما يكون ضعيفا لانه البدل على النفي لا واحد فيها الا زيدا وما زيدا سببا
نعم لا ابراهام في ما جازي من احد الا زيدا وقد يعفى خوف ابراهام الى امتناع النصب
ولهذا امتنع في الا الا الله لان ابراهام البدل عن اللفظ ابراهام الكفر وبينه وبين
فقد التصريح بالتوجدت ان في انا وصفه لئلا يلزم استثناء الشئ من نفي
لوقال لئلا يلزم ان نفي استثناء الشئ من نفسه لا نفي قوله ولا يخفى وما قبله لولم يربط
صف لغيره ايضا المحل التنوين على النصب لانه الاستعارة في الازدواج انا فابعد
الاثبات فيمن ليكون المثال اتفاقا اذ من لا يربط في الاثبات عند اخفص لكن لا يخفى

الاجاب

وقد

لا يروا انفاقا ولا منشاخ زيادة من الاستخافية الاوجه اخرى في هذا المثال وهو ان من استخرا
فيه لا يزداد على اسم الشخص والاطرادان للمعنى جعل الاستدلال مينا على من يمتثل له ولذا
لم يغير كلمة من لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا اجد فيها الا عدم الواو ابراه
عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لابد من الرفع والتكريم لانه معرفة كاسم المبتدأ
معها وما ولا يتعدان لاجتباء اذ لم يكن البديل لا يتكبر العامل فيهما ببعض
الى ان العامل في المعطوف والبديل معتدرو في سائر التواضع العامل في المستوع يعلم
الانسياب وسرابة حكم المستوع فيه وبعضهم الى البديل والمعطوف كسائر التواضع
فاشار الى المدحيين وامكان توجيه قوله لا تتعدان على ايها شئت وانما العباد ان
اقرب الى المدح الاول والآخر انه لانه في قول المصنف علمت من يوم جواز التعديل
غير علمت من فمرفوع الى التواضع اذ دخلت على المبتدأ والجزء غلبت عاظمها
لكن ينبغي تقدير علم اذ كان العطف لضعفه ثم اذ كان العامل في الاخير معي جارا
فذلك المعتد بل ضرورة كون زيد فاقوم وعمرو والا غير المعنى فلا يعبره ذلك المعتد الا
اذا افسد اللفظ كذا قبل وفيه نظر اذ وقعت اسم المبتدأ الاول المفعول المنفصل نحو لا جاز
ظرف جار رنوع والعطف على محل الاسم لاجابه نحو لا اب وابن وبعد حاشا اي
بما تون الوفاية وعدم صحة وقول المصدر به علمها الا على سبيل التذوق وكثرة
النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلافا ما نقل عن سيبويه ان النهج بعده شاذ
واعادة بعد حاشا للتصريح بانقصاص قوله في الاكثر به ومعناه تنزيه المستثنى فلا
يمتنى بها الاعيان بغير سواد اي براه الله معنى فاعل حاشا ضمير المدح افر
من غير سبب وكذا تعينه والآخر ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وانقضاء
الزيد على جبه الترتيب عن غير ملاحظة تنزيه المدح لانه لا يظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل
المستفاد اي الذي زيد عن قوله جعل امتناع المحي وانقضاء عنه غير تنزيه اياه
بداية

قول

استعمل اعراب الهمزة الاعراب جيفة لما اختلف اليه ولهذا جازم العطف على محل فيقال
ما جازم غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جازم في الازيد قبل لكان اعراب بعينه اعراب المستثنى
بالاكان الا ان تقول واخر اعراب المستثنى بالواو في نظر لان اعراب بعينه اعراب
المستثنى بغيره الا ان اعراب المستثنى بالرفع في قوله ما جازم في رجلان الازيد
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف الاستثناء المتصل لان الحكم عليه كل اثنين اثنين وليس
زيد اثنين شكواي شكرا لا يجوز باللام شح كلامه ان المشكرا حذر عن المتوقف باللام
ولما وجه التحصيف للاخر زيدا وهو احذر من كل محرف مضافا كان نحو جازم في احوه
زيد وعمرو فانه لا يمح في المحل على الضمة او اسم اشاره نحو ما جازم في قوله لا الازيد
او اسم موصول كحان الناس الذين آمنوا التي خسر والواو به يجب جعله
نابعا للمكمل ليجعل صفة لان غير الابعاد وضمة لعمرو فكذا الا المحل علمه فتبدل
نحو جازم في رجال الا واحد الا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ماني بعد
المستثنى منه الا ان يرد برجال اقل وانبت الطبع فحينئذ يكون منكم محصورا معنى
ولكن كان ذلك نادرا لم ينف المصنف اليه في بيان هذه القاعدة اذ كان مراد
بقوله كاجلت الاعلها للمل غالبا قيد النعت المصروف حيث لم يجعل المذكور فاعده
بل عبره بحكي الكر بالان يقال مراده ان لم ينف المصروف المصروف اما وترك قيدها
وتسامح في حذفه فان قلت في النعت المصروف في الاضمة في جمع محصور حيث
قال وضعف في غيره قلت للاضعف مع اخذ الاستثناء بل في قوله وفروا بين الصعد
الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور وهو استحقاق الضمة فيه
ضعيفا والغنى في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف هو ولو لا
ذلك لكان قوله وضعف في غيره سقيا الا ان يجعل ضميره في غيره الى نحو الاستثناء
ومعذر الاستثناء لعدم وجود الهمزة يعين فان قلت ما ذكره لا

لا ينفذ الاستدلال المتصل وهو لا يفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستدلال
 مطلقا فينبغي ان يقول عدم خروجها بتعيين قلت نفي الدخول تعين انا الدخول
 بشك انا وما ذكره المصنف بعد في نظر لان عدم الدخول تعين الدخول بطريق الظن وهو
 يكفي في الاستدلال وحمل العنصر على ما يقابل الشك بعيدا فان قلت تعذر الاستدلال
 لا يوجب الحمل على الصفة فيحمل على البديل قلت رده المصنف بان لا يكون الا في غير الموجب
 وليس النفي الفعلي المستفاد من كلمة لو كما الصريح والنفي الفعلي الصفة الذي هو كما الصريح انا هو
 قلنا واقل والى ومنه فانه هو والله الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البديل لا يجوز حيث
 يجوز الاستدلال وقرينة بتعيين البديل عند من في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستدلال
 لان التعبد يستلزم المخالفة لان المستعد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيها ما لله
 الا الله لفسد ما لو كان فيها الله غير الله باعتبار كون الجميع غير الله والحق ان البناء و
 من وصفه بالمتغايرة لشيء ان كل من غير الله غير ذلك الشيء فقولان رجال غير زيد
 ان كل رجل غير لان الجميع من حيث هو لا يوجب لا ولا فائدة في وصف الجميع بمتغايرة
 الواحد فالواجب ان وصف الالهة يستلزم غير غيرها فلا يكون شيئا منها الله وبهذا يظهر
 انه على الاستدلال ايضا لان وجود الالهة يستلزم كون الالهة مستغنى عنها
 بعين هذا البيان فاحسن التامل الا الفرقان الفرق ولد البقرة او الوصية ثم
 الذي يتقدمها فرقان وجاء في الشورى مني وموجد كما في التي موسى في الصحاح الفرق
 قدان بخان قربان من العنق وقال في البيت شذوذ اخر ان الالهة في قوله
 الا الفرقان شذوذ اخر ان احد ما وقع صفة كل دون ما اضيف اليه وتاثيرها
 الفصل بينه وبين مؤنونة ما لم يكن والمراد العنق على ان الالهة مما لم يتجلى
 فمن استعمال الشذوذ لئلا يكون الا صفة في شذوذ كان الالهة في
 طرفة في حوله لفظا الفرقين المناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاقوال

بغيره بمعنى انه اذا وجد الالهة
 يكون كل منها غير الله الالهة
 الالهة في حقه

واقول

واقول يحتمل ان يكون الاستدلال ان لا يكون الفرقان اي ان لا يوجد افا المعنى ان لم يوجد الفرق
 فدان الحكم الخ منقول اخبر فلا شذوذ في البيت اصل احد هذا او هو من السوفلا
 وعند الكوفيين لا يفي في نفسهما على الطرفين خلافا فافهمي قوله النسب على الطرفين ان
 اعلمها النسب لا غير ذلك النسب على كونها طرفين ابدا على الحكاية عن حال الطرفين
 في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشرح من ان في قول المصنف على الطرفين مسامحة والم
 الطرفين ليس ضروريا بل يحتمل ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصيبا على الطرفين فان سوي
 صفة الطرفين في الاصل اقوم مقامه فنصيبه بناء على سوي الذي هو الطرف قال الرضي ما بعد
 ان سوي في الاصل مكانا سوي قال الرضي مكانا سوي اي مستويا ثم حذف المو
 صوف واقدم الوصف مقامه قطع النظر عن معنى الاستدلال فصار معنى المكان
 ثم استعير معنى البديل استعير لفظا المكان فقبلت في مكان عمدة وهي
 بديل ثم استعمل بمعنى البديل في الاستدلال ثم جرد عن معنى البديل في الاستدلال
 وعرفت من هذا التحقيق انظر في الاصل في حال الاستدلال وسبحر مجازها
 اي اجوازها ولها هذا المصروف وكان يحل ضمير وسبغ فيها الى كان واقوالا
 نهال كان التي نسبت لها الجزم يعرف بعد والمراد بتعدية المسند له قولها ان
 يكون اسناده الى اسمها واقفا بعد قولها على اسمها وخبرها في ان اخذ الخبر في
 تحريك الخبر يعرف للشيء اسسه فالاولى ان يقال المراد بتعدية المسند له قولها ان
 يكون اسناده واقفا بعد قولها وبجذبه نظر لان كون هذه الافعال من دوا
 قول الجمل الاسمية لا يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعرف على ضمير
 من اخبارها وامره كما في المبتدأ في فاسد واحكامه وشرايطه على ما سبق
 المراد من شريك في الاحكام السابقة لاقى مع الاحكام لانه المبتدأ راجع ذكر الاحكام
 لشيء وشريك الاخر هو فلا يرد انه لا يثرك كما المبتدأ وفي امتناع كون ضمير كان

ينفسه

الذات

واصح وامسى فلو بان ما فيها عند بعض ويعجز ان يكون ما فيها عند كل واحد من الاصح قد ظاهرة
او مقدره والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواتها مستقبلا لان هذا الحكم ليس على ابن
مالك في ذلك فيجوز ان يكون المراد وكذا لا يرد انه مجتمع وقوع خبر ما فيها وكذا
وما دام وما زال ولا زال مراد ظاهرا لان مرادها لا يتناول ما يسمي غالبا وما زال واخواتها
بها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجار والمضارع والماضي واما مادام
فلان المقيدة للمقيد تعيق الماضى المعنى الاستقبال غالبا واما ما ليس فلان للمتنق
مطلقا كما هو الظاهر من موصي بوجه والمستعمل للماضى هو الجار والمضارع والمضارع
ويقدم على اسمها على كونه معرفة لما كان يحتمل ان الخالفة بحسب الجار لا يخفى
ذلك بل يتقدم منه محضه ايضا يتكلف الشرح لدفعه بقوله حقيقة او حكما
وذلك اذا كان الاصل فيها اشارة الى ان اطلاق كلام المراد ليس على ما ينبغي
ولا بد من تعبيره ويمكن دفعه بان المراد ما جعل حكم خبر الجار المستعمل
كون تعريفه مانع من تعديده فانه ليس له حكم من اجكام الخبر واما امتناع التعديم
فما اذا انتفى الاعراب فيها والعربية فليس من اجكام الخبر من اجكام الفاعل او
ل ولا بد ان يقول ذلك اذا كان الاعراب فيها او في احد ما لفظيا او كان هناك
قربية تعين الخبر بساير الية قوله فما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب ما وحذف
ما لا يى عامل فيكون لا يخفى ان ارجاع الفعيل الى خبر كان واخواتها بعد سماعه قد سبق
ضمما يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها وكذا خبر الفعيل الى خبر كان واخواتها
بجعل قول في مثل الناس قبدا لخصه بجان في مثل الناس خبرين باعمالهم
ان خبر في اي جردان اذا لم يشبه اسم بحيث لس المقصود كذا في خبر ولا بد من قيد
آخر وهو ان لا يكون المخدوف مفسرا نحو ان خبر ليس فخير فانه يجب الخذف ومن
اطلب العلم ولو بالعلم ولو كان العلم ولو كنتم بالصين والتعبير الاول مستغنى

والان ثابث ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة جعل خبر مثلها الى هذه الصورة والظاهر
جعلها الى هذه الصورة وانما قال المراد في مثلها ولم يقل في با رجاء الى مثل المضاف الى الثالث
المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثابثا ما اراده او لا بل ما هو اخر منه وهو انما اشار الى تفسير
الشرح فاحصا هذه النكتة للبليلة والاعتقاد في مثلها وهو ان يجي بجدان اسم
عام فاعده اسم خبر عن متقون بقوله كما سببه ليس ان راكب فراكب وان راكبا
فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجود الاربع في مثلها من التركيب البليلة وهذا
التركيب معنوي لا اعتد به كيف والى فيه ان راكبا فراكب لان المبدأ فيه تقدير الراكب
لا كان والمعنى المبدأ ان تسمى راكبا فاسم راكبا وقيل في قوله ان المراد ان يجي بعد
ان اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان لظن اربعة او جاز الى الوجود المنسبة في جميع موارد
هذه البليلة اربعة وقد خفي بعض مواضعه بخامس وهو جردان مع ما بعد فاتها و
لك اذا رجوع خبره كان المقدره الا مصدره يتجربى بحرف الجر فاعلم مقتول ما قبل به
ان سيف فسبغ نفس عليه الرضى وكفى عن بونس مررت برجل صلح ان لا صلح ففما
لح الى ما لا يبنى المور بصلح فالمرور بصلح هذا ويرى تعدد الوجود في مثلها الاكثر
اعده ما على فظانك في استخراج ضرورها اي ان كان في حله خبر فخره خبره ينبغي
ان يجعل خبره خارج الى المظروف لا الى الطرف اي فخره ذلك الخبر فانه قد يقع ما قال
الشيخ الرضى انه ليس مراد المنكلم انه ان كان في حله خبر بل ان كان حله خبر لانه لا يثبت
مفسر المنكلم وما هو بعد ورجح لوجوه مراده ذلك فلما دل على نصه وانما بنوع
معصوم ولو جعل الفخر الى الطرف فتدبر فكان جزاءه خبره اي فقد كان لانه لا بد للفظ
من قدرى المنفى وقيل اذا حذف فخذ الخبر لا يبدل من الفاعل والشرط المذكورة
في الخبر الخذف واعلم انه ليس مراد المراد من قوله فيجوز في مثلها اربعة اوجه بيان اخا
لات التركيب فخطاب كثر موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خبره وانما

خالف

لا يرد
بسم

مكتبة المكتبة
الملكسية المكتبة
قائمة المخطوطات

والثاني

وكلاما تفرق بينا كما شاع في نظر الناظرين لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا
المعنى ان كنت منطلقا انطلق وان المفتوح جاء بمعنى ان الشرطية في هذه القولة
وليس هذا اختلافا في مجرد توجية التركيب استجابا ولو كان كما ذكره المعري متابع
لديهم بين في التركيب ما صوبى والقاضي عما هو طوح الاستحالة قال الشيخ الرضائي
قوله بعد عن القواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا استقامة التعليل واما
اللفظ فللفظ الثالث اما انت ذابو فان قد صي لم ياكل كل من لم ياكل
الشرط فلا يتعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبل اي نحو والكوفيين
مستغنون عن ذلك فغيب نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت مجرد استقامة التعليل
بل لا بد من اثبات ان التركيب في ما بينهم استقبالي وقوله وزيد لفظا ما جاز في
كان محوفا منها يبدل على ان لفظا ما زائدة وخبثت لانهم لم يجدوا اما جازان المفتوح
من مواضع زيادة ما قال الرضائي ما في حيثما ليست زائدة لانه لفظ حيث عن الاضافة
من قوله ان الزايد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كان وهو جازان
فما غرض من حيث زيادة واقدمه المراد على الاول الكسر الشيخ الرضائي ما بالكر في التمام
حيث قال ان حذف شرطان مع كان وجوبا بلما تغيب وجب تفسير صورتها فلذا قيل
اما انت منطلقا انطلق بالفتح من الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا
الكر من ان من هذا القول اسمان واخواتنا وسترهما اي اخواتنا وهو
اولن واخواتنا فان ان قد يكون حروف الايجاب والاسم لهما فلا بد من بيان ان هفت
فترك بيانها لاني انا في طرف المنصوب برب المنصوب لفظا او تقدير او الا
لم يكن التعريف جاسما او ما خا اي نفي صفة الجنس وحكمة لا يخفى ان يكون تقديره كصفة
والاجابة الي تقديره محطوف ليسه اليرقوله وحكمة وعلى ان يقال لم يشتر بقله
الي تقديره بشار الي تخفيف معنى نفي صفة الجنس من ان ليس معنى نفي وجود
بيان

الذوق بل نفي حكمه وهو مشهور بالجنس ولكن نفي صفة الجنس عن عالم فان المفتوح في الكلام
ظريف نفي جنس ظرافه الرجل فكانت قلت لا ظرافه رجل فتدبر لكن اكثر منه في كون المفتوح
وفيه ولكنه نظر لان الجرد بواسطة حرف الجر والواقع هو في الواقع على كثر جدا واولا ان
يقال كان المنصوب من اسم لا محض بل باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان قد صي
الي بيان هذا الاسم وتوحيده مفهومه بخلاف سايب المنصوب بان فان المنصوب منها لم يخص
باسم ولا يبعد ان يقال لم يصف ما سبق من ان غير المنصوب منها اقل خرج
مثلا بود في الكلام رجل ابوه قائم ما عرفت من معنى التعدي او الدخول والايح ان
يخرج بقوله بلما لانه ما عارف في كلامه وتكرر الدخول والتعدي به للمعنى خرج بلما
لانه يكون خروجها بتقدير بلما خروج الخلق فانه قد ما قبل لا حاجة اليه في هذا التعريف
لخروج بقوله بلما لانه كان تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف في او مشبه به هذا
ما اختلف فيه اللغات في بعضها لم يلجج بالمضاد ومنه لا ترتيب عليكم اليوم والاعاء
اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الطرف الاول خبر والثاني في الاول
مستعملين بالاول وفي الثاني يفعل مدلول عليه الكلام اي لبعضهم من امر الله تعالى
ولا يجوز كون من امر الله خبر لان الجرد بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عن الا اذا كان
المبتدأ مصدر الكافي الاول لك على النسخ المشهورة من تامة المثال هذا بعيد
جدا لا يقال لا غلام رجل لك بل غلام لك فالاولى انه قد صي في المثالين حذف خبر لا
وذكره على طين ما سبق انه حذف خبر اوله اذ قد مثل الحذف والكثرة في جمع المذكر النون
الاسم بل انون ليس ما ينصب بالاسم بل انون فذكره في تعيين ما ينصب خبر
سحقى سحق وسحقى سحق بلما ليس نون التثنية المنافي للبناء وقيل جرح الموت
بين على الفتح والنا والمفتوح ما قبلها في المشي والفتح منصوب لانها في
معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارحان المضاد واللائب ان يكون

الاعراب على المعرب بالظروف التي هي لوجه لوضع موضع للاعلامين
 للاعلامي رجل كان منصوباً بالباء فتدبر لان الاضافة تخرج جانب الاسم اي
 الاضافة والتكثير وكذا واجب التكثير في التكرار المتصلة بلا اذا الغيت عليها
 لان التثنية على ارادة نفي الجنس نفس الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلما بد من التكثير
 للتثنية عليها ولا ينتفي به تعريف المنصوب بل لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بل
 لان خرج بقوله بعد دخولها كما عرف من معناه وهذا جواب عن قوله
 وان كان معرف على التعريف بانه غير جامع بيفصل على وزن جده وهو التثنية
 بين الظن والباطل فاطلاق التثنية من قبيل رجل عدل اي ارجس بخلاف
 اللام يقال حذف اللام من العلم القام مقام التثنية والماول بالصفة المشبهة بها
 مساها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول وقع في مكان من التثنية فلذا اجعل حذف
 اللام مقبولة اي فيما كررت فيه لا يقال يعدى على مثل لا رجل في الدار ولا
 امرؤ خارجا مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا سبيل
 الى العطف ولم يكره الاخر او احدا وكان عقيب كل منهما كره بلا فصل لانا نقول
 في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون الثانية مبريدة وكون العاطف يعطف
 الاسم على الاسم والظن على الظن فانها يجب التوجيه به زيد كما في انثا وتفسير
 الوجوه استفيد على ان يكون لاني كل منهما نفي للجنس ويصح ان يكون في الثانية
 زائدة لانه جار البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها عطف مفرد على مفرد وخبر ما قد
 لم يقر وخبرها محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانها جملتان في حكم واحد
 كما في ان زيدا وان مردا قايما هكذا قيل ونحن نقول لا اول والاقوى الايا
 انه في حكم لا واحد واذا ما لا يشي من الامر بالاباء ولذا قال اي لا اول
 والاقوى موجود ولم يقر موجودان ممن اعترى عليه بان الاخر موجودان لم

يطلع

يطلع على ما في الامر فحذف الخبر الجملة الاولى استغناء عن خبر الجملة الثانية
 يستغناء منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود في خبرها فانما
 ان نقول سابقا وخبرها بالباء جملة على لفظها كانه حركة الاعراب او محلا على
 محله القريب فان الاسم لا محلين قريب هو النصب وبعبارة هو الرفع بالابتداء
 فلان لا زائدة جواز الشرح الرضي كون النفي للجنس فيكون مفعولا للمجاز
 الفاعلها بشرة والتكثير والتكثير واجب الالف في كليهما بل يجوز الاختلاف
 بينهما في الالف والاعمال وضعف وجه ضعف رفع الاول باية يجوز ان
 يكون رفعه لالفه عمل لا اول وجه ضعف الظاهر مما ذكرنا وهو انه يجوز ان يكون
 لا بمعنى ليس والاعمال لا يسايل على عملها من نصب الخبر والضعف عملها
 لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف
 الاول اشارة الى ان الظاهر ان المرفوع ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا
 يلزم من ضعف توجيه الضعف ان دفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على
 كثرة الاستعمال وقلته واذا ادخلت الهمزة لم تغير العمل اذ في بيان
 ان الهمزة لا تغير عملها لان الالف لتغيرها في المال مع الغرض والنهي فان لم يغير
 في الاما واشبه على نفي الماء في الالف عند على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل
 النفي في كلمة لا بطل عملها وفيما لا ينبغي ان ينصرف له في المشبهتين بليس
 ايضا لان يقال اعتمد على المقاب الاول لانه خلاف الالف ليس في الوض فان
 يوجب دخولها على الفعل وخلاف العبير في من حيث منح كونها للاستفهام
 وخلاف سبويه في جوار جمل التابع على المحل في صورة التثنية اذ التثنية بغيرها
 على الخبر فيصير اسمها مفتوحا لا مفعولا لافعال الاعلام اتمنى الغلام اوله طاعات
 تغية عملها ودخول الجار فيقال كنت ملامال صا رمظت توهم التغير بدخول

نفسها عن الخبر

يكون

الهمزة ايضا وقد يحكى بل بالمال بالبناء على الفتح نظرا الى نظرها كما ينبغي مع الاشارة
 بيرة نظرا الى نظرها اما الاستفهام جمعية الظاهر ان اشارة على ان مقصود
 المعرف للمعنى في التثنية ومنع كونها للمعاني الاخر التي يحكى لها من الاستفهام
 من النكار والسوجج والتمديد وغير ذلك وقيل تحذف التثنية بالتمكيد لكان
 الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها فيجب انتصاب الاسم بعدها
 نحو الازيد انكره في وجوب الانتصاب بحيث لو ازان يكون بعد كلمة العرف من فعل
 لازم نحو الازيد انزل الا ان يتكلف ويحال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب
 الاضمار على شبهة التفسير الارجح اجزاء الالف في الاضمار بدل على تحصيله
 ثبت المحصلة المرددة يحصل تراب المعدن والتقدير ثبتت نفعا كذا
 ونعت اسم لا المبني بيمين اشارة الى معهود وهو المسمى من اقسام لا وخرج عنه
 الاما وما ومار واما ان باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت تاج اسم لا قوله
 والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يجي على الفتح بالاقامة على الاحاجية اليه اصلا
 مفردا حال من ضمير مبني اي بالتكثير لا وجه يدعو الى جعل بعض مفرد الحكم او صافا
 للموضوع وبعضها اجزاء الاظهر ونعت مبني اول مفرد يلبس ولكن يحجز مفردا
 لاسم ضمير في اول ويبيد حاله من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل عليه ويكون التثنية
 كلها للموضوع اي فكله الاعراب لا غير الا ان يفرد بضم الاعراب اذ اكانت
 المعطوف نكرة بل انكره لانه في كلام المنقذين والعيوب ما ذكره المنقذ
 مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتبع
 العطف على المبتدأ ولا يتوارى العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكثير لا ايضا
 يجوز العطف على المبتدأ والمحل وقوله فكم ما علم فما سبق لا يوجب التثنية
 لانه ان يلبس مما يعلم من هذا المقام ولم يجعل في حكم المتصل لفظه

الفعل لا لا تاجية الى جعله مفعول للفعل بل كمن في منح البناء والفعل العاطف وكان لم
 ينفذ الى فصل العاطف لانه اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ تم ولكن جرت
 فصل كثر وليس على حرف واحد الا من فان حكمها حكم تواج المنادي قبل المفهوم من
 كلام الشيخ الرضي حوازي البناء في البديل دون وجوبه من اثبات الالف في جواب اراد
 برالاسماء السنة الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المصنف واما عند الرضي فلا يجازي
 وزهذه الحكم من اسماء السنة الاخ والاب وحذف النون من نحو غلامين ارادوا
 المشي والجمع ان الاصل في مثل هذين التكبيرين طوى ما استعمل عليه الشرع في
 هذا المقام من انه جواب سؤال معد وهو انك قلت اسم لا المفرد المتكثرة مشي مندولا
 ابلا ولا غلامي لمع افرادهما وتكثيرهما معا لان الاصل لا يلد على غير ما يعتق
 ينتقون بهما الحكم فالحق ان يجعل جمعها هذين التكبيرين من غير تقدير سؤال اي
 مشاركة اسم لاصن المضاف لافرق بين التوجيه بين في المال وانما التوفيق في حل
 تركيب المصنف يرجع ضمير كنهه باره الى اسم لا المضاف بالظهار اللام وارجح
 له الى المضاف في اصل معنى الاصل وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه فهو المواد
 وارجح ضمير كنهه نارة الا هذين التكبيرين وارجح ضمير له الى تكبير يستعمل على الا
 ضافة في اصل معناه اي معنى تكبير يستعمل على الاضافة وهو الاختصاص فقولنا في اصل
 معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وجسد لا يكون قولنا
 يكون بين الاختصاصين نفا وانما بسفاد من كلام المصنف زائد على ذلك
 ان يكون معنى اصل جنس مواصل الاختصاص ويكون فائدة اذ راجع الاصل انما
 ركة في خصوص معنى الاضافة لا بين الاختصاص ويكون اذ راجع الاصل انما لا مشاركة
 في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين نفا وانما فيقول قولنا في
 الا ان بين الا ان بين الاختصاص نفا وانما معنونات كلام المصنف وهو اجز بالقبول

نحو من المواد

وتبين ان يكون معنى اصل
 اصل الاختصاص

نقول ويرتفع المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصا
 بتعديدي والاضافة المستفاد من هذا الريب خبري وهذا الظاهر كاللحج على من
 اظهره لم يجر كريب الا بما فيه ان عدم جواز كريب الا بما فيه لانه خارج عن قاعدة
 النصب لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان النصب لا يجوز لاجز في اليوم
 مع مشابهة المضاف اعني لاجز في اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثلة اخرى
 بمعنى لغو المعنى فلا المعنى ولا المعنى لو كان مفردا لم يرد عدم الالف ووجود النون
 وكما يمكن ان يتعذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكليف يمكن ان يتعذر عن
 عدم التكبير والرفع بانها غير صورة المضاف شبه المفرد المنكسر فلم يرفع ولم يجر ان
 وافاض يسوي بهما الظان لانه العن فيه يجب لانه الحكم المطعني الشريف
 قدس سره في شرح الكشاف ان الظاهر على كجائزه وقال صاحب اعراب الفارسي
 لم ييسر الخليل في بابين علماء النحو مثل ولم يختلف فيما بينهم مثاله اولان
 المقصود بيان الخلاف لا التعيين المعنى لغين لا يخفى بعده من العبارة ولا يخفى
 اللاح وجود الظرف كالاجز في اللاح وجود الاسم يعنى هذه العلة ويمكن ان يرد
 بقوله مثل لا عليك كريب ذكر فيه الخبر ومجى خبر به خبره لاجل الفهمية الخبرية
 فاجاز ان بيان النكتة للاقتصار على الخبرية وتك ان يجعله راجعا الى عامله ما ولا
 فيستغنى عن النكتة وتك ان يجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على
 لغة اهل الحجى جعل الاسم عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم في
 نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لتك بيان بنا والاسمية على لغة اهل الحجى في
 بحث اسم واللاح تقدمه وتأخره الى بحث خبره ما ولا وهي زايدة عند البصيرين
 وليست ان النافية بل التي يرد مع ما المصدرية ايضا قال الرضى الظاهر عند
 الكوفيين ايضا نافية زيرت لتكيد نفي ما ولا النفي على التاب اثبات او

مضافا لوزن الرفع والتكبير
 وكان لم يذكره في المتن
 لا معارض بان لو كان

انتقفا

انتقفا النقي بالاختلاف بين ستمد بقوله ما الدم الماحو ما بهما وما طار بالمجان
 الامعذرا ما اول وجعل زيبيل انب الاسباب جعل معذبا مصدرا وجعل محتوبا فاجبا متنا
 مساى دوران مجنون او تقدم لظن او ما ليس يظف على الاسم المتقدم على الظن نحو ما
 زيبضاريا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فاشكم من احد عنده جابر بن فلان ما عا
 على ضعيف او كراهة ايم ازان النافية في موحى العاطل اى فكم المعطوف للرفع لا غير
 من النصب والجر لان خبره كمن لا يكون الا بالنا والزايدة المحضة زباده بانها تكسب
 النقي والنافى بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نية بقوله واذا عطف عليه وجوب
 ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد البتة كما ذهب اليه الشيخ عبيد القاسم في جعل ما زيد قايعا
 جعل قاعدا وما الرفع فللمعطوف على خبر الخبر لانه مرفوع لكونه خبرا مبتدئا في الاصل وقيل
 العطف على سبل التوم بنوم بطلان بمذما وقيل الموجب من بطلان بعده
 اى اسم شتم للخرج للاجل الاستعمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماعه فاقا
 لاجز في الظروف الاواخر المتعين ما ريد بكلمة ما ولو جعل الاستعمال بمعنى كون الخبر كورا
 لاقادة معنى فربما يجر له اليه والاحتياج لعين لاجز في الظروف الاواخر المذكورة بل
 لكل يجر من ظرف الاخر وجزء اخر لا تستلزم على الحكام كاستعمال الاسم بخبر الا
 بانه الكسرة وما يقوم مقامه لان المعنى المصدرية بوجه قوله سواء كان بالكسرة او الفلا
 بنوم العور وقوله لفظا او تعدى ما متعلق بالكسرة والغنى والبناء ايضا نحو غلام قبي
 القوم ولم يتعدا محلا لانه غير مشتمك بين الجمع وافا فلنا من حيث هو مضاف اليه
 لوجعل المضاف مصدرا بمبالم يجر الى قيد الخبرية لكن ارجح الى جعل ضمير اليه ليشي الخبر
 المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمرة واما على قوله
 هو من وضع الظاهر موضع المضمرة من بدل التوضيح المطعني مقام التوضيح والمضاف اليه
 وان كان مختصا بما عرفت احتمال ان لا يكون مختصا بنظام معرفة بيان براء بما نسبت اليه

استفحاج

شيء اعم من انبت الحقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه وما هو مشبه بمبنى على ان
يراد بالمشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتغال بحقيقة
او صورة وفيه ان يتحقق تعريف الجرح بمنزلة غلابة غير مبرور ويمكن ان يدفع بان المراد المشبه
بعلامة المضاف اليه كان حاصله في الحقيقة او كفى وان اعم ما اشتتمل على علم المضاف
في اليريس او بتقدير ان لا يخفى المضاف اليه بما عرفه كما يقتضيه كونه اليريس ووجب
في ذلك من حيث سبويه وكان اختاره ليعرف قوتهم ولعلم المضاف اليه بقدر الاستحسان بلا تكلف
فالاعتدال في التعريف المخصوص وهو تقدير طرف مراد والافا التعريف غير مشهور وهذا
الشرط نحو صحت يوم السبت وضررت ناديا والاو والارادة شرطا لها في سبويه اي
منسلي حتى اراد بالخير لا انسلخ الذي لازم معناه فلا بد ان الواجب ان يقول محورا
عن تنويه والاولى التي جعلت قبيل تضمن معنى الانسلخ تنويه او قام مقام هذا
في الاكثر فلا يتحقق بالسن الوجود للمعنى في الاضافة في مختلف معاني المضاف اليه ولا
يكلم جرحا في بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يحذف
لاجهاد كان فيه تنوين ولا يعمى اضافة الغلام الي زيد لان تنوين لو كان في تنوين
ليست سبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام التنوين والتخفيف
او التخفيف كلمة او هنا منع الملوذ التخفيف لازم في الكل ثم المنبذ من بعد
التنوين انما قال المباد لان على تناويل التنوين بان المراد بواسطه صرف لغير
لفظ او تقدير اعم من التعريف حقيقة او كفى لانها بعيدة عن في المضاف
يتبادر من ان نسبت المعنوية الى مفاد الاضافة فانها العادة معنى للمضاف وتجب
عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف في سوطه فالاولى ان يقال نسبة المعنوية
الى المعادله وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تعني تهيئا وتخفيفا للمعنى المضاف
والثانية لا يفيد الا تحقيقا للمعنى والمضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية

ان يتناول

السلام

الى لفظ علامتها ان يكون قد علمتها بالبيع والملك والمشهور العام في مثل تقدير ذلك
تقدير العلامة اجزالي معنى كالاخي كاسم الفاعل والمنتسب في جنس المضاف
القادر عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا لا حاجه الى ذكر هذه الشرط
لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق على غير المضاف اليه
لاشباع اضافة الاخرى مطلقا ولما صراى حاصل البيان في هذه المقام
واما ما وكلية اسدان اريد المساواة التي هي قسم اقسام النسب كما هو الظاهر للبيع
التعريف بالاسد واللبث لمراد فيها وان اريد المساواة في الاستعمال بان يقع استعمال
احدهما كالمعنى استعمال الاخر لا يلزم المقابلة بالاعم والآخر والمباين الا اذا جرد
على بلا غير فليدغم بكلفات كثيرة فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف وكذا هو
اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المنصرفة عما جنى المضاف بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا يفتقر
رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف وبشكل ما يجره مطلقا لانه لا يجره اضافة
فان لا يبره ولا بيان به لانه يجره مائة من رجلين كجب معي رجال لان يقال رجل جنس
والتنوين للوحدة بالنسبة اي مائة من رجلين جنس فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وسم الاراك لا نسب عيب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها قال
عن الكلف لان ائمة العربية جعلوا لامية ولا يظن ما دام اليه وكذا اكل رجل فالأ
ظرفه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل ووجه صلا المنفرد على كل مع انه نحو
لانه مشاغل للمتعذر وعلى سبيل البديل قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
الى هذا الكلام ظاهري اوقع اول من دفع فيه قلت التدبير وبتوكيد منسوخة النقلة عن
النقلة والتخفيف ما اذا بالية التمسك بحمد التوفيق وهو ان كنه ما من طرف لغيره من
له الفاعل فنسب اليه فالإضافة اليه ايضا لهذا التمهيد في معنى ضرب اليريس كمن ضرب زيد

فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو فافته فافته اي ضرب واقع في اليوم
هل في اليوم فيجاء اصل ضرب اليوم اي ضرب في اليوم مغلبي بالفتحة وليس صفة لغز
بشده واقع لليوم اي ضرب المضاف مع المضاف اليه المفعول في المفعول به المفعول به
المعروف ظاهر وتعرف احد طرفي الاضافة مع معرفة معي احد طرفيها الا انه في المستقبل
بالمضارع والمعرفة بالمضارع قوله وشهدتها بفتحها من التعريف فلذلك
كان الفرق باللام في اصل الوضوح المعين بل معين قد يسهل بالاشارة الى معين قد يسهل
في ذلك الشرح الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام هو موضع المعين انما هو
يدفعه لا وفسم منه وقوله ولقد ادم على اللبث من الاول فان المراد من اللبث مفهوم للمعين
وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللبث من الفرد من غير استحقاق للدفع في استفاد من التعريف
ووصف اللبث بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان من العائدة فيه جرحا لغيره
لانه يحتمل ان يكون في الشرح مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العليم وتجاوز
الاصطلاحين فكلام الشيخ احيى بالاحتياط في تحقيق كلام النماة وليس يحرك في
الحكم في نحو غيره ومثل كونه وشبهه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان يكون فرقا بين
غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل غيره في عدم افاضة التعريف
فيها مع ان الاستقبال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخير بان يجعل
من قوله من سمر نكر الاسم اي جعل مدلوله واحدا من جملة من سمي بان يرد بهذا الاسم
يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخفى في بعض
الاعلام بمفهوم خاص لا شتمها وسماه بمفهوم فليس يستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير
كان يرد بانجام الخلود وهذا يدفع ان طريق تشكيك العلم لا يخبر فمما ذكره فانه قد يكون
وه استهوا وصادف في بيان تشكيك العلم تفسيره للظن المذكور في بيان ما يستفاد من
تعريف النكرة بما وضع لغيره من فان العلم هذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا للمعنى

ولا يدخل في ما وضع لغيره من فلما بد من ان يرد بتشكيك العلم وتجريه من التعريف جعل في حكم النكرة
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى تجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده والظاهر ان المراد
بالتجريد ايماده بما تعرف وانما يجب التجريد لان المعرفة له اصبغت الى النكرة لكان
طلبها للمادني وهو التحصيل استعمال التحليل في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النماة لانه
التحليل عند تم تعديله الماشتهر في النكرة وما هو بمنزلة التحليل في النكرة يسمى في
نوعها ولو افضت الى المعرفة لكان تحصيلها حاصل لا يخفى ان تحصيلها حاصل لا يخفى
استعمال الاضافة الى المعرفة فلما جاز الى قول فيضها الاضافة وبين جعلها على
في النسخ والترابا ورواية الجمل على هو المركب والمعرفة تجزؤه فلم يرد جعل المعرفة على
ولا يخفى ان تجزؤه وادلى تعين المراد بالنسخ حاصل من غير جعله على جعل المجموع على التحصيل
تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل منه وبين معرفة افاضة المعرفة
ثم يمكن الجواب بان جعلها على في الاستدلال المذكور لجعل التعريف لازما بانها فليس في
تفسير جعلها على ولا تحصيل الحاصل وانما اجاب به الشرح فيجيب عليه انه وان لم يكن
في تحصيل الحاصل لكن فيه تفسير العمل اذا افاضة في الزالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة
واحد ان يظن بآخر واما استعمال الالف ثابت من النسخ ومن نكر اللام اي ابا
والاوضح فلما ما ثبت من النسخ قال المذود والهمزة كتب في الحاشية قال والمثمنة
ابا من في سلمى سلام عليكما هذا لازم من اللام في مضمين رواجع وحل جمع
التسليم او يكشف العمى ثلث اللان في والديار البلاغ اي يرد جواب السلام
ويكشف العمى عن المستجير الذي هو في حال سلمى اللان في جميع الشبهة وهي واحد من
الاجزاء الثلثة التي يذهب القدر عليها والبلاغ جمع بلقع الى الطال وفي ان اللان في
تمية الثلث فكيف صح تعريفه والتعريف واجب التشكيك الا ان يقال اللان في الالف
صفة اللان وكان اصل التركيب اللان في الثلث فيكون التركيب من قبل جرد

التعريف

قطبته وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التبيين على ان يرس من الاضافة الى
المميزه فصاروا يعرفون التمييز نحو مضاف البلده وكبر المعرفه فان قلت البلده مفعول
للمضاف وكذا المعرفه مفعول فيه فكبر قلت لا يجعل اسم الفاعل يرون الاعتقاد فليكن
المراد مضاف البلده وكبر المعرفه فيقال بعد اذ انبساطه لا وجوب عمل اسم الفاعل
ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن
المشاكل ان معنى المضاف او الاستمرار وقد يقال ايضا في الصفة ان المفعول والمراد
على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمفعول واضاف فلهذا وان قصد تقدير
حرف معينه في الاضافة فيكونه فيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المفعول والمنفرد
بالظرفيه والمصدر يميز غير شدة اذ زمان وانما اشبه ان الزمان للمعروف المفعول
وغير عالم يذكر سابقا وهذا اطلاق ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او
اسم المفعول لا يخفى الى المرفوع السببي لا يميز فيقال زيد ضام بطنه ومودت خذامه لا
الى غيره كما في زيد ضام بطنه في داره مودت مودت خذامه لا
يجوز انما يميزه كغيره في تحقيق التمييز والاختصاص ولا يجوز التمييز بالاعتناء بالاعتناء
والاختصاص في الاصل ان يقول ان يميزه في الحقيقة لا التمييز بالاعتناء بالاعتناء
في اللفظ الا في المعنى انما الى قابلية لذكره في اللفظ وفيه كتمان المعنى لا
صرف اللفظ وانما التمييز انما ان يكون المراد بظرفيه ومضافا الى قوله الذي لا يميزه الا
تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلما يميزه لا يميزه بغيره ولا يميزه بغيره في اللفظ
ذكر في اللفظ الماشرة الى وجه التسمية اذ بمنه وان كان بعيدا فلهذا اللفظ
ان يقال لولا ان لا يميزه الا تخفيفا لتمام اللفظ الى تخفيف في المضاف على ان يميزه
افادة الاضافة المعنوية التوفيق والتخصيص فليس يجوز في اللفظ الذي في اللفظ
المكتمل سواء كان مضافا او مضاف اليه للتعظيم كان اللفظ العام علامه لا يخفى

عليك

عليك هذا الوجه لا يتم الاعلى مذهبهم لا يجوز العالم علامه
وانه لا تخفيف في المضاف اليه للتبوير وفتح حرف ساكن لانها
صرف التوفيق في المضاف اليه بعد حذف ياء الفخيم واضيف التعميم
قيل بعد جعله شبيها بالمفعول للثلاثه اضافة الخفيف الصفة اي صورها
اذ المرفوع في الصفات نفت المرفوع بخلاف الناصب مع المنفرد في اللفظ
في الاضافة للفظية شلما وعي في الاضافة المعنوية من امتناع
اضافة الصفة اي موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا
يلزم بقاؤها بلام مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة
مخالف الفرح والمراد ان المشار اليه يتم اليه لا يخفى ان بينه وبين
اما يذكر لينا ولاحق على سابقا واثبات سابقا لاحق ولا يثبت للمجموع
بما ذكره اذ اضافة التخصيص لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان
يقال عدم افادة التوفيق يستلزم عدم افادة التخصيص لا يميزه وانما
في الاضافة يوجب التوفيق والتخصيص وانما يتقاربت الايجاب يتقاربت
المضاف اليه في التوفيق والتفكاك ظاهرا وادارة لا يظن في ذلك
لاستلزام انتفاء التخصيص قد عرفت وهو على اللفظ الاصل
ومرجه انما يقتضي تخفيف الاصل انما مرجه انما لا يميزه بغيره
وتنبيه تخفيفا افتراق الضار يزيد والقار في الجواز والامتناع اذ لو افادت
الشيء لتساويا في الامتناع ولو لم تكن التخصيص لتساويا في الجواز
وعلى هذا كان لا يميزه بغيره بغيره لان افادة التخصيص لا يميزه بغيره
بخلاف انتفاء افادة التوفيق والتخصيص وتعميم المرفوع على المرفوع
او يميزه من تعميم المرفوع على المرفوع فمما دبت رضى ان التخصيص

فتنا
بالله
شبه

متقدم على شئيات فالترتيب التكري في الاستقلال من غير قسما
 واما ما وقع في شعر الأشعري في قوله عشر فتم وتغيير في موضع
 وضعف الاولي ان يكون من التضعيف مع ضعف النقصان فيمكن
 موثوقا ليستترك وحق لا يتبع مصادره لما عرفت من امتناع
 مثل القارب زيد مع امتناع القارب زيد متقرر حيث ينبغي ان
 ما يخالفه وان كان قول الاشعري فلا يمكن ان يرد به بقوله اعني
 لا شرب للمعادق اللهم الا ان يقال ان هذا ضعف الوجود
 لوجوده كما يعبر عن العبارة ولتقوا ضعف الواجب المائة التي لم تكن
 من تامة الاستقلال بل على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظائر ما
 عرفه بتأنيده فانه يحتمل النقص على المخرجه ضعف لان
 الاستدلال على مثل الموثوق به المخرجه ولو لاه فصل في المائة المائة
 الضعيف على المفعولية فلا يحتاج الى حصره في المسمى على المخرجه
 او من قبيل الثلثة الاضواء وحق يكون وهم آخر لضعف
 البيت وبعدها اي اعيها في افة العبارة المتسا
 من غير مصادق على المخرجه ما يوجب عجزا بمتبعه فانه من الامل الحديث
 النتائج مع اطفالها وهذا اعز من الامانة اقلها كثيرا
 بخلاف مثل هذا العبد يستوي في المخرجه ولو اورد قيل هو
 شريك بينها كما عرفت واما لانه قايمة عطف على قول العالمان
 نوعه عند ثم خلافا للضعف للفرد لانتفاء التحقيق لروا
 التنوين باللام لا يمكن في وجود انتفاء التضعيف بالابد من ضمنية انتفاء
 ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في المخرجه على المخرجه

المختار في الوجود انما قال في يوم المختار ترديا للجل والوجه المختار في الوجود
 لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان معا كقيل في هذا
 كما انه مع المخرجه من كان مستلما على تكلفا الشبهة بالمفعول في نفسه
 كما قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القول ان اضافة لضعفها
 الى المفعول بعد سبعة بالمفعول للتلازم اضافة لضعفها الى
 الموصوف فلا وجه ان المختار في المخرجه وهما ان الاضافة هنا على
 مناسبه وهو متعين فلذا اطلق المخرجه العبارة ولا يخفى ما في قوله
 على المخرجه المختار في المخرجه من الوجود يعني سبويه واتبعه كما
 في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الترتيب
 ان القائل بالاضافة الزمان والمبرد في احدى قوليه والرخي
 فيمن قال ان في قوله من قال معك بتقدير المخرجه المضاف لان المخرجه
 هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال وبين المخرجه
 والظاهر ان في معنى هذا عند من قال فانه لا يخفى
 جواز ان يشار الى فائدة قوله فيمن قال والظاهر انه في ان
 المرد في المبرد على القارب من وجه آخر وهو من كونه مضافا
 الى المفعولية على القارب فاختار فاعل للمفعول كما عرفت
 فملك المختار فاقم التاويل الى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق
 من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا لقول المخرجه
 عند من قال كذا عملا ولم يجلوا الضارب اه قيل بوجه انه لم
 يجل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب
 وضارب زيد كالنسبة بين الضارب وضارب وكان نشأ هذا

ع
اطلاق
بنيان

الاشباه عدم التعامل المورث للانباء والاكيف تشبه فكر على الفضلاء
 المختارين فان افه الفار بك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه
 والفار بك ان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف
 بالاضافة بخلاف المضاف اليه بخلاف الفار بك زيد وفار بك زيد
 من هذا انه يمكن عمل الفار بك على المختار في الحروف المشابهة
 في تخفيف المضاف اليه بالاضافة مع انه لم يحصل في الفار بك التخفيف
 لاجابة فيه الى الجمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بخلاف
 بل يتبدل المنفصل بالمتصل فالجمل بالتخفيف بالحرف من غير
 اعتبار حذف هو تنوينها متعلق بقوله ثم عمل بالبوثة مضافا بظن
 التال الصادق لان كل من يهتدي التركيب الوصف والاضافي
 مع آخر لا يقوم مقام الآخر فيه بحث لان لكل من يهتدي الالفية
 وتركيب الالفية مع غيرها مع آخر وقد قام هيئة الالفية في
 اللفظية مقام هيئة تركيب العمل مع المجرور وثانين ان التركيب
 الوقت مخذوقا والجمع قايما متاه منظويا عليه فيكون بمنزلة الفعلا
 القالبة في ان المراد منه الوقت الجمع فيخرج الكلمات المعشقة
 الجمع من كمال الاله الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة اخذ
 وما يقضى منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنع ما كتبه
 في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحصل ان اضافة
 المسي الى الجمع من قبيل اضافة لعم الى الجمع ولا يقابل سير الاله
 فيكون تلك الضافة كاضافة طوبى بنا وصلح لوتر وبغلة
 الكزبرة وجانبه من بصلوة العتق الا انه في اوله وسبب

بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها القلوة وبغلة
 الحبة لجماعة في لغة الحبة وانما حبت الحنطة ونحوها والحبة بالكسر
 زيد وفار بك على اليسر ونحوها وانما وصفوها بالجمع لانها تنبت في
 مجاز السواد وموايل الاقدام وتتلحظ حنطة كتبت في الحنطة
 جرد قدرته ازكركم نكل وفر سودكي صر صار كانه اسم غير مضافة
 في انه يستعمل بدون الوصف فان الصفات لا تدل على الوصف
 فذكر او مقدر او وجه صيرورة اسما انه قد تصدق ذات الجرد والقطع
 النظر على الوصف فلم يملك موصوفا ولا بضاف اسم على المضاف
 اليه لانه اراد بالجملة في العموم ان يكون مضافا كمن يتخادفها
 سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمثل في الحضور ان يكون
 مدلولها شخصا واحدا ولا يخفى لا يخرج ولا يضاف احد المترادفين
 او المتساويين الى آخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يتم اليه لا
 يضاف لغيره في الاعم وكانه اقتصر على ما ذكره لانه وقع في الالفية
 وقوسه من نحو كل الاعم وعين شيخ وسعيد كز فارادوسه
 والحبيبية في الفعلا والقاموس الحبة تخش من ان لا يضاف
 من الاعيان فيكون ذكر الادم وضافة المبيت اليه نحو الادم
 في ذكر كضاف اليه بغيره بخلاف كضاف اليه بالضافة اللفظية والاف
 لانه لا تخفيفها اذ حذف المضاف اليه اقرب بخلاف اضافة
 العام الى الفاعل قوله بخلاف متعلقا بعموم الفاعل وتختل
 ان يتعلق بالاسم اي الاعم لئلا يكتسب والى بخلاف كل
 الاعم وعين شيخ فان الكه ليس فيه مثل الاعم ولعين

في باب من فصح في الالفية
 ان الادم كالموصوف فان كان
 واما في الالفية فان كان
 في الالفية فان كان
 في الالفية فان كان
 في الالفية فان كان

ليس مماثل للشيء بل يختص بالاضافة فان لافاق اليه فيما يخص
 بالاختصاص المتوهم او غيره واليه اشارت بقولهم سواء الخ واما
 اذا كان للجنس ما يختص به من الصفات كقولهم صمعيين اللاتي في نفس
 الاشياء والجنس انما جاء من قول الشيخ شاملاً لغير الموجود في الخارج عند
 جماعة فالعين اسم بلا شبهة فقد بعد وتفصل ما يؤول به لفظه ان الام
 لشيء اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث من فالعين
 اعني لفظه عن قدر الطبيعة في من كقولهم فالعين بعدق عليها
 رعي المتبعين من حيث من ويرد على قولهم ولا يفيد اسم
 مثال لفظها اليه في العموم في الخصوص قولهم سمع عبد كذا فان قيل
 وكذا اسمان لشيء واحد الوارد لا يخفى هذا الحكم بل كان ينبغي
 على قولهم كقولهم لفظها من التعريف وكانه غنسل المص عن رده
 ثم فاعره الي معنا فاجابة تناول يحمل احدها على المدلول
 والاخرى فكذلك اذا قلت جاءني سعيد كذا قلت جاءني مدلول
 بهذا اللفظ فكذلك يتبادر منه انه اريد بالعبد بلفظ المدلول
 وهو سعيد بل الطريق في تكلم العلم ان يراد به كسره لا يطلق
 المدلول فتناول سعيد كذا من سعيد هو المستعمل بكثرة الالفاظ
 ان يراد بالكوز مدلول دون اللفظ وياد سعيد كسره فيكون
 من قبيل اضافة العاك الى الخاك لا اضافة المدلول الى اللفظ
 فاعرف ولم يقولوا كذا سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
 والتمثيل او ضم معنى جميل اللفظ كذا او ضم احسن موصفاً
 لانه يجب ان يكون الموصوف اوضح اذ الموصوف يكون ان يحمل

المدلول
 كذا

المدلول

المدلول اجتماع مع آخر اوضح اوضحاً او دون فلا مانع من قبيل
 التوضيح ان يقال كذا سعيد الا انه لم يرد استعمال الاعلى ما هو الا
 واما ما ذهب اليه القياس كون اللفظ اوضح انما يظهر اذا كان
 مشتركاً لكن الكوز مشترك في لفظه كذا اللفظ والمجازق وان
 عاقبة واين وبوة وابها وبر واخر غير ممنون صحا يتون هذا
 لظاهر ان الكوز صار لفظاً له اولاً من معنى المواقف لا من معنى اللفظ
 وهو في عرف النحاة اصغر من ان يحسن عرف الصغرى من
 لم يقيد بيان للمعنى بعرفهم اذ ليس بغيرهم فيه حرف
 واختلف في انهما الاصل في تقديم مفتوحة القاء بما
 ان الاصل الفتح كقولهم وفقت لك كنين طاف
 ان يكون هو سهل فتأمل او حكماً لانها
 لا تستقل بها في حكم ما ابتداء بها كالكلمة بآء
 المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فالتقدير
 التزم للباء التي من اخرتها مثل مسلمين اذا اضيف
 اليه بآء المتكلم لو كان النون تحليل التمثيل كان الخطأ
 ان يفسر الالف اذا اضيف ولو تقييده لا لفظاً اذ اجاباً
 فينبغي ان يقول وصار مسلمين بالعطف ولا يحتمل
 جزاء الا اذا وكونه مثل مسلمون اذا اضيف الى
 وكسرها قبلها لانها لم تنقلب بآء
 ساكنة يوجب بقاء الخ قال الشيخ القرظي ذلك الايجاب
 فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فيقول القرظي

الطلب

لي جمع اليمين على افعال الصفة التي الصفة لئلا يلتبس
فعل بفعل وفتح الياء امر ياء المتكلم في صيغة التثنية
للتكلمين قال الشيخ الرفعة وقد آراه محاسن كرماني يسكن
الياء عند التثنية من ضعف واختير الفقه لخصتها
الظ ان اختيار الفتح لانهما الحركة التي كانت
لالياء واما الاسماء الستة التي هي هذا
بمثلة الاستثناء من قوله فان كان آفره
الفاتحتان وان كان ياء او دعت وان كان
واو او قلبت ياء او ادعت فان كان في آخره
الاسماء الحروف الثلاثة في الاحوال الثلاثة اذا
اضيف الي غير ياء المتكلم فمن اضافة الي الياء
يجب ان يكون على الاصل المذكورة في الحروف الثلاثة
فاستثناءها بيان حكمها او بمثلة الاستثناء
من اضافة الاسم القلي لانها مجزأة اجازتها
نسباً نسباً اسمها صحيح مع ان بعضها ليس كما
لاسماء القوية وهو في و ا ب على ما اجازتها
المبرور ويصح انه ينبغي ان يتوض لمد ا في
وانه في والتوض بالباقي عار عن الفائدة
فاضي والي قدم للاخ لانه ابعثها بخلاف
المبرور وارجح هذا الحكم كيف ولم يستعمل اجازتها
بالتشديد وانما اجازتها المبرور على ما ورد

من الي كاصرة به الشارح ومنهم من قال قدم
الاخ له كتحقيقه في قوله يوم بغير المراءى من اذنيه وانه
وابيه وانا اقصر منه العجب واره اعجب من كل
اعجب وانه ما لك في الجازيد اقبل خطاب للمؤنث
كتب في الحاشية اوله قدرا ملك ذا الجازيد وقد
اريد قدرا قضاء ذو الجازي اسم سوق تاسا مع
اريد اظن انتهى واري بصيغة الجوهل واجاب
المهربان ذلك خلاف القياس على انه يجوز ان يكون
مختصاً بصيغة التثنية ويعمل امرؤ فائلاً
جعل صيغة فائبة مع ان المتبادرين امثال في
عبارة المرفوعة الخاطبة لما يجي ان القنواب
ويقولين واحترازاً عن بعد ما قيل ان محرفه
حذف مضاف الى محرف وصفي ولو قال المرفوع وقال
لكان اوضح قوله في بالحركة كان التثنية لكن
بمتابعة الحركات الاعرابية وصغير افعالها
عابداً في غير المذكور ليعين المترج في مقام
بجاء الفتح واذا قطعت قيل اخ بهذا
بحث عن غير المضاف ذكر تقريباً وبعث
ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلوه وصفاً
ويبدو جهناً ولفظة اولى من سائر سواها
وذو اصل عند الرواء ذو كفسر وعنده غير كفسر

وكانه خص الظاهر بالذكر كان ما ذكره مقتضياً لا
خصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النون لان
من الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما
افاد الاحكام كان المناسب اداء حق الشمول
كالاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين
الكيفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف
التابع فانه اسم نقل ولم يجعل التوابع
جمع تابعة مع ان الفاعلة الاليفية ايضاً
يجع على فواعل ويجعل جنس الاقسام التا
بعة دون التابع والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجورات التي من اسم
اللام اى حقيقة او حكماً فلا يشك بالحمل الوصفية
والحمل التي هي معطوفات على ما له اعراب
فلا ينتقض صدقها بخروج ان ان وضرب ضرب بعين
وضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم ولا يحتاج
الى تخصيص الموق جعل ان وضرب عن التوابع
قال ليل عليه قول المص فيما بعد ويجوز مع التاكيد
التاكيد اللفظ في الالفاظ كلها وارر ان جعل
التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع ايون من جعل
التابع اعم كل ثان اى متاخر اراد في
ما يورد على التوفيق من الثالث فصاعداً

فقد فعه

الاول

فقد فعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر او اعتباراً
ثانياً في المرتبة بالاضافة الى متبوعه لان الذكر
والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف
وان كان ثالثاً في الذكر واو كلامه ناظر الى
الرفع الاول واخره الى الثاني وبعد تهيجه بان
المراد القانون في المرتبة لا يتوجه الاشكال بالتع
المتقدم فمن قال يشك كل مثل عليك ورحمة الله
السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب
فقد غفل ولا يذهب عليك ان المنبته بوجه
كل ثان موعب باعراب بقية ان المراد بالتاخر
المسبق لم يقل باعراب اوله ونحن نقول للمراد
الثاني في اعراب بقية والباء للظرفية فيتناول
الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان في الاعراب
اى بحسب اعراب بقية ضرورة ان الاعراب
الواحد بالشخص لا يمكن ان يحول الى كليتين
نفس كلاً من من جهة واحدة شخصية مثل
عنى زيد الصالح الى لا يخفى كل ما ذكره لا يظهر في الصفة
المادة والذاتية والتر للترسم او التاكيد
فان القصد ليس في نسبة الفعل في الشيء وفيه
الى المتبوع وذكر التابع للمدح والتاكيد وكذا لا يصح في
التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات

129

واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزء اجزاء فانجز
الثاني باعراب بقية من جهة واحدة شخصية
هي الحالية القائمة بالجمع وليس يورد لانه
ليس ثانياً في الترتيب بل كل جزء نستعمله
من غير ما وجه عن الاضطرار في الترتيب ومن قال
باعراب بقية بجنس اعراب بقية اضراب
بمعنى اعراب بقية لا بجنسه لان اعرابها
بالتخصيص في قصد المتكلم ظهر في جمل فقوله بكلام
لا يتجاوز لانه على ان حمل قوله باعراب بقية
على معنى بجنس اعراب بقية كجمله اسم مما هو
تقريب اعراب بقية ولا يجعله مقابلاً
يشمل التوابع او متوضرات كانت هذه الامور
او مقدمات لان المراد القانونية في الترتيب على ما
اعلم ان الاعراب المعبرة في هذه التوقيفات هي
ان التعريف هنا للتابع في الازواج والما لم يكن شاملاً
لتابع الحركة صكرسة المنادى وتابع صكرسة
الم لا تفرض لهما في محلهما ولم يرض باحاطتهما الى هذا
الباب ثم ان لفظ كلاهما ليست في موضعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا بالافراد وبال
الافراد وايضاً لا يصدق على تابع انه كل ثمان فذكر كل
بمعنى صكرسة الحمل فاصف من سواج الزمان

فالمورد

فالمورد بالحقيقة السابع لا قصره ولم يرد
ان لفظ التوابع ليس في موضع لانه ليس
معرفاً بل على وزن المرفوعات وتطبيقاتها بتقدير
هذا باب التوابع والمعرف هو الخذف اي هو كل
ثان فمن المتدرك على السامع بان ذكر التوابع
ايضا ليس في محله فقوله المتدرك
فكن لما دخل عليه كل يكون لفظ كل محم
زايداً يشبه بزيادة ان يكون التوقيف مانعاً
والظا انحصار الخروف فيها بهذا تكلف
مستغنى عنه كما لا يخفى على من لم يخط او فاسا
ليبادقابق التراكيب بل مما يلقى العجز
عنه الماء الصافي الى من الاغاصيب
النفث قدمه لكونه اشده متابع
واكثر استغناءً واو فسر فابرة يدل على معنى في متبوعه
اورد عليه الوصف بحال متعلقه نحو مرت برجل
صغى لانه فانه لا يدل على معنى في متبوعه
بل على معنى في متعلقه متبوعه وانما لشارح
فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه
الوصف بحال اعتبارية تحصله بسبب المتعلق
انه الوصف بحال قائم بالمتعلق مع بناء دلالة على
معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق

لانه لو وصف في المثال المذكور حسن وهو يدل على حال
 قائم بالمتعلق لا على حال اعتبارية قائم
 بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار
 اسناده اي فاعله على حال قائم بالمتعلق وهذا الاعتبار
 يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار ترتيب
 على المتبوع على معنى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن
 غلاما ابره يدل لسه تركيبه مع متبوعه على
 حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان
 العجيب زيد على واعجبين زيد على وهما من القوم
 القوم كلهم ضربت بهذا القيد عن تعريف لان
 دلالة على علمه على حصول صفة في زيد ليس بهيئة
 تركيبه مع زيد بل الاضافة اي ضميره فلا فائدة ^{هنا زايه}
 وكذا دلالة كلامه على الشمول في القوم ليست
 بهيئة تركيبه بل الاضافة الكلاية ضميره فلا فائدة لقوله
 مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة ايراد الـ
 مطلقة جعل مطلقا صفة للدلالة ولا يعبأ بالعبارة
 لانه يجب تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعبأ بتانيث
 المصغر او بتانيث ما لا بد له في الدلالة على معناه
 من التاء فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
 على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها ذلك
 في العجيب القوم كلام باطل لان تركيب التاكيد المتبوع يعيد

تقوم

تقرير الشمول فلو دلالة على حصول الشمول في متبوعه
 لم يتقرر الشمول الزير يدل عليه المتبوع ونفايتها
 اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منها يدل على معنى
 في شئ ويعني ليس لوصف الا اعلام بخصوص المعنى
 بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذا وظيفة نحوية
 لا بيانية كما يوهج وانما يكون وظيفة بيانية
 لو كان لفظي بيان كمراد التي يجب ان يفيد بها النظم بالتركيب
 زايه على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوابع
 اصطلاح نحوية فان مراد التوابع الاشتراك في التكرار
 ولنا في رفع مرادها في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
 او للتوابع يستفاد من تعبير ما يعادها بالفتحة
 كما يستفاد من صرف التوابع ولما كان غالب
 مواد الصفة بهذا المعنى كلام لم في شئ قال الشيخ
 الرضي اعلم انه جمهور النحاة شرطوا في الوصف
 ان اشتقاقه فلذلك استضعف بهوييه مراد من
 اسد من جاء زيد اسدا حال واعترض على الفرق وهو
 منقطع بان بناء الفرق على ما عده المعنى في اجلاسها
 دون مرادها ولم يكن هذا فرضا عطف الجملتين
 على جملتي لما الى وفي صفة نظر ودره نظر ان
 ترك لما في قوله ولم يكن من هو التاخير
 روه بناء لكونه على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق

ولا موجب للتأويل بالمشقة لا عقلاً ولا نقلًا وليس
بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتبين
انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح راد لانه كونه
نعتاً باعتبار له في قوة المشقة ولا فصل
اير لا فرق بين ان يكون مشتقاً او غيره من اللفظ
ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة وقوعه
فقد عديم الفرق بين تقدمه في صحة الوقوع لانه لا يصلح
عدم الفرق مطلقاً لان المشتق بغلبته راجح على
غيره اذ كاه وضعه اير وضع غير المشتق يعنى
في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان ال
بجائزاً او وضعياً وغرض المعنى فكل من قبيل
فالمفضلة والفرض ما يتوجب وجوده على
ويقتضيه هذا الترتيب واء كان وجوده العقلي او كما
يجب وتوجب وجود المعنى في العقد عرضي وضع
النعت والتركيب والتنبيه على ان لفرض باعتبار
الوجود العقلي قال الشيخ لغرضي الدالة على
لالتقدير الدالة حتى يتبين انه لا حال حجة الى التقدير الذي
قاعدة التقدير وهذا يتبين ان جعل الفرق مقياً من باب
الاقام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبدل
ولان لوضع لفرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان ظهر
تا موضع لفرض المعنى عموماً اما في مبتداء اودى حال او موصوف

غير ذلك

الغير ذلك مثل مرتب جمل اي جمل اي كاسد
في الجولية بفتح الراء وضمها على ما في القاموس
اي اذا اضيف اللفظ موصوف بعينه يكون مجازاً
عند الكمال في حقيقة دل عليها اللفظ موصوفه
ولراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل
اي جمل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصلح
ان يقع نعتاً يد عليه انه ليس في هذا التركيب
نبي يمكن ان يجعله موصوفاً حتى يظروا ان عدم
لصحة من جائز اي جمل فالاول ان يقال وفي مثل
مرتب بضارب جمل لا يدل على هذا المعنى فلا يصلح
ان يقع نعتاً وفي المواضع الاخر التي لا يدل على
هذا المعنى اي دالة مقصودة ويوصف النكرة
اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقتضيه الي
فرد منهم كما في قوله امر على اللثم بسبني وان
في وجه تخصيص بالجملة بالنكرة بقوله هي في حكم
لنكاه وفيه نظر لانه الجملة في حكم لنكاه لكانها
لا فائدة نسبة مجهول كالنكاه التي هي لا فائدة فرد
مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة
للحجب حتى يتبين موصوفه عند المخاطب بما يعرف
من النسبة ولذا حل الاضمار بعد العلم بها او
الا ان يكتفى في كنهها في حكم لنكاه بانها موصوفة

لافاضة نسبة مجهولة واستعمالها في التسمية
طار على وضعها وقولها لا المعرفة اشارة الى ان قول
النكرة اصرار عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم ان
لم يجتز عندها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه
لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المرعى وافق
لان الانتائية لا يقع صفة الابن او يلبيد
قبل التاويل بالبعيد لان كذا ويلبشترك بينهما
الجملة الخبرية اذ الجملة التي لها محل من الاعراب في تاويل
مفرد مسبوكة منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره
ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخطا لوصف
بالجملة الانتائية عن درجة الاعتبار لاعتبارها
الى تاويل بعيد لعدم وقوعها والاولة ان يقال
التقييد لان الانتائية لا يقع صفة وكل ما هو في
صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة
ومفعولها اي مقول في حق اضرب فاه قلت
هناك تاويل مقول من تاويل الجملة الخبرية باه يقال
رجل اضرب في تاويل رجل مطلق ضربه مع عن حرف
فواحق بالاعتبار مما قاله درجة الاستعداد قلت
كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانتائية
بالجملة المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه
ولو كان المعنى على التاويل النكرة تذكره لجاء استوفاه

في مقام الامر بضربه وقد صدر بعض الحواشي بتخصيصه
بالطلبية المحكية اي استحق لان يومر بضربه
ظاهرا انه تاويل للقول المحذوف بانه عبارة عن الخبر
القول في حق لانه قبل ذلك ولا عاقبة اليه لانه لم
بالجملة المحكية فتقدير القول على حقيقة صحيح بلا شبهة
الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقة بل ان
التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام
اظهار الاستحقاق لان يومر بان يفعل لا جمل
فتال واذا لم يكن فيه لفه والرابط يكون اجنبية
اي في بادي النظر فالنظم الضمير اصرار اعراض
يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة
ولم يجتز عن ذلك في الخبر الجملة والتقييد بما يقع
مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق
توجهه الى الصفة فليس هو ههنا وظنة لفظة عما
لا يظن الا المزيد توجه ولذا يالقول في رابطة الجملة
فوق المتألف في رابطة الخبر وبما صفتنا اندفع ما قيل
من انه في الملازمة مناقضة لجواز حصول الربط
بضمير الضمير لما في خبر المبتدأ ويوصف
بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عدا
فلذا افر الخ من بيان كونه جملة في قوله يتبع
في التكرار يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل

حالاً له ولو يجوز فزيد المحسن من قبيل الوصف كمال
 الموصوف وان ليس المحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
 مجال المتعلق ما جعله حالاً لغير الموصوف بحسب دلالة
 التركيب وان كان قائماً به نحو زيد المحسن نفسه او ذواته
 فانه من قبيل الوصف مجال المتعلق مع ان الحق قائم
 بزيد فاعرف حال قوله اي مجال قائم به **بمعنى** بصفة
 اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه الحق لما اشكل عليه الوصف
 مجال المتعلق اذا التفت تابع يدل على معنى في متبوعه
 وليس مجال المتعلق معنى في المتبوع اول قول مجال متعلقه
 بما ذكر ويلزم في ان لا يكون التفت في جأزه في جمل
 حسن غلامه الحسن بل هو ما اول به اي كايين
 بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع
 للموصوف في الاعراض الفارقة كالوصف مجال الموصوف
 بل يلزم ان يكون جأزه في رجل كائن بحيث يحسن غلامه
 وصفاً كالحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
 يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله وصف
 مجال المتعلق لانه بوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق
 ويجري عليه اعراض التابع ويجعل تفتاً ويتكلف في وصف
 التعريف بانه يدل بجمله وصفاً على معنى اعتباري حاصل
 بالقياس اليه في متبوعه **والشك** هو ان الكو
 فيكون وصفاً كالتارة مطلقاً بالمعرفة والافضش وصف

النكرة

النكرة المخصوصة بها **قول** والافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتانيث
 الا اذا كان مصدران لم يتوي في جمع هذه الامور نحو رجل
 عدل ورجال عدل وامرأة عدل وافعل التفضيل من فانه مفرد
 مذكرة لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه
 او فاعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فاعول بمعنى
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام
 سهو بين وقع من ههنا الاقلام **قول** فان قلت اذا قطعت
 حرفي نظرو صحت الاول هو الوصف لانه في تحت لان الالف
 التي تلحق التنشئة في الفعل نفس الفاعل والفعل متعد كما كان والالف
 التي تلحق الصفة علامة تنشئة والضمير فيه مستكن واما ان تنشئتها
 باعتبار تنشئة فاعلام دون موصوفها بل الالف انها موصوفها كيف
 ولا يوجب تنشئة الفاعل تنشئة المستند بلا شبهة في موضع ويوجب تنشئة
 الموصوف بلا شبهة نحو جاء في ميزان الرجلان نعم بوجه على كون
 الوصف مطلقاً تابعاً للموصوف في الحية البواقي ايضا انه لا يظهر
 في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين
 بل الحية ضمير الفاعل تحصل صفة التنشئة الا ان يقال اراد المتابعة
 حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد
 مطابق **قول** حسن قام رجل فاعلامه وسرلسن كالفعل وكان تابعاً
 للموصوف لوجوب قام رجل فاعلامه وامتنع قاعدة علمانه **قول**
 وضعف قام رجل فاعلامه ولو لم يكن كالفعل لا ممتنع قائم
قول وطاف علمته للحاق كالتام **قول** ويجوز من غير حسن

ولا ضعف قعود غلانة لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالنفل في عدم الحاق
علامة التنبيه وانما في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم
يكن كالنفل لا يمنع مررت برجل قعود غلانة لوجوب متابعتها
صوف جئت **قول** اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الاولى ترك في الظاهر لتصل الاستثناء بلا كانه ولئلا يتج
ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا لليس خلاف الظاهر حتى يكون
عن الظاهر اجتماع فاعلان **قول** ويجعل الفعل خبرا مقدا على المبدأ
الاولى ان يجعل الجملة ووجه ما ذكره ما ذكره العلامة المتتالي في المطول
في او اخر احوال المسند ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل في ضمير المتصل
فلا حاجة لها الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير
المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الخبر والنحو طب ليس
في مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح لست في الموضوع فلام عدم
جماعة المتكلم مع الخبر والنحو لم يبلغ مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان
يقال لا حاجة للواحد المتكلم في التوضيح وحمل عليه باق الضمير **قول** وحمل
عليها ضمير الغائب وافاد الكسائي وصفته متمكنا بقوله تعالى لا اله الا
هو العزيز الحكيم وحمل الجهور مطلقا على البدل ويمكن ان يقال هو من سماه
انه اعرفه بوجه تعاضل اسم ظاهر كالموجع الضمير علم فاعلان **قول**
لانه ليس في المفعول الوصفية او رد عليه ان الضمير يرجع الى مفهوم
المتكلم فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بان نادرا بالنسبة الى المكان
فيه معنى الوصفية فحمله عليه ما قيل الا ان من سئل ان الموصوف يجب
ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلان يصح وصف ضمير

به فقيه ان الشرح لم يترك هذا الا ان يبل غرضه من نقل ما في الرضى الاشارة الى
هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للذات على ما يخرج الموضوع ووضع الكسفة
للذات على ما يخرج الموصوف فلم يجتمعا **قول** ثم المعرف بالذات والموصولات
بقي المضاف الى المعرف ولم يتعرف لانه كجاء المنادى والقياس ان
يكون في مرتبة ضمير المخاطب كمن وصفه دون ضمير المخاطب يدل
على انه انقص من **قول** لم يوصف ذو اللام الا بكلمة اي ذوى اللام الاخر
او الموصول اما ان يراد بكلمة بعد في درجة التعريف فيقال المضاف
الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال لراد عدم خروج
المضاف على مذهب من قال ان انقص من المضاف اليه ايضا وان يراد
المماثلة في كونه ذالام وحينئذ يجزى ان يقال لا خصم الا وخرج لم يوصف
ذو اللام الا به اي بذى اللام ويراد ايضا ان يوصف ذو اللام بالموصول
ايضا فكيف بان المراد بكلمة او صورة **قول** بلا واسطة كجاء في الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب يوسه لوقر
المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه اذا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة
على مذهب يوسه **قول** لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص من من قال انه انقص من جامع كل يجوز وصف المضاف
الى ضمير دونه وعلى هذا في كل وجه ان لا يوصف المعرف
باللام الا بكلمة او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الآخر
منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف
لكنه اعرف من المعرف باللام **قول** اي اسم باب الاسترجاع بذى اللام
يجوز ان يراد بذى اللام ما يشتمل الذي وانما قال الرضى لا يوصف اسم

الاشارة الابدية للام والوصول كونهما الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا الذي
 قال كذا على اللغة الطائفة بهذا الكلام والظاهر ان ايراد بهذا في قوله بسبب
 بهذا اسم الاشارة الا ان ايراد بهذا اسم الاشارة فاقول **قوله** مع ان القائل
 يقضي جواز وصفه ان يؤول من اسم الاشارة وبالمنضاف الى مثله
قوله بل رجل بل رجل متصف بالعلم **قوله** اي قصد نسبة المراد بالنسبة
 ما يعم التعلق والنسبة التقيدية السمل غلام زيد وعمد جاء في فيشكل
 التعريف بجاء في زيد العاقل والعاقل لوجعل العاقل وصف الآ
 معطوفا كما سيجي ويشكل بالمطوف في قوله انواعه رفع ونصب
 وجب الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة **قوله**
 لان جعل المجموع خبرا بعد بحضه كل ضما في المعطوف مقصود بهذا
 النسبة **قوله** فتقول متعلق بالنسبة بالقصد المفهوم من المقصود
 توضيحه انه ليس متوقفا بالمقصود والا كان المعطوف لقب مقصود بالنسبة
 وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
 المفهوم من المقصود لان عبارة عن قصد نسبة او نسبة شئ الى
 وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود
 او من المقصود منه **قوله** فتقول مقصود بالنسبة احتمالان غير البديل
 لانها لم ينسب اليها شئ ولا هي التي تنسب اليها لان تنسبها غير مقصود
 كما تبديل منه فارجح القصد ليس القصد الاحتمال عن غير البديل
 بل البيان المشتركة بينه وبين البديل فاعرف القصد والاعل **قوله**
 واجيب الى الخ فم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة **قوله**
 بعيد جدا على انه يرد عليه البديل العطف مقصود بالنسبة مع

متبوعه بهذا المعنى وبالجملة للفرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حجارة وبان
 قولنا جاءني زيد بل حجارة فكل احد هما داخلان في مفهوم التعريف بهذا التفسير
 دون الاخر **قوله** ولما تم اطلاقه فمأذره جحا ومنع اذنه لزيادة الروح
 كتحمل ان يكون قوله يتوسط شرحه في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه
 سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون ما يالعدم جواز
 حذف العاطف **قوله** ولم يلتفت لعدم الاكتفاء نكات فيها قصد زيادة
 التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان بعد
 الحرف العشرة فيطول واما كتحمل فينبغي معرفة المعطوف موقوفة الى وقت
 معرفة العشرة في قسم الحروف واما ذكره فيمكن منح كونه المعطوف
 على الصفة نعمتا كما عند عم كيف لو كان كذلك لاستحق الرفع
 مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المتضمين فيكون اثر المتضمين
 واما ان يرفع لاحد المتضمين ولم يقل به احد **قوله** لان الحروف
 قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال وقطع زيد يد ورجله
 فرجله من حيث انه بدل من زيد تصدق عليه تعريف العطف **قوله**
 وقيل قد يجوز للمخبر ان يوجه عليه ان المراد بتوسط احد الطرفين
 العشرة توسط احدها بتفصيل سيجي والتي لتأكيد التصوق ليس من
 العشرة بالمعنى الذي قلنا لاطراف في جواز دخول ثم بين المؤكدة والمؤكدة
 فينتقض التعريف **قوله** وتعل من الصل الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
 ان الوجه الاول جعل المعطوف مضمرة في وجهه ومعطوفا من وجهه وهذا الوجه
 جعله صفة لاحالة من غير ان يكون معطوفا بوجهه **قوله** الا انه تفصل فان قلت
 يعدل عن عطف المفرد على المفرد ان عطف الجملة على الجملة فيقال فزيد زيد

فاذا المراد
 كما كيد مقام وداع
 كما كيد مقام وداع
 على الصفة المتصرفة قلت

ولما كان التأكيد منفصل عما جاء الى البيان لانه تجمل تقديم التأكيد على العطف
وتأخره بينه بالمثل فقال مثل ضربت انا فزيد واختاره على زيد ضربت
هو وعلامة لانه الذي على الحكم بالبايدين من زيد ضربت هو وعلامة طرد
البايدين والآخر زيد ضربت هو وعلامة تجمل ان يكون من قبل انفصال الضمير للعطف
لان قبل توكيد المتصل بالمنفصل **هو** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
هكذا في النسخ والظاهر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمنفصل وقول في الاقتصار
فيه ان طول الكلام حاصل لواقع الفصل عن المعطوف مع انه حيان الباطن بتعيين
التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا فزيد اليوم لطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت
انا اليوم وزيد فالوجه ان يعالج جواز العطف على ما هو كالمعنى من الفصل احترازا
عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه **هو** واعلم ان هذا البصير
نبه على ان المسئلة خلافية والتأكيد استجاب لا واجر قطعا كما يفيد ومقا بل
الذخ جواز الترك وما سبق في تحت المنعول مع من اذا لم يجر العطف تعيان
النصب مثل حيث زيد **هو** فما كان والما قال الشيخ الرضي لا يعاد
العامل الا متى اذا لم يشك ان المعنى له وانه يخل بهذا المعنى كغيره فانه
لا يتصور الا بين اثنين فان التمس نحو علامك وعلام زيد وانت كزيد
غلاما واحدا لم يجر الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **هو** والجر ولا ينفصل
عن جاره يتقضى بقول تعانمته من الله ومن ضربتني من غير ما جرم
بدليل بني وبينك اذ من لا يضاف اليه متعد هذا انما يصدر ليلالولم يكن زيا
الان في صورة على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع زيد مثل بين عمر والآن
يقال هذا ايضا من قبل عادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير
مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يفتقر الله

عليه الزكوة
شبه الموطور
ر
فلا

لا تهم على الاشعار بل استدوا بالقران العظيم ابقوا وهو قوله تعالى تساءلون به
والارحام واجيب بجمل قوله والارحام قسما **هو** جاز في كلامه المرفوع لا اشك
في جواز جازي كلامه وجواز اجبي جالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجازي
كلمه زيدا وانجحت جالك زيدا **هو** وقوى الظاهر وليقوي **هو** من الاحوال العا
رضة له نظرا الى ما قبله الاولي نظرا الى غيره كافي قوله وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو فلما
عم وعمرو وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى الغايم من كونه
مبتداء واجب التعريف خصوصا في الهمام لضمير الفصل واعلم ان قوله
كذا المعطوف تجمل ان يكون تحت المسئلة ذكرها ان لا يستيف المسئلة
والثاني اوجه لانه على الاول تجمل يكون اعتبار امور في عبارة المعول لا يفهم منها غير
ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا
يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكما يستحقه
المعطوف ففي باريد ويا عبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا
النصب فكذا المعطوف وفي باريد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه
لام الفصل عن كلمة يا فوكلم المعطوف **هو** كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة
نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالظن او لظرف فهو من الاحوال العارضة
لان في نفسه عامل وان خلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **هو** اما كونه شاة
وسخلة فاستقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الفهم عبارة عن معن
اشاة المذكورة وقوله او قول على بخارة الفهمية بمعنى ان الضمير راجع الى شاة
لا الى الشاة المذكورة نفسها فهو بمنزلة **هو** بسخلة هذه شاة والظاهر ان يرد
بالضمير مقصد بالظاهر كابي بعينه واما جعله عبارة عن سبابس لا بعينه فشا

من تية تفسير عبارة المتن وتجمل
ان يكون من مح

سخلة شاة لا بمنزلة

فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في جعل الضمير على النكارة مع سبق المرحوم واما الشذوذ
الذي جعل جوابا بالثاني فوسد واذ عطف المضاف الى الضمير على دخول رب و بهذا
اندرج ما قبل اعلم انهم جعلوا المثل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا فوا ان
قع ايضا اعترفت من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجح لان الضمير اذا لم
يرد به المذكور يجب ان يكون نكرة و لم يخرج في الجواب الى ما قبل ان ذلك مني على
ما ذهب اليه الشيخ الرضوي من ان الضمير المراجعة الى النكارة الغير المحصنة نكرة
على ان يخرج ان جعل قوله على الشذوذ علامة فيكون جوابا بالثاني غاية في البناء ان يكون
الاولى من تقديم قوله اي رب شاهة وسخلة على قوله على الشذوذ يعني شي وهو
الظاهر ان جعل المثل على نكارة الضمير جوابا بالثاني تقدير النكارة ولا يجعل عدلنا
على فغيب الرضوي على ان يكون خبرا بعد المبتدأ وهو مفعول وفاعل ان يقول
يتبعين لذلك جواز ان يكون المرحوم كونه مسددا رافعا لفاعل وهو مفعول لان
الشفقة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامر ان **و** وما قال لفاعل ان يقول صفة العا
عدة مستفظة لئلا ان قول المشر وانما جازوا بالمنع عدم جواز ما عدل المرحوم فيما
زير بقايم ولا ذاهب عمر وسد جواز الذي يطير فيغيب زيد الزبا **و**
وانما جاز الذي جعل جوابا لهذا السؤال الثلثة اصحالات الاول كون الفاعل
عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه لا اذا لم يكن من المعطوف
والمعطوف عليه لان المعطوف عليه يصير ان ج بمنزلة امر واحد فكيف يرا المعطوف
عليه للمعطوف والثالث ان الفاعل السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابعا
لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الطلب بسطره واما قوله ويمكن
جواب اخر بتقدير المربط ولا يخفى عليك ان كون الجملة النافية مع الاولى
بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاعل للسببية ولا استغارة فاهو

اربط

رابط الجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه من يحصل ذلك من الفاعل العاطفة فان
معناه التعقيب كما جعل الفاعل السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك
لان في قوة بعض زيد يعقب بلهانه بسبب الضمير راجع الى طيرة اي يغيب
طيرة اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسددا الى مصدره من قبل حل
من الجبر والنزوان وقوله على عاملين ليس ثانيا عن الفاعل بل مصدر عطف
اي عطا مبنيا على عاملين ولا يخفى ان بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب
ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين ولا ينبغي ان يتجاوز **و** فمختلفين غير
محددين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب ان يقتضي من العجب والاولى ان لا
يتكلم بمنزلة بل يجب والوجه ان يعرف في هذا ان الوصف قد يكون لبيان
المقهور بيان بوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه
ولا تعاد ما من دابة في الارض والاطاير يطير بها حية فوصف عاملين مختلفين
للتفريع بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمر واكرم
خاله فان زيدا وعمر واما معمولان لعاملين في ضرب واكرم على نقل من الفاعل
ان على شدة العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين
غير مختلفين بل محددين **و** اكل امرؤ حسنا امرأ حسنا وقع بين معقول
لانه فكل منصوب وليس مرفوع على حذف المفعول الاول المحسب لانه لا
يجوز الاختصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف وما روي قد مضى
التفعل حذف احدي مانه والتوقد لازم ومتقدر وهو مفعول لازم لعدم
لعدم جواز حذف الثاني من المجرول **و** فزيدا وان كان يجب الظاهر جازعا
لكنه لم يخبر عنه المصنف وقد وقع ما ذكره الفاضل الهندوي ان في ترتيب الجملتين
الشذوذ لانه كيف يرتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضى عدم

الجواز وتحتوي الجواز ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب
 الحقيقة والحال وقيل اذا عطف بمعنى اذا الرب العطف فلا مانع من الترتيب على
 رادة وورد بان عدم الجواز لا يسبب من الارادة بل هو ثابت اريد اولاد لا هو
 من دفع بان عدم الجواز على الجواز واقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على
 عاملين مختلفين فليحتسب عنه لانه لم يجز **قوله** وعدم جواز ذلك العطف في
 الفراء جاز في جميع المواضع لظهور رد لما يتجه على المراد قوله حكما فاللفظ
 بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز **بيان**
 مع المخالفة وموضع كونه تكلفا جازية عليه ايضا انه حينئذ يفيد اليقظة
 عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بل في مخالفة
 الفراء مخالفة اسبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا
 نحو في الدار زيد والحجر عمر فلا يفيد المقصود من عدم الجواز عند سبب مطلقا
 لوزان يكون المقصود في مخالفة الفراء في ما عدا هذا التركيب او اشارة في علم
 الشيخ الرضي لم يوثق فعل المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاثر
 على ان جاز العطف الا في ما كان فصل بين العاطف والمعمول الجوار وخالقهم
 الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمساء خرون لا يجوزون الا اذا تقدم الجوار
 في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف
 عليه فاحققه التاكيد جاز بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشده
 سببه بالعطف فكان احيى بالاتصال بالعطف قبل قد يراى في التاكيد **اللفظ**
 كوالد ثم والده وكلما سبعلون ونحوه لا يحسن الذين يفرجون بما التواؤ
 ان جمد وانما يفعلوا فلما يحسنهم مخافة لكن لو اذ المعطوف عن سائر التواؤ
 مع لكان ترتيب التواؤ في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راي

الستة
 فاجاب بان
 ٢٢

وان
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

ذلك

ذلك في ذكر المعاني **قوله** فثبت عنده وتحقق الظاهر فثبت وتحقق
قوله او في الشمول اي التام يقرر امر المتبوع بالنسبة بذلك على ان ذكر او الشمول
 بعد قوله في النسبة ويخصه لغيره لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا امر المتبوع
 في النسبة ويفيد ان النسبة التي جميعها الى حقيقة ومقادير البنية ان تعبر
 امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشرح يعني
 عن ذكر الشمول بقوله جاء في القوم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
 بضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من التثنية وما فرها ولا يؤكد بها الا بعد
 ان يعرف الخاطبة كنية العدد قبل ذكر التاكيد واللام يمكن تاكيد اجزاء الو
 صف في الجواز في رجال ثلث **قوله** فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة
 او الشمول والعرض من جميع الالفاظ للتوكيد في التعريف جامع لجميع الافراد واذا
 عرفت هذا اي كونه جامع لجميع الافراد فيقول اخرج المصنف الصفة والعطف
 فظهر ان التعريف جامع مانع وقوله واذا نادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
 ليست بالوضع لوجود التاكيد متبوعها لكان انساب **قوله** لفظي تختص بالمعارف
 الامم المحكوم به وكذا المعنوي تختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونحوه
 عند الكوفيين او كل نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم كسر
 اللفظ وان كان في الالاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
 تكريمه متصلا بقصد الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم
 التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يثبت
 بغيره واعتبر في مجرد عدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان
 من قال ان الضمير في انت موالنا وان عماد التاكيد في ضربت انت والواؤ
 به بتكرير اللفظ الاول حقيقة **قوله** في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكدا ما مستقل يجوز

١١٧

الابتداء والوقف عليه او يثبت فغير المستقل ان كان على حرف واحد
او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام او آخر نوع منها لم يتركه رعا
في السقف نحو بكيت وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا
واجب الاتصال جاز تكبيره ووجهه وان ان زيد اقام ولا بعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكك بالجمع وتوابعه فانه لا يجوز
فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل السمول استفاد من كلها السمول للأنواع
للجمع الاتخاص وهي نفس عينه وقد يزداد البناء في عينه وكذا في الجمع فيضاف
الى ضمير المؤكدة وقدره المقام على ترتيب الفاظ التوكيد اذ الجمع لكن الجمهور على
تقديم اربع على اربع والزمخشرى منفرد في تقديم اربع والمق
تبعه قبل لا يحسن لهذه الكلمات والتكثير وعلى هذا الوجه ذكرها بين الفاظ
التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات وهذه لم يذكرها مثل من
يسمى التوكيد والحق اذ راجع هذه الالفاظ في التاكيد **رض** من الساجدة
وتنزلها منسلة الاسماء لانها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها
في الصيانة عن الخطا في كلام العرب ولذا قال شيخ الرضى التاكيد اللفظي على
ضميرين احدهما ان تعيد الاول والثاني ان تقويه لموازنة ما ان يكون لثاني معنى ظ
كوضيفا مهنيا او لا يكونه معنى اصلا بل ضمير الاول لتسوية الكلام لفظا وتقوية
معنى وان لم يكن في حال الافراد معنى نحو قولك حس حس او يكونه معنى تكلفيه
ظاهرا نحو خيب تيب من نبت الشراى استجابة واستفهاما ذكره ان مريتا
تاكيد لفظي مع انه ليس تكديرا اللفظي الاول حكاه في ذكره المشا في اذليت الفقه
داوية اية ويكن ليقال له المقام صفة كاشفة ولا يحسن التاكيد اذ جعل له
معنى غير الاول وهو صفة التاكيد ويكن استنباطا مناسبت خفية لاشمال كل
فيها

فيها على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام نسبة
اي يقعان بحسب جملتهما من شمولها الواحد والثنتين والزيادة
والمذكور والمؤنث **انفسهما** باية اذ صيغة الجمع في تشبيه المذكور والمؤنث
وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف
اليه كقوله اجتماع التثنيين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فقال
نفسا زيدا وعمرو وخلافا مما لا يقال نفسا عمرا بل نفسهما **بما** اختلاف
الفيم في كل وجهه وعامة ابن المالك **مور** وهي اجمع لا دلالة له على الاجتماع
عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضى **مور** وجمع المذكور اي
العامل **مور** اذ الجمع في الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو جمع المذكور السالم
وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكور الغيرة الخافل وجوز الاند
بسي في العامل الغر السالم ايضا ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا بد من ان يفيد
جواز جازي الانساق من غير ان يادبه الاناس فقد افسد من اصل قول المعروف
اجزاء بتاويله يذني متعد وافراد اكان او اجزاء **اول** يعرفه افرادها وحكمها
لا يلقى الافراد والظن دون الافراد في الحكمي فذكره حسا لغو وفيه نظر لان الحكمي حكم
بصحة في المفرق الحسبي والجمعي للمرد عليه من غير نعل من اية العبرية بناء
على انه بلغوا التاكيد بكل في المفرق حساب دون الافراد الحكمي لانه يمكن في
مان الافراد حسابا وهم الافراد في الحكمي يادى الرأى فحين التاكيد بكل هذا
القدر **مور** بخلاف جاز زيد وكله ومثله اذ تقدم الزيدان كلاما عند الجمهور لعدم صحة
افراد الزيد حكى وخالفه المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع في مخالفة
القياس نظرا لان الافراد حسان ذكر التاكيد ليدل على ما يتوهمه الافراد
لمن من الافراد الحكمي قبل التامل في الحكم **مور** المذكور الفيم او لا كان ذلك عليه

كذا في تسميل
غيره

المر بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذلكم وبين بيان النفس والمعين كاللوح
 للفصل بين قولوا لا يوجد بكل اجمع وقوله والنع واحوا مع شدة اتصال النع والخ
 بجمع وشدة اتصال هذلكم بالكل السابق اذ يعلم في ان الحكم على يستعمل النع والخ
 ولهذا اقتضيه على كل اجمع والنع واحوا اتباعا لاجمع وطريقا للجمع بين الغا
 التاكيد وكيفية تربية ان يقول فمما مل فلنوع **و** البديل تابع مقصود بما
 الى المتبوع يخرج من التعريف البديل من المتبوع نحو حنفى زيد احوك والعبارة حنفى
 البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوع **و** اي يفصل النسبة اليه النسبة ما الى المتبوع
 كان من البين ان ليس البديل مقصودا بما ينسب الى المتبوع اذ ليس المعنى من جازي
 في جازي زيد احوك احوك تكلف لتعريف بان جعله معنى فهدى نسبة بنسبة
 منسب الى المتبوع وبجدة نظر لان نسبة الى الاخر ليست مقصودة
 الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة من فهم المسند الى زيد ونسبة الى اللغ مقصودة
 من فهم اليه فلا بد من زيادة مجرى وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
 كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى الناع والتلفظ
 بالمتبوع وهو احوال نسبة من تعبيره وممكن في الذهن كما في البواقي **و** دون
 اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ففهمه دونه راجع الى
 المتبوع وهو حال من المستند في المقصود اي تجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا
 وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دون طرف نسب او حال من المستند فيه
 اي تجاوزا عن المتبوع فانه يكون المعنى انه تجاوزا بالنسبة الى المتبوع المتبوع
 في انه نسب والاصل انه نسب الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا
 محمل كحاربي **و** ان يكون النسبة اليه توطية وعما يهدى النسبة الى التاب اي حقيقة
 او كما كان في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطية بل كان بساكنة في

التوطية

التوطية فانه في حكم اللفظ وموجب التعريف والتكليف في حق البديل **و** ليس
 نسبة ما ليس من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فقال الغا من
 يقول على طي ما ذكر الشارح في شرح التعريف ان لم يقصود بنسبة عدم القيام الى زيد
 بنسبة الى الغا في الكلام قلب ليس بذاك والقلب في امثال هذا المقام بعد عن القلب
 واللفظ والنسبة ما نسب اليه اي من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى بنسبة
 الى زيد بان يكون القصد اليه ما بسبب تعبير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون
 قصد ما باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف
 البديل عن ان سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان
 يكون ذكر المتبوع توطية لذكره وكانه قصد التنبيه على طريق اخر في اللفظ **و** اي
 بدل هو كل البديل منه لا يخفى ان المكربت الاضافة الاربعة صارت اسمي للاقسام
 ربعة كجد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم
 ليشفا ومنه اسم القسم الثاني وهكذا في اجزائه وهذه مسانحة شاعت في كلام المنسقين
 ولا يكاد يحترق في بيان ان الاضافة في الاولين بيان في الاخرين الامة لادنى
 ملائمة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه للرد في المقام فلا يشكل ان يكون تعطف
 المضاف اليه بالاضافة للامة على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما جيت به عنه
 من ان الاضافة في الاولين الامة فسهو من اذ المقام ليس مقام الاضافة للامة
 وكذا ما جيت من ان بين الطرفين المقدر والمذكور فافلح عطف المحرور باللام
 المقدر على المحرور وعن المقدر وان لا يجوز عطفه على المحرور من المذكورة اذ
 لا يحصل **و** اما اشتغال البديل على البديل منه لا يخرج منه نحو حاربي زيد حارة
 فانه لا اشتغال لاحد مما على الاخر فكانه جرد التسمية اكثر ما غير مطرد في جميع
 الافراد والمشتغال البديل على البديل منه مستطال الذكر البديل وهو اذ جرت
 اشتغال البديل منه على البديل

باعتبار تشويبه الى البديل وكونه
 والاعليه اجمالا بحيث يعنى
 سماع البديل منه

مطر بخلاف ما ذكره الشيخ فانه كلام ظاهر في غير مطر ومن قال ينبغي ان
يحمل كلام الشيخ على هذا فقد وصح ما لا يحتمل **قوله** وبدل الغلط الى بدل سبب
عن الغلط جعل الغلط مصدر او الاول جعل بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافه
اضافه الى المبدل من فيكون بملا سببه قوله اذ هو شايخ في اضافه البدل
ويمكن جعل في الاقسام الثلث ايضا من عند القبول بدقه نظريا بل هو اهلها
فضلا من المنع كل نعمه وفعالها فيقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل
حيث جيء بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فنكسح
المبين بالبيان الاول وحيث جيء بالبيان الثاني فلا يسرى من المبدل الى المبدل
فاجيء من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل من فيكون بدل الكل وبدل
البعض بدل عن بعض ما قصد المبدل له اجمالا فانه اذا قيل قطعه زير بده
القطعه التي اجمالا فقبل بده ابدال اليد اليمنى اجمالا باليد اليسرى تفصيلا فتفصيل
اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض او غير المبدل من المبدل منه ترك الملازم
ولم يجزئ شي من المبدل منه سوى المبدل بدلا وبدل الاشتغال بدلا عن الاشتغال
على المبدل وقصد حسن ذلك المبدل من الاشتغال عليه هو الاشتغال عليه المسترك
ولم يجزئ المترك بملا بل الواجب المبدل الاشتغال عليه المترك وكقوله راغب والوا
يجب من تبدل كلمات جم غفيرة فانه لا ينتباه ولا يبدل الكلمات البه ولا
يشكرها فيه كلمات من سواه **قوله** فالاول مدلوله لاول لم يقل مدلوله
لانه يريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يوينى بالظاهر اظهرها
للمغايرة **قوله** يعني متخذه ان يتخذ فهو بالجملة لانها لم تخلو مقرونا
بل قد يكون تخويزه بغيره اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلف مقرونا الى
انها قد يتخذان ووجه تجوز عدم اختلاف مقروني زيدا وخواك انما ذكره

الاضافه

الملازم
فيكون
قوة

فقصده

على وجه

على وجه التمثيل **قوله** والثاني جزؤه اي جزءه بدل عنه لم يرد القمير
راجع الى المبدل منه المفهوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله
مدلوله الاول بل يرد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير
والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف
جزؤه على المدلول الاول كما هو لفظه والاكثار عطف على عاملين
مختلفين بدون ما هو شرط جوازها عند الملم **قوله** مجيد شعير النسب
الى المتبوع النسب الى الملازم اجمالا لزيادة قيده بعبارة الملم لا بد
منه لاضراب بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف غيره بانه
فكانه **قوله** بغيرهما الاو والادفع تراك ما الملازم ولقول بان تنهها
ملا سببه غيرهما **قوله** نحو نظرت الاعم فلكه قيل فيه ان النسب
الى المبدل منه لا يوجب النسب الى المبدل فكيف يكون مثلا لا يبدل
الاشتمال كذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في العطف وعلم الملقى
ذكر يكون الاستعمال المسمى بالاشتمال اجمالا وكذا اذا
سئل عن المتكلم بهذا الكثر كيب هل رايت بره الا فقال
نعم رايت في وجه الا ان كان الملقى من نظره لذكر المبدل **قوله**
والترابح ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره في نظر لان
القصود ان يخطئ المبدل قبل الغلط وانما ذكره خلافا لما قصد بالقصود
او النسبان او سبق التسان وكانه اريد ان يقصد في المبدل من حيث
انه بدل يعني ان يقصد في الاو بالبعد ان غلطت بغيره فانهم ولم
يترك بعد غلطت بالاول نعمت **قوله** اي رغبت بدل المعقولة واوجب
قال الشيخان في هذا ليس الاق بدل الكل بل عند راي على بدل الكل

طب

ايضا مفيد عاذا الم يشمل على قاعدة فارنا المبدل من نحو قوله تعالى بالوادي المقدس
طوى اي قدس مرتين لئلا يكون المقدر انفق وهذا وجه مطرد في الكل فعمل بالواو
ولم يجهل بديل الكل كما فعل المجرى وقال في جعل البعض والاستعمال لا يبدلها
من ضمير جازع الى المبدل من تخصيصه بديل اما بالافاضة اليه او بوصفه به
ولا يجوز عليهما الوصف غير لزم لان الافاضة ايضا كالوصف جازع للتعويض
التكارة الا ان يقال لم يسا عد النقل معتق العقل فلذا خصه **قوله** نحو الزبرود
اي اعم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد وفيه وهو مثل اسكن انت وزوجك
جك الجنة وانفقوا انه تأكيد قل القائل الرندي لا يبعد ان يقال الوصف
اسناد الفعل الى المنفرد وذكر المنفصل توطئة فالفعل الثاني يدل ولو
فبعد اسناد الفعل الى الاولى وذكر من غير توطئة كان تأكيدا **قوله** ويرا
بشت عجايب لا غير مبتدأ مسوده باي وقول ان كان في اي كذب يقال
فاجبه **قوله** اللهم صدق صدق الظاهر يقول لان افعال المقدرية لا يكون
الامسارعا **قوله** وعليه الطير ثاني مفعول تارك او جعلناه بمعنى المصير
ترك حلو بمعنى ورج وبمعنى صرح بالثاني تسهيل اللفظ لعله جعله مبتدأ
المعنى من دواخل المبتدأ او الخبر وهو في الفاموس بان ترك يكون بمعنى
جعل من لم يفور قال جعل التارك معنى المصير لتفهم الترك بمعنى جعل
قوله وهذا لفظ لا يعم الا لمن يعرف ما هيته المبنية على التطلاق اي هذا لفظ الاسم
المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم فهذا انما يتم لو كان موقوفة بين الاصل
موقوفة على معرفة المبنى والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفة ما بينه فبانه
من غير توقف على موقوفة مفهوم المركب الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرف ما بين
لو لم يعرف ما هيته المبنى لكان اي تعريف الاسم المبنى تعريف المبنى بالمبنى

لغيره

فيلزم

فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف
الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريف المبنى المطلق اما اذا كان
تعريف الاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم
لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعاً لزوج من غير الاصل لانه
لا يناسب من الاصل **قوله** من الاصل وهو لا وفي الفعل المسمى ذلك
مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لا يسبق موقوفة
مفهومه في تعريف الموب ولا حاجة الى التعيين الا بقوله بغير اللام اذ اللام
في عرف النحاة الا بغير اللام **قوله** والمراد بالمتابعة المنفية في تعريف
الموب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم **قوله** او غير ما هو
الاشارة الحسية **قوله** فكلما او هيها لمنع الظهور لا يمنع الجمع كما يتبادر الى
الغرض ويمكن جعلها لمنع الجمع ايضا بان يراد عانا سبب من الاصل ما ناسب
مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائي عدم التركيب
والافتاد في ان سبب بناء هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه ليس كذلك حتى لا ينافي التعريف فقد بعد عن السر وهو ان قلت
يخرج من القسمين غان صوت الفواب قلت الاصوات ليس مع الاسم
المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات ففعلها عن كونها اسما وانما
ذكرت فيما بين المبنيات لزيدنا سببها بها **قوله** اشارة التقديم ما هو
لسرفه او نقول التركيب في الموب معتق الاعراب والمناسبة مانعة
والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبنى المناسبة مقتضية
للبناء في حالة التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احوى بالبناء
او نقول فقد جفت الموب لبيا اف اسمه بسبب التركيب فالاعتماد به اعم

وعدة تحت المنية لبيت ا ف بحسب المناسبة لا باعتبار عدم الترتيب
فالاهتمام فيه بالمنية اكثر مما في قول من حيث حركات او اخره لا من حيث
انفسها فانه لا يقال للمنية الضم والفتح واللكب بل المقصود والمفتوح
والمكسور والامطلقا لان ياريد ان يبين على الالف ويازيدون على الواو
وبارجلين على الباء ولا يقال للمنية الماوف ضم وفتح وكسور واذا راج
للكات البنائية لا يعبر عنها به بنيت على ان المراد باللقب ما يعبر عنه
شيء ج باعلى اللف لا قسم العلم كما مصطلح الصناعة فان التعريفها
عزها لا خصوصها لا شتر كها بين الكات الاخرية والبنائية وغيرهما
قوله وفكره ووجه ان ياخر عن تقسيم المنية الا انه قد مر ان غير جعل تعريفها
للمنية فبين على انه حكم الذي لا يعرف الا بعد معرفة فعقب تعريفه بقرينة
بينها على وجب العدول وفيه نظر لان حكم المنية مطلقا ليس ذلك بل ما ياسب
بينه الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخر
باختلاف العوامل **قوله** وبعض الظروف اغاقل بعض الظروف ولم يقل
بعض الموصولات مع ان اى موصوب وحدها لقلتها ولئلا يتوهم ان على
منه من جعل اللذان واللتان موصوبين لكن ينبغي ان يقول وبعض
الركب لان الراكب فحما قسم بين من نحو خفة عشرة موصوب
وهو بعلبك قبل وينبغي ان يقول وبعض الكليات ايضا ليخرج
فلان وفلان **قوله** فمن ثمانية ابواب في بيان الاسماء المنية
بعضها لا بشكل حصر المنية في هذه الثمانية بما الشوية والاستفهامية
والصفة والصفة ومنها ما هو سوي الموصولة لان المراد بالمو
لان ليس محدد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المنية

موصولات كانت او غيرها ولا بشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر
لان المراد بالاسماء الافعال ليست محسوم الفعل بل باب في بيان طائفة
من الاسماء المنية ولا بشكل ايضا بفتح في خمسة عشر وجعل
في بعلبك فانه يبين مع انه ليس داخل في اقسام المنية لان الراكب باب
في بيان طائفة من الاسماء المنية ولا يقتصر على بيان الراكب ولا يقتصر
وعبره ما وان له خولها هكذا في بعض الظروف **قوله** المضم
ما وضع لمنكلم المشهور عند النجاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المنكلم
والخطاب والغائب والتحقيق ووضعها لبيان معنى
لهذه المفردات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذه التقيد
عما تكلف الشرح لاجرا في هذا ما أتيتك وكن من ان كرسح
على طرفة النجاة فينبغي ان يجعل ان التوفيق على ان المراد ما وضع
ليستعمل في منكلم بعينه او مخاطب غائب كذلك وبهذه التقيد
ان رفع لفظ المنكلم والمخاطب وهذا ولين شكرتم لا يزيدنكم وعلى
التوجه بين الابد من حمل منكلم واخره على الاستواء والعموم والتكثير
قد يكون في الابدات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا يتقصر التوفيق
بحرف الخطاب **قوله** ويخرج بهذا القيد لفظ اليه يعيد الوضع بكونه
الامور الثلاثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخرجها
فقط لانه لا يخرج جميع الاشياء الفاتية الغير الموصوفة بما وصف
به الغائب بل انما يخرج ان فلما يرد النقص بها **قوله** فان الاسماء
الظاهرة اى بيان لشيء خرجها به مع انها داخلان في الغائب
ووجاهة انها موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد

الاسماء المنية

المستعمل على الغائب المقيد والمراد ان يخرج بهذا القيد على كل من تفسري المتكلم
اما الثاني فظا واما الاول فامر المتكلم واما الثالث فمخفي لان الخطاب
موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بوجه
اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بل فقط
بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحضار الاضاح ان يقال من حيث انه مخاطب
معنا ومنهم من قال ويخرج اه متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجها بالتو
جيه الاول فلان المراد بالمتكلم المخاطب في انماها ولفظها ماموضوعان
لمفهومها لا لاذاتها وقيد لثنية لاخراج زيد اذ اجزبه المتكلم نفسه وقس
عليه حال المخاطب وهذا فريه بلامه كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور
الى قوله يحكى عن نفسه في تقييد المتكلم وايضا وان تحمل كلام الشيخ على ما ذكره
هذا القائل بنسبته ان القائل من تلامذته فلهذا سموا منه لان شهادته
البيح اصون وحمل اللفظ على ما هو الصحيح **قول** او تقدير مثل ضرب
غلامه زيد جعل التقدم رتبة واخلاف التقدم لفظا لكن تقديره لانه انما
بمنه برب الاقلام نعم بوجه عليه ان شاع مقابله لفظا بقوله تقديرا
داخلا تحته فليس محل بالبيح **قول** من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
اراد بالذكري من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ استعما
له فيه والافعال اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكو لفظا **قول** فكانه متع
من حيث المعنى اي كان اللفظ العدل متقدما من اجل المعنى وتقدمه
فصحيح كان اللفظ العدل **قول** من حيث المعنى تعليل والافعال ان يقول
فكانه متقدما على اللفظ **قول** فكانه تقدم ذكره معن الظاهر فكانه تقدم
ذكر لفظا **قول** فانما جاء في الضمير لان لا يصح المحرك الا بفتح ولو كان

من حيث

مكتبة جامعة الزيتونة
تقسيم المخطوطات

راجعا

راجعا الى علمه الذي كان قول الاله انما بي من غير ان يتقدم ذكره مستد كما وكان العبا
رنا المحررة وانما جاء في ضمير لسان قصد الاله والضمير الراجح الى المتقدم كما قد يكون
لالتعظيم بل للاحرار عن الضمير قبل الذكر وحذف الفاعل كما في تنزيح الفعليين
قول هو مرفوع ومنسوب ومجوز الاضطر الاضاح الاول مرفوع ومنسوب
ومجوز والثاني مرفوع ومنسوب **قول** الاول ضربت وضربت يقال الاول
ان يقول ضربت واضرب الاضطر ويضرب ليكون افراد المضمير المرفوع
المتصل مستوفاة قلت استا را اليها الصغار المتصلة بانها
داثرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يفتنه الماضي والمستقبل
وغيرهما لكن اذا دالت عليه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد
يكون مفعولا **قول** المترهين اولها بديل من المستتر في المترهين
بديل البعض من الكل واشارت به الى ان كلمة الالاسقاط للمدلول
فلا يلزم عدم دخول ما بعده في الحكم **قول** وانما بدأ بالمتكلم والضمير
بيد ون بالغايب ليجرد عن اللواحق ثم يراعي أسلوب الترتيب
قول لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاخر من ضمير المتكلم الواو
قول وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا يخجل **قول** وهو ان
اجماعه هكذا ذكره في اللبنا وقال شارحه العيب اي اجاعا من العبر
بيبي والافعال جعل ضمير انت بكلامه وباني الكوفيين ذهبوا الى انه
التاء بتصا ريفه وان عماد **قول** في القاموس الخاصة ضد العامة و
هو حال من فاعل يستراو من المبتدأ والتاء للتأنيث اي طا
لغة خاصة وفي الهندى التاء للمبالغة والخاصة مصدر كالعافية
والتقدير خصي خصوصا والجملة معترضة وهذا وان جعل الجملة

121

جاء لا يظهر فيه خصيصا **قوله** كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة ظاهرة يدل
على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان
النتيجة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة تحذف الفاعل وهذا الكلام ظا
هري والتصحيح ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق
فلا تغفل عنه ان كنت تعمل التحقيق **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لاحاجة
الى هذا القيد لان الكلام في بيع استتار المرفوع المنفصل حيثما كان ولا
في المسند الى الظاهر لاني بيان وجود المرفوع المنفصل حتى يحتاج الى التقييد
القائب بهذا القيد وقس على نظائره **قوله** مطلقا سواء كان مشتقا او مجموعا
واحد او قون الواحد كانه سهو من قول النسخ وفي الهندى واحد او مشتقا
او مجموعا ذكر كان او مؤنثا وكان اثنان جبر الى الواحد او قون الواحد
لانه اخر ووضح لانه لا يطلق في العرف المشتق على الاثنان بل على اللفظ المحض
والجمع على قون الاثنان بل على اللفظ المحض فالصحيح انه ليس في الشرح
مشتقا او مجموعا والافق بالمستور تفسير مطلقا ولا منصوبا بقوله يستر
مصدا كان او حالا او ظرفا **قوله** وفي الصفة مطلقا ليس حال اسم الصفة كما
يشعر بسواء كان الضمير مفردا الى لا سواء كان الصفة والالوجب ان يقال
سواء كانت مفردة او مشتاة او مجموعة مذكورة او مؤنثة لانه لا يوجب
في قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا الى زمانا مطلقا سواء كان زمان
كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المنفصل مفردا
او غيره فقومه سواء كانت ا. بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا **قوله** المعنى
فلو كانت الصمائر بعضا والصواب لما تغيرت وكانه سهو من النسخ **قوله**
فيما هي الالف والواو في الصفة وفي التثنية والجمع الظاهر في التثنية والجمع

قوله

قوله

قوله لا يحسن ان يرفع على اللام في قوله لا تغزر المتصل للتعليل للوقت لانه علم
التعليل فتمت امكن لا يجعل عنه وفيه تبيين لموجوبهما معنا على سواء **قوله** وذلك
اي تغزر المتصل بالتقدم قبل تفصيله قاصر لانه لم يشمل اقام انتم وقاتل
المصدر اقول اقام انتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استر لم
يعلم انه الخاطب او الغائب او المتصل ومنه فصل مفعول التاني اذا التمس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالالاتصال في باب اعطيت
والانفصال في باب علمت او ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عنه الالتباس
وعند عدم الالتباس لا يجب تهديد به شرحا لفتح **قوله** وانما يتم التاني لو وجد فاعل
المصدر الضمير غير مضاف اليه **قوله** او بالفصل الواقع لغرض لاحاجة الى تقدير العامل
للظرف وليد عوالية الوضوح بل يصح تعلقه كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل
قوله اي حذف العامل ينبغي ان يرا حذف عاملا دون اذ لو حذف فاعلم يخرج
من الاتصال كقولك يدافضه فانه في تقدير ضربت زيد اقل يخرج الضمير حذف
عاملا من الاتصال **قوله** او فاعل الضمير مرفوع لا يفعال الاول غير مجرور او منصوب
لئلا ينقص بضمير انه فانه مرفوع الى محل كما انه منصوب الى محل لانا نقول المراد بالمراد
فوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير **قوله** او يكونه اي يكون الضمير مسندا
اليه اي الا ذلك الضمير صفة جوت المراد بالمراد بان ان يكون معنا او حالا او
صلة او خبرا ولو قال او يكونه صفة ثم يحذف عن صحت له كان استعماله قول اقام
انتم فيه فان قلت لاحاجة الى قوله او يكونه صفة جوت على غير من هو له
بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب
الفصل فيها لا يلتبس اية وهذا ظهوره في قولي الاختيار التمثيل بالآتي
فيه واما قال صفة لان الفعل الطاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير

ظ المصدر

بالفصل

المقصود بالاتفاق على في الرضى **قول** لأنه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الأولى
 أنه جعل انفصال الضمير علامة الرجوع على ما هو خلاف الظاهر وجعل النسبة تجعل
 الانفصال علامة أن خلاف الظاهر هو خلاف الظاهر والاحسن أن المقام يقتضيه
 الأتيان بالظاهر في مقام التباس فالضمير في محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر
 لا يتصل الضمير ولا يخفى عليك أن مقتضى ظاهر ما جعل جوابه ماضيا **قول** أنما
 من معنى له لا ما معنى له لا خفاء في أن الأول بل الصواب ما هو في ذكر من التكت
 لا يسمع ولا يفتى من جوع مع أن كون العقلاء أصلا في جربان بالصفة
 عليهم ممنوع عاذا الأصل ما هو الأكثر **قول** احتراز عما هو ذات ويا نحو علما
 أيا ما قال سيويه أن كانا التفتين جاز الاتصال وهو على لکن الانفصال
 أكثر وان لم يكونا غائبين لم يخز خلافا للمبصر في ساعلي الغائب **قول** للمخز
 عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح فيلزم مرجح الأول في كونه أيا بكونه عا
 في الأصل واعطيت أياه بكونه عا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا
 مرجح في بادي النظر والترجيح كما ذكره نوح الإضرب من التناويل **قول** وكل سيويه
 بخبر الاتصال لم يفعل حكى الاتصال ليجزم أن حكاية عن النخلة لا عن الوب وحكاية
 سيويه عن النخلة دون الوب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال
 إنما هو شئ فاسود ولم ينكلم به الوب فوضعوا لظروف غير موضعها واستجابوا
 فذهب النخلة **قول** وإن شئت أوردته منفصلا قال الرضى الأول في ثانی محمولي
 بالخطية الاتصال وفي ثانی باب علمت الانفصال **قول** ورعاية الأصل
 أول من رعاية المشابهة لم يفعل من العارض انارة إلى جهتي أولوية احد
 مما الاشارة بذكر الأصل إلى الترجيح بالأصالة وثانيتها بذكر المشابهة
 بالمفصول إلى الترجيح الظنرية لأن الظنرية خفيفة والمعقولية شبيهة ببوله

اللفظ

والأكثر

والأكثر لولا انت اه لم يقل لولا انت وعسيت إلا آخر ما فيكون آخر لظا
 يومهم أنه بوجوب استغالها معا ولما رفع هذا الوم جمعها في قوله لولاك وعسا
 إلا آخرها لعدم خوف التباس المقصود بغيره **قول** لكنه خير للأسلوب
 تبيينها على أنه ليس بضروري ولو غيره إلا ما هو المتعارف في النظر
 أولى وفي غيره مع فوت كمال الموافقة إيهام خروج الضمير المتكلم عن الحكم
قول إلا أن اللام التعليلية لولا في هذه المقام حرف جر كانه جعل في حكم
 حرف الجر ونحوه لا عطفانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا
 في معنى لو يكن كذا الوجود **قول** فلهذا أيضا لا خفاء في الضمير فيه
 التصرف لكونه معولا لولا المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخر إلا أن
 التناويل في المتأخر تأويل عند الحاجة **قول** ونون الوقاية مع الياء نون
 الوقاية مبني مع الياء خبره لازمة حال من ضمير اللفظ وقوله وانت مع النون
 أن وقوله ويجنار في بيت أن عكسها لعل حمل معطوفات على الحال وقوله
 ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل وقافية على المراد باختار
 أن ما عدا البيت ولعل **قول** لتنع آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالألف
 التي هي تحت الجاء وهي كسرة يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا
 لم يمتحاش عن كسرة نون الوقاية مع أن الكسرة لظروف في البيت
 أن يضاف عن تحت الكسرة لأنها لكونها على حرف واحد كسرة ثانيا
 تحت الجاء من عهدنا ظهر أنه لو قال لتنع الماضي عن الكسرة آه لثم وان
 ذكر الآخر مما لا يحتاج إليه **قول** ولهذا سميت نون الوقاية أي نون هي
 سبب الوقاية أو نون هي للوقاية تأمل **قول** بخلاف كسرة تضرين إلا
 أنها في الوسط حكما لشدته امتزاج ياء الضمير فيه لأنه فاعل بخلاف ياء

المتكلم لانه مفعول وكونه علامة الااء بعد الباء المتأخذه **قوله** وبخلاف
كسر لم يكن الذي كفو او فاعل المحي لعروضها لا يخفى ان العوض مشترك
بينه وبين ما قبل الباء وانه يقوى مماثلتها للجزء الاولي الا ان عن
والمشك بانها كالسكون حيث لم يجر معها الحذف لا لتقاء الساكنين
قوله وليت ولا تخير في بيت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامر
بخلاف الاختيار فالاولى اختيارا ان بيت ولعل مستثنان عنها **قوله** وخرزا
عن اجتماع النونات ولو كلما او ولو جعل لعل على لغتها **قوله** ويتوسط
بين المبتدأ والخبر فيه خبرا وتأكيد لان نحو المبتدأ والخبر ان لا يقع
بينهما فصل **قوله** قبل العوامل اي اللفظة لانه المتبادر والاحاطة الاله الا انه
ذكر توطئة لقوله او بعد ما واما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر
لكن يقع الخبر عنهما بالابتداء والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليس
مشتقين حتى يجب انفصال ما قصد به المفهوم منها حتى تغلق الحكم
بها وليس من قبيل ايت هذا الشئ في شبا به وصبا لانه تعليل
بالمستق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن عتسك في كون ما نحن فيه حقيقة
لكون هذا التوكيد حقيقة فقد غفل والقول بان من المجموع بين الحقيقة
والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصريح والمجاز **قوله** مطابقا للمبتدأ
ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الخبر فلا يصح كون ضمير المفعول
ما اشتمل فصلا على تقدير كون المفعول مبتدأ فمن عتسك في دعوى
انه قد يطابق الخبر فقد سلك **قوله** لم يقل ضمير المفعول لكان الاختلاف فاذا
بين الفصل على وجه لا يكون فيه الاختلاف او كونه على صيغة ضمير مفعول
لمكان منفصل تنفوق وان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا في كونه

ضميرا

ضميرا مفعولا كما استوفى وفيه يقول صيغة ضمير مفعول يتبادر منه انه
ليس بضمير مفعول فليس كما بين الجميع واما منقفا فاخترنا للتنبيه على
بحانه عنده **قوله** اسم المفعول فضلا الاولي تسمى صيغة هذا المفعول فضلا
وكان ان سأل لظهور المراد **قوله** وذلك المتوسط ليفصل اشارة ان قوله
ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله اسم فضلا وذلك لان اللام المنفردة
ان اللام كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب يفصل بين كون
المبتدأ انغنا ويحي خبرا متوسطا لتسمية **قوله** لان الفصل انما يجا
ج اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التوقيف وما لم يمتدح الى الفصل فيما
هو الاصل من المبتدأ والخبر النكرة جملة عليه ما اخرج عليه من المبتدأ النكرة
فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل او افعل من كذا او فعلا مضاعفا
عند الرجوع منسكا بقوله نحو ونكر او لنك هو يور وورد بانه تحمل كونه
مبتدأ او تأكيدا كما في انه هو افصح واكبر وزيف بان تأكيد الظاهر
بالمضموم بعد ولا يخفى ان كلامه على السند الاخص **قوله** اقتصر على مثل
افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كما
استغناء فيكون فيه ايضا غير بطون الاولي **قوله** وبعض الواب يجعله
مبتدأ اي يستعمل بحيث يحكم به النحاة بكونه مبتدأ لو كان مع الفعل
مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتياج هذه التوجيه واما لو كان معناه كما هو
الطائفة يجعله في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذه التوجيه
لان جعله شئ منصف بمفهوم شئ لا يتوقف على موقوف مفهوم ذلك
الشئ **قوله** وجه الرفع متعين لم يقبل الرفع متعين بالخبر لتعريفه
قوله ويقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية لانه ان يتر

المقدرة بعد 7

عليها بولوج المبتدأ والخبر فانها لا تعي الا بصار **قوله** ولا يبعد ان يقال مع الكلام
ويقع متقدما من غير سببي مرجع مقتضى التقدم ان يكون هناك متاخر فافترس
في هذه التوجيه عن مقتضاه وجعلها ان لا يسبى عليه الرجوع وهذا فوج من مقتضى
التقديم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقديم وهو مع هذا التركيب فقد افرز
التركيب الفرضي مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض النحاة
وجها وجربها وقوله وذلك كيك المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا هو بان
التقييد بقوله قبل الجملة لا اخرج المفهوم عن الاجمية للاختصاص من تقدم فلم
يسبى عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم كبحر زب عنه مع ان هناك كبحر زب عنه
وهو ضمير جلا وربه جلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها
بلا فصل وذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الثاني والجملة بتفسير
للضمير او جعله معترضة **قوله** قبل الجملة اي قبل هذه الجملة الخ من الكلام
جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعد طهنة من فتاير ان ردا على من كل
وضع الطاموضع المفضول لان تفسير ضمير الجملة بخلاف ما هو شأنه فكان مع
مقتضى التفسير ولا يخفى ان ما قبله اصون مما ارتكبه فتدبر واختره التفسير
قوله وكسر تانيته اذا كان العدة فيها مؤنثا وجه حنة ان المسموعة
واما تانيته بنا ويل بالفتحة من غير كون العدة فيها مؤنثا فمرد قياها
قال عن السماع كما حقه الرضى والطا ان قوله بسبب ضمير الثاني والفتحة
جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله بفسره **قوله** فانه لا دخل
في التسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها
وعليه لنبوتها بل يكفي ان يكون كسبية الضمير الغائب وتعيينه **قوله** وايضا
يلزم استدراك قوله ان فيه جبت لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسير

ظ من غير سببي مرجع اذا تعين
المرجع من غير حاجة الى مفسر
ويصح ان يكون ضمير ص

بهذه الجملة دون امر آخر من غير اوج في تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير الثاني منه
باعتبار انه راجع الى الثاني او الفتحة لتعيينه في المقام فيكون ما بعده
خبره فالالتفسير للضمير واثبت انه لم يرجع الى الثاني المتعين في المقام
وذكر على الابرهام ففسره دون خط الفتحة **قوله** فعلى هذا الوهم حمل التقدم
على ما ذكرنا ان مقتضى القاعدة بقولنا ان هو زيد قائم لما رى ان التوبة
السابق لقوله يتقدم بعيدا به بتوقف انعام القاعدة عليه ولو لانه
لا تنقضت بهذا القول ووجوب الانتقام انه لا يجب تفسير ضمير الجملة بالجمع
بالمفرد بان يقال الثاني هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب
مصنوع مستغنى عنه بمورد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقام القاعدة **قوله**
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاول عدم الفصل بين
هذه التفصيل والمتصل بالمتفصل **قوله** فان كان عاملا معنويا كانت
تحت التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو فوج كان
منفصلا والافان كان مرفوعا يكون مستترا او اقبازا **قوله** فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة يربده عمدة لا دليل عليها بالاستقلال ما بعده ما والا فالمتن
مكونه عمدة كحذف **قوله** ومثاله اي مثل الحذف الضعيف ان من دخل
الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير لان كلمة ان لا يدخل مع الجازان كسبب
في الحاشية الكنيسة معبد النصارى لما ذكر رجوعه ووجه قوله بقوة الو
قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذوف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان الزام حذوف جادة لا اهل الثاني وطريقا واضحا مع ان المقصود حذوف
زينة وان المكسورة كقر تامل **قوله** ومي ذاي السجاء الاشارة الى حال
كونها فيه ان ليس ضمير بل لا يجر الجموع فليس ذافعا لعل بل النفا على هو

حكاية اسماء الاشياء

هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولو لا هذا النقيضة كان لنوجيه
الفيلسوف وقيل خبره في حذف اي هي خمسة **قوله** هذا ان ساوان
على احد الوجوه ثانيا ان صحتها مع نفع وتالها ضمير الشا محذوف
هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابداء لا بد
حل خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشأن ضعيف **قوله** و
ذه بقلب الالف والياء اي الالف من ذوا والياء من ذني فالالف
او الياء **قوله** بوصول الياء الطاصل من الاشباع او من ابدال الالف
بالرهاء والياء معا **قوله** ولا شئ من لغاة اي لا يورد على صورت
المتن والافلا تاتشبه في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعيين و
لو كان متع لم يكن في مفرود تعيين لان الموقوفة لا تنفتح الا بعد الموقوفة
النكرة **قوله** اذا كان مقصودا يكتب بالياء لان هذا حال الالف
المجهر اول اصلها ولذا كتبت فيه الواو لتلا يكتسب او بالي حرف وطلا
ولا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها
يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه كذا الهمزة **قوله** فهو ليس
في الحقيقة منه على نافية شدة الامتزاج وكتابتة بحروف الكلمة
ولم يقل ويتصل بالالف لعدم جواز الفصل بينها وذا مع انه بكلمة
انا وانتم وهو واضواها كبر ومنه قوله بجمعها انتم ها اولاد **قوله** الامتا
ع وقوع الظاموقر ما قبل تمتع وقوع الظاموقر ضمير افعال وتغلو
تفعل مع انها اسما وفيه ان ضمير افعال مثلا ليس من مقولة الصمت
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافتراقا وقيل الدليل على جوهها انه
مستقل بالمفهومية ومع ذلك اثبتت بكون الياء ومعنى
ذلك

127
ذلك أنت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعمال
فيكون الكاف في ذلك حرفا **قوله** اذا كان مقصودا يكتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهر اول اصلها ولذا كتبت فيه الواو لتلا يكتسب او بالي حرف
جوه لا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها
يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه كذا الهمزة **قوله** فهو ليس في الحقيقة
منها من فوايد كلمة اللوح البينة علم انها ليست في الحقيقة منه زياد
قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تانث خمسة لتذكير مجزى ما ذكر
حروف الخطاب وطلاوف يذكروا ثونث ولو اعتبر تانثه هنا وقال
وهي خمس لكان فيه تعريفية حروف الخطاب الا انه راى المتكلمة
بقوله في خمسة **قوله** مقفوفة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافلا
ضرب الخطة في الخطة فهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد
موجود في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله**
وانما قلت من انواع ان يعني يترقى ما يتصل به حروف الخطاب بلا خلاف
الاستة فلا يرد ان ما عد من الواحدة سبعة **قوله** وذلك للبعيد
وذاك للممتد ولا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام
للتفصيل على البعد **قوله** ولما رأى المصنف ونحن نقول انه على ان حكمه
هنا مستند الى تتبعه ومثله الالستعمال وقد ما ذكر انه
انه لم يقل وهي ذاللمذكر القريب **قوله** ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك لبعده ان ذلك هناك من الية متوسطا يستحق ذاك
قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا ما نحو هنا
الولاية لها الواحدة القها را وغيره **قوله** واما ما عداها اشارة الى الوجه

صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذا اللفاظ وهو ان غير ما
من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها
وبين ما عداها فلو استعملت في المكان وهو ان
هذه اللفاظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم
ان يكون ظرفا **قوله** او لا يصير جونا اما ان كان يتم من الافعال النسا
قصة بين تفسير الكلام على القولين في الافعال النسا قصة القول
الثاني انه لا يصير لها والاول انه مخبر فيما ضبط وما عداها مما التزم
بعدم فوعه منسوب افعال تامه لا ينفل عن الاحوال فالمنسوبات
بعدها احوال وقدم ما هو المرجح في البيت الا انه جعل المنصوب هنا
تميزا ولا يبعد ولو جعله حال كان اوفق بما تقر في محله وجعل
بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر ان معنى كان
وجعل الجزاء التام بمعنى الجزاء الاول واداءها ناقص **قوله** والجزء وهذا
انما يتم لو كان المبتدأ والجزء والمفعول مجموع الصلة والموصول وليس
كذلك بل هو الموصول والصلة تفسيره تفسيره ولا ينصب
من اواب الموصول فمعنى قوله الابصلة الامقار تارها الا اما خذ
معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيتا ما استشهد في امثال
لا يتم الدليل لا يتم البيت من ان البيت تام بدون التام والتر
كيب كفاية عن نفي البيت والدليل فالمعنى ما لا يكون **قوله** والاش
صلة **قوله** ولقائل ان يقول يمكن ان يعوف الصلة لا يقال ان
الصلة يهدون على الشروط للاسماء الشرطية نحو من يضربه
اضربه وما تفعله افعلة الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب
مفعول يضرب فوجوده بدون جملة وهذا عرفت ان في قال

بل يجب

بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح والالزم نفي الحد عن النفرطية
فقد ذكره في سرها بين **قوله** وذكر العابد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة
ان لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء القول
في مفهوم الصلة **قوله** ولما كانت الصلة بمعنى المنصوب وتويف الصلة
كما هو ظاهر السورة حتى يرد ان التويف غير ما نفع **قوله** عتيرها بقوله وصلته
اي صلة ما لا يتم جزء الابصلة جملة خبرية نفع ما قيل لو قال الموصول بالانتم جزء
الابصلة جملة خبرية وضميرها كان اوضح واخصر **قوله** اما في معناه لا حاجة الى
هذه التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع فروعها مركب تامان خبريان **قوله**
والعائد ضمير يرفع المالك في التسريه بين العائد الى المبتدأ او الموصول
فالقول ان المراد بالضمير منه وما يتو من **قوله** وصله الالف واللام اسم
فاعل او مفعول اي اسم فاعل يربطها بتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكذا اسم المفعول يربطها بالالف واللام من بين الجملة هذه الجملة فانه
التوحي لهما ليس لازما لم يدخل في تويف الصلة وان الصلة الموقفة تاعدا
بل للاختصاص الالف واللام ببعض الجملة وهو اسم الفاعل مع فاعله وهو المفعول
مع مرفوعه والاول ان يقول وصله الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول
لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفصيلي لانهما بعد محاي
الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لايتا ولا ان بالفعل فلا يصير بمعنى الجملة **قوله**
وهي اي الموصولات يعنى ارجع ما خوذ من السبب **قوله** واي اي مضافا الى
معرفة لفظ او تقديره بمعنى الذي وفرعية وكذا قوله وايه بمعنى التي يربط
وفرعية **قوله** المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وسلم في النسبة احدى البيا وبين
الفا والافى هي من نزع اجتماع البيا وان **قوله** وذا بعد ما هو جزاء كقولهم

الموصول

كون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت
اولا ولم يجوز البصريون الا في ذابشر تكون بعد ما او من الاستفهامية
اذ لم يكن زائدا كما في قوله يع من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي
من الذي فان ذار زائدة اذ بعده موصول **قوله** والعائد المفعول سوي
العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذف طفاء موصوليتها والضمير
دلائل موصوليتها **قوله** لا اذا كان فاعلا يعنى التقييد بالمفعول لا فاعلا
الفاعل فلا يريد ان الحذف لا يخص بل يعر الجور والمرفوع انه ولا يخفى ان
عذر التقييد ضعيف والاول ان الحذف فيه اكثر فلهذا خصه وحذف المرفوع
اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد
او يطول الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء له وفي الارض انه فان طالت
الصلة بالعطف عليه وحذف الخبر شرط ان يخبر حرفه مستقيم بطبيعة
او باضافة صفة ناصبة له تقديره نحو الذي ان ضارب زيد الى ضاربه **قوله**
الاخبار بالذي تقيد الاخبار به لانه اول ما يورد المتعلم للموصولات والانه جري العادة
بالنحو به والافراد في كل من الموصول فنقول من خبره زيد وما فعله خبره **قوله** او ما
يقوم مقامه يريد به الالف واللام وحي المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد علم
ان خبره بالمدان مثلا ولكن ان تدرجه في قوله اما يقوم مقامه وقوله فيما تعلم
ماضي التعلم لامضارع العلم فانه **قوله** بعد بيانهم طبيعة الاخبار لشعوبه
المتعلم كان بعد تعليمهم طوع الاخبار وذا خبر لازم لانه لا بد من الاخبار كجوز
ان يكون قبل التعلم فيذكر فيه سلة تقدير الذي ووضع موضع الخبر لانه
من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعها نعم في هذا التام **قوله**
اي كاستعانة الذي اي بما يعبر عنه بالذي فالباية صلة الاخبار **قوله** صدرها

هنا

هنا شعوبان يكون من مواضع وجوب تقدم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يرد
كفي موضع في شئ من كتب النحو فلعل ما رادوا التصدير عملا بما هو الاصل في
المبتدأ **قوله** اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التقدير بالخبر عنه باعتبار
ما يؤول ولكن ان تزد بكلمة عن التعليل اي الخبر عن خبره وسببه **قوله** واخره اي
الخبر عن الضمير اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والطا اعتباره مقابلا للتقدير
فكسوة بالنسبة الى الجملة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول من حيث طائفة
ذلك الاخبار عن زيد في المثال المذكور احد اسم الفاعل او المفعول فنقول
الفاربه ان زيد ونقول المضرب هو زيد فتنبه وينتبه بالتعليل **قوله** علامه
به الشارح من شرطه الجملة الفعلية ولذا اني به مع انه ليس له تعلق
المائل **قوله** كالسين وسوف ووقف النفي في حيث لان السين يفيد التام
خبر كان صفة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا
في الاخبار بالالف واللام يفوت الزمان الدال على الجملة تجازان لا يبا
لوا يفوت ما يفيد بالسين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يافت
من الفعل المنفي اسم الفاعل المعهول فيقال في الاخبار عن زيد في زيد قائم
بالالف واللام قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد
قائم بالالف واللام فنقول القائم زيد قلت القائم الذي هو الجملة الاولى
مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احداهما مقام الآخر
قوله ووضع عايد الموصول موضع هذا عند التفصيل امر ان وضع الخبر
موضع الخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك
استنتاج جميع ما ذكره في ضمير الشان قيل الانفع في ضمير المبرم **قوله**
المصدر العامل الاخره لا وفر والعامل **قوله** ولطال الاو ما يجب تنكيرها

فانعرف ترتيبك بميزا **قوله** وما الاسمية كتحقيق بالموصول وببأنه ليس
 يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في احوال قلبه بيانها ليس بموصول
 بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف بالموصول مشتركة بين المعنى الاسمي واللفظي
 انه ولما اخذ تحقيق الموصول الاستيفاء ههنا الكلمات استغنى عن **قوله**
 باب لربها وقس عليها بيان فعال غير اسم الفاعل في باب اسما والافعال
قوله فانها اما كاقية نحو انما زيد قائم اه فيله زنا قد يكون مصدرية وقد يكون
 زائدا **قوله** استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مسعارة بمعنى
 من معاني مناسب الاستفهام كالتحقيق والتعظيم والتعجب والاكثار وكيفية
 الغناء مع حروف الجر والمضارع اذا لم يكن مع ذواتها قليلا **قوله** ربما تكلم للنفوس
 قيل عاز ان يكون ما كاقية قال لمص ان النخلة اختاروا كونها موصوفة
 لسما يلزم حذف الموصوف واقامة لطار والجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا
 بشرط ان يكون هذا والاول ان يقال ان النخلة اختاروه للاستفهام عن تكلف
 من حذف المبين او ضمير نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او غيرها
 للتبيين والمنبذ من البيت بعد كلمة **قوله** له فرج جمله فعلية متعلقة
 بالامر ومن جعله صفة الامر بنا ويدا بالمنكر تكلف ما لا يعنيه **قوله** وتامة
 قيل اي غير محتاجة الاصل او صفة قلت او موصوف **قوله** بمعنى شئ
 صفة التامة ذكره تنقيصا على اختياره ذهب انه على دون سبويه
 ولك ان يجعل بيان المعاني ماسوي الموصول ويجعل الفائد بال
 ضمنا **قوله** وصفه نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا
 حقيقة او عظيما او نوع ضرب فان توصيفه بما لا للتفريق او التمييز
 او التحقير او النوعية ويتفاوت معناه بحسب المقامات واختار المصنف

ما صفة اسمية لا وصفية كما زعم البعض **قوله** ومن لم يقل ومن الاسمية احراز
 على لطفية الزائدة لعدم المبالاة اذ لم يثبتها البصيرة **قوله** الا في العام على
 اني على حيث اشبهها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعها النفاذ في هذا
 المقام ان من لوجودها لذوى العلم ولا يقع على ما لا يعلم الانعكاسا وما لا لا
 يعلم الا قليلا او لصفة العالم فيقول ما زيدا السؤال عن صفة ولا يلزم ما
 وحقيقة ومنه ماهية الشئ وهو الاصل ما يئيه نسبة اللفظ ما والرهوية
 زيادة في ثنائى مقصورا يريد بنفسه فيقال لفظه تاء ولا قلبت الهمزة
 حاء او تقول انه هو متبسو الا ما هو على تقدير جعل الكلمتين لكلمة واحدة **قوله**
قوله والموصوفه نحو ايرها الرجل حتى الرضى كونها موصوفة بالسند واجاز الا
 حفر كونها نكرة موصوفة **قوله** وهي موصوفة بالانفاق وحدها نفس المص
 بقوله وحدها على داواب اللذان وذو الطائفة وقد صرح
 ما قصد به جعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم **قوله** الا اذا حذف صدر
 صلته وكانت مضافة ويكون الصدر عائد فينبغ على الفم وسبويه جاز
 انه فان لم يكن مضافة فالاعراب فيمن ذكره بالضم اي عند بعض من طرأ
 بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شبيهة بتقدير مقول
 ايتهم اش **قوله** وفيه ما اختلفت وجهان واذ لا يجي موصولة ولا زائدة الا بعد
 ما ومن الاستفهاميين الاول في ذما هو او من ذاه هو خبر من الزيادة ويجوز
 على بعد ان يكون بمعنى الذي واما اولئك من ذاقا فماذا فانه اسم الاشارة
 لا غير ويختلف في الذي ان يكون زائدا وان يكون اسم اشارة كما في قوله
 نعا من هذا الذي فان هاء التنية لا تدخل الاعلى اسم الاشارة والمقصود
 من بيان الوجهين في ما اذا صنعت الاشارة ان اثبات ذام موصولة بمعنى

ط
رو

ضى

قوله

على احتمال وليس شعبة بحكم جواز الحكم بزيادة فان قلت فما وجه رفع الخبر قلت
جعل صنعت خبر لظرف العلة الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال بخاذا
صنعت احتراز عن مثل ما اذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل ان رفع
مصدر امر فوعا بمعنى المرفوع ولكن جعل فعلا مجزولا **قوله** ما كان الى اسم كان
الذي اسما ويقال كان معناه يحتمل التمام والنقصان والصوره والزيار
ولا يخفى ان الثلث انبسط ومن حوز اسماء الافعال ان لا يكون لها افعال كالمال في
والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعلة مستهله لظرف
قولنا اقام زيد وهذا هو الذي اختاره المصنف في الايضاح المفصل وان
فانه بيان المبتدأ في عهد الكتاب وقيل هي مصدر منصوبه بافعال خذوه
وبنا في تقدير الفعل كوزها اسم فعل **قوله** مثل ويزيد اي امره مثل لما
هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المنفرد لكون صهيبت مثلا لا هو بمعنى الماضي
او اللام او لما هو اسم فعل غير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل في
الاصلي الماضي ولما لم يستعمل فيه فاما ما هو بصغير مخفف الاورد بمعنى الرغوى واما
تصغيره وروى بالضم بمعنى الرغوى عدى الى المفعول لتضمين معنى الاربال او جعله
بمعناه **قوله** الفم في الحاشية الفم الحالى وفي القاموس الفم بالضم الحالى
من اللوم **قوله** وفعل مع الامر المشتق يعني من السلكي صفا الامر بتقدير
المشتق وتقدر الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير معنى الامر
كاشناس السلكي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضيه ان يحكى من كل
لفظ في كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف في اخذ على السماع فلك
ان تاخذ فعلا من كل فعلا وان لم يسمع من العرب فكونه في حال قياسا
عدم سماع قوام بمعنى فم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناؤه

صحة الارجاس

التوضيح

وكون

وكون بناؤه على الكسر قياسا غير متوقفتين على السماع فاذا لم **قوله** الانادرا وهو فرقا
لمعنى صوت من التصويت وعرفا حكاية صوت الضياء قبل انما الحكاية لا تغيره ولو كانا صوتين
لتقبل فارقا وعرفا غير ان معناه حكاية صوت الرعد وحكاية صوت الضياء في مقام التثنية
اللغية واعلم ان قوله فان تفردوا على ان لم يات الانادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الاسم يوحى
الرباعي الانادرا لان فعال بمعنى الاسم يات الانادرا لان فعال بمعنى الاسم يات من الرباعي
وما ذكر من فرقا وعرفا ليس كما لا يخفى **قوله** ولم يتم الى الان دليل فاطع على معرفة وقال
ان من كان منزهة ان جميع اوزان فعال اسم او صفة او مصدر او علما مؤنثه فاذا سمى
بها ذكر وجب عدم انفرادها بوزن غنم الحاء جعلها منزهة وبناؤها دليل على انه في كوزها مؤنث
نقطة **قوله** وحال كونه صفة مؤنثه في فعال صفة في الذكر وجميعها يستعمل من دون توصف
وهي بالازمنة للنداء اسما عاونا يوقا واما غير لازمة له وهي على ضربين احداهما ما علم
بجس النبيلة كيكاد النبيلة ونحو الامل لكل ما يجدها اي ما يدرى ثم اختصت بالفتحة في الجنس والآخر
ما تبقى على وضعها نحو قاطا اي قاطة كاذمة **قوله** كيف والاصل ان كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن
الذي اكر الشيء منه يرد عليه ان تلت عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة تمامها ليست اسما بل الظاهر كباين
اسمين وخرج عن التركيب الاستحبابية لان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اسميه او نوع ما
التام منه اصله **قوله** علما لا يخرج عن حال من ضمير في وقوله استغنى عن التقييد بجعل ضمير الفعال
المقيد فلما يحتاج الى ما قبل الفاعل في ما يستفاد من قول من سرب ويصير في تخلفه والالاجتماع على
سمول احد عالمان او اجتمع الى الخرف سمول احد هما كما عرفت في باب التثنية **قوله** وتولدت
صحة علما وذكور الثلثة آه فان قلت الاظهر انه اختران عن قطام اذ اسمي جمة ذكر فانه لعل مؤنثا
قلت هو علم مؤنث لان التثنية على التثنية لا يخرج بضمير بين التثنية حتى ان الاظهر انه اختران عن قطام
اذ جعل علما كذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا لا يعاينته تقضى بذهاب اذ جعل علما مؤنثا فانه
لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه في اصله ومنه غير متعلق عن غير علم وجمه كلام الشارح ايضا
ان قيل مؤنثا للثنية **قوله** كقطام علما علم امره **قوله** فالتثنية يوافقون في الجازية في

اي تلاجوا اليها الصيا بالهجرة
وهي لعبة لهم قال المبرد
وقال حكايت صوت الرعد
وعرفا ح

اختراز

علما

فالاوان يقال ورد مثالين احدهما تضمن الحرف في نفسه كقولهم لا تخف من الغيب
 المراد بضمه اه حاصله ان المراد بضمه انما هو كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 الا انه غير الاصل الا في بعض اللغات وان لم يوجد في المعجم لكنه موجود في اللغة العربية والاولان
 في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 كلامه في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 على عدد لا يتعدى على متعدد ولا واحد على متعدد ولا واحد على واحد على متعدد ولا واحد على واحد على متعدد
 عليه علم هذه عبارة قوله والاولان في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 على الكبر في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 والاولان في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 هذا المقام وفي حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 على اسم من قبل الترتيب في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 تختلف في عبارة المتن بكتبة اللغاية والافعال في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 بناء الاول ومن حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 جمع كناية وهي اللغاية في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 تتكلم شيئا وتريد غيره او بلفظ جازي في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 معرب كناية عن الفرح او من البهجة الذي يستحسن ذكره وفلان وكثير منه ليس من هذا الباب
 كالمضمر الغائب من حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 من التناجح ولذلك لم يقل بعض الكنايات معي انه ما وجد الاصطلاح في الكنايات دون الظرف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 موضوعه ومن حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 على السكون او مؤلفه من كاف التشبيه وما قصرت واسكت وهو الاستغناء وينصب بعده ضميرا
 والخبر ويخفض ما بعده كسب وقد فرغ من قولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 لشاء الاستغناء منه واخرها الخبرية فاعلم قوله وجاء كناية عن غير العدد ايضا في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني

هذا المقام وفي حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني

الافعال

وقد نصبت ما بعده من حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني

كنا يوعى يوم السبت او غيره اما جزو عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه في بعض
 كسبت وكسبت ايضا في القاموس كسبت وكسبت هي اي كذا بكذا او انما في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 انها كناية وذاتية على وزن المرة في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 والوقوف عليها في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 مكررتين بواو مطلقا وانما في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 الاصل والاقامة في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 لانه في الاصل مرفوع في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 ان لا يقول المصنف شيئا لان لوجعل كاهل الطرفين كان حكما اي حكما بلا حجة فان قلت جعلت في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 ايضا حكمت قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويستتم عنهما يكون وسطا فلا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 حاجته في اخرها من الحكم الى ما قاله الفاضل العذري انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان التاكيد في الاصل لا يكون
 القلة واكثره فحتمها على الدر الوسطى او في الاوجه ان يقال نصبتمكم الاستغناء لانه جعل معتمدا في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 كالطرفين دفعا للتكثير فلو جعل معتمدا مثلا او مثل احداهما لا ينشئ الاستغناء به جعل
 كالوسطية او لم يكن لان كونه في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 لان الطرف مقدم على الوسط ولكن جزو الخبرية ان يكون كم مدار في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 من الكتب النحوية بانه دل على كلام النحوي في تميز الابهة وتجاوزه ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جمع حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 الاستغناء به في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 جازا والخبر عند الزجاج سبب التكميل الى حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 قصد المطابق هذا وهذا عرف وجه حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 بكم رجل مرت لانه داخل في قوله ويدخل من حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 ذكره الفاضل العذري ان الخبرية تغيبه رتب التي لا نشاء التقليل لانه طويل المنفع بلا فائده و
 ينبغي ان يعلم ان كون كونه لانشاء الكثير وكون رتب لانشاء التقليل لا يجران كلاهما في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 عن الخبرية لانه لانشاء راجح الى السكت والتكثير واستقلاله متعلق بالحكم الخبرية في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني في حروف كقولهم لا تخف من الغيب في المثال الثاني
 وكلما حاتم ما فعل في تكبير كلامها تكبير لان تانيك كم كاشع في السنة النجاة تا وبيته لست

لا تخف

الخبرية ص

تساويها بالجملة فتكون الاستهامة في ما قبل كلمة الاستهامة في ظرفية التكرار فتقول على ما ذكرناه
من التوجين كما ترى ولو قيل بانها في الكلامين اللغويين او اللغويين في كل واحد منها اشار الى
الجموع من وجودها ان كلامهم في الكلامين اللغويين هو قوله في كل واحد منهما ان كلامهما في
وذكر كلامهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
انما المراد باللفظ ما يتبعه في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
غير متعلقين في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
منه الصواب للاستغناء في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
كان بعد ذلك في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وان كان في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
بعده فكل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
لان الصواب في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
بكم يوم باللسان بالظرفية وما كان في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
مفعولا بها او ظرفا او مصدر او خبر كان كما كان مفعولا بها انما كان في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
او بشره اتم من ان يكون مفعولا او مقدر اللفظ في قاعدة التوسل في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
في قوله الاقرب انما يجوز في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وكل ما قبله لم يقل في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
صدر الكلام في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
المعروفة بالاتفاق فيما عدوا مثل من ابوك ومهرت به جمل افضل من ابوك كما تراه فكل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
الرضي وغيره من كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
جعلت اليه بكلمة في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وكذا ترى في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
والشواذ في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما

التعويل

قوله
صحة

لم

كلمة الوجوه الثلاثة واذ كان الاسم مستقدا فعلى اربعة من اقسامه خبر اما الشرط والجزاء او الشرط وما اخذ ان
يخالف بيان المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم
يخالف بيان المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم او المراد منهم
انما المراد منهم خبر في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
حل التيميم في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وله فكان اللفظ في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
التوجيه في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
نعتية ووجه جامع الاقوال ووجه جامع بحجية المراد بقوله وقد حذف انه قد حذف في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وخالفه في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
هذا التيميم في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
الذي ذكره البعض من اهل اللغة في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
لا يهاجم بعض الظواهر في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
على عمومه اشارة الى ان من الظروف في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
عن المضاف اليه في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
غاية الكلام في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
خالف من غايات اى لما حذف في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
موصوف اليه بعد لانه في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
غير من اعمى انما ظهر في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
الاجملة ظهور في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وله من الظروف في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
يكون على وزن من قبل دون ما هو معنوم الا في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
اي على سبيل سلف كذا في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
وعدم تعرفها بالاقسام الا في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما

١٢٥

جعل الباء في قوله بالعدد المضاف وقطوع من المقصود الذي يطلب صلة الباء قال الرضي انه لو لم ياول به هذا
الجملة فيلزمها المقصود بالعدد قلت الم او بالعدد اسم للعدد بغيره جعله مقصودا به والكون مقصودا به
شان اللفظ وانما شان اللفظ كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد بضم المشي والجر
والمنفرد المقيد بالوصف في مارية مذيوم ومذيون وما وهذا يام لانها ليست اعداد الكثر في المقيد المقصود
من تعيين الاحاد **قوله** وقد يقع بعدها المصدر لا يقال ما يقع بعدها احد هذه الامور بتقدير زمان نضاجها
يلحق اول المدة فيبغى ان يجعل من تحتها احواله ولا يفصل بينهما بيان المنة لاننا نقول نحو مارية
مذسفرة ان اريد زمان حدوث السنه فهو اول المدة وان اريد زمان السنه اول الاقاره
فهو معنى جميع المدة اي جميع مدة عدم وبقية جميع زمان سنه **قوله** او الفعل الاول او الجملة ليعلم ان
الزمانا المقدر مضاف الى الجملة لا الى الفعل كما توهم عبارة **قوله** وان اى ما كتبت على هذه الصورة
اراد ان يجمع عبارة ان مثقلة وحققة فاقول الكتابه باستعمالها في لازم مونها اى ما كتبت على هذه
الصورة واليخبر انه يوجب ان يقرأ او ما كتبت على هذه الصورة ولا شك عاقل ان عبارة الكتاب ليس
ذو كمال الحق ما قبله ان كفى عن نكرة الكتابه بتقديرها بالتشديد والتخفيف فانه كثير ما يفعل المستعملون
قوله فيقدر زمان هو زمان او وقت او يوم وليك لو ساء هذا هو الترتيبه فليذكر
الزمان ولم يتعل فيقدر الزمان المضاف في حمله انه يلزم ان يكون المبدأ في مثل قوله منذ
يومان نكرة والخبر توفيق ويمكن دفع النساد كما جعل في جميع مدة زمان مارية في يوم
ايضا انه يلزم تاخير المبدأ فيما كانا موقوفين في مارية مذيوم يجمع ويندم بما ذكر من الجواب
والدعاء اعلم بالقول **قوله** لو اياها المقصود وهو معنى عند فلا وجه الحكم بنبينا بالجر وموافقا في
بعض الجوز ويلزمه مع عدم الموافقة في المعنى اذ لا بد من معنى من عند في متضمن المعنى من فلذا ينبغي ولا
يرد عدم جهة البناء من لدن 2 لانه يمكن جهة البناء كون لدن في من لدن على لفظها هو معنى على
لا يوجب حصول من عليه عدم تضمينه لفظه كذا ان لا يكون الدخول للناكيد **قوله** ولدن بضم اللام في حال لفظها
لا يحل بانه الكنا السبعة وانما مابني من بيان الشارح من لدن بضم اللام لان الال ان يقال كانه اسمي المقصود
في البناء بتقدير الال بالفجر والكمع ولم يلتفت في بيان لدن ايضا بضم اللام بالاعتقاد بان يقيد الال
وكالت ثلثة معاملة لنبوته التسمية على احواله لدن بضم الال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الال

قوله

مع لدن

مع لدن بضم الال وجمع لدن بضم اللام ولدن بفتحها فمما شرح الشارح **قوله** وكلها بمعنى عند لان
يجمع لفظا بمعنى من عند كما يقع عند على ما في الرضي وغيره **قوله** او لا يقال المال الذي زيدا او كذا لم يوسر في
كلامهم على انه في لدن وانا ذكره في لدن **قوله** ولدت كذا في ضرتها وبيتها هذا اذا كانا نصبين فكل
اما اذا كانا الحذف قبله فيقال شبه نونها بنونها بنونها لانها ثبتت تارة والحذف تارة **قوله** من كذا بضم
والسكون الى السحر الاعلى والسحر قيل هو كذا في القاموس **قوله** كونه مقطوعا عن الاضاق هذا انما يقضى
استدراكه بعد ذكره لفظا **قوله** يدل على انه مع المضاف اليه الدليل غير محكم جواز ان يكون ما يري
مضوبا بغيره جازا لان عرضها مفتوحا ونحوها مكسورا ومنه ما يتعدى عن كونه مقطوعا عن الاضاق
لان نظامه لا يكون الا في كونه **قوله** المعرفة والتكره هذا ببيان المعرفة والتكره التي بهما موقوفين لانها
لكثرة ذكرهما فيما سبق مبرهوتان وكان كثره احتياج المباحث المتقدمة اليها اذ هي التي تقدمها
على بيان المنفرد وغير المنفرد **قوله** انما هو توقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى لان هذا
المقام **قوله** موضع جزئي الوضع بجزئي ماله حفظه الموضوع له الجزئي بغيره ويسمى وصفا خاصا
ايضا والوضع الجزئي ماله حفظه الموضوع له الكلي بغيره او الموضوع بعنوانه كما يقال لوضع كل من التسمية
المشارية وضع له بعينه المشارية ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وصفا عاما ايضا فالاول
وضع عام لموضوع له واثن عالم لموضوع له خاص **قوله** الشيء سلبت عنه اي بذاته المتعينة فبغيره بذاته
المتعينة وهذا الغايه لوها العين بمعنى الذرة المتعينة ولا يثبت اللفظ اذ ما يثبت المقام من حيث
ذات الشيء او نفس الشيء كما في قوله جاء زيد ففوج جاء زيد ففوج على ما هو جوابه فيكون
المعنى المعروف ما وضع له لانه متعلق به وهو جيب اول اللفظ موضوع اذا ما من موضوع الشيء الا وهو
وضع له كذا الشيء نفسه كذا في ما بينهم بغيره في احوال هذا المقام بالمعنيين فلا يبعد ان يكون
من مواضع الاداء انه لم يبق جوابه **قوله** المعلومه للشيء والى طلب العتداء بعلم التمام في التوقف وكذا
يقال حينئذ الترتيب الاشارة الى ما يعرفه الخاطب **قوله** او قوله بعينه يخرج به التكره بغيره التكره التي كانت
على التكره بالتاويل وهو مما جعله الرضي غير هذا الترتيب فيقول عنه الى ما لا يحل المقام ببيان ولا يبعد ان
يقال اطلاق التكره التي كانت على التكره بالتاويل عليه نحو لانه في حكم التكره ويعامل به معاملة
قوله واشارته في الذكر لانه بها كذا بغيره في كذا الصندى وليس بذلك فان البهائم منها

قوله

فمنها ما يساوي في اللام والمصنف الى احد ما معنى منه ما يساوي المعروف باللام ومنه ما يتفوق
وله فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشتق كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق في الموضوع
ان الموضوع له جزئي ارضائي فبما يكون كلياً وما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي الموضوع له الجزئي مما
فاز به بعض المحققين من المتأخرين والقديما لم يوتروا عليه حتى المقصود جعل معنى قوله شيئاً بعينه لا فإذ
شيئاً بعينه وقال الواضع وضع المصطلح لتمامه كما يستعمل جزئياً من جزئياته وشرط ان لا يستعمل
في مفهومه الكلي بغير استعمال اللام في قوله شيئاً ليس صلة الوضع بل فوضه والشارح لما راي
امكان تطبيق عبارة علماء ما هو على شرحه بتعليقاً للموضوع ولم يلتفت الى قصده به **وله** من حيث معلومية
ومعهودية يتبادر منه سابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب التحقيق ما عرفت فلما
تسلسل من المتكلمين وتيسر تصورهم الشخص الذي تصور له ذلك بعينه ووضع بارائه كما حفظ
فانه لم يقع تصور له لغيره فلا يمكن وضوئه لانه كان الواضع غيره وان كان آياه فلا يمكن معرفة
وضوئه غير صحته بترتيب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه وتيسر موضع الابهاء الاعلام للابناء
لهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخص ان يتبدل شخصاً من اول عمره الى
اخره يوماً ما لم يتصور علم شخصه من وضع العلم الشخص فانه موضوع له مشتقاً المتبدلة
من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره لخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص **وله** ما عرفت باللام
العلمية او الجنسية او الاستمرارية في اللام المتخثرة في اللام العلمية والجنسية والاستمرارية و
العهدية الذميمة من فروع الجنسية كما حققناه كثر في اول الكتاب فتسببها بالجنسية والاستمرارية
تقسيم النفس الشيخ وقسمه الى العهدية والجنسية في وجه **وله** واليمين في ليس من اهلها هو
باللام في سطر ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول في تعريف كان
شاملاً للعلم الا انه لم يذكره لعدم سرته لانه اذا اخرج في تعريف بل لانه فلا يشمله في تعريفها
كما لا يشمل في تعريفه من اللام في قولهم من العلم والبرهان والغير **وله** ولم يذكره لرجوع الادي
اللام هو علم كونه المتون وكانه لم يكن في متنته او هناك سرها وكاتب وكان اهل ولم يذكره المتعد
لرجوع الادي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل بايتها الر جل حتى وان اظهر ما في الرضوي
ومن لم يقدر من الرضويين فلكونه في المفرد لان تعرفه لوقوعه مع كاف الخطاب **وله** ولا يتلزم صحة

مقبولة كالحكي

مخفية

لم يكن

الاضافة

الاضافة الا انها لا ينبغي ان تكون جوا والمبتدأ رتبة الاضافة الى كل ذكر من تحتها ولذا جعل الهندي
المربع اللام للربعة وهو ان كان بعيداً في اللفظ لكنه عارض عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتكلمين
الذين لم يذكروا القديما ولم يسبق على كلامهم هذا الا الابعة فلما زاد المعنى واوردها عبارة
بعده اختل الضميمة **وله** لا ينبغي عليك نظر الاما سبق ان المصنف ان كان لفظ المشا واليهما في مشتق
عن هذا الحكم جوا اذا والشريطة خبران ولو قال المصنف ما عرفت باللام والاضافة او النداء كما ان الضم
وامم ولا يبعد ان جعل المصنف مصدره مبنياً في معنى الاضافة معطوفاً على اللام فيكون في معنى وما عرفت
بالاضافة **وله** اسما كان هذا معنى ثالث لاسم اخض من العاقل لانه معان مرتبة في العموم فاعرفتها
فاحفظها **وله** لانه ان صدر باللام الاسماء كذا في كتب النحو كقول صاحب الفرائد في الابهاء لانه كذا
لعبت الى اسحق السجستاني من سوي لا كنيته ووجه الجوهري هذا فاحفظ فانه يدعي **وله** واحتمل عن المعارف
كلها لوقال ما وضع بوضع واحد بعينه لكان اخضر او نوح **وله** كذا يخرج الاعلام المشتملة
لانقول قد صرح بقوله غير متناول غير الاعلام المشتملة فقول بوضع واحد للملا يخرج لاننا نقول ليس المذكور
في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلما يخرج به الاعلام المشتملة فانه فيهم **وله** اراد التسمية على ترتيب
احصا فانهما يكون في هذا الترتيب تسمية بانه لا ترتب فيما بين اضافة لهما وسبق به وقد عرفت
ان اسم الكسرة اعرف من الموصول وبانه لا ترتب فيما بين اضافة المصنف الى ادها معنى وتعرف
المصنف في ترتيب المصنف اليه كما سيوضح به فالاول ان يقول اراد التسمية الى ترتيب اصنافها فيكون في
هذا الترتيب يحتاج الى التسمية **وله** المصنف في ترتيبها ليس ويكون المصنف في ترتيبها من الابهاء لانه
يجعل ترتيبه كونه في الاصل ثم فاللام **وله** كنيته احاد الابهاء منزهة كانت تلك الابهاء او مجمعة اشارة
الى جواز ذكره الهندي عن الكمال الرضوي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنتان لانهما وان وصف كنيته كني
لم يوصف كنيته الا احاد بل الواحد والاثنتين وحصل الجواب انه واحد وضع كنيته احاد كنيته منزهة لا مجمعة
وحتى نقول قد تحقق الرضوي في حيث الترتيب باللام ان الجمع المحل باللام يشمل كل واحد وكل اثنين اثنين
وكل جماعة جماعة فلذلك يصح استثناء ايتها حيث عنده فنقول جاء العلماء الا واحد او اثنين او جماعة فانه
في معنى جاك كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمصنف المستغرق كالمحل باللام فاحاد اشياء
في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال وهي حقيقة الرضوي ان الكنية كنيته الى العنوة

كنيته

المسوية لكم وهو العدد المتيقن الذي يجاب به عنكم فانكم لتسألون عن معنى فخرج الجواب عن تعريف العدد
 حتى لا يوفق المات ودخل رجل ورجلان على تقدير حصول واحد واثنين فان فخرج رجل ورجلين بارادة
 ما وضع كميته التي في رجل ورجلان وضعا للربيه وكميته كما ذكره الشارح هذا وفي كونكم لسؤال
 عن العدد المتيقن كيف ولا يتكرر الجواب كما رجلا عندكم بقوله لوف ماتت الا ان يقال هذا ليس با
 عن سؤالكم بل اعترف بعدم علمكم بما شئ عنه وبيان ما شئ عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتوهم لان ما
 عبارة عن الاسم ولا تتوهم انكم لم تخصصوا بالسؤال عن العدد والكمين المستحالان ذلك من التباس
 الهم ككمية كيم القوي **قوله** فالاشياء من المعدود واحد واكثر واحد منها جعل الاعداد المعدود
 فبلغوه كما هو كميته ان يقول كميته الاشياء فيشعر ان يقال المراد بالاشياء العائنه بالاشياء واسم العدد
 موضوع كميته الاشياء لا كميته **قوله** وان لم يكونا عند بعض الحسب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد
 من الحسب لان العدد ينصف مجموع كاشيية عند بعض وبعضهم ينصفه من الترتيب الزوج الاول فقال اذ لم يكن
 الاول عدد اي شئ ان لا يكون الزوج الاول ايضا **قوله** اي اصول سما العدد التي تتوزع منها باقية ما بالماخا
 ما وانما شئ لم يجعل الموزع الواحد والاشياء من الامور التي لا تتوزع كما صلا بالماخا ناء التاشي
 وكذا لم يجعلها فرقها الا الرتبة من لانها تتوزع منها بالمتساوية التاشي قلنت اصل وثلث فخرج وقد اشار اليه
 حيث قال واحد اعشر فقد الواحد اعشر من الاصل كمن يخرج الشارح ان يقول لثلاث اعشر وجه الاصوات اثنا
 عشر كذا انما يصح لولم يجعل القطر البضع من اسم العدد او جعل واحد اصولها العدد الترتيب المسمو بالبرهي البضع
 بكم الباء وبعض العرش بها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضع رجال وبضع سنة وبضعة عشر رجلا
 وبضع عشرة امرأة اذ لم يصدق بين قال الجوهري اذ اجاز في لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرة
 والمشهد صور اسمها في جميع العقود وهذا الكلام **قوله** او اعترافا بحسب عشر جعله الرض من العطف لانه في
 الاصل بالعطف والشارح اشترعاية الحال على رعاية الال لكن الصورة او تضمنها مكان اعترافا **قوله**
 تقول واحد واثنان اسم الوحدة واحد اما لانه الواحد بذاته كما يجعله الضمير في ذاته واما
 لانه من الاقوال المتكررة والمراد هو الكا والشارح الرض حيث قال قالوا احد بعينه المنفرد اي العدد المنفرد
 ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون **قوله** اثنتان وثنتان
 اتان في اثنتان التاشي كذا في ثنتان واللام بادخوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه

واحد

انه في ثنتان بدل من اللام التي هي الواو وابدل الناء من اليا وقيل ومن الواو كثر **قوله** احد عشر الاصل واحد
 وزن حسن وصنعة مشتقة من واحد قلبت واوه الفاعل سبيل الشدة وذو جند يجمع وفي الاصل كذا
 عند غير المازني واما عند فقلب الواو المكسورة في الاول فحس كالمضمة ولا يستعمل احد ولا الواو
 الا في التثنية او مضامين نحو احد واثنان ولا يستعمل واحد او احد في التثنية الا قليلا
قوله وما غير الواو الواو الواو من هنا ومن التثنية والتثنية بقوله واحد وعشرون واحد وعشرون
 كقوله اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التثنية على ان المراد بقوله ثم بالعطف بل هو ما تقدم عطف
 العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف بل اجمل بالعطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على
 العطف المطلق الا من عطف الاكثر على الاقل والعكس على طبق ما ذكره الشارح متاعه لما في
 الجواشي الهندية احاط ما ذكره الرض من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في العطف والعكس فلا يتم
 هذه الكلتة **قوله** فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله احد وقوله مائة
 واثنان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة او اياك ان يجعل قوله ومائة عطف على واحدة
 ويجعل واحدة ومائة عطف على مائة وواحد فيكون تشبيها لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه
 تفويت المناسبتين مائة وواحد اذا المناسبتين واحد ومائة ينفذ قوله ومائة عطف على واحدة
 ويجعل فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتاقل واما قلنا ذلك عن الرض ان عطف التثنية على
 الاكثر على الاقل كثر عرفت ما في قوله ويجوز العطف في الكل على طبق ما في الجواشي الهندية لانه يوجب
 ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق وقابض طعوم السابق المعدود في مسلك السباق
 واعلم ان اسم مائة ليست كسدة حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عشرة وثمانية ولا
 ياد كما في الاضغ من مائة وانا بكت بالالف بعد الهم صحت لاشيية بصورة منه فظا والحق
 التثنية بالمنفرد ونحو كذا في قوله كرب مثال المشاقل بالتم كير الجوز الكسبان بالتاشي قل فان
 الكسبان في معدى كرب واجب صرح به الرض **قوله** قال الرض بنة بذك على ان ما يتبادر من عبارة
 مما لا يرضى الرض فان التبادر منه ان حذف الباء مع كسر عشر شاذ بل واقع من غير شذوذ وعلة نحو
 ما في الشرح المنسوب للمصنف المأخوذ من بيان حال اسم العدد شريح في بيان حال مخيرتها يوجب
 ذلك ان ابنا معقود لبيان حال اسم العدد ومخيرتها والظان معقود لبيان اسم العدد وبيان

فقال ثم بالعطف ليشا ومنه تلك
 الصورة ولما لم يصرح في قوله
 والى بصورة العطف

احوال يميزها راجع الى بيان الاعداد كما ان بيان المفرد من التعدد راجع الى بيان احوال السماء
العدد والمخرج في تلك المعرفة الفطنة العافية **والمختص** اي هو باضافة العدد اليه لا غير ذلك اذا
كان اليمين مجموعا لفظا او جردا في اليمين في الاكثر اذا كان مجموعا عن بان كان اسم جمع مصحح اليمين
فانه قول لم يزل وقيل من ثلثة او سبعة لا عشرة او ما دون العشرة وما فهم امراده كذا في القاموس او اسم
كالتمر والعسل وكل كونه جمعاً صحيحاً واذا لم يكن لليمين اليمين فقله في قوله بان وان لم يكن اليمين فقله كذا
كان لفظها فالاعراب في جمع الفلقة يطابق العدد المعدود وان لم يكن جمع التفسير في ما يقع في
السالم كقولك ثلث عوراتكم وقوله في قوله ما يسبح سبحات مع وجود سابل **والله اعلم بالصورة**
جمع المذكور السالم انما قال في صورت جمع المذكور السالم ولم يزل في صورة جمع المؤنث السالم لانه انما يجمع في
قال لا تخش من فاعلين كغلمان في عنده اسم جمع وقال بوضفهم فاعيل كخصي بدل اليك الا في قوله **والله اعلم**
وليجوز اضافة العدد الى اليمين المذكور السالم وقد ثبت في ذلك انما هو المص وكان قياساً ما بين او مات
غير متيقن اليقين في اليمين قوله فلان ما صار منصوباً بما صار فضلة فاعتبر اخره ليكون الفاعل قليلا لفظاً
قليلة وتخصيص هذا الوجه انما يجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصار عدداً قبل جمع الفضيلة صارت في الكلام
كثيرة فاخذوا في الكلام **والله اعلم** لان استعمال جمع في الاعداد مفروض لانها ثلث مات رجل ما يقال ثلث لاق رجل
هذا الوجه انما لم يجمع مات رجل من غير اضافة عدده اليها لكن جماعت قال الرضي وان لم يكن مات مضافاً
اليها ثلث واذا جمعت وابتعدت الالف والياء في ما كان رجلاً **والمختص** مفرد وقيد جمع جماعات رجال
وقيد في منصوباً قال اذا عاين الفاعل ما بين عاماً فقد ذهب النفاذ في الفتاوى **والله اعلم** اذا كان
المعدود مؤنثاً واللفظ مذكر فذكر استغوا هذه الضابطه عند قبول اليمين الى اليمين الالف في اليمين سابقاً
ما يورث تخصيصه حيث قال واستقبال ثلثة واذا اتمها اذا اصبحت الاموات ورجل في ثلثها سواء
كان يميناً مذكراً كان او مؤنثاً نحو ثلثه رجل وامرته واذا اصبحت الالف في اليمين والالف في اليمين
سواء كان يميناً مذكراً او مؤنثاً نحو ثلثه الالف رجل او ثلث الالف امراته لان يمينها مات والالف
لما اصبحت اليه المات في الكلام ونما قال واذا كان المعدود مذكراً ولم يقل واذا كان اليمين مذكراً
يشمل الحكم ثلثة اشخاص واشتقاق ثلثة او رجليه ان هذا الحكم صفة ان يمينه عند بيان التذكير والبيان
لا بعد بيان الالف والالف لوقته اتمها تذكيراً وتامناً **والله اعلم** قلت ثلثة اشخاص وانت تدري ان

ا يمين

اعتباراً باللفظ جعل الرضي الاكثر في اليمين الواحدة عنده في اشارة اليمين الالف في اليمين
الواحدة التاكيد كما في قوله واحد واليمين اثنين **والله اعلم** ان يكون مفرداً كما يقال اثنان رجل وقد
جاء في الشعر ثلثان من ظلال ومن اسانيد المتع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجل واثنان رجل فاعرف قوله
لما التزموا لليمين مع يمينه سابقاً للاعادة الاولى ان يقال لما التزموا لواقعته بين اليمين والمعدود في سابق الايام
في الدلالة على التعدد ينبغي ان يعبر في الاثنين ايضاً فافهم **والله اعلم** في قوله تعالى في اليمين واليمين واليمين
انت قد صرح بذلك في قوله تعالى في اليمين واليمين واليمين **والله اعلم** في قوله تعالى في اليمين واليمين واليمين
ويبرج ما عهد اخباره وان شئت قلت حادي احد عشر فنقول **والله اعلم** في قوله تعالى في اليمين واليمين واليمين
حاله اي مرتبة اليمين ان اليمين ايضاً حال من الالف والالف من مقابلة بالاحمال وقصر الحال بالمرتبة لانه
لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من الالف واليمين المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة او
الاربعة وواحدتها ولا يشق له لفظ الاول والالف الا غير ذلك **والله اعلم** في قوله في اليمين واليمين واليمين
اسم الفاعل منها ينطق بحادي عشر احد عشر فظانته واذا اذ اسم الفاعل من اول الالف واليمين واليمين
وستذكره وجه **والله اعلم** حكم اسماء الفاعلين في التذكير وكذا في عدم حاجته الى التمييز **والله اعلم** في قوله في اليمين واليمين واليمين
اجل اختلاف الاعراب بين الاول ومن اجل ان الاول عن معانيم الفعل وهو تخصيص عدد اقل المرتبة
العدد والاشتق هو من مجرد التصاق اليه اصف الالف ما هو اقل منه مرتبة واقصر على ما جاء الفعل في
ما يورث معنى فعلها لانه يشق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه من ثلثه الفاعل على
حدود يمينه اليه الالف ملامه حرف فلق فانه جاء فيه صفة ايضاً ولم يخى مما دون اثنين لا امتناع عقلاً
وتما في الالف لا امتناع استقامته ولفظ الالف فانه باعتبار حاله وليس معنى فعله في الالف صورة الالف
فيجمع الالف في اليمين واليمين واليمين **والله اعلم** في قوله في اليمين واليمين واليمين
والله اعلم ثالث اثنين بالافانته او السبعون والاول منها الالف بخلاف سابقه اسم الفاعلين فان الالف في
والصفتين سابقاً ويان او الالف كذا في اليمين **والله اعلم** في اليمين واليمين واليمين **والله اعلم** في اليمين واليمين واليمين
ملازمة ويجب ان يقول بالافانته الاعداد لان الاثنين بعينه عددان اقدم منه كذا لا مثل ذلك العدد **والله اعلم**
والالف في جواز اعادة الواحد الاول من عشرة العشرة في جواز اعادة المبدأ والمسمى من عشرة العشرة
لانها في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان يقول والالف في جواز اعادة الواحد او الالف

اصلا كذا حقه الرضى جعل العلم لاول الاصلا محل نظر وينبغي ان يقول ولم يزل او اميل وكان لامالة
غيب انقلاب الالف عن اليا فان الرضى شرط في قلبه عدم الالف ومجهول بان يكون مما سمح فيه الامالة و
لم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليا ولبان كان مجول الاصل اوله عليه وقد اميل لانه
من قيدا وهو ان لا يكون لامالة سبب سوى كونه الالف منقلبة عن اليا كما عرفت ولكثرة بضم القاف
وتشديد الراء جيدة القراءة او الملتصق من قراءة اذا تشكك بنسبته في القاموس الغم او كان الحس
القراءة جمعه قراؤه ولا يكتبه كما ان الناس المتعبد كالقاري والمقرئ يجمع قراؤون وقراوى
كصياح ولكثافة تفصحى كتبت التفات كالمفصل والفتاح والفتاكة كتبت في الحاشية صياحة المقول
بكذا وما في آفة بجملة اما ان سبقها الالف او لا فالن سببها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراءة منقلبة
عن حرف اصلية كراء وبناء وزايدة في حكم الاصلية كعلماء ومنقلبة عن التانيث كراء فلهذا الالف يغلب
واو الاخير كراء وان التانيث يوافق ان لا يقبلين وقد اجيز القلب ايضا وجبارة المفتاح بكذا او اما
الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت بهم تها واو الالف يغلب سواء كانت اصلية كقراءة او منقلبة
عن حرف اصلية ككثا او عن جازي الصحيح وهو ان يكون للالحاق كعلماء وقد خص في القاموس عبارة
الكتاب يوافق ما في المتن هذا الكلام والعلماء عطف العنق كذا في الصحاح والغير موحى في شرح الرضى من
انه قد يقبل المبدلة من اصليها وقد قال وللتباس عليه خلاف للكسائي فلا يفتح في بيان قاعدة هذا
القلب بل يكون من الشواذ التي رجة عن القاعدة وقال ان لا تحذف عن المرثى اى ارفود المشى
فلا ينافى قوله وتاء التانيث لا يقع في ششوا والاولى ان يقول ان لا تحذف عن المرثى وقال يخرج ما
دل اى اسم دل لا ينجى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بحكمة بل مسلمين كره كالمراد بالاسم من الآ
حقيقة او حكما وعدا لثمة الامتناع وقال على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة للملا يتوجه ان استعماله في
في هذا التوفيق كاستعماله في تعريف اسماء العدد كونه اتم من الاحاد جملة او متعقبة طائفة طائفة
او اثنين اثنين او واحد او احد فيفضل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجمى
الاحاد جراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن ينبغي التنبه وقال بحروف مفردة
اى بحروف هي مادة مفردة ومادة لا ايضا فالقصد الدلالة بحروف المفرد بجمع المدحلية
بحروف المفرد لا الاستعمال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمرة بحروف مفردة

اعم

اعم من روف ونود المحقق كما في رجال ومن روف مفرد المقدر كما في نسخة فانه بقدر مفرد ولم يوجد في
الاستعمال وهو شاطو وزن غلام فان فعله من الاوزان المشهورة بالجمع في حاله اما ما في الحاشية
ان المراد بالاحاد اتم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كشيء في جمع امراء فليس شئ اذ ما في جمع الاو
احاد حقيقة واما التفات بين الجوز في تحقق المفرد وتقدمه ثم لا يخفى ان المراد بالجمع هنا ما يشتمل على
فالتوفيق دورى وقال فقولته ما دل على احاد حسن على الجوز واسماء الاجناس اذ المتبادر من الدلالة
المطابقة يخرج بقوله ما دل على الاحاد وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
السنة كذا في التاموس وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
ليصح تقييده بقوله على اللوح واما اسم جلاله من لفظه فيلحق بالاتفاق كما سئله ولا يخفى ان
يقيد في ريب له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد من لفظه لا يلزم بالاتفاق كما سئله ايضا
وكذا لا يرد بجمع مطلق اسم جنس نحو كرم مطلق اسم جمع وتقييده بقوله على اللوح لا يلزم ايضا
وبعض حروفه وركب عند السويكي لكن ما ذكره من التاموس منى واخذت ان يحصل تقييد في حروفه واطلاقه في
ركب جمع اشارة الى التوضيح من ولا يرد عليك لانه لا بد من تقييد حروفه بقوله على اللوح ليس في قوله
فحرفه وركب على اللوح وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
جمع على اسم الجمع وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
اليه قوله فالصحيح كقوله حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
فيلزمه بعد قاطع رجلين وسئل وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
شأن اليا المقدره قوله حذفت فيسحق ان يخص باليا المذكورة قلت بوجوده وحذفه في التوفيق للطاق او
الجمع او يانه ثم حذفت التاء الساكنة بين علة الجمع وبينها وركبت على منقها كذا في اليا علة الحذف والتاء
التاء الساكنة بين اليا والتوفيق علة الحذف بعد اليا في التاء الساكنة بين اليا وعلامة الجمع وقال حياض وقال حياض
اى الاسم الذي جعل حذفت لانه الاسم والكنية حذفت للاسم وقوله حذفت للاسم وقال حياض وقال حياض وقال حياض
يدل عليه قوله اى التاموس وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
حيث مثل بنماضين دون التاموس وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض
جعل حذفت لانه الاسم اجمع وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض وقال حياض

في حروف اسم العدد
قوله مخصوص

مطلبه

افضل

اضر
ليوافق ما قبله من قوله
فان كان آفة الاسم

علة التوفيق

مذكر استعمل كما يشهد به وتسمية كونه ليس بالاجماع بل بالامارة بوجوه من اللفظ شرط التذكير من مستغنى
عنه بكون الكلام في جملة المذكور ما تذكير اللفظ كونه الكلام في المذكور اما التسمية المخالفة لتوهم ان اللفظ المذكور
مجرد تسمية كسمية السور باميين قائم الرضى هذا ان عذر ان باراد ان لا يبرر قلبا محر وقابلا للاشياء
قال الهندى منا فائدة الشرط انما هي وصف المذكور دون غيره كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون
مذكر فاقصا ونحن نقول في جملة المذكور الحاشاش على السنين وارصين وبعين وقلين مما مفرد مؤنث و
كيف لم يجمع هؤلاء اللفظ المذكور الثاني بيانه الاعمركا ضم الوجود من مثلا فلم يندرج في المذكور بل ضمها
اليه كما ضم والوونون واخرها فاعلم يستغنى بكون الكلام في جملة المذكور من اشراط التذكير **قوله** قد ذكر
اي فكونه مذكر اشارة الى ان الرضى حيث قال قوله وشرط ان كان اسما فمذكر علم يعقل جملة
ركبية وذلك لانه لا يجوز كون شرط مبتدأ وما بعده من الشرط والجزء الاخر لانه قوله فمذكر في معنى فمذكر و
الضمير يجمع الاسم فيسمى الخبر الملمة بلا عايد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر اللفظ
بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكر علم يعقل ان كان اسما فالجاء ما عطف فيه لانه في قوله وفي قوله والآول
دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتفق في معنى الشرط وهو صيغة التثنية في فمذكر في جملة المذكور العلم يعقل المذكور
واكون علما ويشي العبارة ما يجعلها مصدرين وانما انما الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذلك لا يجوز
في التسعة ولم يلتفت الى ما اجاب به المسمى من جعل الشرط والجزء الاخر **قوله** او شرط بتقدير قوله قد ذكر علم يعقل
بتوهم فلو حصل مذكر علم يعقل فالضمير يجمع المبتدأ لانه يكلم الرضى في ثبوت تصف وكان وجه التصف
ما فيه من التكلف الظاهر العائد لم فوع مع انه صرح الرضى من متبوعه في حيث في المبتدأ وما اشار اليه من جواب
هو ان مذكر مبعوث كونه مذكر وهو شرطه بلا تقييد ولم يلتفت الى ما رده به الرضى من انه ليس في العبارة
ما يجعله مصدر لانه يندرج بقيد حيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيقول ان يكون مذكر علم انما انتم
الغناء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في التسعة وكان لم يلتفت اليه لانه من الهندى اختصاصه با
شعوبية انه لم يسمع منع الهندى ما ادعاه الرضى من غير سند موثق **قوله** يعقل من حيث سماع اشارة
الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصف بالعقل وصفه بحال بل لوله **قوله** اصح المنوس في القاموسى اصح
بلالام فرسى يبنى بسلام الالف الاعوجيات كان ككندة فاخذته سلم لم انه صار الى بنى بسلام
او صار اليهم من بنى الكلام فرسى لغنى بن الاحمر هذا الكلام **قوله** واردة بالهوى ما يكون بحجة اي

اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور

قال بخدا من القاموسى الكلام المراد
بالضم والفتحة
اللفظ المذكور

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قبة المخطوطات

عن الناصب ولفظة او مقدره آه اجاب به قاده الرضى انه كان عليه ان يقول بول قوله فمذكر
عن الناصب يخرج في قوله ويزيل في سلم وورق اعلم بجلين والافني ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من الصفا
غير علم لافلاة غير علم **قوله** الشرط الاول كونه مذكر يعقل جعل التذكير والعقل شرط واحد مع انها شرطان
مطابقة لما ذكره الهندى ان من اللفظ الفاعلة الوصف من قوله فمذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جملة
المذكر وقد عرفت ما فيه والافني ان المراد بالمذكر هنا ايضا بحيث يكون ما اراد به بالذكر سلبا والافني
الكلام مطلقا انه لو اكتفى من التذكير جوبا بالجر من الناصب مع جمع شرطه فلا بالواو والنون واستدرك
قوله ولا يكون تارة تانث **قوله** اي مذكر غير مستوفى صفة الصفة اشارة الى ان الجمع بالواو والنون في
صلة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون النون بين المذكر والمؤنث في اللفظ والافني
بالصفة خلاف الاصل لسانها بالام في ان التبايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والافني
بينها كما عاين في الآتان والناقدة وجملة الانثى والفرس كما ذكره الرضى قال اولي ان يبين
جمع المذكر بالواو والنون بانها كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة
وجمع الفعلين بالواو والنون بانها في ثبوتها على حيث ولم يجمع المظهر **قوله** للفرق بينه وبين فعلاني
بتمامه من جواز جمع امثال نومان بالواو والنون ولم يبرهن به الرضى وقال من قال به فقد افسس من غير
السماع **قوله** الشرط الرابع ان لا يكون الاسم مذكورا كونه مستويا فيه اي هذه الصفة تارة بالوصف قال الرضى
هذه العبارة استغنى من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عايد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا
يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في
ثبوت غيره ولو حال ولا مستويا في المذكر والمؤنث كما ان شيئا واجاب الهندى بان ضمير وان لا يكون
عايد الى المذكر لانه الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه استحاشه فالشارح في العبارة صا ما اجابت
الهندى ولم يلتفت اليه من الرضى **قوله** الشرط الخامس ان لا يكون الاسم مذكورا كونه مستويا فيه
التابث يعني عند اشراط التذكير وعدم سوات فان العلامة يستوي في المذكر والمؤنث **قوله**
ويذف نونه اي نون الهمزة بالاضافة اي يضاف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المشتق لتقدير العلم
كما في قوله الخافطة العورة العشرة وقبل الام سائلة اختيارا كما في جاز في الشواذ انكم لا تقولوا العذراء
بضمها عذرا بفتحها **قوله** وقد شذوذ سنين وارصين من وجهين ادهى انه قد لا يذف نونه

١٤٤

٤٤

بالإضافة مما طرقت فيكون المشي في تصغيره كما في قوله نحو عاني من جفان سببته وأنها
ظاهر وهذا علم أن لا يخرج أن في بيان الشدة وان تقدم على بيان حذف النون للالتحاق بالاباء
حذف النون ولا تعلق له حذف النون **قوله** فان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلامه
عاقبة بل المراد انه لم يكن له مذكر أصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم من
قوله فان لم يكن مذكرا جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجردا عن تاء التانيث للمفردة فالأصح
فان كان بالياء **قوله** تصغيره واحدة من حيث نفس امره والذاتية كما هو المتبادر فيه ان التوقيع التثنية
غير محمول على ما هو المتبادر واللام المتبادر في ذلك اذ التوقيع الاعتباري خارج عن المتبادر لان يقال لا يخرج
عن المتبادر الالمفردة والضرورة داعية بالنظر الى التوقيع الاعتباري دون التوقيع باعتبار الالمفردة
فخرج المتبادر في الاول دون الثاني ان يغير نحو فرسي ايضا باعتبار الالمفردة من زيادة
الالفين وسكونه الفاء الآخرة لا يقال لا يتغير في التوقيع باعتبار الالمفردة لكن في التوقيع باعتبار الالمفردة
الذاتية حيث عرض للفاء سكون وميم ورة فانما يتبعها ان كان اولها الفاء بين التاء والسين
بعد ان كان متصلا به والفرق بين التثنية والتوقيع بالتثنية باعتبار الالمفردة وهو المعتبر في
تغيره والاولى ان يقال المراد تصغيره في الواو والياء والنون والالف التاء ثم نقول لا حاجة
الى التكلف في اخراج الجمع السالم لتغيره بتغيره لان ما يطرد في الالف لا يتغير في غيره
فقوله ما يفهم بناء على صيغة لا يخرج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغة وان تغيرت صيغة **قوله** جمع القليلة
افعله قال الرضي هذه الالوزان للقلبة اذا جاء للنبود وزن كثره اتما واذا انحصرت الكسيرة فيها
فهي للقلبة والكثرة وكذا ما عدا السبعة للكثرة اذ لم يجمع فيه الجمع والالف مشترك كما جادل في صانع
قوله اسم حدث اي اسم يدل على حدث مطابقة كالفعل في الضم والجر والجملة **قوله** يعني بالحدث
معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس هو ان حدثا اذ السواد يعني سببا ليس
حدثا بل معنى سببا بوجه فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال **قوله**
والمراد بغيره على الفعل اي بغيره بالاسم حدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه وا
زنته للفعل بخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفا صاحبها اي مبتدأ او اذا
حال او موصولا او متوالتها وكل من التثنية اصله في ثبوت حاله فلا شبهة في التثنية **قوله**
او بالجران

كالمصدر

وان كان الاخر من منقول المطلق ان اراد جواز وقوعه فلا انفصال بينهما بل يجري الاولين ايضا
اذ لا حصة في المنقول المطلق وان اراد جرحهما فخره قوله تعالى ويل للمطففين الذين قالوا
سماع اي سماع لم يرد ان ياء النسبة مخذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد ان معنى السماعي يتجزأ ونون
مضاف في ذواته **قوله** اذا لم يكن من منقول المطلق اي حقيقة واما المنقول المطلق المجازي فخرته
ضرب الالمفردة فيلحق على التثنية **قوله** ولا يتقدم محموله على هذا الكلام النحاة وخالفوا الرضي في الظرف
فجوز تقديمه لتوسمهم في قوله **قوله** فيلحق على التثنية والمبين واما الرضي بان القول باستثناء التثنية
الظرف مجازي بمعنى الاستتار الذي يتوابعه والظاهر الاضطرار يقال لما كان يخدف فاعله فلانهم
فيه لا يتسبب بالخروج **قوله** ويجوز اضافة الى الفاعل وهو اقول المهادرة في العمل للمنون كما نصح
به الرضي واذا اختلف المصدر الممثلة لادح جعل تابع ذلك المحمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا عند الكثرة **قوله** فان كان المصدر منقولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سياتي
قال الرضي المشهور في النحاة في المنقول المطلق الخروف الفعل مطلقا سواء كان الخذف جانبا او
قوله فيجوز فيه وجران ذهاب الكل وجه نحو في ذهب الى الكا سيبويه والاول السيرة في كمن ذاب
سبويه الا انه يجعل نسبة الفعل لانا وبله بان مع الفعل فيجوز تقديم محمول المنقول المطلق عليه صرح
الرضي **قوله** وقيل على المصدرية وعمل اللبديية قد عرفت ان عمله اللبديية لا المصدرية فهذا الوجه
ليس بوجه **قوله** وانما فصل بين قسم المصدرين ما لم يكن منقولا مطلقا وما كان آيا بمعنى هذه الام
مشتركة بينهما قسم المصدرين في ان يوزن عنهما واما بانه ذكره عقب القسم الاول مع الاستدراك تبراها
على انه لها مزيد انقصاصي بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المحمول يخص بالشم لا بال
قوله من فعل اي حدث اما ان يبره بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاستتاق من
الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملازمة بينهما واما ان يبره بالمصدر لان
سبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثا واما ان يوافق تقييد الرضي للفعل وجران في قوله الممن قام
به اذ القيام بالتحقق صفة المعنى اسناد اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يبره بان فعل
خوضر وبضرب وان كان منزه السيرة في ان اسم الفاعل والمنقول مشتقان من الفعل و
الفعل من المصدر ان الضمير في قوله الممن قام به راجع الى الفعل والقائم به حدث هذا الكلام فانه قلت

155

السند والشكل التمام الى اللغز حار فليكن ذلك الاسماء والحجازي اللفظ من ضرب يضرب قلت
قد شاع فيما بينهم السناد حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالحكم من المعنى التضمن والالتزام **اول**
موضوعها ذلك الاسم لمن قام به الفعل فيستغنى عن التضمن مع اللفظ واللفظ
بجعله للتعليم لا لاجل اخاذه من قام به الفعل فيستغنى عن التضمن **والذات** ما قام به الفعل انما
يكنى ويغنى عن قول اي الفعل وقد اشار الى المراد من المعنى والاشارة الى وجه المثار اليه قوله
لكن اولى ولقد قصد التعليل وينبغي ان المراد من قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل
قيامه به اسم الفاعل لا يخرج من قام به الفعل وهو المثار من عبادته من قام به الفعل اذ
المرضى بان امره في هذا القيد عن التوزيع مثل مضارب عمرو ومزب من فلان ومتعد منه ويجمع
معها فان هذه الاشارات نسبة لا تقوم باحد المتبينين متوقفا دون الاشارة ويكفي دفعه بان معنى المضافة
ليست تصنف بالفرق بين المضاف بضم متعلق بضم متعلق بفاعل المضاف الاول وهذا
معنى ما قبلها بالمغايرة لحد مشترك بين الاثنين فالضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام
المضاربة اي ضرب متعلق بضم مضارب بضم مضارب بضم مضارب وكذا الاقتراب بمعنى التوب
من شخص هو متعلق بضم مضارب بضم مضارب بضم مضارب بضم مضارب بضم مضارب
بنو الشخص اما قوله لا يقوم باحد المتبينين معناه دون الالف فلا معنى لانه الحرف لا بد ان يقوم بعين
ولا معنى للقيام بشئ الا على التبيين فتولد هذا من قبيل الشبهه النسبة بالانساب واما ما اجاب
الهندي من ان القيام بهذه الملاحظات اجباري والقيام المذكور في التوفيق من الاعتباري والحق
فليس بشئ لان اطلاق المضارب ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فاعلم **والقول** المضاف في
اي المصنوع والتوفيق **اول** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له اذ فيه تحت المنة يخرج عنه اسم الفاعل المشتق
من باب الغالبة نحو قوله فطمت طولا فانما طائل اي ذوعلة بالظهور فهو من قام به كحدث مع زيادة الالف
ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو جوز الالف في قوله على كلامهم بل ظاهرا كلامهم ان اشتقاق
الفعل واسم الفاعل للغلبة والحق في تحقيق تعريف اسم التوفيق بان طائل للزيادة في المشتق هو منه **اول**
حتى جعل التعريف متوقفا به **اول** والسند واخراج اسم التوفيق الا قوله في الحديث ايرد عليهم مع ما
اورده ان اسم التوفيق قد يكون للشبوت وقد يكون للحديث صرح به الهندي فلما خرج به اسم التوفيق

مع تسميته

كقول

رأى

رأى تماما وجعل احكام من المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في اسم اذ احدهما ان جعل احكام المشتق
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يتناول افعال باية لم يجعل المشتق والمجوع من اسم الفاعل وانما انما قال وما وضع
فصاح با دراج لفظا من ان مع الجا فاعلم من افواه اسم الفاعل وتبته السناد كما في قوله تطبيقه على ما ذكر
بنهاية افرجه من التعريف **اول** فاعلم ان الفاعل هو اسم الفاعل وتبته السناد كما في قوله تطبيقه على ما ذكر
ولا المتفعل جعل اسم الفاعل مع اسم له من افعالها من هذه الهيئة وفي قوله لانه وان كان وجهها معقولا
لكن انما شهد ان قصد اسم الفاعل بل قصد اسم الفاعل على الاسم من قوله لانه وان كان وجهها معقولا
وغيره مما هذا المعنى وانما انهم سموه انوار اسم الفاعل بالاسم المضاف الى الاول لا الالف كما في قوله
الترشا والمجان واسم التفضيل وقوله اسم الفاعل من الثماني الجوز على زنة الفاعل هو التمام وقد ياتي على وزن
المفعول كقولك لعل وكان وعاء مايا وقال الرضي والافان الماني في الالف في المفعول من ايت لا فعلت فهذا
بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعاء مفعولا ونحوه في قوله لعل وكان وعاء مابا جعل **اول**
في كونهم مايتا لكونه بمنزلة الالف المتعنى المعارفة عن نفاستد الماني الا الالف قبل بيان الصيغة من
وظائفه وقيل في نحو استطراد قول بيان الصيغة كالشعر في تعيين الموضوع الاحكام الخيرية قوله
بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي في كلامه انما شرطه في الحال والاستقبال ايضا اذ وقع بعد
حرف التثنية والاستفهام والالف لانه لا بشرط فلكل تارة معنى الفعل في سبب خبره فين كما لا يشهد بالذات اذ قوله
اللام هذا الكلام قولنا فان كلام النحاة لان الفاعل هو الاسم والالف او ملأ صاحبها جمل ان جعل
عطفها على معنى الحال اي بشرط والاستقبال والاعتماد على صاحبها او بشرط التمام او ما **اول** فان ذلك
الموصولة قيد اللام بالموصولة اسم الزم في التام فانه اذ جعل اسم الفاعل لا يغني عن شرطه في
الحال صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط في الحال والاستقبال والالف
على صاحبها فان اللام لموصولة وانما في الصواب وقد دل ما سبق على انه لا يمكن الاعتماد على الصواب في
اللام لانه يكتفي بالاعتماد عليه وما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعدي في الالف
بانفسهما قد يتوابعان بالتمام ويسمى لام التوفيق في غير نحو علم وعرف ودرى وجهه في اسم الفاعل من هذه
الافعال يكون التوفيق بالباء نحو زيارتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيارتها قائم ولا يتوابع
بالتمام الا اذا قدم مفعولا فيقال لم يدرى كذا في الرضي **اول** كقوله في مفرجه الالف انما

قوله

قوله

عطفها على

تعمل بتوافق الخبيرين البصيرين واما يعلم وفوز فعلها من بسبويه لا غير ومن عمل يصنع الجبال فيقال
 لا يشترط في عملها زمان الحال والاشتغال بل مع كالتصديق المشبهة **قوله** وما يفرق بين المعنى المتماثلين في اللفظ
 من المشابهة اللفظية وان معنى المتماثلين كالتصديق المشبهة لا يشترط في عملها زمان الحال والاشتغال بل مع كالتصديق المشبهة
 يكون جارية النقصا المشابهة اللفظية لعدم تطرف كل اللفظة المنفردة اذ لا يفرق ما ذكره بوجه عمل
 جمع المكسرة لان يعبره موقفاً من اللفظ التام في اما المشي وجمع السكا فظاهراً بقاء صيغة الواو التي
 بها كانه اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسرة فكلوا فخرج الواو في الجملة معمولة بضمها على المفعولية
 يعني اللفظ على غير مستقيم ولا يفرق بينه بالانضمام المفعولية اذ لا يفرق مع حامله فخرج الفاعل لان
 حذف الاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اللفظ العمل على قوله مع التعريف في اللفظ التام الموصول لا يفرق
 اسم الفاعل تعريفه ولا يفرق النون مع التثنية عليه الرضى حيث قال يتبع بالتثنية قول التام كمن
 قصر تثنيتها فثبت **قوله** اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو
 المجرى وما وقع عليه حدث مفعول به واما على ما ذكره المصنف اسم الفاعل ان اضافته اسم الفاعل الى اللفظة
 التي لا اكثر في بال اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكما الذي ذكره على ما قال **قوله** كمن وقع عليه
 بشكل فخرج مفعول به لان يقال الاستعمال على حذف المفعول به بشرط النظر والست مشبهة المفعول **قوله**
 في العمل على عمل النصب قال الرضى على الرفع لا يتوقف على الاشتراط **قوله** اشتراطه لانه باحد الزمانين قال الرضى
 ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كجاء على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اکتفى بقوله
 لا واسم كاسم الفاعل في العمل كمن لان الاشتراط ايضا في العمارة في العمل وانما قيد الاسم بالعمل والاشتراط
 ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف حقيقة **قوله** استحق من فعل لازم كان الظاهر ان يتحقق من الفعل المنفرد
 الثابت ايضا فاعلم انه سلبا يتبع الصفة الثابتة المنفردة بلا لفظ الا انه لما كان المنفرد غالباً ما
 لم يلتفت الى ثبوتها ايضا وجعل اللفظ اسم الفاعل مجازاً **قوله** ومعنى الثبوت اه اي المقابل للحدوث
 على تقدير المصير ومطلقات الثبوت المشترك بين الحوادث والمستمرة المجرى عن الحدوث والاشتمال على تحقيق
 الرضى في خبره عنه فوضاهره ولا يهدم به في الغرض بالصفة الفاعل **قوله** صيغة ما هي اللفظة لصفة
 اسم الفاعل او لصفة الفاعل الذي هو غير ان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان
 صيغة الصفة المشبهة من غير التماثل المجرى ووزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانما هي على

قوله

في

مفعول به
وللتأنيب
م

قوله

عوازلة اسم الفاعل للجملة الا ان لا يجعل صفة المبتدأ فاعل اي كالتصديق قدوره يد عليه في الالف
 والعدو الظاهر في نسبة على وزن الفعل ووزن التثنية المزدنية والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان
 يقال بحمل ان يكون مع ذلك غير التثنية مستثناة بان لا يكون بحسب من غير التثنية قياساً بل يكون
 متصوفاً على ما سمي **قوله** وتعمل على فعلها مطلقاً اي من غير اشتراط زمان لا يفرق باختلاف اجزاء المقام الا ان
 يقال بانه على ان لا يفتك عن ان عماد واعلم انه يزد عليها على فعلها كما انها تنصب بالمتعدي دون فعلها
قوله وعلى كل من التعدي من مفعولها اما مضاف او ملبس باللام او منه مائة نحو لا يجتمع اللام والاضاءة
 في زيد حسن الظلم خلاف انوية فاعلم ان اتصال الحرفين في غير الالف هو مفعولها التام لا يفرق بين
 الحسن فيهما بعدد هـ فيلزم كونه مفعولاً ومنه رخصت كما فلا ضمير فيها ويستثنى ان يرد بالاضافة والمضاف الى
 الضمير والسطوة او بواو اسطر ليدخل زيد حسن وجه علامته بالاضافة في الجرد عن الاضافة فلا يخرج عن كون
 وزيد حسن وجه علامته بالرفع في التعريف **قوله** المفعول في كل واحد من هـ قوله قال الرضى لم يسهل ما عرفت راجع
 نفس بالانه استوفى حيث التفت اقول الرضى من منبأ امر اسمها استيفاء امره بل بيان لان منبأ
 التعريف الحسن منبأ على اعرابه فلذا ابيتن امر اسمها **قوله** حسن وجه عطف على حسن الوجه
 وجه ان صيغة الخطية لا يصلح الا بالوجهين فانه لا بد في صورة النقص اثبات الالف كذا في قوله كذا الشايع
 وهذا انما يخرجه لو كان مراد المصنف بالامثلة التامة ما يخرجه صورة الخط اما لو كان مراد الاشارة الى التامة
 الصفة من حيث الاعراض **قوله** اثنان منها متمتغان بان اتفاق كما صرح به الرضى بقرينة واختلفت حسن
 وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه محل بعدد القاعدة الاضافة للتحقيق هو عند الفهم لا يفتقد
 باعتبار تعدد الاضافة على التام كما في قولنا الضارب **قوله** احد هما ان تكون الصفة باللام مضافاً
 الى مفعولها المضاف الموصوف به اي صدق على قولنا زيدان الحسن وجهه راجع انه لا يتحقق فيه وجه
 الامتناع وهو محتمل للتحقيق فيمنع ان يكون من قبيل وجهه ويكون مختلفاً فيه **قوله** الاشتغال على غيره اريد
 على قدر حاجته فالقياس ان يفتقد الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن وجه
 زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه الا ان يقال المراد ضمير لافادة فيه الا ان كان في حسن وجهه ولا الم
 يكلم يكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب
 ليس المراد بالتحسين الا ان موضع الضمير **قوله** وما لا ضمير فيه اه وجهه انه لم يقع ضمير في الضمير في الضمير

في الالف

زيد

باعتبار الاول حال من مرفوع منقول وقولا باعتبار الحال من قوله على نحو قوله والمساواة بايامنا
مقام المدح هذا اليها يخص مثلا لا يكون المعصود المدح وعلى اسم التفضيل المذكور لا يخص مقام المدح فربما
يكون التفضيل تقييما للزيادة مع بقاء اعادة اصل الفعل سواء كان على وجه التثنية او على وجه الجمع دون
حسب التفضيل في المعنى وعلى هذا عرفنا ان المحمدي هو هذا الوجه دون ان كان عدم اعادة في تركيب
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصله ياتي بحرف في الجمع وان لا بحرف في بعض ما ذكره الشارح ولا
يتوقف عليه اصل اليها فاقول **ول** وتايمها ان جعل احسن قبل تسليط التفضيل على مجرد معنى الزيادة لا يفي
انه لا ياتي في ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يفي وجهه لكونه **ول** فاقول قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالتثنية فان قلت هذا سواء لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالتثنية بل يتوجه
زيادة التفضيلية سواء كان بجمع التثنية بالزيادة او بوجه اذ قلت نعم لكن في قول عبارة الشارح
بجعل اليها في قوله بالتثنية مع الالسية حتى يتم التوضيح بين السابقتين **ول** من احسن محمول
باجتبه لم يزل لفضلوا بين الفعل ومحمول باجتنبه لانه الفصل بين الفاعل والمفعول باجتنبه
لا يتبع بل بين الفعل ومحمول لضعف عليه فيجوز زيد اذ كان في وضار بانص عليه **ول** ولو قدم
قوله منه في عين زيد على اليها لكان اشارة الى شبهة نقلت عن القسطنطين انه فليقدم منه على الكل حتى
لا يلزم الفصل بين الفاعل والمفعول ولم يلتفت الى اجوابه على وجهه وهو انه لو قدم لم يعود الضمير الى
ما لم يذكروا لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجوع الضمير الى ما يذكروا لفظا وهو مذکور رتبة كما في نه التثنية
لان الكل المؤخر لكونه متبدا مقدم رتبة واجاب عنه بان يلزم تعقيد اليك فيرجع العمل مع ضعفه
ويكون ان جعل ما ذكره المحقق اجمالا ذكره يبين يلزم رجوع الضمير الى ما يذكروا لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن
ان يجعل جوابه بحرف الماد ذكره المحقق فاقول ان الكلام المذكور الهندي وواقفه الشارح وهو ما يقف
مع انه ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة اه بكذا ذكره الهندي وواقفه الشارح وهو ما يقف
منه لانه كيف يجاب بالقدح فيما ذكر من وجهه حال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حصل الوجه
ان العرب كان مضطرا في حاله وحاصل القدح منع الاضطراب بانه يمكنهم تقديم منه فلا توجه له دفع بانه
لو قدم لم يبق التركيب ما هو المشهور وورد الرضي ايضا بان هذا الوجه بحرف في اللغات ايضا
كان يقال رايته رايته الحسن في عينه المحمل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع

منه

منه فلا يلتفت اليه اجتنبه في التثنية بضعف المعنى التفضيل في عمل الفعل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان
معنى التفضيل تقييما فانه لا يعمل مع الاضطراب ايضا **ول** وعلى كل تقدير فالعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لان اصله من كل عين زبده على تقدير ذكر الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المدح
تفضل الكل على الكل لا تفضل الكل على العين ووجهه ان عمل التفضيل محض ما اذا كان
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار مع تعديلهن بالذات واما ان المقصود تفضيل الكل على
الكل فلا يجزئ تقدير من كل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف محمول من وجوه
لظهور المعنى مع ذلك الحذف وتبعه عليه ان يخرج التركيب الى الالفة في كلام العرب
وهو حذف الجر وبقاء الجارة حذف كونه في ابقاء مدحها على الجر وتوقف العمل على تعديله
والمفضل بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يمكن كونه كذلك بحسب الماله والصورة بان يكون مرجع المعنى
الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه تباين بالذات بل لا يفرق المفضل والمفضل
الا بذكر لفظ واحد وهناك الا لا تنقل الى الكل المفضل عليه من ذكر الكل المفضل **ول** ولو فرغ
لفظ العين لم يلتفت اليه المصنف على عدم تحققه في كلام العرب ان لا مانع منها **ول** وتقدر ما رايته
عينا ما تله عين زيد في اصل الكل احسن الكل من عين زيد اشارة الى كلامه الذي تزييف ما ذكر
الرضي بوجوبه وما ذكره هو ان قوله عين زيد مفعول رايته واحسن فيها الكل بدل منه بدل الكل
لان معنى ما رايته عين زيد ما رايته عين زيد ولا زيادة عليها ومعنى احسن فيها الكل احسن
فيها الكل ولا مشاها حذف العطف في موضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون
احسن فيها الكل صفة لقوله عين زيد لانه يكون المعنى ما رايته عينا مثل عين زيد في حسن الكل
فنهما زيادة على عين زيد في حسن الكل فيها وكيف يكون مثل الشيء زيدا عليه في ذلك الوجه
في حالة واحدة فالشارح اشارة الى ان لا مانع من جعل احسن صفة لقوله عين زيد ان كان الكلام
اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر ان احسن صفة موصوفه وحذو قوله لان
التناقض منقطع اما ان يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التثنية لا في الفضل في حسنه واما
بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المعصود على الوجه الابليغ وكان اللزوم على الوجه
الابليغ مبنى على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة

مع الترجيح فيكون النسخ مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المترجمين اللاحق من فرقا بين
 بان لا يتبعين في ما رابت رجلا السني في عينه لكل منه في عين زيد والترتيب بل جاز ان يقال ما رابت
 رجلا حسن في عينه لكل منه في عين زيد بخلاف ما اقدم ذكر العين فانه يتبعين ان يقال ما رابت كعين زيد
 احسن في الكلي ولا يصح ان يقال ما رابت كعين زيد احسن في الكلي منه في عين زيد لانه لم يوتر في الاستعمال
 في هذا الترتيب المنفصل عليه ما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلذلك لا يقول كما قال سيبويه
 ولكنه ان جعل مع قول فان قدمت ان كان قدمت ذكر العين وجرت بغير حسن وليس كذلك ان لم يترجم به على انه
 لا فصل في الاجزائي وليس حسن من انما الفصل المنفصل لانه لم يذكره عند انفراد عليه بوعين المنفصل لانه وان
 لم يترجم لكنه قد رتبها في الحال احسن متحققا نظر التقدير للحلام **قوله** لانه كان في مقام بيان الترتيب وما ذكره
 اوفق بالمقام والاحسن ان يقال شبه بذكر المثال والتنسلك بالترتيب على ان هذا هو المقصود وذكره في الترتيب
 الترتيب ان يترجم منه على ذلك لانه في مقام بيان الترتيب ان كان الترتيب لا يترجم منه
 لا يخرج الا بوجه صفة بخلاف الجمع **قوله** او ساريا من الوجود في الجملة من الوجود ان يكون صفة محذورة في
 خوف ساريا الى هذا على ما قيل صفة لانه صفة القديم على المشتق حينئذ فلهذا لم يفت اليه **قوله** فتولى ادى
 اعمان روية البصر وهي روية القلب هناك احتمال ثالث ابلغ بجمع السني وهو جمل اري جمل الا الى الظن
 وتعي الظن ابلغ من الروية البصرية والعلمية فترجم العلم **قوله** او مشورا في السباح كثرها في المار بالسباح
 اما يترجمها او مشورا ان في قطع الطريق **قوله** والحال في الازلي بل الواو جالبة وقيل اعلم ان قوله وما ذكره اظن انما قال ولا
 اري وتخصه الشان ان يقول ما رابت ليعيد انه ما راي ولا يري قط لانه لو اري تخلفه ثبات منه كقول ما رابت ليرى قط
 فخاله افعما وصل النوبة ارا حركت الفعل سلكه الطريقة اي هو صفة بيان الاوقات الطريقة واحدة وتبادل
 عالته بذلك الصدا انه ذكر بعد تسمية الفعل بعض خواصها كقولك في المار والاعلم **قوله** انما هو جمل في الجملة
 جمع بين ما دل عليه في التسمية الامة في روية البصر وهو انه باعتبار انما هو اول من معناه والاعلم ان الفعل
 مشتق على ثلثة معاني هذا هو المشهور فيما بين النعم والخير انه مشتق على اربعة معاني اربعها تعيينه حدث اوله
 الى ما علم من حروفه في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك ايضا ان المعنى في
 لانهم عالم ينضم الى الفعل ذكر الناعل وحده الا انه يتعقل بتعقل فاعل ما او هو منفرم بذكر الفعل من غير ذكر
 فيكون معنى مستقلا وتظهر كقوله الابدان فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا منفرم من غير ذكره

مجيها
 سة

وهذا

بالزمان وهو في حروف
 غير مستعمل ولا شك
 ان النسبة

وبهذا اتفق انه يمكن عمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق على تقديم كون معناه النسبة لانه فاعل ما **قوله** وما هو
 وذكر المعنى بالاعتناء بالزمان فيكون ان يكون الم او يحدث لانه بعد ان ارجع النسبة عن كونها مارة بغيره فيكون
 اللاحق والزمان فاعلم ان النعمان عن كون مارة بغيره لانه بعد ان ارجع النسبة عن كونها مارة بغيره فيكون
قوله فالمراد بالجمع ليس معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما مر في المحقق الذي هو
 شرح المراتب السميية والاعتناء لانه لا يخرج ارادة في تعريف الاسم والحرف عن عدم ارادة الاشارة الى نظامها
 فتعين ان يكون الم او بالام **قوله** وبقولنا في افعال الالف لانه في معناه متعقلا يقال لجمعها ليس ارباب الا
 بل جامع للام من وانما الذي اريد هو احد فقلت الحكم على الجمع على الجمع قد يكون سبب الفراق في نحو
 جازي الى رجال اى كل واحد وكذا جازي الى جميع الرجال **قوله** الافعال المنسوبة عن الزمان وكذا الافعال المنسوبة
 يدخل لانه الافعال ان قصة نامة في احد الوجوه في نحو الخبز حتى يخرج به من تحتين في الغوايد الغاشية
قوله او لتعريف الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث او لا معنى لتعريف الفعل الاصل لانه في حقيقة فلا يصح
 قوله شيء من ذلك للتحقق الذي الفعل قلت كما مر في الفعل الاصل لانه في حقيقة فلا يصح
 لانه الظاهر ان يقول شيء من ذلك للتحقق الا في بعضه **قوله** لانه في حقيقة فلا يصح
 صرح بالتحقق التقاربي في شرح الخبز **قوله** لانه في حقيقة فلا يصح
 حوق تا التائيد اي التاكيد وهذا هو قولنا والفتا استنتج عنها **قوله** وهو الحق تاء فعلت لانها ان تقول
 وهو حق تا فعلت وصقلت ويستخرج من قوله حوق تا التائيد سائنة والاوان في حقه تاء فعلت بالضم في قوله
 المنوع مطلقا ولا يخرجه بالتحرك لانه في حقيقة فلا يصح
 اى سبب الوجود فانه المتبادر من الالف ولانه صارو فاقى تعريفات حدة الف **قوله** قبلية ذرية يكون بين
 اجزا المراتب التقدم من الالف زمانى وهو التقدم الذي لا يجمع **قوله** المتعقلا هو قوله رتب الالف زمانى
 بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو من العلة التامة للعلول وتحقيقه علم الالف في قوله ورتب
 يكون الزمان زمانا فافترق اذ كان في الترتيب التقدم بالزمان لانه في حقيقة فلا يصح
 فهو متعلق بحدث وجمع صفة لانه زمانى فاعلم ان ما دل على زمان واقعه مقدم على زمانه فكيف يمكن ان يكون للزمان
 زمان ولا يفرق بينهما الا بتدليل لفظه فينطق متقدما بان يقال ما دل على زمان مقدم على زمانه **قوله**
 مبنى على انما راي في بعض خواصه تعريفه كما هو عادته **قوله** باحد حروف ثبوتى او ابل انما هو اوله **قوله**

يجمل

التي بعد مجازها في شرح في الشيء قيل اذ انه فان المصنف فصل فحل ما ذكره في تفصيل المصنف ان المصنف
الظن هذا يشوبه ان العلم جامع الظن فيكون لا يستعمل الا في المقام اليقين والتمسك قائم في العلم
تصح تقييده به هذا بل ما يدل على التيقين لو كان لفظ العلم والثبوت او الجوان والظن الذي ذكره في
المخفف منه الفصل هذا الذي هو المخفف للظن به صارت بالقبول والتمسك بعد الظن وقوله من المتكلمة متعلق
بالاقتداء في المخفف لما ذكره من المتكلمة فانها المجرى والظن في قوله لا يستعمل الا في المقام اليقين
الناصب اليقين خبره من متعلقه ومنه ما هو في المخفف للموجبة كذا في المشي والشان وقوله لا يستعمل الا في المقام
قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالباً على عدمه ليس له غلبة الوقوع كما هو المتبادر
قوله لا هو يدركها كما قيل لا مؤيد في الدنيا كما قيل هو الحق فيكون جواً وجواً وحالاً بل كان الا في
الاستقبال وفيه حيث ان جواز الكلام القابل لا يكون الا بعد كلامه والواجب ان يكون مستقبلاً وكذا الجواز
ان يكون فيما مضى فيكون جواً من قبله صارت صواباً وان عصب ما ذكره في ذلك فلو قيل ان يقال اذ
نضم بالاعتقاد انما تمد في حال الذي هو متعلق الاصل **قوله** اذ اوتت بعد الواو والفاء تخص
بيان هذا الحكم في كتبهم بالوقوع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقولهم بعد هذا من جود العطف لانهم و
جودها ولم يجدوا هذا وجوب من قد يبرهن فلو جاز بان جعل جواً مبتدأ لافعال لانها في قوله لا يكون
من حذف عامل الفعل لان في حذف العامل والمبتدأ والمؤنن في الاصل فان في حذف المستند لا يكون الا
بالنظر اليه سبق ان يكون تقديره فيها الوجوه والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان التحليل الا في قوله
او امر المستقبل فتدبر **قوله** اي بمعنى كسبية لا فائدة لتقديره في قوله كسبية سيما وقد علم من كسبية ذلك
تقديره الى معنى انتهاء الغاية للامر من المعنى مع فان قلت من حيث ايضا بمعنى انتهاء الغاية فيقال
بمعنى الى لم يفعل اذا كان معناها او معنى كسبية كانه اراد ان لا يشترط في معنى ان يكون ما فيها
بجود واخره ما قبله ومتصلاً بالجزء من **قوله** اي ان يكون ما فيها او حال الاستقبال لا في حال الاستقبال
كما لا يخفى **قوله** كما تقول انت سررت امرت من كل ما قبل المصارع لا يجعل المصارع حكايه حال ولا يتوقف
كون المصارع حكايه حال على ذكر امرت من كل ما قبل المصارع لا يجعل المصارع حكايه حال ولا يتوقف
القائمه لذلك في كلامهم حكيم **قوله** كما كانت في زمان القول بحيث هذه العبارة التي جعل حكايه الحال
بمعنى حكايه اللفظ الدال على الحال وهو صلا وعبارة المصنف الاظهر ان المراد زمان الحال الحكايه في حين ان حال

بافترزه

بافترزه في نظرات من في موضع الحال لانها سلم الاستقبال فيها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر
الى ما قبله وهو لا ينافي في الحال الا انه يقال ينافي المادة في الحال فلا يفرق ذكره في مقام افادته كما
بعضهم درجة التوجه انهم يقولون انما عرفوا ابتداء ويريون لزوم المبتدأ بعدها ليحصل الاتصال
المنعوى فلا يخالف حتى وضعها بالحكمة لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظاً
ومعنى عاطفة كانت او جملته **قوله** مثل مرض فلان حتى لا يبروزها لان يحتمل الحال حقيقة او عطية
ولم يرد الكسبية العطف بجمله مثلاً الحال حقيقة جازف حال التحقيق **قوله** او وضع نظر الا في السر الاول في
نظر لانه اذ وضع نظر الا في السر لان كان سبباً لا يصلح سبباً للوقوف لان السبب وقوعه في السر
يحتمل ان يكون في تقديره كان سبباً واقعا وان يكون في تقديره كان سبباً متيقناً في غير ذلك
فانما يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل المانع الرفع من انتفاء الشرط الاول لان انتفاء شرطه
السائل **قوله** اتبعه التافهة بلا خبر لا يخفى ان الرفع صورة انصب في حقه دخلها بالالفعل العام للقول
مستقبلاً حتى فكذلك تقديره بغيره توقف حتى حتى ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** في قوله الكسبية
عطف بتقديره جاز لا يخفى بغيره في نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله كسبية حتى ثم قلها عطف من
من غير تقديره الا انه وعاء اليه ما ذكره **قوله** انما عطف على كسبية وسبقه في غير كسبية المعطوف
المعطوف عليه في ذلك العطف الى حاله واما اذا عطف على ما حقه فيد فالتقدير محتمل **قوله** اي ما كان صفة
المراد منهم الا في ما كان فعل الله تعالى تقديره فقامل **قوله** وانما التي تليها في المصارع بعدها بتقديره ان
جعل خبر الفاء جملة خبره المبتدأ والافروء داعية اليه مع ذلك وجه الفاء في قوله فتدبر ان الا في تقدير
الكلام وانما خبره بغيره **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني **قوله** من التوا في جواً او جواً في التوا
ما يشك في كونه في معنى الانشاء قد سبق من قوله انما عطف على كسبية **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني
من المصراع كسبية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على جملة الا في كسبية لانها في قوله الثاني
يدل على ان الفاء مبعث عن العطف بتقديره المستند في الجواً في قوله الثاني **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني
قال كلامه على ان اذ لم يفسد كسبية في قوله الثاني فذكر كسبية في قوله الثاني **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني
الآن يقال فيكون من وضع الفعل موضع المصراع كما في تسميع بالمعنى خبره ان تراه **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني
فانما هي كسبية كسبية في قوله الثاني **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني **قوله** اي كسبية اي كسبية في قوله الثاني

قوله يطربها اخرج النوى الاستنهام الام بالتام لانه الظاهر بالتمام واداة الاء اول النوى بالشيعة فالحكم بان
قوله يطربها الفعل من الحلال لا يتم ولا يثنى ان اللام صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في الالف
صحة يصح اخرج النوى جازم في المضارعة قوله صيغة يطربها الفعل شاملا شيعه ما ينسجها بمنزلة الجنس والقبول بها
فصلا ولا الظاهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطربها يخرج المسمى في المضارعة قوله الفعل خبره النوى وقوله من النوى واللام
عنه المفعول في قوله ما يربه وقوله الخى طربها من الغائب المتكلم قوله في قوله في المضارعة قوله من النوى في قوله
لمتوكلوا من قوله في قوله الخى ان يثنى التثنية والتثنية في قوله من النوى في قوله في كنية اشفاق
اللام فالنعم هو جوف حرف المضارعة او حرف مضارعة في الصورة حكم الجوزم الالف حكم الجوزم
في اسكان الصحيح اه لاخفاء في اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الالف وسقوط
النون في حكم الالف لان النون ليس في اسكان الالف لان الالف في اسكان الالف في اسكان الالف
والفعل النون نزلت في قوله كلمة واخرة فتمت النون في قوله الالف في اسكان الالف في اسكان الالف
حرف المضارعة اه يصح المصنوع كونه اخرة في حكم الجوزم ان كان له ولها ربيان زرعة الزهرة
ولم يبين على الالف ففعل اسكن اخرة مما لا حاجة اليه ومع ذلك قام الالف في قوله في قوله نون
او حرف على اسكان الالف بل في قوله في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
علم الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
وقوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
الرباع بل الالف الذي بعد حرف المضارعة ساكن وقوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
ساكن في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
فصلا فانه اذا قيل في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
منه فكذلك ابطال في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
فانه والصواب ان الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
واذا قيل اقل بكسر الهمزة لم يخرج من الكسرة الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
ختم ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعد ختم الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
المضارعة ختم في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف

او كلمة

او كلمة ما جازم في الوقت اذ في وقت سوي وقت يكون بعد ساكن ختم او مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ختم
لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ختم او على ضد حرف في فاعل فعله الذي ان اضافة الفعل الى
المفعول ايضا لا يملكه فتعدي الفعل لم يرد في الكلام الا تقديره وعلم انما ان اضافة الفعل الى المفعول في
كلامه يثبت له الالف ولا يعيدان به الالف الموصول الفعل الذي لم يرد في الكلام الا في الالف الذي لم يرد في الكلام
المفعول في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
الكسرة بانه في السبق في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
بدون اقامة المفعول في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
وضم كل حرف قبله في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
في تشبيه الغائب بمؤلفه في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
الثالث والساكن يمكن تبديل الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
بالعلم والفتحة في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
الوصول والفتحة في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
لا يتصل وهذا الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
كما ذكره وتبعه في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
لم يرد في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
الفعل في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
على متعلق في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
بالمفعول في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
بتميزه في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
عبارة في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
انتم في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
المتعلق في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف
بشيء من المفعول في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف في قوله الالف

قول وغير متعدي بصيرته بالمتعدى ايضا لانها لا ترفع وتبقى التعليل نحو قوله وبالذات
المفاعلة في ما يشبه او بين استعمال نحو استخراجية هذا ان غير متعدى في بالبتعدية وانما المتعدى في
هو التثنية الا انها كانت كما لا يبعد بان جوهر نحو قوله لا يرفع فان في معناه مما يجعله طالبا للمفعول بل
يحدثان في الكلام معنى هو استقبال المفعول بخلاف التثنية الا ان كان ما يشبه معناه صاحبه في الشيء
فلم يتغير معنى الشيء في طلب مفعولا بل صارت الجملة معنى الصاحبة المستقلة في طلب المفعول كالتثنية
معناه صيرته خارجا فاحدث اليمين مع التثنية المستقلة التثنية مع ثبوتها في كل ما كان قائما على
وثانها غير الاصل والاعطى في كونه جميعا الى سبقت وارجوان احببها وعلى رسالة ينتفع بها الطالب
كفعلها اعطيت في جواز الاقتصار عليه آه وعدم جواز كونه مع كل ضمير من لشيء واحد فلا يقال اعطيت
واعطيتك واكسا والثالث من مفعولها من بيانية لا بتبعية بل بالتميز من معناها كالمفعول
علمت في جواز كونه احداهما عند الاصل لا بوجه تخصيص بيان المصير بل مما مثلها في حواشيها في الباب
علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل التمام والاعتراف بالتميز في العلم وقايم او اعترافا قايما
او ما هو وقايم وايضا يجوز كون المفعول الثاني على ضمير من لشيء واحد فتقول زيد اعطيتني قاعد اقول
كانهم ارادوا بانك الظن اه هذا من غلط اللفظ باصطلاح النيرين والارضي اللفظ الكسب خلاف التبعين على ما
في القاموس **قوله** ساوي الظن اي وقوعه بغير عمد **قوله** لسان ما هي اي كالمجمل من حيث الاخبار بانها شبيهة
عنه الاظهار ان الماديا ما هي اي جملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لسانا انما زيد قائم مثلا عبارة عن معلوم
يتبين ويكفر ونحو الكلام سواء كان بمعنى ذكر الشارح او بمعنى ذكر ما يقتضيه ان يكون هذا الافعال التي كقوله الجملة الآتية
وبنحوه لان الدخلة على الجملة لسانا محقق فلا يرفع مع فواعلها فائدة تامة ولا يرفع كقولها مع ان خلافا على الاعمال
قالا وبه يقال معنى الكلام لسانا ما هي اي الاعمال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التسمية على انها ليست بواعل الجملة الآتية
بل المذكورة لبيان معانيها وهي غاياتها لا الجملة المدخولة والكيان ودخل الجمل فانهم **قوله** ففرضت بين على انما تقول
لها الظاهر قولها وان كان اراد ان كلامها مفعولا **قوله** ومن خصا يصيرها انما اذا ذكر احداهما ذكرى الا انما هي
او الشارح وخلافه قليل على ما يقتضيه الشارح اقول هذا يقتضيه ان لا يصح علمت ضمري زيد قائما وعلمت كل رجل
وضمته بل يجب ان يتبين ان يقتضيه ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فكأنه اريد انما اذا ذكر احداهما
ذكر الا انما متوسلها **قوله** لا تخل في كشيء اي لا تخلنا جاز من على غير انك الملك بناء اذ قد و

102
تسمى قبل ذلك بناء لوشاة هذا في العبارة اي لا تخلنا اذ لا على غير انك الملك بنا ويا وبالجملة جعل الالف او معنى
الاعتراف ونحن لم نجد في اللفظ **قوله** فلا تقول اعطيتك لعمرك هذا اي يوجب صريح الجواز للمفعول شيئا لعمرك قائما
على ذلك المفعول لان هناك كما افادته ان كان تقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يظن الظن كثيرا او يعلم قليلا او تقول
لا يعلم زيد الا بالعلم من ولا يظن الا بالامارة او تقول اعطيتك اليوم ما علمت اليوم **قوله** لا تستعمل الالف بين المصان
لان يكونا مبتدأ وخبر او مفعولين لهما الظاهر الواو ثم لا يظن فائدة في وصف الخبرين وكذا الافادة في تبيين الكلام
بالتمام وكلاهما غير متبدي بالتقدير لانه لانه كلام على تقدير علميتهما ايضا لان جعل الكلام ناقص من الكلام على خلاف ذلك
الكلام **قوله** فلم يبق في جواز المبني واللامر من صورة التقدّم فانه لا يوجب العلم بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
قاله وبواسطه علمت كلام من استغنى عن علمت واقدم قبل الاستغناء بل واسطة لان الفاعل ما قبله **قوله** بل العلم
وحرف الالف علمت من غير ان يكون اجابا ما بحيث سيرى الاستغناء في الفاعل **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
جاز تقديرها على كونه تضمنت الاستغناء **قوله** الفرق بين الفاعل والتعليق بين وبين احد جان الافاء جازية والتعليق
او فرضت لانه لو كان الفاعل جازيا لكان في قوله من جازيا لا الفاعل استدرار ولا تخارج ما تقدم من ان الفاعل
واحد والقول المفصلة فحاشا ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين من الفاعل والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصته
الافاء والتعليق في هذا البابا الفاعل جازية ولذا قيل بالجوهر والتعليق جازية **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
الكلام فينه بحيث يفيد الوجود فتدبر **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
ذرية اي العلم فحاشا في خلافه من جازية ويكون اي بمعنى العلم مساع فيكون ذرية مفعولا **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
حال **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
على البدل لانه الافادة في هذا اللفظ كمال ظهوره من بيان المعنى وهو العلم والظن فالمراد بالمتكافؤ
الواحد وانما جازية كالمقال لا وجه تخصيص بعض الاعمال لا وجه تخصيص بيان هذا البعض من المتكافؤ
الافاء فان لكل منها معاني **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
بظنين اي تهم فظنين بمعنى المفعول **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
لنقصان مدلولها من مدلول التامة بل حذرت الالف في التامة دونها وفيه غلط لانهم لا يتصرفون افعال المدح والذم
ناقصا **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم
التبديع فروعها **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم **قوله** بل العلم

نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وقرق بينهما وبين
التقدير الذي يوصف المتكلم ان كان مصدر اجنيا للفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل
به ساخر لا يليق بتمام التوقيع **وله** لانها موضوع لصفة وتقدير الفاعل عليها نظر
من الصفة والتقدير ثمة لو كان مجرد القول في الموضوع لم يستلزم ما لكونه مكررة فيها
وضع في المكان الزمان ايضا عدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عدة امر اذ
لا بد من بيانه حتى يعلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقدير مكررة في التام يمنع
ذوقها عن ما وضعت لتقدير الافعال بهذا المعنى لان يقال المراد العدة فيما وضع
له تقدير الفاعل على صفة فظا فينتج ان العبارة لا تساعده **وله** ولو جعل الموضوع له
اشارة الى تصحيح القول بالتوقف في معنى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقدير بل هو
خروج ما زاد على التقدير من معنى ما يكون قيودا لها ولا يخفى انه مع ذلك البقاء لا يكون
تمام الموضوع له التقدير بل التقدير والتقدير على ان يجعل الزمان خارجا عن هذه الافعال
داخل في الافعال التامة تطلق **وكلمة** ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقدير الفاعل
لغرض لاصلة الموضوع ولا شك انه جعل التقدير بعين النسبة فيجاء في التقدير الافرادة لان
الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه ولا وجه عجزى ان المراد بالتقدير ما استمر
في بيان فائدة التكيد والافعال الناقصة موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان
وغيرها والشتم من قولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدولة فيما ذكر النسبة
المرنولة للجمل بقوله عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية بان
العدة افادة التقدير في جعل اللام لغرض ايضا لا بد من جعل قوله ما وضع
لتقدير الفاعل على ان العدة تقدير الفاعل **وله** فظلم بما ذكرنا لاجل ما لا يجازي التقدير
كانه اشارة الى قيد ذكر المحقق السمرقاني ان المراد لصفة خارجة عن مرادها
ترك ذكره لتبادره في العبارة **وله** وقد تضمنت كثرة التسمية ملاحظة معنى فعل لازم
معنى فعل مع ملاحظة معناه والجملة على المراد الملاحظة والبراه في مقام التفسير
طريقا جعل الامل ثابته واعلم ان حاله فيقال في تفسيره التسعة من هذه عشرة

نتم

تتم بعد اصنام عشرة وثانها مكاله كذا في قولنا تامة وكاملا حالان لا استعان كما لو هو العبارة
وجاءت بمعنى كانت في المفضل بمعنى صارت من الوارثة وبلغت الغلبة فان التكرير حدث من الخيال
حين ارسل على ابن عباس رضي الله عنهما اليهم اى جاءت غفلت حاجتك اى لم نجدنا غافلين كما تريدنا
ارصف شغرة بالفهم استبين العظم على ما في الفالوس **وله** لا يتجاوز جوار وقدر الموضوع الذي يتكلمها
العرب لهذا جاء المص بالتركيب اللذين وقعا فيهما لكنه قال بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراف فانه جاء
البرق في عين وقيل فحصله موضع استعمال فعدان يكون جردا كذا **وله** على الجمل الالمانية المكية من المتبادر والخبر
كانه استمرز بقبيلة الالمانية عن مثل اقيام زيد وما قام زيدا فانها جملتان اسميتان مركبتان من المتبادر والفاعل
اي لا يخل اعطائها الجمل خاتمة كما يعطى الجمل خاتمة ويصطلى الهم ايضا فصارا زيدا فبما جعل القضاة متشقة اليه وجعل
زيدا مستقلا بثبوتها حاشيا الاولي جعل حاشيا لغيره لانه في زمان ماض وتسمية لبيان الذي ليس له زمان معين من حيث
بيتهما اقرار القضاة المغارة لا يهتد فيها من التبع الفلانة والفر الكان كما يصف على بعض سببها بانها بمنزلة القضاة
تربت بيوضها صارت واخرها من شمس سيرة الى افرها كذا الى العجا فان بيوضها لم يكن في اخرها فيكون بيوضها لو كان بيوضا
لغير هذا الصانع كذا في القضاة هذا ايضا عطفت على قول القبول وانما ذكره مع كونها غير حرة حتى هو معنى صار مقابلا
مختلفة في عين بعضهم انما تامة وتلك التفسير يشان هو فاعلا فخره بالحق فانه والاهم انه عطفت على كون ناقصة
والا قبل بيان لها بابتها معناه والاشياء بالاعتبار عدم ظهور عليها في جملة بعدها بالاتفاق وانما اختلف في كونها
ناقصة او تامة ولذا جمع ما كونا تامة وراية جامع عدم ظهورها على جملة وكقولها كما يكون الابد الاظهر ان
قوله تعالى في موقع الابد يعني ثبت وفي موقع جعله موصوفا للشئ كذا ابل كقولنا ان يكون في شئ ناقصة ويكون
في مقام الابد ايضا بمعنى موجودا ويكون زاوية هذه مختصة بالوقت كان خلافا لسبق فانها شاملا لجميع تصانيفها
قبالكونه في قولنا الورد استغاثته من اجل تحول الشئ بالضم وهو النية وتفسيره من اليه احوال رادة المتقدمة
بالمصدر او جعله بؤس وشدا في موضع وان كان واحدا المقدر بخبر قيل سمى اسمها فاعلا قدقات هذا الفاعل
هذا التينة في محله وهو قوله ما وضع لتقدير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التينة ليس مرتبة لاصطلاح المصطلح
ببعض الافعال ونحو نقول نسبة في هذا الكلام بجعل خبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل كما
الاصطلاح على التسمية بالضم على اصطلاح من يسمي الاسم في كلامه باسم المفعول بل الاسم سمي فاعلا واسما كما انه سمي
الجمل مفعولا وشره واعتبار الصلابة والقابلية معلوم عقله جعله فاعلا عن الوجود مع ان عبارة المصطلح

ممكن كان

دون اجل لعدم لوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض
سبحان او عامر فالانسان الموانس وكل ما نوس به ويعفور على بلون التراب او عامر وبقر الباء
والعيس بالكر الابل البيض على الطيبا صفة شفرة كل ذلك من القاموس قوله فلا يقدر ون لا يعطوف
عليه لان ذلك تعسف وجوب ارتكابه للقبيل سهل ذلك ويخرج عن كون تعسفا قوله مختصة
باسم الله تعالى اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله كان او صح قوله وانما يكون
عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل فيه يكون وقوله غير السؤال غير ثانيا اي لا يكون الا عند حذف
الفعل ولا يكون الا في السؤال وليس احدهما متعلقا بكونه والاخر جزء الفاد المعنى فافهم وقوله
ذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم
بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمفرد
فوجه الظهور ان الباء معان كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو قوله فلما برر انه لا يصح ان يقال ان
يوجد مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء اعلم من الواو ولكن قوله ويتلقى اي يجب ان يتلقى
كذا اي التي اليك فمثل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام اه جعل القسم
ملقى اليه جوابه بخلاف اقتصار ماله ويجاب القسم بالظهور ان المعنى انه يلقى القسم الى الخطاب مع اللام
في جوابه او ان حرف النفي قوله اي توسط القسم بين اجزاء الجملة اه تنازع اعترض ويقدم فيما يرد عليه
فما على يقدم وحذف محمول اعترض واليه اشار الشارح قوله اذ التقدير ليس مثله بالنسبة قوله
على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوبا وليس زيادة الكاف الا في وجه وانما الباء في
مالا زيادة فيه لشيء وهو ان نفي مثل المثلي كناية عن نفي المثلي يستلزم نفي المثلي اذ لو وجد المثلي لكان
للمثلي مثل وهو انه تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الخويلد بالقبول ورجحه بان الكفاية
ابطلت العرجح وعدم الزيادة احدى بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثلي يستلزم نفي المثلي لان الشيء
ليس مثل مثله بل المثلي المشرك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه قبرا وبمثلة الاصل والمثلي غير
المتلقي بالمتقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثلي وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف
هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثلي ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف واحدا وبرحمته ايضا ان الحكم بزيادة المثلي يوجب دخول الكاف على
القسم في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا لم يكن حرف جر يتوهم فرجه عن اصله كونه يجمع حكمه احرى
وزيادة ان يفتح على اصل معناه الموضوع له وتفسير فعل المتقدر به بمعنى من لعمري يستقيم به الكلام فهو
الاول بل هو الواجب فلا نقول ان على معنى قوله تعالى اذا التمسوا عيا الناس بل تضمنت التمسوا
معنى تحكروا الاكتفاء وتسلطوا قوله يضحكن عن كابر المنهم البروجب لغمام والازنهم الزوبان

الزوبان شفر من اللاية يعلوبا الرقيق بجيات الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة بالفعل كان
الاسب تقديرا عما الحروف الجارية عما طبق تقديم المرفوع في الجرد والانه راعى اصالة الحروف في
في علمها وفرعية هذه الحروف قوله فلان معاينتها معاذا الافعال مثل الكوت وشبهت لم يرد
ان هذه الحروف بمعنى الافعال الماضية لان الظان ان الاشياء التاكيد والتشبيه والترجيح والتخييل
في الحال فالعبر عن معاينتها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المتقربا لاشياء والشايح استعمال
الماضي في الاشياء كصنيع العقود قوله اي بعكس ما يفرعها عن حذف المضاف كانه ارتكب حذف المضاف
لحفظ عاثة ضمير لها وعكس في الرجوع واللا فيمكن رجوع ضمير عكس اليه ما بقي بعد استثناء وان لم
بهذه الحروف فان قلت ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه فان ايفه كذلك وان اريد لها
صدر الكلام المق نذاته فما ذكر من الموجب لا يوجب اذ دلالة على قسم الكلام لا يوجب الا
وتوجه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد اقام ابوه قلت ان اريد ان اريد لها صدر الكلام سواء كان
مقصود النذات او لا واسم ان وجب تايسر كلاما بل جعلها منزهة عن قسم الكلام وقعت فيه
قوله ولحقها ان لهذه الحروف ماء الكافة فيلحق على الافصح سمي العمل في ليتها وفس عليه غيره وبعضهم
جعل ماء الكافة اسما لهما كقوله ان اسماء هذه الحروف والجملة بعد ما خبر والاصح ان الحرف زائد
لما في حالة اعمال ليتها ونزعة بالاتفاق فلو قال فيلحق على الافصح والاصح لكان النفع قوله كما وقع في بعض
اشعارهم شعرا بان السماع يسا عد في الجميع وقد سرفنا في مختص بليت قوله فان المسورة لا
يغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معان هذه الحروف الستة ولا يخفى عليك ان لم يبين
لان وان معنى فالواو اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشمل
على السداد تام يصح السكون عليه قوله فكرت ان شبه على ان كبرت مستفدة اي ضمير ان او على ان
مفعوله المخوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تخصيص الحاصل قوله ان في ابتداء الكلام يتمثل
ابتداء اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله عليه جعل الشارح الرضي وجح يتجه عليه انه
لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما تحت كون ان في ابتداء الكلام وقد شبه
عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويكمل ابتداء كلام المتكلم المقابل بوسط
كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول لازما وسطا كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء
مواضع الكسر لان من كونه في اول جملة وقعت خبر او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يمكن
لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العموم والظن قوله حال كونه في جملة فاعلمه شبه على ان وكلامه
سامية لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدئا ولا مضافا قابل هي مع جملة واحد هذه الاشياء
ويكمل ان يكون مراد المصدا كونه احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندى انك قائم

والنصب على

عند ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول
نالم يسم فاعله مدرج في الفاعل على اصلاح غير المصداق ومندرج في المصداق على اصلاحه والمراد بالفتح
غير مفعول القول ومفعول باب اعلمت اذا دخل في جزه لام الابتداء نحو علمت ان زيد القيام فانها
بجس كس رابع انما مفعول القياس في اشتقاق المضاف اليه ما اضيف اليه حيث قال ولا حاجة
مع ذكر المضاف اليه اذ ذكر المجرور نحو في الجرح علمت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصداق
كما عرفت في تعريفه المضاف اليه في قوله ذكر المجرور نحو في الجرح علمت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصداق
انك قضت ذلك لولا انما بالتعويض ردا على المخالف فان المبرور والكسبي زعمان ما بعد لولا فاعله
زعم الكوفيين ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشرح الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك
جواب سؤال مقدر وهو يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه في سبب
ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا لا يخرق قطعا وان الفتح لا يوجب الفعل
ولا يساعده قوله ولولا انك لانه فاعله لانه لا سؤال يدفعه لولا انك قائم صوابه لولا انك قائم
في بحث حرف الشرط لولا فان جاز في موضع التقدير ان انه ترجح احداهما بعدم كلف الخذف لانه في جواز
الاخر فلا بد ان يكون كوز الفتح المحتاج اليه الخذف في من يكره من فاعله كرمه ونظيره مع صحة الحكم المستق
عن الخذف لولا لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ او قصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشرح وكان
الرضي لم ينفذ اليه الاستدلال الخذف قبل الحاجة لكن فيكون مبتدأ بحيث لا يتم ادجيوه بتقديم الخبر
لما يلبس المنقوصة بالكمسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب التباسا كالتاخير وبالجملة قوله او
الرامي ثابت له بوجه تقديم الخبر مؤخر او هو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت
خبر المبتدأ ليس في موضع المؤخر لان الخبر قد يكون جملة ولذا لم يجره المقام موافق المصداق كما عرفت
والمفعول قلت الخبر لولا لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقامه يوجب الفتح
فاحصره من اشتباها قولهم اه الفتح اشتباها به واجد ردا بالتحقيق لكثرة استعماله وحقا اصله
وحال الاجرم قال الله تعالى لاجرم ان لهم النار بالفتح وغالب امر الفتح فلما رد الكلام السابق عند الخليل
وزائدة كما في لاجرم عند الرضي لان لاجرم مع القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل في قوله
بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالمشعر عند الفراء وروى في عن العرب لاجرم على وزن الرشد في
لاجرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار في كلاهما بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتأكيد
الذي فيه شبه في باب ما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا يفتك ولاجرم انك قائم بالكمسورة فالفتح بعده نظرا
الي الاصل والكمسورة في عارض القسمية وحكي الكوفيين في ان تفسيرات اسقاط الميم وزيادة ذوات
بعد لولا الخاليتين وزيادة ان وذات لاجرم وتبدل بتمرة ان بالعين فمما يحسن به لاجرم ان

الاشارة

ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه وقت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعريف الفتح
لان عارضة غير كانه الترموز ازيادة ماع الحاف الجارة لان لئلا يلبس بكان قوله جاز العطف على
اسم ان الظاهر جاز ليرتبط بما قبله وكان حفظا لانه المتن واوضح عن الربط واختلف عبارات النحاة
فجعل بعضهم المعطوف على اسم ان وبعضهم مجموع الكلام في رجع المصداق الاول وتبع الرضي في قوله
حيث يكون ما علمت في تاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين وروى بان مفعول علمت في تاويل
مفعول كلف في مفعول مع ما يتعلق باننا عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجر الرضي
العطف على محل اسم المفعول اصلا قوله دون المفعول خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف
في المفعول مطلقا واما ما في التوابع مما سوى البديل كالمعطوف عند الجري والرجوع والنزاع وسكت
غير اسم عنها والكلمة عن البديل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا انظر لكونه ان يكون اسم ان مشابه جواز
قال الشيخ الرضي والكسبي مع باء الكوفيين والنزاع حاكم بين الفريقين فقال اسم ان ان كان جزمه مع العطف
جاز العطف على محله لان كونه شبه واحدا من الاسمين متعابري الا حواب تغاير اظهرا استسكانا لكونه
خبرا عن اسمين غير متخالفين الا حواب فانه ليس بتلك المشابهة من الاستسكان وليس بنا عدم الجواز ان
زيد وجره قائمان عنده عما ان يدرهم اجتماع عاملين عامعول واحد في واحد لان العامل في خبر ان
عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المصداق المبرور والكسبي لا يوافق كتب النحويين ولا يذهب
عليك ان عبارة المصداق توهم خلافا المقصود حيث قال خلافا للمبرور والكسبي في مثل انك زيد وانها
لان يشعربا نيا لا يخالفان في النقصا اشتر العنا مطلقا بل في قسم البناء بان يكون الهمي هو العنبر فالواضح
تركه في تصرف الخلفي والمثال كلاهما في الحكم قوله ولكن في جواز العطف على اسم كذا خلافا
لبعضهم قوله وهو البناء المعنى الاصل لانه راجع اليه ما قبله لا ايج ما بعده قوله ولا يجوز في سائر الجوف
المشبهة بالفعل العطف على اسمي اسمي خلافا للفراء قوله اذا فصل بين اسمين الاسم او وذلك العنصر لا يكون
الا نظري هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر لانه في الدار لزيد قائم ولا يدخل على الخبر المصداق
المنصرف اذا لم يكن مع قدر ولا يدخل على حرف النفي وكذا حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على جواب المصاحبة
المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو صيغته وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق بخزان زيد العنبر
وهو قليل ويدخل على ان اذا قبلت بتمرة تا فيقال له انك قائم لانه الرضي قوله واختاروا التقديم
ان دون اه الى رجوع العامل في التقديم لشرق العامل على ما ليس بعامل اول لان العامل يستحق التقديم
على معموله في الرض بالثانية ويمكن ان يقال اختاروا التقديم لانهم لو قدموا اللام لا وهم على والفاء
ان قوله لغوات وجوه مشاهير مع الفعل والعدم لزمها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجها في فوات
وجوه بعض مشاهير مع الفعل قوله ولذا لم يذكره صرحا ان يكون الغالب الالف لم يذكر الالف صرحا

الرضي غير تام لانه قال فقولك جاء زيد وعرف ان حصل الفعل فكثيرا بخلاف جازي زيد او عرف ان حصل الفعل
من احدهما دون الاخر فالجزم قولك بخلافه ففعل الشارح وظن ما قيل بخلاف تاما واقصر عليه **قوله** والناظر ترتيب
اي الجمع مع الترتيب بغير مرسلة فان قلت مع الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلما قاله
يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت
الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واثار الالف في عبارة
المصنف بقوله بغير مرسلة وبنه على انه فاق منه فبدل المرسلة لا تقول بغير مرسلة مع قوله وبنه مثله بغير مرسلة
لانما تقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام **قوله** معروضة بمرسلة اعلم ان الفاء وبنه قد يطلقان ترتيبا على
بان يكون المعطوف امر او متعديا كان اشراؤه من اخيا عن المعطوف عليه وابتدأه عقيبها بمرسلة
فكل من تعطف بالفاء نظر الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف ببنه نظر الى ابتداءه
وترخيصه عنه **قوله** والفرق بين بنه وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المرسلة من وجهين بل من
ثلاثة اوجه ثانيا ما تقدم من ان المرسلة في حق اقل **قوله** عاير جالتهم على وزن العلامة جمع واجل لمن
ليس له ظهير كبر كذا في القاموس **قوله** هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز
في العاطفة كون المعطوف غير الجارة الا في الملاقاة لم وكان لم تذكره الشارح في هذا المقام فتمت بعض
الشروح وقوله ومن هذا نظر او روي عن الحواشي الهندية محلي نظر لانه وان لم يصح عما تحققت الرضي بمثله
الجزم حكما بقوله بنت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقاة بل لا يصح
الملاقاة في حكم الجزاء لكن لا يخل في جعل الجزاء اعم من الجزاء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي
في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون مما بعدة مما قبله كما ذكره في القوم حتى زيد او بكونه
بالاختلاف في خبر بنى السادات حتى عبيد بن عمير ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح
عطفها على الليلة باعتبار ان ملاقي الجزاء الا في حكم منعه الرضي ويصح باعتبار انه صادر بمنزلة
جزء الليل لكنه خلطه بالليل في النوم كما اجازته الهندية فلما ناقاة بين نفي الرضي وتضييق
الهندي فاحرف ثم ما ذكره وجر العدم دخول حتى على الملاقاة فكيف مستغن عنه لانه اذا كان
دخول حتى على الجزاء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف الجزاء على الكل المقضي للمغايرة قوة او
ضعفه بحيث صار مغايرة السائر الا في احوال خارجة عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزاء لان عطف
غيره على الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** لاحد الامر من الكثر المصنف في هذا المقام باقل ما لابد
منه فلم يقل او الامور وله غير نظيره في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمنت كلمتين واذا تشارك الفعل
قوله اي غير معين عند المتكلم بهذا او لاشك اما في التفصيل كما في التقييدات واولاها هو من
اللعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان معنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والاولى

والاولى بالجزء زام وبهذا النوع انما لا يتطوع لهم انما او كفورا الكلا الامر من لانه لو سلمنا الكلام في المعنى
المشتركي بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشبه لانه وان كان او
فيه لاحد الامر من منهما والعموم لزوم من دخول النفي على احد الامر من كنه ليس لاحد الامر من منهما عند
المتكلم **قوله** لازمة لهيئة الاستفهام اي غير مستعملة بدو زان لانه في اللغة لم يفارقه فاللازم بمعنى غير
المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم الجزئي
قوله بعد ثبت احدهما الى احد المستويين عند المتكلم بانه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء
في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يرد الاستواء الى الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينقض
بمثل اقام زيد ام قام عمرو **قوله** لطلب التعيين لا بشرط هذا ام المتصلة لانه ينقض بقوله تعساوا
عليهم اذ نذر تمام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا يطلب الا ان يقال انه في اصله وضو كذا
وقد استعار التسوية ولا يخفى انه تكلف بلفظ اخر في قوله وكان جوابا بالتعيين او واختلف في
تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اشترطوا ان سواء خبر متدا وهو مضمون انذر تمام لم تنذرهم ان سواء
انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة
الفعل والاسم الصريح او ياجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل ويحتمل ان ام لا يفيد معنى الواو
اجب بان الهزة و ام لم يبقيا على حقيقة ما بل استعملت لسواء وللهذا لم يجر سواء على اقل او قوت
وقال الرضي سواء خبر متدا في ظرف اي الامر ان سواء والتشبيه والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر
وقوله قمت او قعدت في معنى الشرط ان قمت او قعدت فالامر ان سيات واستدل على اعتبار
معنى الشرط واستعارة حرة الشكل في التركيب اعني الهزة والشرط الذي هو الشكل يكون الماضي في معنى
المستقبل كما انه كذلك بعد ان وان لا يخفى ويستعمل في الجملة الاسمية بعد الهزة لان الماضي بمعنى
الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبدله بالمضارع تعويبت القرينية **قوله** لاما كان فيصبي لا بعد
ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الاضغ فقط **قوله**
وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على المصداق لا يخفى جواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحق
الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم والاولى اصرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيها وكذا نقول الايجابية انعام
المسؤول لارد الالف فالجواب ما يطلبه ونفيها كخطبة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب
بالتعيين دون نفي كليهما ووجه الاحتجاج ان الواو ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخفى نعم ولا
بالنفي الا ان يقال لاشتمال نفي كليهما فتأمل **قوله** والمنقطعة كمثل في الاضراب مثل الهزة للشك في التمام
بما هو الاكثر وقد يجي في الاضراب اذا كان ما بعد ما معطوفا عليه نحو قولنا ام انما خبره من اذ لا معنى للاستفهام
بنا وما بعد ما مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله مع ام هبل يستوي الظلم والنور واعتراض على قولهم

على الاول ومع

انها لا بل ام شاة انه من عطف الاشياء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهمذى بان
استفهام ستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام
على تقدير عدم هذه الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي غير شاة ام شاة وقال
بوجه عليه ان يقول المنقطعة ايا المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سوا وكان بالترديد
كما قال فمثل على معنى ام المتصلة او بدونه كانه يقتصر على شاة وعيا اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بونا
بعيد ونحن نقول يجوز عطف الاشياء على الاخبار بتأويل القصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان
يقول بل اهي شاة بقولنا بل اشك والتردد فيكون اضربا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد
فيه **قوله** وعن الشاة ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على الواو وهذا من عوارض الشاة اخذ
من قول اللسان حيث قال العاطفة كلتا هما والواو لعطف احداهما على الاخرى لتجملهما كقوله واحد يعطف
به ما بعد الثانية على ما بعد الواو ويصح على الشاة ان لا لم يكن اما الواو لعطف كيف يصح عطف الثانية
عليها بحرف الجمع المفيد حركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة ان كيد
العطف ودفع الاستناس بعطف العاطفة حتى قيل التزاهر فيها دون لكن لا يروى بها مصاحفة غير عاطفة بخلاف
قوله فالحكم هنا المعطوف عليه للمعطوف بخلاف عطف العاطفة على المنقح فان الحكم الثابت لما قيل
لا يشك بذكره لانه يكون للمعطوف عليه بل يذكر المنقح بما بعد لا فيكون لما بعد **قوله** وروى التنبه
النظ ان هذه الواو في ليست حروف المعاني اصوات وضعت لفرض التنبه فالالقاء ان يجعل من قبل
حروف الزيادة **قوله** تصدربا الجملة كلها ه والباكون الا مصدر الكلام سوى بالمتصلة باسم الاشارة
فان تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة ففيه في صدر الكلام كقوله تعالى
انا انتم اولاد والاصل انتم اولاد وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق
وغير القسم كقوله اذا تعلق بالعلمه ذاقها وقرق الصياح بين اما والافتعال اما تحقيق الكلام الذي
يتلوه تقول اما ان ذيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الاخر فيقع بها الكلام للتنبه
الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل بوجه التنبه وحي
يناسب ان يجعل ان بعد ما مكسورة فتأمل **قوله** حروف النداء يا ايها استعمال الازها استعمال للتزيين البعيد
وايا وهيا البعيد وكذا في الصياح ايام حروف النداء ينادي بها القريب البعيد ولم يلتفت الى كلامه
النهاية اعلم ان يا كما انه يعنى كسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحدف
من حروف النداء سوا ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايتها وايتها الاربوا ولا يندب الاربوا
كذا في القاموس **قوله** نعم فيه اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وفتح كسرية
والثالثة كسر النون والعين والرابعة فتح النون وقلب العين المفتوحة كما في الرضى **قوله** فلو قال

كان يقتصر على ابي

نقابة

قال اهدى بريد السب في عليك قال الفاضل الهمذى ومنه ما ورد في حديث الخشعية من قولها نعم
بعد قوله نعم لو كان على ابيك دين فقتضيه اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال الهمذى نعم فدين الاهدى
فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنق **قوله** اي اثبات بعد الاستفهام يعني بوجه اي لا يوجب بفتح حروف
الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه حتى عما متامل حتى **قوله** ويلزم بالقسم استعمال الهمذى على خلاف
ما هو عادة والا لكان يقول ويلزم القسم ويقول اي والله واي الله جذف حرف القسم ونصب الله
الاذا كان قبله ناء التنبه نحو اي والله ذال لانه يجوز لا غير لثابت تامنا الجار و في اياي ثلثة او
خذها وفتحها للسالكين واقتباسا كقصة مع التقاء السالكين على غير حده لانه المدة والمدغم في كلمتين
اجرا لهما بحرفي كلمة واحدة كما فعل في بالله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله **قوله** لمن قال هو فضالة
بين شريك **قوله** من جوي جويين في القاموس الجوى جوى باطن والخرن والخرقة وشدة الوجود وادغ
الصدر وكذا في المقام حسن **قوله** ومعنى كونه زائدة ان اصل المعنى يدور والاحتياج بوجه ذلك البيان
كون ان ولام الابداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى وقال مع ان لم تغد المعاني التي وضعت
الواضع لها وكان لم يفتد شيئا بخلاف ان ولام الابداء والفتاوى التاكيد اسماء كانت اولافانها باقية على
ما وضعت له هذا ويزعم منه ان المعنى الذي يفيد الحروف والنزويد من عوارض الاستعمال **قوله** وقلت
زيادة اذ مع ما المصدرية وكذا الالاسمية **قوله** وقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه وبعد الالاسمية نحو
الا ان قام زيد **قوله** وان يفتح الهمزة وسكون النون يتراد مع لما كثر اي فهم الكثرة من تعقيد ان المكسورة
بالقلبة مع ما كثر في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين الواو والقسم حتى يلزم قلنا ولكن انتم
من تعقيد زيادة تراعى الكفاي بالقلبة في الصحيح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاءه البشير وقد يكون زائدة
كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله ان لا يعذبهم الله فجعل الواو بعد ما متابلا للزيادة ووجه حتى ووجه
منه موضع لزيادة ان لم يذكره **قوله** نحو كان طيبة تعطوا اليه ناظر السلم ويروي وارق السلم يعطو
التناول ورفع الراس واليدين وطي عطف مثلثة وكعد ويتناول اية الشجرات ول منه وان امر
الشدة الحاضرة والوارقة الشجرة الحاضرة اكل ذلك من القاموس **قوله** وقلت قبل القسم وان كثر قبل
القسم الذي جوابه نفي للايدان بان جوابه نحو لا والله لا افعل **قوله** في غير الاحور سرى وما شعر الحور الملكة
على وزن العوفة بهذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الملكة جمع نالك كالطليبة جمع طالب
فوقع فيما وقع وان من العجائب فقال الخور جمع حان قال الخور الملكة الرمال في القاموس الخور
بالضم الملك او جمع احور وشرح الابيات اخذها كقصة اذ الصبح مشر والجار والمجرور متعلق
بشم ومع البست ذلك الرجل العاشق سرى في غير الرمال وما علم انه سار فيها حتى اذا الصبح
والحق الخاشق عن الشبهة علم ذلك لكن لا ينفع ذلك هذا والمراد بالالفك الانسراف والانتقال بعلم

الهمذى

ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذا ما لم يجعلوا تام الحروف
الزائدة لانها اشرف الكلام وهو كمن ما حجة عن العمل وتسمى دخولها على الفعل في الكافة وكذا حيث
واذن عن الاضافة وتسمى كونها جازعين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا
كانت كيد في البناء وورفع الاحتمال في الزائدة بعد العاطفة عما النفي وورفع الاستفهامية ويرون تاثيرها
لفظيا كلفها ما نعام زبا واما هذا كلامه وكن نقول اذ لم يكن المراد عين صحيحة فلا يغيره تاب الصح
مستقلا لا يخفى ان الحروف الزائدة ما لو حذف لا يفتقر اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه واما الكافة
ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفرق ان المفصود وتأكيد الحكم عازبوا لولا الكلمة ما بل ربما يقدّر
لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تقرب بقراب لا يفرق عن الكلام بدون ما وهو سبب الاول المتك
اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني لو حذف لا يفتقر
دلالة اللفظ **قوله** في كل مبرهم قال ابن ابي عمير الغالب فيه ان يكون تفسيره غير ما في معنى القول **قوله** ان يعقل
يعتبر معنى القول اه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف نعم
اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع **قوله** قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب قسما للظرفية الا
اعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية
قوله مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول معناه مفعول ما في معنى
القول لانه التفسير تعيين لفظ في معنى القول لانه جعل الرضي ما في معنى القول الغير المصريح **قوله** جعل
القول المقدر مفعولا ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** فقوله ان اعبدوا الله تفسيرا لظرفية
اشارة الى وجه قوله في التفسير الاكثر المفعول المقدر انه ان قوله في الاكثر لانه قد يفرق مفعولا مذكورا وايا
رد منه عنك بالآية في انه تفسيرا لمفعول القول المصريح زعمنا منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسيرا لما مر على
قال الرضي تقديم امر تين به امر تين بقوله اذ المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فامضوا
قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل الماويل بالفعل في عدم الظهور قال الرضي
ويستحق ان يعلم ان ما بعد ان الفرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدون ولا يحتاج اليه الا في
جهة التفسير لغير المقدر فقوله تعالى واخذوا هم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لانه قوله
الحمد لله رب العالمين جزم المبتدأ المقدم بهذا ويستحق ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزاوية
والزانية فاحمد والاية على ما ذهب سيبويه **قوله** او تقديره ان يكون هذا ضربا من الضرب قال الرضي اذ اوضح
الظرف بعد ان هو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعده لتوسيمه في الظروف فحق هذا زيد ضربت
يوم الجمعة زررتي يوم الجمعة فيه منصوب بزررتي **قوله** فالهزمة اعم تصرفا ان التصرف منها جعل
تصرفا غير اعم نسبة اعم الى فاعله ان اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف اية الضمير لانه ملازمة

ملازمة لانه عنى به التصرف فيه ولكن جعل التصرف فعل الهزمة اي الهزمة تصرفا اعم من تصرف بهل
لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها سهل وكلما يدخل يتصرف في الكلام ينقله من الجز الى الانشاء فاذا كان
استعمالها اكثر كان تصرفها اعم ويستحق ان يرد بالاجم الا اعم وجه لان سهل ايضا تصرفات ليست
لهزمة قال الرضي ويخص بهل باحكام دون الهزمة وهي كونها للتفسير في الاثبات كقوله تعالى سهل قولنا لفظ
اي لم يتوب وانا ذرنا فائدة التنازع حتى جاز ان يجعل بعد ما الاقصد للايجاب كقوله تعالى سهل جزاء
الاصان الا الاصحان وان يدخل البناء المؤكدة للنفي في جزم المبتدأ الذي بعد ما هو سهل زيد بقائه **قوله**
باذخال الهزمة عاظم والفاء والواو بخلاف سهل يعني ان الهزمة لم اقتصر في التصرف لا يدخل على سهل تدخل بها
وتدخل على سهل قال تعالى هل انتم مسلمون وقال الشاعر هل انا الامم خير منكم **قوله** ان غوت غوت
وان ترشد ترشده ارشد وتوحد منه انك تقول ان كرتك منهل تكرر مني والاقول فاك مني والاقول اسلم
تم سهل لتنتف اي والهزمة لا يجرى بعد اعم ويجوز في سهل وسائر كلمات الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه
الصور من موجبات كون سهل اعم تصرفا **قوله** اعلم ان المشهور ان لولا الانتفاء الشايع لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه ذهب المحقق التفتازاني ان لولا موضوعه لكانت كانه فالفعل ليكون ادوات الشرط
على نحو واحد في الوجود **قوله** وما كان حصوله مقدر في الماضي كان مستغنيا في ان التقديم لا ينافي الوجود بل
يعم الموجود والمعدوم كما حقق في **قوله** فيلزم انتفاء ما علق به ايضا هذا الاستغناء المتروك
انتفاء اللازم او يكون سببا له فكلاهما ممنوعان **قوله** وكون انتفاء الاكراه سببا للانتفاء المحكي في المنطق
فيه بحث **قوله** ومن هذا الاستعمال توبه المصداق لولا الانتفاء الاول للانتفاء الشايع قد صرح به المصنف
تخطئهم فقال الشرط سبب والجزاء سبب والسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب
انتفاءه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا يجرى في السبب والسبب لا يجرى في الشرط
الشرط ملزم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاءه **قوله** موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين انه بعد ان يكون الواجب لو انك انطلقت كيف
يصح ان يقال انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الموضوع موضع منطلق نظر الى اصاله افراد
الجزء او يمكن توجيهه بان جعل الجز ما ضيا لالفعل لانه لو عا ما ضوية وبان المراد موضع منطلق
قبل دخول لوفان قولنا انك منطلق اذ دخل عليه لوجب وضع انطلقت موضع منطلق
يجوز لو انك منطلق بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثلة واعلم ان جواب لو امانا
ماض منفي بل او فعل ماض دخل عليه لام مقنونة وكذا في الامم قبلها الا اذا وقعت الجملة الشرطية
صلة او حال شرطها بزيوله فانه يكسر حذف اللام ج ولا يكون جملة اسمية فلما لا يجرى **قوله** واذا
تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه اذ وقع لا يجرى الرضي الهندي لانه

لا يصح تركه في عدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الرفع ان اول طرف زمانا اضعف الى الكلام
والمتبع اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالزبان اي الزمان تكلف
سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والرهين صحة بتضمين التقدم بمعنى القول ان اذا تقدم القسم
داخلا اول الكلام ونحن اول مكان تنزيلا لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان
المكان المبهم غير ظاهر فينصب بتقديره بلا ضمنية **قوله** واحترز به عن توسط القسم بتقدير غير الشرط
قال الرضي بتقديم ما يطلب جزاءه مبتداه لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان
الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاثر اذ عن جميع صور التوسط جعل
بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** ان لزم القسم جعل ضمير
لزمه للقسم مع بعده وكون الشرط مع قرينه لان الكلام في القسم كقولك وكان الجواب للقسم دون ان يقول
كان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يغير القسم في قوله وكان الجواب للقسم لظهوره في قوله
اي ما عدا اليه ضمير لزمه **قوله** لانه يلزمه ان يكون جزوا وما غير جزوم وهو محتمل ان كان الشرط ما ضمنا لا
يجب لزمه فكيف يلزمه كونه جزوما وغير جزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه جزوما وجوب
كونه غير جزوم **قوله** والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا يرد الجواب
على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معناه مجموع الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار
التقديم والجزاء كليهما انما نشر على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم بالذم وقوله
انا والله ان تاتي الك تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا المثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه نظر لان تقديم الغير مقدم كما انه مقدم على جواز الغاء الشرط على المعنى الاول مقدم على جواز
اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما
وان اريد اللف الذي باعتباره متباينا انا والله وان اتيتي والله فهو على المعنيين باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره على المعنى الثاني
على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغاء فكلامه مما يوجب عن الناظر ويجعل نظره عن الاطراف يقتصر
القاصر وقد بلغه نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه اصله بعض من اصله كتابه لكونه في ارضه هذا والاولى
الانسيب بسياق الكلام جعل ضمير ان يعبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقديم تقدمه
اول الكلام **قوله** وان اتيتي والله يحتمل العطف على قوله انا والله فيكون مثلا للتقديم الشرط ويحتمل
العطف على قوله والله ان تاتي فيكون في جزاءنا ويكون مثلا لما افاد منه منع الخلو المستفاد من قوله
بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا **قوله** وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي

اه نص على ما اشار اليه التسهيل الماكي **قوله** اختمنا فبين اعتباريه ان اعتباري اللف والشرط **قوله**
او مقدره كلفوظة في صدر الكلام مقدره كلفوظة مطلق المقدر في صدر الكلام كلفوظة فيه
المقدر في وسط كلفوظة فلما وجه التخصيص البيان بالمقدرا اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزاء حذف النون او في قال الرضي في بحث اما لو كان ضمير بشي الكرمك بالجزء اكثر من ان ضمير بشي فلكم
قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالغاء لان حذفه لا يجوز الا بالضرورة ولهذا اذ يف قولهم استغف
عن تقسيم بتقدير الغاء لكن في لزوم الاتيان بالغاء نظرا على الملازم اما الغاء او اذا الا ان يتوسع في قوله الاتيان
بالغاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية
جزاء ويبدل على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلقى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا كره الرضي وقد تقدم
الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم والاعلى عند البصري ويجعل مع ما تقدمه جزاء عند
الكويني ويلزم معنى الشرط كذا في التسهيل **قوله** واما التفصيل قال الرضي وقد حذف اما كسرة الاستعمال
وانما يطر ذلك اذا كان ما بعد الغاء ام الازمنة وما قبله منصوبا به او مفسره فلا يقال زيد افسرت ولا
زيد افسرت بتقدير اها هذا انما وقع في توجيه ما في او ايل الكتب من قولهم زيد بعد فان اه من ان بتقدير اما
فمن عدم التقدير التقدير كما ينسج **قوله** والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الغاء في جوابها وسبب الاول الثاني
ولم يكلم يكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا كرهه ولا ذنوا به كسرة في القرآن لعدم
لزومها بل جعلها حين الاثبات بالغاء طرفين جاريتين بجزء الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في النظم
الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه
الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية وصادرت لازمة لكل ذلك لغرضه المبالغة مما
جزء الى جزء فانها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما عدا اما مطلقا مالم يكن
في جزاء الغاء فان عناه جزاء ما معمول الشرط كما اشبه المذهب لانه في قوله جزاء مما عدا جزاء مطلقا اطلاق
محل اذ لا يجوز في اما زيد منطلق اما منطلق ثم يرد في اما يوم الجمعة فانه منطلق اما ان قاما منطلق
يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهمداني هذا مذهب المبرد واقتاره لهم
قوله علما مطلقا جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقد علمنا معنى معولية وتقدمه ظرفا واضح
ابعد عن التكلف **قوله** واما التقدير على تقدير لرفع لهما بذكر زياره ورد هذا المذهب بان لو كان
معمولا المحذوف مطلقا جاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مفعولا عناه وجه الافتاء بتقدير فعل رافع اي مما
يلزمه عاصفة الجربول مع انه لا يجوز الاعيانا ويل وجوب هو تقدير العابدان منطلق فيه وجاز في
زيد في اما زيد منطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشايع اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد
رد التقدير الذكر والايحي الذي به دعا تقدير الكون ايضا لانه لو جاز رفع زيد في اما زيد منطلق بالكون المقدر

جازا الرفع في امار يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور ان مما يمكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان
مما يمكن بعض ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المفسر فيهما يمكن يوم الجمعة قائم يمكن يوم الجمعة ففيه يمكن
اي مما لا بد منه في لا يصح تقدير امار زيد بمعنى مما يمكن زيد لا تتعاقب خبره بيطيكن زيد بهما وكذا تقدير مما
يذكر زيد الاعا جعل ما هو معنى الوقت وتقدير العبادى وقت يكون زيد فيه وجع لا يوم تقدير حابيد
اليه في اجزاء ايضا فقولنا امار زيد منطلق في تقدير ما يمكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مما معنى
الوقت الرخص في تقدير قوله تعالى مما تائبه من اية وقال هو اقرار على لغة العرب لكنه اشبه ابن مالك
ووافق الرضى وتعبق المفسر بان ليس فيما اشترطه ابن مالك شرادة كونه محتملا وبالجملة تبين ان
الظرف منها هو للذهب الاول قوله وجوز امار يوم الجمعة فزيد منطلق لرفع اليوم بتقدير يذكره
وعدم جواز بل خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه وجواها بتقدير العابد قوله
يقول شخص فلان يبغضك فتقول كلامه هذا رده على من يجره وقد يكون بيانا لكون خبره لا يتكلم
منكر القول تعالى واخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزاء كذا قد جاء كلامه في حق جاز ان يجاب
بجواب القسم كقولنا ان الماشي لا يطفي وان لا يجاب به كقولنا بل يكون العاجلة قوله لاننا مختصة بالاسم
فلو لم يعتد لم يصح قوله بل هو الفعل الماضي وهذا هو ما قاله اللغوي احمد زعن المتحركة لانها لا تلحق به
لتايب المسند اليه بل لتايب نفس الاسم لا مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعتد بالتايب المتحركة من
الحروف والاعلام التفتية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما حقت بمسرة كلمة واحدة واما
عد علامة التثنية والجمعين في الفعل فلان اسماء واثار اياها على متبادر وفاق لغة ضعيفة فيها
بيان حكم تاء التايب فاقم قوله لتايب المسند اليه حقيقة او تترد لك في الجموع المنزلة منزلة الموش
باتا قوله فان كان ان المسند اليه او المعنى فان كان تائب المسند اليه ظاهر اعجز حقيقة والمعنى فان كان
المسند اليه الموش ظاهر اعجز حقيقة قوله ان فانت مجز بين الحاق تاء التايب وبين عدمه او هو مجز اي
الحاق تاء التايب مجزفة عما الحذف والايصال والاولى اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا
انها ذكرت اه بغير يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله بل هو الوجوب كاستغنى
منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اجمع المذكور والموش في مثل اقيم الزيد اناه يعني الضعيف حين الاسماء
اي اللفظ لا مطلقا اقادن عبارة المتن ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهر اعجز حقيقي فجزءا مقبلا
لكن بالكثر مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الناسل ظاهر اعجز حقيقي وبفعل الماضي قوله ان ادخلت التوا
اطلاق النون على ما ينبغي لانه ادخال الذي يستحق توبا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنونيا وتنون
لا يكون الا في الاسماء قوله فسي ما به بنون الشيء لا يقال لزيد المقزوب انه ما ضرب زيد فليس التنون ما به
بنون الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي بنون الحان اراد بان يكون بنون

يس

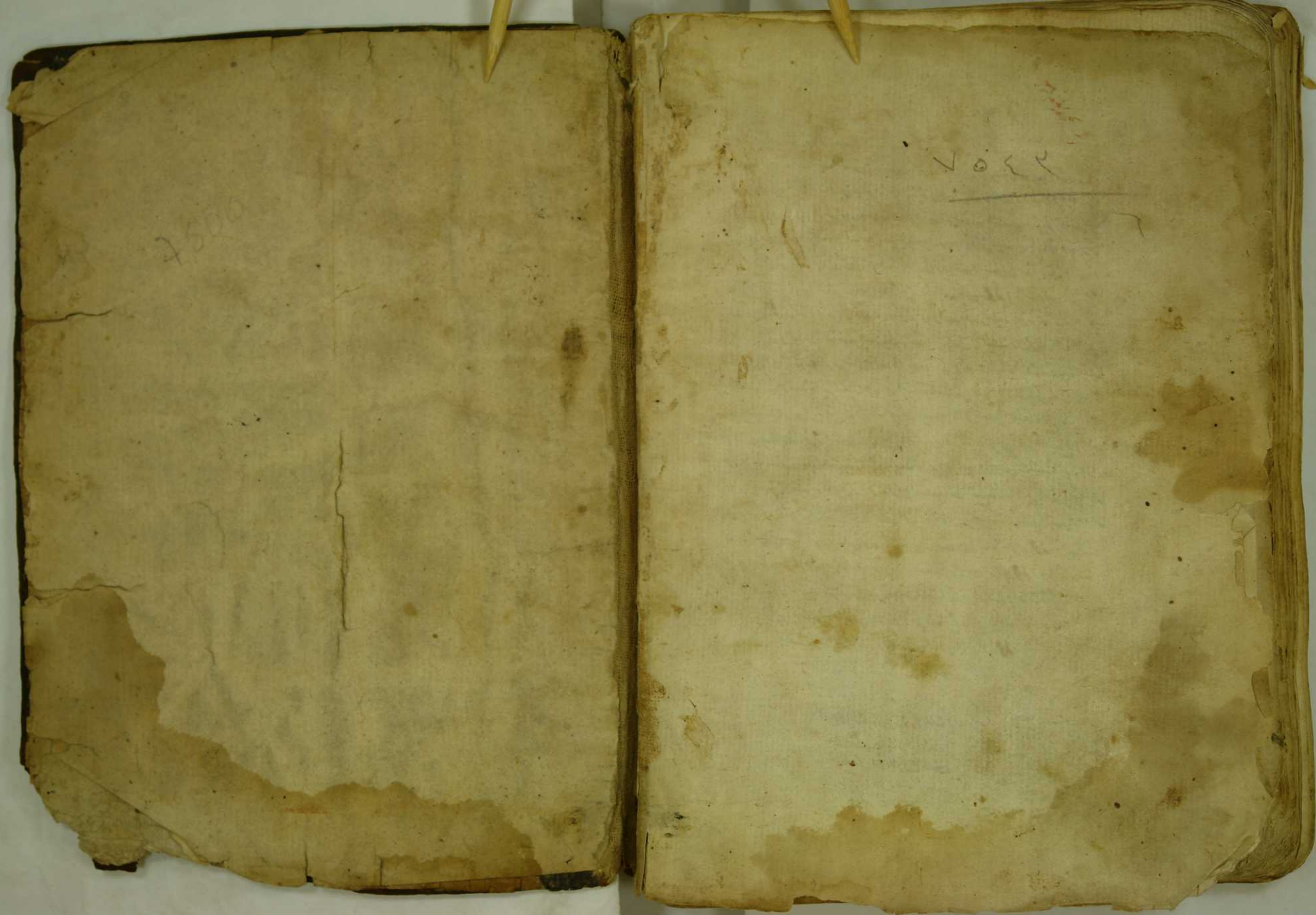
بذات ما يكون ساكن اذ لم يكن موجب التحريك فكل نون في اخر المعرب كوصان كذلك وان
اراد معنى اخر فليس بين حق يتكلم عليه قوله فلا يفرقا حركة الظاهر فلا يفرق بين جمع الضمير يا توفى التنون
وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التنون وهي شاملة لثون اه هكذا ذكره الرضى وسببه الشرح والظهور
ان مراد نون هو كلمة لان الكلام في قسم اخر في معنى ذلك الشمول قوله شبع حركة الاخر اي اخر الكلمة حقيقة
او حكما فيدفع فيه تنون قائمه وبصرف واخر بل المراد بالآخر ما ينتمي اليه التكلم فيشمل تنون قاض فان الفاء
ليس في الكلمة لاحقيقة ولا حكما بل اخره منون لكنه ينتمى الى التكلم قوله لان المتبادر من متباعدة الاخر اه
فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تحليل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتبعية على انه سقط في الوقت
باستقار الحركة قوله للتاكيد الفعل فيخرج نون التاكيد الحقيقية لوقال بول قول للتاكيد الفعل للتمكن او اه لا
يستغنى عنه ولا يتقضى التنون بالنون في يارجل انطلق فدعوت ما في الانقراض ودفعه بما ذكره بوجوب
اخراج شبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قوله في الدال عيان مدحوله غير معين قال الرضى قيل مختص به
بالصوت واسم الفعل كويسويه وصه وقال في الصحاح تنون صه للفرق بين الوصل والوقف فعند
الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلام ثبوت قسم سادس للتنون هو الفارق بين
الوصل والوقف قوله ان اسكت السكوت الان لا يمكن طلب الشئ في زمان الحال والالكان طلبا مما ينتج
استثاله اذ ما لم يرفع المشكك الامر عن امره ولا يبين مخاطب الا يمكنه الاقدام به فقول ان اسكت السكوت
الآن ماسي معناه اسكت سكوتنا متصلا بالآن قوله لمرث العلية والتايب قال الرخصان تاملت
ليست مختصة للتايب ووجودها يمنع من تقدير التاء ايضا فلا يسميها مستكنا علميا ينصرف قوله وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء فسم تنون الترميم لذلك لان الترميم حسن الغناء ومن لم يثبت لما ذكره قال
سبي لان فيه ترك الترميم قوله وعوض عن الالف سنة التقى نون التاكيد التنون والاولى لتحصيل المدة با
الاشباع ثم ابداله بالتنون بل الظاهر ان الحاق التنون معن عن تحصيلها بالاشباع قوله كما في قول الناب
هورية عيانا في القاموس وتحرك عين الحقق منه لضرورة الشعور الحقيق حركة التراب واضطرابه والقائم
الغبار المرتفع والاشفاق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطلاق المفاضة والحاون الحاق والحرق سبب الرياح
واشبهه الاعلام التباس علامات تعرف بالطرق والواو في قوله قائم واورب يربد رب مفاضة
مغيرة الاطلاق مشتبه الاعلام سلكت قوله واما التنونات الاخر في اعتبار الوضع في بعضنا ايضا
تأمل اذ الطان تنون العوض لغرض التعويض وتنون المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنون والا
على حرف المضاق اليه ودواعي الجمعية كالنون بعيد في قول المص وهو التمكن والتكبير والعوض المقابلة
والترتميم ايضا ماسي بحيث ابرز العوض والمقابلة والترتميم في معرض الموضوع له قوله وخطا في
الالف ابن ومخاف حكما ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بابن المضاق ايا الالب وون

الجد في قاسمها لقاعدة وضعها على خلاف قاعدة العربية **قوله** وكذلك قولهم فلان بن فلان اياه والرضي
وطاهر بن طاهر وبني بن علي وفضل بن فضل لان عين لا يعرف اجزائه بحرف العلم وان كان يدخل فيه كل من يهذه
الصفة بهذا كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وفضل بن فضل بكسرهما وضمهما لا يعرف
ابوه وبني بن علي وزن ابن من ولد ادم ذهب في الارض لما تعرف سائر ولده فلم يحسن منه **قوله**
الا في حذف همزة فانها لا تحذف في جميعها كانت المثل لا يثبت في مثل هذه ابنة عاصم فبانه لا التباس
لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان الطالب التحفيف يكفيه وجود
بنت فاذا استعمل ابنة لم يحذف الف التحفيف لانه لو كان طالب التحفيف لا يستعمل **قوله** نون
التاكيد خفيفة قدم خفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض مدلولها **قوله** لانها مبنية والاصل
في البناء الكون ولك ان تقول انه فرع المشقة كحذف نون الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباء بعد الحذف
هو ان كان هذا المماثل عماد بن سيبويه الكوفي من ان الخفيفة فرع المنقلة واما عن ذهب سيبويه
من ان كلاما منها حرفي به اسرها عما نقله الرض فلما **قوله** والف الجمع اي الف الفاصل الاو والاكف
بالتحريف ان نون التاكيد الظاهر ان يخص خبر نون النون التاكيد فمعين الضمير لها ومنه جواز الوجود في
القسمين بتساوي كل واحد منهما فقد جعل البعد وينافي الافتقاص بما ذكره في مثل اما تفعلان
فالاول ان يجعله في سلك ما يخص به و زاد الرض التحصيل نحو اضر بن بالتحفيف و اضر بن بالشد
يفتح عن هذا التفصيل **قوله** افر بالتحفيف والشد يد في جميع هذه الامثلة **قوله** فلا يقال زيد ما
الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظر اذ ربما دخلت النفي بلا ما يشبه النفي حتى قبل مجيئها في النفي بلا
المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا كقوله لا دار بضر بن زيد والمراد
بالنفي ما يشتمل على جميعه قال سيبويه يدخل بعد شبيهه بالابا النفي في اجزائه **قوله** ونزلت في نون التاكيد
في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو في قيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره
الهندى ان الاضافة في قيل هو قطيعة محل نظر وتضمن النون بقوله تعالى وكنتم امة واحدة لا اله الا الله
فوجب تعيين المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم **قوله** ان الشرط المؤكدة صفة بما هو كان التاكيد
لازم كما في حيثما واذنا او جانها كما في ميثما واما وقد نوك جواب هذا الشرط ايضا **قوله** ليدل على الواو
المخوفة وفي قول لا تحنون ليطرد وكذا قوله ليدل على الباء المخوفة **قوله** ان الشرط في التقاء الساكنين على
حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم حذف اللام في اضر بن و اضر بنان و
سيعلم والحق انه لا تردد في اشراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث
نزلت منزلة المشبهة **قوله** وهو الواو احد المذكر غايبا كان اه وصيغتها المشكلم ايضا **قوله** بمنزلة الاستثنا
اي من الحكم يفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح غير ايضا لان اللام ليس حاصرا لصيغتها فكانت

نوا وفتحة بعد الفتحه بلا فاصلة ويحتمل ان يمد بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضر بنان
واضر بنان بيان انك تثبت الالف في تأكيدهما بالنون المشددة في لا يكون المقصود الاستثنا
قوله فانه يجوز التقاء الساكنين عما غير حده ولانه ينزل الخفيفة منزلة المشددة لكونها فرعها ومنه
الجوزين ذلك لالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبععنا بالتحفيف ولم يجوز اللمضمون
الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين عما غير حده وان كان في مثل لا يضر بان بالحاق نون الوقاية
واضر بنان نمان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشد ليس مع المدة في كلمة واحدة و
لا تنزل لامنزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والفت التثنية **قوله** وعرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الا في هكذا قال الناحون كلهم لكن عرضه لا يقتصر عليه بل عرضه الزوق في التثنية
وصيغة الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دون ما بان التقاء الساكنين
انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالم متصل لا منفصلا
والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمفصل واراد بالمتصل نحو باء مجاب والف
بجى فانه ينسج من اعلال يا بجى فاذكره الرض ان يشير بهما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان الواو الجمع
وباء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينسج ان يشبه بالف التثنية لانه اصلا ولا يحتاج في دفعه
لان المراد بالمتصلة الف التثنية كما يشع به بيان الناح فيما بعد والعرض من التثنية بيان حال
الاحرف مع النون بشبهه بما عرف في هذه الناح مع المتصل الف التثنية كان او غير ما لا الحمل على التثنية
حتى يرد ما ذكره الرض ان ثبوت حرف العلة في الف التثنية لا يستغنى عن التعليل وليس لهذه علة
خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سياتي في وجوه التعليل **قوله** اما ضمير بارز
لا يخفى انه لا يخص في القسمين لانه قد يكون فالبا عن الضمير كقول بضر بن زيد **قوله** وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تقريرا اه يعنى لم اعات ترتيب تقريرا فانت م اعات ترتيب المنفل
لما فيها خطا بمرتب ما يدخل اه ولان التثنية لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضا الكسر ما لا يلام في قوله على الاحق الهم او **قوله**
فبدر ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذا لا جماع
للرد في الحذف للسكنين الا ان يجعل الرد اعم
الرد في الكتابة ايضا **قوله** والمفتوح ما
قبلا تعكس الغائبا والكتابة في الاو
على الوقف وفي الاول على الانباء
كما تقرره على يوجب ان لا يكتب
الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها

الساكنة التي هي حاصلة
في قوله تعالى
واضر بنان

الساكنة التي هي حاصلة في قوله تعالى واضر بنان



2500

2307
